



سلطنة عمان  
وزارة التراث القومي والتعليم

# بيان الشيخ

تأليف  
العلامة محمد بن إبراهيم بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب

مطبعة  
الكتاب والخط  
بمسقط

١٩٩٢ - ١٤١٤







اهداءات ١٩٩٨

وزارة التراث القومي والثقافة

سلطنة عمان





سلطنة عُمان  
وزارة التراث القومي والثقافة

# بيان الشيخ

تأليف  
العالم محمد بن إبراهيم الكندي

الجزءان

الحادي والخمسون  
والثاني والخمسون

١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م



## الجزء الحادي والخمسون



بسم الله الرحمن الرحيم

## الباب الأول

### في الطلاق وأقسامه وما يقع به الطلاق وما لا يقع

ومن جامع بن جعفر. واعلموا أن من أنوار الاسلام الساطعة. ورحمة الله الواسعة. التي أكمل بها الدين. وأكرم بها المؤمنين. أن عصمهم بالتزويج ولم يدعهم في أمر مريج. ثم عرفهم أن حل الوثاق إذا أرادوا الفراق. فإنه واقع بالطلاق. وعندما يبتلون به من الإيلاء والظهار. وما يكفر به الفقير وذو اليسار. وأن للنساء عدة إلى غاية قد عرفها. ومدة بيان للناس. وضيء من الالتباس. وموعظة للمتقين. وحجة على المعتدين. وقد قال الله تعالى في كتابه ﴿الطلاق مرتان فامسك بمعروف أو تسريح بإحسان﴾ يعني بعد المرتين إما أن يمسك بمعروف أو يسرحها الثالثة بإحسان. وقال الله عز وجل: ﴿وإن أردتم استبدال زوج مكان زوج وآتيتم أحداً من قنطاراً فلا تأخذوا منه شيئاً تأخذونه بهتاناً واثماً مبيناً. وكيف تأخذونه وقد أفضى بعضكم إلى بعض وأخذن منكم ميثاقاً غليظاً﴾. يقول لا يسيء اليها لتفتدي اليه بما أعطاهما. والقنطار ألف ومائتا دينار. وقال بعض ألف دينار. وقال بعض ملو مسك ثور. وقد قال ويعولتهن أحق بردهن في ذلك. قيل كان إذا طلق الرجل زوجته ثلاثاً في أول الاسلام كان أحق بردها ما كانت في العدة ثم صارت هذه الآية منسوخة بنسختها الآية البتي قال فيها الطلاق مرتان. وطلاق الحرائر من المسلمات أو من اليهود والنصارى ثلاثاً وطلاق الاماء اثنتان. قال أبو الحواري قد قيل هذا. وقال من قال عن أبي عبيدة أن طلاق الذمية من اليهود والنصارى واحدة وعدتها بالشهور شهر وعدتها بالحيض حيضة واحدة وبهذا نأخذ.

مسألة : قال أبو سعيد اختلف معي في طلاق الذمية وعدتها. فقال من قال طلاقها طلاق الحرة وعدتها كذلك. وقال من قال طلاقها ثلث طلاق الحرة وعدتها كذلك كما أن دينها ثلث دية المسلمة.

مسألة : وزعموا أن رجلاً أتى ابن عباس فقال له أني قلت لامرأتي أنت طالقة مائة تطليقة. فقال له ابن عباس فارقتك امرأتك وعصيت ربك. واتخذت آيات الله هزواً.

مسألة : من جامع الشيخ أبي محمد. فاما الطلاق فمأخوذ من قوله اطلقت الناقة فطلقت اذا أرسلتها من عقال أو قيد فكان ذات الزوج موثقة عند زوجها فإذا فارقها فقد أطلقها من وثاق كانت فيه. ويدل على ذلك قول الناس لمن تحته المرأة هي في حبالك مرتبطة عندك كارتباط الناقة في حبالها والله أعلم.

مسألة : وعن رجل تؤذيه زوجته فيقول له رجل طلقها هل يكون أثماً. قال اذا علم ان اجتماعهما يؤل الى فساد فله ذلك.

مسألة : والطلاق يقع بالعربية والعجمية وسائر اللغات وان كان المطلق عارفاً باللغة التي يطلق بغيرها ولو لم يقع طلاق إلا بالعربية لم كفر ولا ايمان بالعجمية وقد أجمعوا أن الرجل إذا كفر بلسان العجم أن دمه حلال لارتداده وإن لم يكفر بالعربية ولا نعلم أن أحداً امتنع من ايقاع الطلاق بالعجمية والطلاق ثلاثة أقسام. طلاق السنة. وطلاق بدعة. وطلاق لا سنة ولا بدعة. وطلاق السنة أن يطلقها طاهراً من غير جماع وطلاق البدعة المنهي عنه طلاقان طلاق الحائض. وطلاق الطاهر الجامعة. والثالث مباح لا سنة فيه ولا بدعة هو طلاق غير المدخول بها لأنها لا عدة عليها أصلاً.

مسألة : يقال الطلاق على أربعة أقسام. مباح ومستحب ومكروه وواجب. فالواجب ما يلزم الزوج في الإيلاء على صفة عند اعسار الزوج بالنفقة ومما يراه الحاكم عند الشقاق بين الزوجين والمستحب في الموضع

الذي يخاف عليهما أن لا يقيما حدود الله أو يخاف على أحدهما. والرابع المباح.

مسألة : وبَيَّنَّ ﷺ أن طلاق السنة في الحائض هو أن يطلقها في طهر لم يجامعها فيه. وفي الآية دلالة توجب أن يطلق في الطهر الذي لا ميسيس فيه. لأن المطلق بعد الوطي لا يدري ما عدتها. وقد قال الله عز وجل ﴿فَطْلُقُوهُنَّ لَعَدْتُهُنَّ وَأُحْصُوا الْعِدَّةَ﴾ فإذا وطئها لم يدرك عدتها وضع الحمل أم الإقراء.

مسألة : والطهر كله وقت للطلاق وكذلك الحمل كله وقت للطلاق ولا يجوز أن يطلق في النفاس لأن النفاس ضد الطهر. ولا فرق بين أن يطلقها في أول الطهر أو في آخره باجماع.

مسألة : وكل من طلق زوجته قبل أن يجوز بها فقد قيل أن الواحدة تبينها ولا يلحقها طلاقه في العدة وليس له ردها إلا بنكاح جديد والثلاث إذا طلقها إياهن جميعاً. فهي واحدة. وقال من قال هن ثلاث والرأي الأول أكثر عندي أن الثلاث كالواحدة والواحدة تبينها وليس له ردها إلا بنكاح جديد. فإن طلقها ثلاثاً وبانت ثم تزوجها تزويجاً جديداً. ثم عاد رجع إليها. فطلقها ثلاثاً قبل أن يمسه. ثم تزوجها أيضاً تزويجاً جديداً ثم عاد فطلقها ثلاثاً قبل أن يمسه. فقد بانت منه ولا سبيل له إليها حتى تزوج زوجاً غيره فإن فارقها الزوج الثاني وانقضت عدتها منه كان لهذا الأول أن يتزوجها بنكاح جديد وهذا في التي يجزبها. ومن غيره قال وقد اختلف في ذلك فقال من قال إذا طلقها ثلاثاً طلقت ثلاثاً.

## الباب الثاني

### في الطلاق بلا نية له ويلحق امرأته طلاقاً بعد طلاق. وغير ذلك

وسالته عن رجل طلق امرأته تطليقة واحدة ثم قال بعد لك كل امرأة كانت له فهي بائن منه بثلاث تطليقات. قال معي انه لا يلحقها طلاق غير الواحدة لانها ليست بامرأة في ذلك الوقت إذا كان قوله هذا وهي مطلقة له لأن المخاطبة انما تقع على ما هو حاضر في ملكه. وكذلك إن قال له في العدة إن كنت امرأتي فانت طالق لم يكن هذا كله بموجب عليها الطلاق وقال أن الطلاق يلحق في العدة التي يملك فيها الرجعة.

مسألة : وحفظ محمد بن جعفر عن عمر بن محمد عن موسى بن علي رحمه الله أن من طلق زوجته بعض الطلاق ثم نظر الى فرجها أو مسه بيده قبل أن يردها. ثم ردها من بعد ذلك أنه حلال ولا يفسدها وتستتر هذه عن الجاهل.

مسألة : وسالته عن رجل تزوج على امرأته سرأ فأحست بذلك فقال والله لقد تزوجت فلما علم أنها قد علمت انطلق فطلقها واحدة. ثم أن امرأته قالت طلق كل امرأة لك سواي فقال كل امرأة لي سواك طالق ثلاثاً والأخرى حينئذ في عدتها. قال أما التي في عدتها ليس له بامرأة. وما ذلك بشيء فله أن يراجعها. وذلك بانها لم تكن امرأته وإن كانت غضبا. وقال أرايت لو وقع عليها قلت يردها قال مم يردها. وقال لي أرايت لو قال والله مالي امرأة سوى فلانة أعليه تكفير قال لا.

مسألة : وعن أبي سعيد وسالته عن رجل له ثلاث نسوة فطلق واحدة منهن تطليقة ثم طلق بعد ذلك كل امرأة له هل يقع على هذه التي كان



طلقها من قبل. قال لا إلا أن يعني لها بالطلاق فإنه يلحقها الطلاق ماكانت في العدة.

مسألة : وعن رجل مازح امرأته فقال إني أريد أن اتزوج فقالت أحل لي إذا تزوجت أن اتزوج قال نعم. قد أحللت لك إذا تزوجت أن تزوجي فتزوج له رجل فقال أنه كان يقال في مثل هذا أن للرجل بيته إذا نوى طلاقاً فهو طلاق وإن قال أحل لك فإنه ليس له أن يحل ما حرم الله إلا أن ينوي الطلاق. فإن نوى الطلاق فقد برئت منه.

مسألة : وقال من قال في الذي يقول لامرأته أنت طالق أنه لا طلاق في ذلك إذا لم يرد به الطلاق. وقال من قال هو طلاق. والقول الأول أحب إلي.

مسألة : ماتقول فيمن قال لامرأته أنت طالق بلانية. قال أبو سعيد تطلق في أكثر القول على ما عرفنا. وقد قيل أنها لا تطلق حتى يريد بذلك الطلاق لها وذلك أنه قال لا يكون الطلاق إلا بالكلام مع اعتقاد الطلاق. وقال من قال إذا قصد إلى نفس الكلمة التي هي موجبة للطلاق وهي من الفاظ الطلاق وسمى بذلك لزوجته وقصد به إليها. فقد وقع الطلاق ولو لم يعتقد الطلاق لأن الكلام حاكم على النية. وهو أكثر القول.

مسألة : وعن رجل كان يخاطب امرأة فقال أنت طالق وامرأته تسمعه فقال ان كانت امرأته تسمعه طلقت. قيل أرايت إن قذف وهي تسمعه فقال القذف ليس بمنزلة الطلاق لأنه لا يطلق غيرها وقد قذف غيرها.

مسألة : عن رجل طلق زوجته تطليقة واحدة في أول النهار ثم قال في آخر النهار كل امرأة كانت له فهي بائنة منه بثلاث تطليقات هل يلحقه طلاق بقوله هذا لها. قال معي أنها ليس هي امرأته ولا يلحقها الطلاق إذا كان قوله هذا وهي مطلقة منه. قلت له فإن قال في العدة كل امرأة له فهي طالق منه بثلاث تطليقات يلحقها الطلاق أم لا. قال معي أنها لا يلحقها طلاق. قلت له فإن قال فلانة يعني امرأته التي طلقها وهي في العدة طالق ثلاث تطليقات يلحقها بقوله هذا طلاق أم لا. قال معي أنها يلحقها الطلاق إذا كانت في عدة منه يملك رجعتها فيها من الطلاق.

## الباب الثالث

### في طلاق الوعد والتهدد والنفي

ومن جامع ابن جعفر وقال محمد بن محبوب رحمهما الله في رجل قال لامرأته لو قلت انت طالق لكان ذلك لي قال قد فرغ وقد طلقت. ومن غيره قال نعم وقد قيل أنها لاتطلق حتى يريد بذلك الطلاق.

مسألة : ومنه وفي حفظ محمد بن علي عن موسى بن علي رحمة الله عليهما أنه قال وقعت.

مسألة : مع الأشياخ بدما في رجل قال لامرأته ماتقولين لو اني قلت يا فلانة طلقك ثلاثا فقال الاشياخ بدما انها قد بانث. وقال موسى بن علي انه قال ماتقولين ولم يفعل فلم أر طلاقا فرجع الاشياخ إلى رأيه أنها لاتطلق.

مسألة : ومن جواب أبي سعيد رحمه الله إلى رمشقي بن راشد في رجل وامراته وقع بينهما كلام حتى قال الرجل انما هك تخاصميني اتريدي اطلقك ثلاث. قلت ايقع بهذا طلاق أم لا. فعلى ماوصفت فلايقع بهذا طلاق إلا أن ينوي به الطلاق ولو قالت أريد أن تطلقني ثم لم يطلقها لم يكن ذلك طلاقاً فافهم ذلك. ومن الكتاب وذكرت في رجل قال لامرأته ليس أقول أنت طالق ولم يرد بذلك طلاقاً. فعلى ماوصفت فليس هذا بشيء ولا يقع بهذا طلاق ولانعلم في هذا اختلافا. لأن هذا نفي والنفي معروف في كلام العرب. وإنما الإختلاف في مثل قوله ماذا لو قلت أنت طالق أو ماذا إن قلت أنت طالق فقال من قال يقع به الطلاق وقال من قال لايقع به طلاق. وكذلك قوله لقد هممت أن أقول أنت طالق أو قال لانتهي حتى أقول أنت طالق وأردت أن أقول أنت طالق أو لقد اغتضت حتى أردت أن أقول أنت طالق فهذا ومثله قد قيل فيه باختلاف من قول المسلمين وكل ذلك صواب

معمول به والله أعلم. وأما الحكاية والنفي فلا أعلم أن أحداً قال في ذلك بالطلاق إلا أن يريد بذلك الطلاق فافهم ذلك.

مسألة : وجدت رقعة مكتوب فيها وسألته عن رجل قال لزوجته وقد نازعته بكلام فقال على هذا الآن أطلقك أو قال لغلامه على هذا اعتقك أو قال لزوجته على هذا أولى منك أو أظاهر منك أو ساطلقك أو ما حمدك أن طلقك أو إذا جاء غد طلقك أو أقول أنت طالق أو ما أولاك بالطلاق أو خليك أن أقول أنت طالق أو لم طلقك لم أبال. وإنما تفعل كذا وكذا حتى أقول أنت طالق أو الساعة أقول أنت علي كظهر أمي أو أنت مطلقة أو أنت من المطلقات أو قال إلا أن تطلقين. فقال لا تطلق بهذا كله حتى يطلق أو حتى يظاهر. وكذلك العبد لا يعتق حتى يعتقه. وأما قوله أنت مطلقة فإن كانت قد طلقت من قبل ذلك يعني بهذا القول للطلاق الأول فإنها لا تطلق وإن لم يكن له معنى ولانية فإنها تطلق وكذلك قوله أنت في المطلقات القول فيها كالقول في التي قبلها. وأما قوله إلا أن تطلقين فإن كان أراد بذلك طلاقاً فقد طلقت. وإن لم يكن أراد بذلك طلاقاً فلا تطلق حتى يطلقها.

## الباب الرابع

### في لفظ الطلاق والكناية

وقال في رجل قال لامراته هي فرقتك أو فراقك إن فعلت كذا وكذا أن ذلك مردود الى نيته أن نوي بقوله هي فرقتك أو هو فراقك الطلاق فهو مانوى وان لم ينو طلاقا فلا شيء عليه.

مسألة : وحضر أبا المؤثر رجل وامراته فقال له الرجل إني كان بيني وبين امرأتي كلام فقلت لها استتري عني فليسك امرأتي فقال لها أبو المؤثر اسمعي مايقول فقالت هو كما يقول هكذا قال فقال ان كنت عنيت بقولك طلاقا فهو كما نويت وان لم تنو طلاقا فلا بأس عليك. فقال الرجل لم انو طلاقا. وإنما أردت أن أغمها إذ غممتني فقال أبو المؤثر للمرأة إن صدقتيه فلا بأس عليك وان لم تصدقيه فاستحلفيه فطلبت المرأة يمينه. فأمرني ان استحلفه بالله ماعنى بقوله استتري فليسك بامرأتي طلاقا. فحلف الرجل بالله ماعنى بقوله استتري فليسك بامرأتي طلاقا قالت المرأة أرجع اليه فقال أرجعي اليه فهو زوجك.

مسألة : ومن جامع أبي صفرة وعن رجل يقول لامراته اخرجي من بيتي والحقي باهلك قال لاشيء عليه إلا أن يقول أنه نوى طلاقا فهو مانوى وأخطأ السنة في اخراجها من بيتها.

مسألة : وعن رجل طلق امراته وهي حامل. قال يجوز ذلك. ومن غيره رجل قيل له لك زوجة فقال لا وهو له زوجة أتطلق منه بهذا الذي وصفت أم لا. هذا كذب منه وليس هو من أسماء الطلاق ان كان تعمد بالمقال به وبالله التوفيق.

مسألة : وعن رجل قال لزوجته أنت طالقة تطليقة وثلاثي تطليقة وثلاث تطليقة. قال معي انها تطلق ثلاث تطليقات. قيل له فإن قال لها أنت

طالق الطلاق قال معي أنها تطلق واحدة وقيل تطلق اثنتين وقيل تطلق ثلاثا. فان قال أنت طالق في اوسع الطلاق. قال معي أنه يخرج في هذا أنها تطلق واحدة وقيل تطلق ثلاثا. وقيل فيمن قال لزوجته أنت طالق أكثر الطلاق أو أجله أو ادونه أو أعظمه فإنما يقع عليها في هذا واحدة. وواحدة لكل لفظة مالم يرد ثلاثا. قيل له فان قال لزوجته الطلاق لك لازم إن فعلت كذا وكذا ثم فعلت قال معي أنها تطلق واحدة. قيل له فان قال الطلاق لي لازم إن فعلت كذا وكذا ثم فعلت قال معي أنه يختلف في مثل هذا.

مسألة : قيل له ما تقول في رجل قال لزوجته أنت طالق تطليقة في ثلث تطليقة وكان مرسلا. قال معي انها واحدة.

مسألة : ومن جامع بن جعفر وقيل في الذي يقول لامراته أنت طالق تطليقة بعد تطليقة أو تطليقة قبل تطليقة فهي واحدة حتى يقول تطليقة بعدها تطليقة وكذلك تطليقة قبلها تطليقة.

مسألة : قلت فرجل قال لزوجته أنت طالقة بعدد من يدخل الجنة من أهل كدم مايقع عليها من الطلاق. قال معي أنه يقع عليها تطليقة ولا أوجب عليه غير ذلك من الطلاق في الحكم وهو أولى بلبسه.

مسألة : قال أبو سعيد في رجل قال لزوجته أنت طالق لا طالق أنها تطلق واحدة. قلت له فإن قال لها أنت طالق بل لا طالق. قال وهذه يقع أيضا واحدة.

مسألة : وعن رجل قال لزوجته أنت طالق قال لا تطلق. قلت له فإن قال أنت طالق لا قال تطلق. قلت فان قال أنت طالق بل لا قال تطلق. قلت له فإن قال أنت طالق عالق قال تطلق. قلت وكذلك أنت مطلقة. قال تطلق قلت له فإن قال لها أنت مطلقة. قال لا تطلق عندي. قلت فإن قال أنت طالق قال لا تطلق عندي. وان نوى به الطلاق طلقت عندي. قلت له فإن قال لها أنت طالقة قال تطلق قلت له فإن قال أنت طالقة قال تطلق. قلت

له فإن قال أنت طليقة قال لا تطلق.

مسألة : ورجل قال لزوجته أنت طالق يامطلقة تطلق بلا نية. قال تطلق اثنتين. قلت له أرأيت إن قال يامطلقة أنت طالق قال تطلق اثنتين. قلت له أرأيت إن كان طلقها ثم راجعها. ثم قال أنت طالق يامطلقة ونوى بالطلاق الأول هل له نيته قال معي له نيته تقع في الحكم وبعض ينويه في السعة ما لم تحاكمه. وقال اختلف في تصديقه على الإطلاق فقال من قال إذا حصلت النية إلى التصديق فقال من قال لا يصدق في ذلك كأننا ما كان وليس إلا الحكم. وبعض يقول إذا كان مصداقاً جاز تصديقه وإذا لم يكن مصداقاً لم يجز لها تصديقه. وبعض يقول إن صدقته وسعها المقام معه ولا يذكر في ذلك شيئاً ثقة ولا غير ثقة. قال فإن قال أنت طالق ياطالق قال تطلق واحدة.

مسألة : وعن موسى بن علي. وعن رجل طلق امرأته تطليقتين ثم قال اشهدوا أنني قد رددتها بالثالثة. ثم قال لم أرد طلاقاً. قال هذا ليس بشيء وهو أولى بلبسه وله نيته.

مسألة : وعن رجل أراد أن يطلق زوجته فقال أنت طالق ثم أمسك فقد قالوا لا تطلق حتى يتم الكلام وذلك إذا أراد أن يقول أنت طالق. وإن كان أراد أن يقول أنت طالق فأراد بذلك الطلاق طلقت امرأته.

مسألة : وعن رجل ادعت إليه زوجته الطلاق فقال سلوها. فإن قالت اني طلقته فقد صدقت فسئلت فقالت طلقني. قال هو كذبت قال لأرى طلاقاً يقع لأنه صدقها. وهو لا يدري ما تقول.

مسألة : وعن أبي سعيد في الرجل إذا أراد طلاق زوجته فقالت أنت طالق ثم بدا له أن لا يطلقها أنه لا يقع عليها طلاق إلا أن يريد باللفظة نفسها الطلاق.

مسألة : قال أبو سعيد رحمه الله في رجل قال لزوجته أنت طالق لا طالق انها تطلق واحدة. قلت له فإن قال لها طالق بل لا طالق. قال وهذه

تقع عليها واحدة أيضا. قلت فإن قال بل لا طالق يريد بذلك أن لا يطلقها وإن ينفي الطلاق قال لا ينفعه وقد وقع الطلاق.

مسألة : وسئل عن رجل قال إن فعلت كذا وكذا فعلي أيمان الطلاق. قال فإن فعل وقع عليه أيمان الطلاق وكذلك إن قال الطلاق لازم لي أو علي الطلاق كله معني واحد قال يخرج معي كله معني واحد. قلت له فإن قال أنه لم ينو الطلاق أيكون القول قوله مع يمينه. قال يعجبني إن قال إن لم يرد الطلاق وأراد شيئا بنية مفهوما أن يكون القول قوله مع يمينه في ذلك. وإن قال أنه لم يرد الطلاق ولم يرد شيئا يفهم يصرفه اليه مع قوله ذلك خفت أن يقع الطلاق للشبهة وكان أولى بلبسه عندي ولا أحكم عليه فيه بشيء.

مسألة : وأما الذي قال لزوجته أنت طالق ثم أمسك. ثم قال واحدة ونصفا فإن كان قصد في ذلك إلى أنها طالق واحدة ونصف فمعي أنها تطلق اثنتين. وإن كان مهملًا لقوله واحدة ونصف ولم يرد بقوله ذلك طلاقاً فإنما تطلق واحدة لأن كلام الطلاق قد انقطع بالسكوت.

مسألة : وعن رجل قال لزوجته لست لي بزوجة ولم ينو طلاقاً قال هذه كذبة وليس يقع الطلاق. وكذلك إن قال ليس لي بزوجة وقد انقطع الأمر بيبي وبينك فليس عليه في زوجته بأس مالم ينو طلاقاً.

مسألة : جواب عن الشيخ أبي إبراهيم وذكرت رحمك الله في رجل وامراته تحاورا فقال لها هو فراقك أربع مرار وزعم أنه لم يكن يحب ذلك وقالت هي أنه اسمها الطلاق ثلاث مرار أو أكثر قلت ماترى في ذلك فعل ماوصفت فالذي عرفنا أن في هذا اختلافا من المسلمين منهم من قال إن الفراق اسم من أسماء الطلاق. ومنهم من لم ير بذلك بأسا حتى ينوي به الطلاق وبهذا نأخذ أنه لا يقع بقوله هو فراقك طلاق حتى ينوي به الطلاق.

مسألة : وقيل فيمن قال الطلاق له لازم أنه لا يقع على زوجته الطلاق

حتى ينوي بذلك طلاقاً.

مسألة : وعن رجل طلق زوجته ثلاث الطلاق كم تطلق. قال معي أنه يختلف فيه قال من قال واحدة وهو على هذا على قول من يقول أنه إذا قال أنت طالق الطلاق فهي تطليقة واحدة إلا أن ينوي أكثر. وعلى قول من يقول أن الطلاق يتجزأ فيما يشبه عندي. وقال من قال اثنتين ولا يتجزأ فوقع الطلاق وهو اثنتان. ومعني أنه قيل يقع عليها الثلاث وهذا على قول من يقول أن الطلاق ثلاث ولا يتجزأ. قلت له فعلى هذا لو قال لها أنت طالق لحقه معنى الأقوال الثلاثة قول من يقول بالواحدة والاثنتين والثلاث قال هكذا عندي.

مسألة : ومن جامع بن جعفر ومن قل لامراته أنت طالق ثلاثة أنصاف تطليقتين فهو ثلاث. وإن قال نصف ثلاث تطليقة أو جزء من تطليقة فهو تطليقة تامة. فإن قال ثلاث الطلاق. فقال من قال واحدة وفي بعض القول أنها ثلاث لأن الطلاق لا يتجزأ. قال غيره نعم قد قيل هذا. وقال من قال حتى يقول ثلاث ثلاث تطليقات.

مسألة : سئل أبو سعيد عن رجل له ثلاث نسوة فقال لهن قسمت بينك ثلاث تطليقات كم يقع عليهن من الطلاق. فقال قد اختلفوا في ذلك فقال من قال يقع عليهن كل واحدة ثلاث تطليقات لأن الطلاق لا يتجزأ وقال من قال يقع على كل واحدة تطليقة. وإن كان له نية فله نيته أن أراد ثلاثاً فثلاث وإن أراد واحدة فواحدة على معنى قوله.

مسألة : عن أبي سعيد ما تقول فيمن قال لامراته أنت طالق بلا نية قال أبو سعيد تطلق في أكثر ما عرفنا من القول وقد قيل أنها لا تطلق حتى يريد بذلك الطلاق لها وذلك أنه قال لا يكون الطلاق إلا بالكلام مع اعتقاد الطلاق. وقال من قال إذا قصد إلى نفس الكلمة التي هي موجبة الطلاق وهي من ألفاظ الطلاق وسمى بذلك لزوجته وقصد إليها فقد وقع الطلاق ولو لم يعتقد الطلاق أن الكلام حاكم على النية وهو أكثر القول معنا.



مسألة : قال أبو سعيد في رجل قال لزوجته أنت طالق ثلاثاً إلا اثنتين  
إلا واحدة أنها تطلق اثنتين لأنه استثنى من الثلاث ثم استثنى من  
الاثنتين واحدة.

مسألة : وسئل عن رجل قال لامرأته أنت طالق ثلاثاً إلا اثنتين.  
قال تبيين بالثلاث لأنه استثنى الكل فلا ينفعه استثناء الكل. فإن قال لها  
أنت طالق ثلاثاً إلا اثنتين أنها تطلق واحدة. قلت أرايت أن قال لها أنت  
طالق ثلاثاً إلا اثنتين مع واحدة قال معي إنها تطلق واحدة لأنه استثنى  
الثلاث كلها. قلت أرايت أن قال لها أنت طالق واحدة إلى واحدة. قال معي  
أنها واحدة إلا أن ينوي أكثر. قلت أرايت أن قال لها أنت طالق واحدة في  
واحدة قال معي أنها واحدة إلا أن ينوي أكثر. قلت له أرايت أن قال لها  
أنت طالق واحدة في اثنتين قال معي أنها واحدة إلا أن ينوي أكثر.

مسألة : وسألته عن رجل قال لامرأته طالق ما طلعت الشمس وغربت.  
قال أبو سعيد إذا طلعت الشمس وغربت طلقت تطليقة واحدة لاتطلق  
بعد ذلك.

مسألة : وقال في رجل قال لامرأته أنت طالق أن لم نجى لي ما أحب قال  
أن جاءت له على ما يحب مرة واحدة قبل أن تنقضي أربعة أشهر فهي  
أمرته قال والقول قوله في ذلك إذا قال أنها قد جاءت له على ما يحب.

مسألة : ومن جامع بن جعفر وقال من قال كل شيء من الكلام أراد به  
الزوج الطلاق فهو طلاق لو قال سبحان الله ولا إله إلا الله أو الحمد لله أو  
كلمة غير ذلك. وقال من قال لا يكون الطلاق حتى يتكلم بكلام الطلاق.  
قال أبو الحواري عن أبي المؤثر لاتطلق إذا قال سبحان الله ولا إله إلا الله  
أو الحمد لله أو أشباه هذا من ذكر الله وغيره حتى يقول أذهبى أو مري أو  
أبعدك الله أو أشباه هذا وينوي به الطلاق.

مسألة : ومنه وقال من قال أن الفراق اسم من أسماء الطلاق. وقال من  
شاء الله من الفقهاء ليس الفراق بطلاق حتى ينوي به الطلاق وذلك رأينا.

ومن غيره قال وقد قال من قال التسريح والفراق والاخراج من اسماء الطلاق. وقال من قال ليس ذلك من أسماء الطلاق وذلك اذا قال الرجل لامرأته قد فارقتك أو قد سرحتك أو قد أخرجتك فقال من قال أن ذلك طلاق ولو لم يعن به طلاقاً وذلك لقول الله تبارك وتعالى: ﴿فامسكوهن بمعروف أو فارقوهن بمعروف﴾ ف قيل هذا من أسماء الطلاق وكذلك قول الله: ﴿فامسكوهن بمعروف أو سرحوهن بمعروف﴾. وكذلك الإخراج لقول الله: ﴿لاتخرجوهن من بيوتهن﴾. وقال من قال في هذا كله أنه ليس بطلاق حتى ينوي به الطلاق.

مسألة: ومنه وقالوا في رأي بعض الفقهاء أن من تكلم بكلام غير الطلاق يريد به الطلاق. فليس طلاق حتى يسمى الطلاق نفسه. والرأي الأول الذي يتكلم بشيء من ذكر الله أو غيره وهو يريد به طلاق زوجته أنه طلاق. وهذا هو أكثر القول إلا أنه من كان يعني بالشك في كلامه ويعارضه الشيطان أنه يريد بذلك طلاق زوجته فإن التجأ الى هذا الرأي وأخذ به فأرجو أن لا بأس بذلك ان شاء الله.

مسألة: ومنه ومن قال لامرأته طلقك الله قال من قال طلاق. وقال من قال ليس هو بطلاق كنحو الدعاء حتى يقول قد طلقك الله ثم تطلق. ومن غيره قال وقد قيل لاتطلق ولو قال قد طلقك الله. قال أبو الحواري عن نبهان أنها لاتطلق.

مسألة : ومنه وكذلك اذا قال لغريمه أبرك الله فحتى يقول قد أبرك الله وقد أعجبني ذلك قال أبو الحواري لا يبرأ اذا قال أبرك الله أو أقالك الله أنه لا يبرأ في الحكم هكذا قال نبهان. وقال من قال ليس في هذا كله طلاق ولا براءة ولو قال حتى يقول وفي نسخة حتى يفعل هو ومن غيره قال نعم قيل لاتطلق ولو أراد بذلك الطلاق. وقال من قال تطلق اذا أراد بذلك الطلاق.

مسألة : من الزيادة المضافة من كتاب الرقاع. وعن رجل قال طلاق

زوجته يعني نفسه يزيد وينقص تطلق منه أم لا. قال لا أعلم انها تطلق بهذا القول إلا أن يكون اراد به طلاقاً والله أعلم. قلت فإن قال لعله بقي من طلاق زوجته يعني نفسه مثل ما بقي من طلاق امرأة فلان يكون كما قال أم لا. قال لا أعلم أن هذا طلاق ولعل امرأة فلان باق طلاقها كله ولا أرى لفظه يخرج طلاقاً إلا أن يقصد بذلك طلاقاً فهو على ما قصد به من الطلاق. ولو كانت مطلقة منه ثلاثاً.

مسألة : وعن رجل قال لزوجته طلاقك مثل هذه النار وطفيت النار تطلق زوجته أم لا. قال الله أعلم. ولا أقول انها تطلق إلا أن يريد بذلك طلاقاً لقول الله عز وجل فإن عزموا الطلاق فإن الله سميع عليم.

مسألة : رجل عربي اللسان قالت له زوجته طلقني قال أو يسرك ذلك قالت نعم. قال بهشت بهشت قال هم أولى بالسنتهم لا أقول في اللسان شيئاً أن عنى الطلاق فهي طالق وإن لم يكن عنى الطلاق فليس بشيء. قال أبو المؤثر مؤكداً والذي سمعه بهشتم وهو طلاق واقع بنيته. والذي يقول أن من تزوج بلغته أو طلق بلغته فهو جائز والله أعلم.

مسألة من غيره رجل قالت له زوجته طلقني فقال قد فعلت أتطلق أم لا. أن كان نسق عليها طلاق منه قبل هذا. فلا أراها تطلق وإن لم يكن نسق عليها منه طلاق لم آمن عليه لزوم الطلاق. إلا أن يحتج بقوله إني أجبتك إلى ما سالتني أن أطلقك فاقول أن هذه حجة تصرف عنه لزوم الطلاق.

مسألة : رجل قال لزوجته أنت طويلق أتطلق أم لا. أقول انها تطلق والله أعلم وسل عن ذلك.

مسألة : وعن رجل قال لزوجته قد طلقتك من مائة مكان هل ترى له رجعة. قال قد طلقك واحدة ولا أقول في الباقي شيئاً إلا أن يكون عنى بقوله ذلك الطلاق كله فهي طالق. ومن غيره قال وقد قيل هي واحدة إلا أن ينوي أكثر. وقال من قال هو ثلاث. وقال من قال هو لبس.

مسألة : وقيل فيما اجمعوا عليه أن الطلاق لا يقع بالنية. واجمعوا أنه اذا حصل القول باللفظ الذي هو طلاق مع القصد اليه والنية له أن ذلك طلاق ولا نعلم في ذلك اختلافا واختلقوا في الألفاظ التي يقع بها الطلاق ولو لم يرد به الطلاق اذا قصد الى اللفظ الذي هو اسم من أسماء الطلاق. فقال من قال أن الطلاق والفراق. والتسريح والاخراج كل هؤلاء من أسماء الطلاق.

مسألة : اذا قال الرجل لزوجته قد طلقك أو قد سرحتك أو قد فارقتك أو قد أخرجتك طلقت بذلك اراد الطلاق أو لم يرد فذلك من أسماء الطلاق واذا قصد بذلك الكلام الى زوجته طلقت والطلاق والفراق والتسريح والاخراج من أسماء الطلاق. وقال من قال لا يكون الخروج من أسماء الطلاق حتى يريد به الطلاق ولكن الفراق والطلاق هما اسمان للمطلاق أريد بهما أو لم يرد. وقال من قال أن الفراق لا يكون اسما من أسماء الطلاق حتى يراد به الطلاق. ومالم يرد به الطلاق فلا طلاق. وقال من قال لا يكون اسم الطلاق إلا الطلاق نفسه. واذا قصد الى زوجته بلفظ الطلاق كان جاهلا بما يوجب الطلاق أو عالما إلا أنه قصد الى اسم الطلاق الذي هو طلاق فذلك طلاق. وماسوى ذلك من الاسماء فلا طلاق به ولو قصد الى الكلام به والإرادة به الى زوجته حتى يوافق اسم الطلاق ويريد به الطلاق.

مسألة : من كتاب الأنشياخ. ورجل قال لامرأته انت طالق من عشر الى واحدة أو نحو ذلك. فانها واحدة والله أعلم.

مسألة : وسألته عن رجل جرى بينه وبين امرأته كلام فقالت له طلقني ثلاثاً فقال لها بل عشرين. قال لا أعلم ان هذا يوجب الحكم فيه طلاقاً لأنه اجاب اني افعل ولم يقل قد فعلت. قلت ولو أراد به اللطلاق قال نعم الا أنه ان كان أراد هو بقوله بل عشرين انت طالق عشرين فعلى قول من اوجب الطلاق بالنية مع كلام غير القصد رجع الى كتاب بيان الشرع.

مسألة : قال أبو سعيد في رجل قال لامرأته انت طالق الطلاق فيعجبني

أن تطلق واحدة إلا أن ينوي أكثر. وكذلك إن قال أنت طالق أكثر الطلاق  
 إنها تطلق واحدة إلا أن ينوي أكثر. وكذلك إن قال لها أنت طالق نصف  
 الطلاق فتطلق واحدة إلا أن ينوي أكثر. وإن قال لها أنت طالق أكثر  
 الطلاق فيعجبني أن تطلق اثنتين. وقد قيل ثلاث وإن قال الأكثر من  
 الطلاق فيعجبني أن تطلق ثلاثا. وإن قال أنت طالق أكثر من الطلاق  
 فيخرج ثلاثا ويخرج اثنتين. وعنه إن قال أنت طالق كلهن فمعي أن  
 بعضا يقول ثلاثا وبعضا يقول واحدة إلا أن ينوي أكثر. وإن قال لها  
 أنت طالق الطلاق كله فيقع لي أنه واحدة إلا أن ينوي أكثر. وعنه إن قال  
 لها أنت طالق الطلاق كله فمعي أنه ثلاث. قلت أرأيت إن قال لها لستك  
 بمرأتي أو ليسك لي بامراة. هل يقع قال معي أنه لا يقع حتى ينوي به  
 الطلاق. قلت له أرأيت إن نوى به الطلاق أيقع الطلاق قال معي أنه قد  
 قيل أنه يقع الطلاق ورأيته يومئذ إن بعضا قال أنه ليس بطلاق. ولو  
 نوى به الطلاق ومن يقول قد فارقتك أشد عنده من قوله لستك امرأتي في  
 معنى الطلاق. وأما في معنى الكذب فلستك امرأتي أشد.

مسألة : وبلغنا عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه إذا سال الرجل ألك  
 امرأة فقال لا. أنها كذبة ولا تطلق امرأته إذا لم يرد به طلاقا. وهو قول  
 أبي عبيدة. ومن قال أنت طأ أو طال ثم أمسك إن يقول طالق لم تطلق  
 حتى يتم الكلمة. فيتم القاف إلا أن يقول أراد أن يجعل تلك اللفظة طلاقا.  
 مسألة : وسألته عن رجل قال لامرأته لا طلاقك ثلاثا قال عليه كفارة  
 يمين.

مسألة : وقيل من أغضبته امرأته فقال لها أنت طال يريد يقول أنت  
 طالق ثم أمسك فلا طلاق إذا أراد أن يجعل الطلاق بتمام الكلام ثم أمسك  
 وقصر دون تمام الكلام فلا طلاق في ذلك إلا أن يكون أراد أن يجعل تلك  
 اللفظة هي الطلاق.

مسألة : وسئل عن رجل قال لزوجته قد اعطيتك ماتريدين اليوم فقالت

إني أريد الطلاق قال فإني لا أحب ذلك الطلاق. قال لايبين لي أن هذا وقوع الطلاق. قلت له فإن طلقت نفسها في المجلس هل يقع الطلاق. قال لايبين لي ذلك إلا أن يريد بذلك الطلاق. قلت له فإن قال قد وهبت لك الطلاق فقالت قد طلقت نفسي هل يقع الطلاق. قال معي انه لايقع الطلاق عليها. قلت فإن قال قد وهبت لك طلاقاً فطلقت نفسها هل يقع الطلاق قال أخاف أن تطلق بذلك والطلاق عندي كله معنى واحد فلا يفترق معناه. قلت له فإن قال قد وهبت لك نفسك فقالت هي قد قبلت هل تطلق بذلك قال معي انه يخرج في بعض القول معاني القول انه لا يكون هذا طلاقاً إلا أن يريده. وأحسب انه قد قيل أنه يوجب معنى الطلاق ويكون طلاقاً لانه لامعنى لهبته لها نفسها إلا معنى مايملكه من أمرها. قلت له فإن لم تقل قد قبلت هل يكون القول سواء. قال معي أن القول سواء.

مسألة: وسالته عن رجل طلق زوجته واحدة ثم قال وهي في العدة كل زوجة له فهي طالق هل يقع عليها الطلاق. قال معي أن لا يقع عليها الطلاق لانها ليست بزوجه وانما هي مطلقة له.

مسألة : رجل قال لزوجه أنت طالق وطالق إن دخلت دار زيد طالقاً. قال معي انه قيل انها ان كانت مطلقة قبل ودخلت دار زيد طلاق يملك رجعتها طلقت بهذا للحث اثنتين. وان لم تدخلها مطلقة لم يقع بهذا الطلاق حث ومعني انهفي بغض القول قوله أنت طالق يقع به الطلاق واحدة على حال. وقوله وطالق ان دخلت دار زيد طالق انما يقع الاستثناء بقوله وطالق فمتى دخلت دار زيد مطلقة. وقع الحث بهذه التطليقة اذا كان طلاقاً يملك فيه الرجعة.

مسألة : قلت له فإن قال الطلاق له لازم إن فعلت كذا وكذا ثم فعلت قال معي انه يشبه فيه معاني الاختلاف ما لم يرد به الطلاق لامراته. وقال من قال ان ذلك لايقع به طلاق حتى يريد به الطلاق. وقيل انه يقع به الطلاق أراد به الطلاق أو لم يرد. قلت له فإن قال الطلاق لك لازم ان فعلت كذا وكذا ثم فعلت هل يكون مثل الأول. قال معي أن الطلاق في هذا

أكد ولا يبين لي انه مثل الأول اذا ثبت معنى الاختلاف في الأول. قلت له فان قال لها أنت طالق ان فعلت كذا وكذا هل يقع الطلاق من حينه أو حتى تفعل قال معي أنه يخرج في معاني ما عندي انه قيل انه ينفعه الاستثناء في بعض ما قيل لانه كلام واحد مستثنى في آخر. وفي بعض القول انه لا ينفعه الاستثناء وتقع عليه تطليقة لانه قد تكلم بعد التطليقة بكلام قبل الاستثناء وقطع اذا قال انت طالق طالق. ومعني انه قيل انه ان اراد أن يستثنى بعد الاول وانما طلق على ان يستثنى اذا فرغ من الكلام الثاني نفعه الاستثناء. وان لم ينفعه ذلك لم ينفعه الاستثناء بعد الكلام الآخر بين الطلاق وبين الاستثناء وينفعه الاستثناء في الكلام الموصول بالاستثناء على قول من يقول انه تقع تطليقتين اذا قال انت طالق طالق. ومعني انه قيل ان اراد ان يستثنى بعد.

مسألة : قيل له فعلى قول من يقول ان الاستثناء ينفعه كم تطلق اذا فعلت قال معي ان يعضا يقول واحدة وبعضا يقول اثنتين اذا ثبت الاستثناء.

مسألة : وعن رجل قال لزوجته انت طالق. ثم مضى عنها فاتبعته. وقالت له ثلاث فقال يكفيك فقالت لا. قل ثلاث قال ثلاث كم تطلق ثلاثا او واحد فتطلق واحد الا ان ينوي بقوله ثلاث ثلاث.

مسألة : وفي رجل له امرأتان او ثلاث قال لواحدة انت طالق واحدة وقال للآخرى انت طالق اثنتين وقال للثالثة انت طالق مثلهما فذلك الى نيته إن قال اردت واحدة فهي واحدة وان قال اردت اثنتين فهما اثنتان وان قال اردت ثلاثا فثلاث. وان قال لم ارد طلاقا لم يكن طلاقا قال أبو سعيد ان قال انت مثلما فهو كما قال إن قال إنه أراد ذلك وان لم ارد طلاقا طلقت واحدة على كل حال لانه قال انت طالق مثلهما لم يكن بد من وقوع الطلاق.

مسألة : وعن رجل قال لزوجته طلقيني وأنا أقبل فقالت قد طلقك قال

قد قبلت هل تطلق. قال معي أنه يختلف في ذلك. فقال من قال تطلق وقال من قال لا تطلق لان الرجال لا يطلقون لقول الله وإذا طلقتم النساء ولم يقل إذا طلق الرجال.

مسألة : وعن رجل قال لرجل ان لم تعطني حقي طلق امرأتك قال له الذي عليه الحق هل تقدر على ذلك قال كيف ذلك إذا قال هي طالق يعني زوجة الذي عليه الحق هل تطلق قال معي انه اذا قال له طلق اذا يريد بذلك امرأة نفسه. أو قال له يطلق امرأته فقد وقع الطلاق عندي على زوجته التي أمره بطلاقها أو جواب يقتضي ذلك.

مسألة: قيل له فرجل له زوجتان فطلبت اليه احدهما ان يطلق الاخرى فطلقها واحدة. ثم قال انه كان قد طلقها اثنتين لترضى زوجته ما يكون ذلك. قال معي انه يجب عليه باقراره ما أقر به من الطلاق الماضي فيما يجب عليه لغيره وفيما معنى ما يلزمه هو. ويجب عليه ما طلق في التسمية.

مسألة: وفي الذي يقول لزوجته اني حلفت بطلاقك ان فعلت كذا وكذا ثم فعلت ولم يكن حلف قال تطلق لانه قد اقر معها بما يوجب الطلاق في قول محمد بن محبوب.

مسألة : وسئل عن رجل قال لزوجته انت طالق ثم سكت. ثم قال بعد سكوت ثلاثا ما يقع من الطلاق. قال معي انه اذا كان هذا الكلام من بعد السكوت عن كلام الطلاق أو عن لفظ الطلاق. ولم يكن اراد به تحديد المعنى كلام الطلاق لم يكن طلاقاً وانما يقع حكم ماتدم من لفظه وانما لم يسم بشيء كانت واحدة.

مسألة : وقال في رجل يقول لامرأته انت طالق وطالق وطالق انها تبين بثلاث تطليقات.

مسألة : وعن رجل يقول بسم الله يريد بذلك الطلاق. قال معي انه قيل لاطلاق. وقيل الطلاق والنيات قاضيات على المرء في الفاظه الظاهرة في هذا



## القول.

مسألة : وعن رجل قال لزوجته انت طالق تطليقه في تطليقه. قال معي انها تطلق واحدة. ومن غيره وقال من قال اذا قال تطليقة في تطليقة طلقت اثنتين ولا يكون مثل حساب الضرب. وان قال انت طالق تطليقة بعد تطليقة. فانها تطلق واحدة. وان قال تطليقة بعدها تطليقة انها تطلق اثنتين. وان قال تطليقة مع تطليقة فهما تطليقتان. وان قال تطليقة معها تطليقة فهو عندي تطليقتان. وان قال تطليقة تحتها تطليقة فمعي انها تطليقتان. وان قال تطليقة فوقها تطليقة. فمعي انها تطليقتان. وان قال تطليقة عليها تطليقة فهما تطليقتان فيما عندي. وان قال تطليقة فوق تطليقة فعندي انها تطليقة. وقال كلما كان مجراه مثل هذا فوق وتحت وقبل وبعد وخلف ووراء وامام وقدام. فانما عندي انه يقع به تطليقة. فإن قال فوقها او تحتها او قبلها او بعدها او خلفها او وراءها أو امامها أو قدامها ونحو ذلك. فعندي انها تطليقتان بهذا اللفظ على مايقع لي. قيل له فإن قال تطليقة تعد لها تطليقة كم يقع. قال يشبه في هذا النحو أنها واحدة. قيل له وكذلك قوله تعلوها. وت فوقها قال عندي أنها واحدة إلا أن ينوي أكثر. قيل له فإن قال تطليقة تتبعتها تطليقة. قال تتبعتها معي يكون من فعله. وتكون من غيره فعله أشبه عندي أن تكون واحدة إلا أن ينوي ثنتين والله أعلم.

مسألة : وسئل عن رجل قال لامرأته هو خروجك إن لم تلحقني هذا الغلام إلى موضع كذا وكذا يعني لابنه أو لغيره فلم تلحق الغلام هل تطلق امرأته. قال معي انه ان كان نوى بقوله هو خروجك الطلاق ونوى ان لم تلحق الغلام في هذه الكرة إلى الموضع الذي ذكره فلم تلحق الغلام وقع عندي على زوجته الطلاق وإن قال خروجك مرسلًا ونوى انه ان لم تلحقه الغلام في هذه المرة فلم تلحقه. فمعي انه يختلف فيه قال من قال أن قوله هو خروجك لا يكون طلاقًا حتى يريد به الطلاق. وقال من قال إنه إذا قال هو خروجك ان هذا يكون طلاقًا لأنه اسم من أسماء الطلاق

أراد به الطلاق أو لم يزد به إذا حنث. وأما إذا قال خروجك يريد به الطلاق ان لم تلحق هذا الغلام ولم ينو في هذه الكرة ولا غيرها إلا مرسلًا فمعي أنه ان لحقته قبل أن تمضي أربعة أشهر فهي زوجته. وان لم تلحقه حتى مضت أربعة أشهر بانته بالأيلاء على معنى قوله. قيل له وكذلك ان قال هو فراقك وتسريحك هل يكون سواء كقوله هو خروجك قال كاني أظن ذلك. ومعني ان في أكثر القول أن قوله هو خروجك أو فراقك أو تسريحك لا يكون طلاقًا حتى يريد به الطلاق على معنى قوله.

مسألة: وكل من طلق امرأته في نفسه فذلك ليس بطلاق حتى يتكلم به. ومن حدث نفسه ان زوجته طالق لم تطلق حتى يتكلم به كلامًا يبينه. وان كان الخاطر في نفسه انك ان أقمت أو قعدت أو أكلت أو شربت أو قرأت وقع الطلاق أو صليت أو نمت لزمك الطلاق عند ذلك لم يكن ذلك بطلاق. حتى يتكلم به بتمام حروف الطلاق. ومن قال طالم تطلق حتى يتم الحروف.

مسألة: وسئل عن رجل حدثته نفسه أنه طلق زوجته وشك تحركت لسانه بذلك أم لا. قال معي إنه لا بأس عليه في زوجته في الحكم حتى يعلم أنه لفظ بذلك.

مسألة: ومن جواب محمد بن روح. وعن رجل أخذته امرأته فقال لها دعيني فاني حرام عليك ولم ينو لها طلاقًا بهذا اللفظ ولا تحريمًا. فعلى ما وصفت فقد كذب في قوله بل هو حلال لها إلا ان تبين منه بطلاق أو حرمة ولها عليه يمين ان اتهمته مانوى بلفظه هذا طلاقًا.

مسألة: أبو سعيد رضي الله في رجل أراد أن يقول لزوجته أنت طالق فلما أخذ في الطلاق لام نفسه فتم الكلمة بقوله طلق انها لا تطلق إلا ان يريد به الطلاق وكذلك ان قال طالق بضم اللام. وكذلك ان فتح اللام. فكله سواء عندي ولا يقع به الطلاق إلا ان يريد به الطلاق. وقال قد

اختلفوا في النية عندي فقال من قال اذا نوى بشيء من هذا الطلاق وقع الطلاق. وقال من قال لا يقع بذلك الطلاق إلا بلفظ تام يتم به حروف الطلاق. وأما اذا لم يرد بذلك وكان حكاية أو غلطا أو ما يشبه ذلك من غيره ان يقصد بذلك الى زوجته. فلا تطلق بذلك إن شاء الله. على معنى قوله والله أعلم.

مسألة: عن بشير بن محمد بن محبوب وكذلك لو قرأ كتابا فيه ذكر طلاق أو عتاق فنوى الطلاق والعتاق وعزم على ذلك لم يكن ذلك شيئا. وكذلك لو خطر بباله أو نوى أنك متى دخلت هذا البيت أو صليت في هذا لمسجد أو خرجت في هذا لمركب أو ركبت هذه الدابة أو أكلت هذا الطعام أو لبست هذا الثوب أو أمرت أمرا أو نهيت أن الطلاق لازم لم يكن شيئا. وعنه وكذلك لو قرأ آية من كتاب الله فيه ذكر الطلاق أو العتاق لم يكن ذلك شيئا. وكذلك لو تلا شيئا من الشعر فيه ذلك الطلاق والعتاق ولم ينو الطلاق والعتاق لم يكن ذلك شيئا. وعنه ومن نوى الطلاق في نفسه ولم يتكلم به فليس بشيء. ومن تكلم بغير نية فليس بشيء ان تكلم بالطلاق على غير نية. وان سمي بالطلاق لسزوجته وهي تسمعه وقع الطلاق في الحكم وهو معذور فيما بينه وبين الله اذا لم تسمعه ولم يرد هو طلاقا. وأما اذا قصد الى نفس الكلمة يريد ان يقول لها ثم قال لها بعد ان علم ذلك فالطلاق واقع سمعه أو لم تسمعه حتى تكون النية مع الكلام جميعا. بالاعتقاد منه بنية لأنه روي عن جابر بن زيد رحمه الله قال لا غلت على مسلم وبه نأخذ. وقال محمد بن الحسن قوله لا غلط على مسلم وقولهم لا غلت على مسلم. وقوله هذا انه سمي طلاقا ولم يرد الطلاق فهذا هو الغلط. وقالوا بتحريك اللسان انه ليس بشيء حتى ينطق بكلام ويبين بتمام الحروف بالنية ما يكتبه الملكان ثم الذي عن بشير. ومن كتاب فيه مسائل عن أبي علي وعن رجل قال لامرأته ليسك لي بامرأة ينوي الطلاق مرسلا فإذا كان مرسلا فهي تطليقة وان نوى ثلاث فثلاث وذكرتها ثلاثا فلا نفقة لها وان كان نوى واحدة أو اثنتين

فلها النفقة حتى تنقضي عدتها. قال أبو سعيد معي انه هكذا يخرج في قول اصحابنا في بعض ما قولوا ومعني ان بعضا يقول ان عليه نفقتها كان الطلاق ثلاثا أو أقل لانه غير ماذون له بطلاق الثلاث وفي قول من قال بذلك هرب من شيء هو عليه وأرجو ان في بعض القول انه ليسك لي بامراة يخرج كذبا ولا يقع به الطلاق ولو أراد به الطلاق.

مسألة: وعن رجل قال لامراته ان فعلت كذا وكذا فهو طلاقك وفراقك قال هما تطليقتان.

مسألة: وقعت مسألة في رجل قال لامراته أنت في الطلاق أو الظهار أو الحرام إن فعلت كذا وكذا ثم فعل هل يطلقها هذا كله فلم يجب احد منهم بحفظ في ذلك. قال ابو سعيد عندي انه يقع الطلاق وأما الظهار والحرام فمعني انه لا يلحقها. وكذلك يوجد في الأثر.

مسألة: وسالت أبا سعيد عن رجل قال لامراته عند كلام جرى بينهما أنت امرأة الشيطان أو أنت امرأة لرجل من الناس أيلزمه شيء قال لا يلزمه شيء اذا لم يزد لها بذلك طلاقا والله أعلم.

مسألة: وسئل عن رجل قال لزوجته ليسك لي بامراة يريد بذلك الطلاق هل يقع الطلاق. قال قد قيل فيه باختلاف. قيل له فان قالت هي انه ليس بطلاق. وقال هو انه طلاق ثم طلبت منه المعاشرة. وما يجب لها من أحكام الزوجية وامتنع هو ذلك ما الحكم فيه. قال معني انه اذا كان في بعض قول أهل الحق أنها تطلق وفي بعضها انها لا تطلق والزواج يذهب الى قول من يقول انها تطلق والمرأة تذهب الى قول من يقول انها لا تطلق ويتبع كل واحد منهما من أخذ به من قول أهل الحق ما لم يحكم على أحدهما لصاحبه حاكم من حكام أهل العدل ويثبت حكمه وتنقطع حجة المحكوم عليه بالحكم. وليس على الزوج فيما يسعه كسوة ولانفقة اذا أخذ بقول من يقول بالطلاق انقضت العدة والمرأة أن تنتصر من ماله في أخذ حقها الذي يثبت لها بحكم الزوجية على قول من يثبت لها بعد أن تحتج عليه ان أمنتها على نفسها في الحجة.

## الياب الخامس

### الطلاق للسنة

وعن رجل قال لامرأته أنت طالق (١) ثلاثا للسنة. قال فإذا أهل الهلال طلقت ثلاثا إذا كانت ممن لا تحيض. وإن كانت ممن تحيض فإذا طهرت وغسلت من الحيض طلقت ثلاثا. قيل فإن قال أنت طالق على السنة. قال هذه تطلق واحدة إذا أهل الهلال إن كانت ممن لا تحيض. وإن كانت ممن تحيض فإذا طهرت من الحيض وغسلت طلقت واحدة. قلت أرايت إن قال أنت طالق ثلاثا طلاق السنة قال كلما رأته الهلال. وقعت عليها تطليقة حتى بين الثلاث.

مسألة: ومن جامع بن جعفر. قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ وَاتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ لَا تَخْرُجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ﴾ فمن طلق لغير السنة فقد عصى ربه حتى يطلق كما قال الله تعالى طلاق السنة. والسنة في الطلاق أن يطلق الرجل امرأته واحدة إذا طهرت من الحيض بشاهدي عدل قبل أن يجامعها ثم يتركها حتى تنقضي عدتها فإن أراد مراجعتها في العدة أشهد رجلين مسلمين حرين أنه قد رد زوجته فلانة بحقها بما بقي من الطلاق. فإن كان الطلاق بغلما كان الرد بعلمها. وإن كان الطلاق بلا علمها فلا بأس أن يكون الرد بلا علمها. ومن الكتاب فإذا كانت امرأة قد قعدت من الحيض أو جارية لم تحض فإذا أراد طلاقها أمسكها حتى إذا هل الهلال فليطلقها واحدة ويشهد على ذلك شاهدي عدل ثم يمسك عنها حتى تخلو ثلاثة أشهر وهو انقضاء عدتها فإن أراد مراجعتها في العدة فذلك إليه. وإن كانت حاملا فليطلقها واحدة ويشهد على ذلك ذوي عدل ولا يقربها حتى تضع حملها. فإن أراد مراجعتها قبل أن تضع حملها فله ذلك. وكذلك السنة في طلاق الإماء غير أن تطليق الإماء تطليقتان.

(١) في نسخة بتقديم السنة على ثلاثا.

مسألة : ومن غير الكتاب وقال أبو سعيد أن طلاق السنة أن يطلق الرجل زوجته واحدة ثم يدعها حتى تنقضي عدتها وطلاق العدة هو أن يطلقها إذا ظهرت من الحيض من قبل أن يجامعها ثم يدعها حتى تحيض وتظهر وتغسل ولا يطاها ثم يطلقها الثانية. ثم يدعها حتى تحيض وتظهر وتغتسل ولا يطاها ثم يطلقها الثالثة فهذا هو طلاق العدة الذي قال الله تعالى في كتابه العزيز واحضوا العدة.

مسألة : رجل طلق زوجته ولم يشهد على ذلك. قال معي أنه يختلف في ذلك إذا طلقها بعد أن طهرت ولم يطاها غير أنه لم يشهد فبعض قال أنه طلاق السنة وبعض رأي عليه الأشهاد.

مسألة : وقال أبو سعيد في رجل قال لزوجته وهي حامل أنت طالق طلاق السنة أو للسنة أنه يقع عليها الطلاق من حينها لأن طلاقها في الحمل جائز للسنة لأنهم قالوا له أن يطلقها وهي حامل متى أراد لأنها لا تحيض ولا تعتد بالشهور وإنما أجّلها إذا وضعت حملها فيما معي أنه قيل.

مسألة : في رجل قال لزوجته كلما ولدت ولدا فأنت طالق للسنة فولدت ولدا. وبقي في بطنها ولد. قال معي أنه يقع عليها الطلاق من حينها. لأنها بعد حامل وتنقضي عدتها بالولد الثاني. قلت له تقول في رجل قال لزوجته إذا ولدت فأنت طالق للسنة أو طلاق السنة. متى يقع عليها الطلاق. قال معي أنها إذا ولدت وطهرت من نفاسها طلقت ماطلقها. قيل له فإن قال الطلاق لك لازم والمسألة بحالها. هل تكون مثل الأولى. قال معي أن هذا أكد في وقوع الطلاق فلايين لي أنه مثل الأول إذا ثبت الاختلاف في الأول. قلت له فإن قال لها ان ولدت فأنت طالق للسنة هل يكون كله سواء قال يشبه عندي معناه أن يكون معنى واحد. قيل له فإن قال أن الطلاق لي لازم ان فعلت كذا وكذا. ثم فعلت هل يقع الطلاق قال معي أنه يشبه فيه معاني الاختلاف. ما لم يرد به الطلاق لامراته وقال من قال يقع به الطلاق أراد به الطلاق أم لم يرد. وقال من قال لا يقع به

الطلاق حتى يريد به الطلاق.

مسألة : وسألته عن أي الوجوه إذا أراد الرجل أن يفارق امرأته أحب إلى الفقهاء أن يفارقها. قال أحب ذلك اليهم أن يفارقها وهي حامل أو طاهر في غير جماع.

مسألة : من الزيادة المضافة. من كتاب الرقاق. وسألته عن طلاق امرأة قد طهرت من نفاسها يصلح طلاقها. قال نعم قلت كيف يصلح ولاتحيض سنة أو أكثر من ذلك وهي مرضعة. قلت هل يكون ذلك ضارا بإمسكه إياها. قال لا لأنه طلقها وقد طهرت من نفاسها. قلت فإن لم تحض سنة أو سنتين أو أكثر قال فليحبسها حتى تحيض ثلاث حيض.

مسألة : ومن جامع بن جعفر . وإذا قال الرجل لامرأته أنت طالق ثلاثا للسنة وليس له نية فكلما حاضت حيضة وطهرت طلقت واحدة حتى تستكمل ثلاث تطليقات ولا تحسب الحيضة الأولى من عدتها. وإذا نوى أن تكون طالقا مكانه فهو مانوى.

مسألة : وإذا قال أنت طالق للسنة ولم يسم ثلاثا فهي طالق واحدة إذا طهرت طلقت من أول حيضة وهو يملك الرجعة في هذا ما كانت في العدة.

مسألة : ومنه وإن كانت ممن لاتحيض من كبر أو صغر وقد دخل بها. وقال أنت طالق ثلاثا للسنة وليس له نية فهي طالق مع كل شهر واحدة من يوم تكلم. وقد قال بعضهم إن كان قد غشي فلا تطلق حتى يمضي شهر. وإن كان معضى شهر مدغشي فهي طالق مذ تكلم. ومن غيره وإذا كان الرجل غائبا عن امرأته فأراد أن يطلقها واحدة للعدة كتب إليها إذا جاء نسخة إذا وصل اليك كتابي هذا ثم حضت ثم طهرت فأنت طالق ثم إذا حضت أخرى ثم طهرت فأنت طالق. وإذا كانت لاتحيض كتب إليها إذا جاءك كتابي هذا ثم أهل هلال شهر كذا أو كذا فأنت طالق وإن شاء كتب إليها إذا جاءك كتابي هذا فأنت طالق وم غيره قال وقد قيل أنه إذا كان غائبا عنها وأراد أن يطلقها طلاق العدة كتب إليها إذا وصل اليك كتابي

هذا فان كنت قد حضت وطهرت من بعد خروجي من عندك فانت طالق وان لم تكوني قد حضت وطهرت فإذا حضت وطهرت فانت طالق واحدة.

مسألة: وإذا الرجل أن يطلق امرأته قبل أن يدخل بها فيطلقها متى شاء وان كان قد دخل بها أو أغلق عليها بابا أو أرخى عليها سترًا نسخة حجابًا فطلاقها مثل طلاق التي دخل بها وعدتها مثل عدة التي دخل بها. ونساء أهل الكتاب والامة الصغيرة والكبيرة اذا لم يدخل بها ولم يخل بها في ذلك يطلقها متى شاء. ولا يطلق الرجل امرأته وهي حائض فان فعل جاز طلاقه وعصى ربه. ومن طلق امرأته وهي حائض فليست تلك الحيضة من قروها. وإذا قال فإذا حضت فانت طالق وفلانة معك فقالت إني قد حضت فانه ينبغي في القياس ان يقع عليهما جميعا وقال بعضهم يصدقها على نفسها ولا يصدقها على صاحبها.

مسألة: ومن طلق امرأته واحدة في الحمل ووضعت فقد انقضت عدتها. وان شاء راجع قبل ان تضع. ومن قال هي طالق للسنة وهي حامل فانها تطلق من حينها بالإتفاق.

مسألة: ومن طلق امرأته وهي حامل ومات عنها وهي في ميلادها وقد خرج ولدها كله إلا قدمه فإنها ترثه وعليها عدة المتوفي عنها زوجها. وترثه مالم يستتم خروج الولد كله وعليها العدة وقال من قال لارثه.

مسألة: والطلاق يتبع الطلاق اذا كانت المرأة في العدة والخلع لا يتبع الخلع. وفي نسخة والخلع يتبع الطلاق متصلا كان أو منفصلا قريبا كان أو بعيدا. والإيلاء والظهار يتبعان الطلاق. والطلاق يتبع الإيلاء والظهار. والطلاق لا يتبع الخلع لان المختلعة بائنة ولا يتبعها الطلاق متصلا كان أو منفصلا قريبا كان أو بعيدا إلا أن يكون صلة في الكلام كقوله قد أبريتها بالطلاق. والمطلقة واحدة وهي رجعية يتبعها الطلاق في العدة مالم تنب بالثلاث وعن الواضح انه لا طلاق بعد الخلع إلا أن يشترط ان تبريه ويطلقها. فما أتبعها من الطلاق لحقها. والطلاق الذي



يتبع الطلاق فانه مثل رجل طلق زوجته الرجعي ثم حلف بالطلاق ثلاثا فحنت فإن ذلك يقع بها وعليه الطلاق لان الطلاق يتبع الطلاق باتفاق الأمة وذلك فيما يملك فيه الرجعة. وقال أبو الحسن ان الطلاق البائن يقع على الرجعي مادامت في العدة. رجع الى كتاب بيان الشرع.

مسألة: ومن أحكام أبي سعيد وسألته عن رجل له زوجة اذته بلسانها وهي ممن تحيض والحيض متأخر عنها لأجل ولد معها. هل له أن يطلقها قبل ان تحيض. قال معي انه قيل ليس له أن يطلقها الا للعدة. وطلاق العدة في التي تحيض قبل أن يطلقها على أثر حيضها عن طهر من غير جماع. فإن جامعها ولو مرة واحدة بعد الطهر فقد انقضى طلاق العدة منها إلا أن ترجع تحيض مادامت عدتها بالحيض. وان كانت ممن لا تحيض من صغر أو كبر فطلاق العدة فيما عندي على ما قيل اذا هل الهال من غير جماع لأن عدتها بالشهور. فإن هل الهال وجامعها ولو مرة واحدة فقد انقضى طلاق العدة منها إلا ان ينتظرها الى هلال الشهر أيضا. قلت فان جامعها دون الفرج فقذف الماء على الفرج فولج في الفرج. هل يكون ذلك بمنزلة الجماع. قال معي انه اذا اراد ذلك وكانت ثيبا ممن تنشف فهو عندي بمنزلة الجماع لأنه لو كانت حائضا ففعل ذلك بها كان عندهم بمنزلة من جامع في الحيض وكذلك عليها الغسل من ذلك وهو يشبه معنى الجماع. قلت له فإن لم يرد بذلك ايلاج النطفة في الفرج هل يكون سواء قال معي انه في معنى العدة وطلاقها للعدة اذا ثبت معنى نزول الماء في موضوع الجماع أشبه الجماع لأن منه العدة. قلت له فهل يجوز له أن يجعل الطلاق في يدها اذا خاف من قبلها الاثم. قال معي انه اذا خاف الاثم من امسكها ولم يكن له سبيل الى اخراجها على سبيل السنة في طلاق العدة وخاف الاثم من امسكها ورضيت منه بذلك ان يجعل الطلاق في يدها كان له ذلك عندي لأن عليه ان يطلقها أو ينصفها فيما يلزم لها من الكسوة والنفقة. قلت له فهل لها هي أن تطلق نفسها في غير وقت طلاق العدة إذا ملكها الطلاق. قال يعجبني أن لا يكون عليها ضرر

ولاتخالف هي السنة في الطلاق فان فعلت لم يبين لي عليها في ذلك صحيح  
اثم اذا كانت انما تصرف عن نفسها الملك لثبوت الضرر فيه عليها. قال  
أبو سعيد في رجل قال لزوجته وهي حامل انت طالق للسنة انها تطلق  
من حينها لأن طلاقها جائز بالسنة لأن عدتها لوضع الحمل ولو لم تكن  
حاملًا فقال لها كذلك لم تكن تطلق حتى تطهر من الحيض على معنى  
قوله اذا عني طلاق السنة وهي ممن تحيض. وان قال لها وهي حامل اذا  
ولدت فأنت طالق للسنة فإذا ولدت وطهرت من نفاسها طلقت. قيل له  
فإن قال ان ولدت فأنت طالق للسنة هل يكون القول سواء. قال يشبهه  
عندي ان يكون معنى واحد.

## الباب السادس

### في الطلاق بالفعل وتركه إذا اجتمعا

وسأله عن رجل قال لزوجته انت طالق إن وطيتك ان لم اذك فلم يطها الى اربعة اشهر هل تبين بالايلاء قال معي انها لا تبين. قلت له فإن وطيتها ما يلزمه قال معي انه يقع البر بالوطي. ولا يقع الطلاق. قلت له ولم وقد قال ان وطيتك وقد ثبت ان قوله ان وطيتك اذا قالها وحدها انه مولى قال لانه اتفق معنى الحنث والبر والاستثناء بقوله كما قالوا ان لم اذك فلا يكون مولى اذا اتفق معنى الحنث والبر في معنى واحد بطل الحنث في اليمين ولا يقع لتكافي المعنيين في ذلك. قلت له وكذلك فإن قال ان ولهيتك ولم اذك. قال معي أهبة مثل الاولى ولم تقدم مقام ان لم.

مسألة : وقال أبو سعيد في رجل قال لامرأته انت طالق ان كلمت زيدا الا تطلق ان كلمته او لم تكلمه قال لا لانه أوقع الاستثناء على غير معروف فلا تطلق.

مسألة : وعن رجل قال لامرأته ان جامعتك في هذه الدار فانت طالق وان لم أجامعك فيها فانت طالق. فإن جامعها في فهي طالق وان لم يجامعها فيها لم تطلق ولا نرى الايلاء يدخل عليها وسل عنها.

مسألة : وعن رجل قال لزوجته اذا حججت فانت طالق متى تطلق. قال أبو سعيد يخرج فيه معنى الاختلاف ففي بعض القول على معنى التسمية انه اذا احرم بالحج فقد دخل في معنى الحنث. ووقع الطلاق لانه يسمى حاجا ومعني ان في بعض القول انه حتى يتم الحج الذي لا يتم الا به وعلى معنى هذا القول فحتى يطوف للزيارة لأن الحج لا يتم الا بطواف الزيارة. ويخرج عندي في بعض القول انه لا يتم الحج حتى يطوف بالبيت ويسعى بين الصفا والمروة للزيارة لأن السعي في بعض

القول فريضة في الزيارة. قلت له فإن قال اذا طفت فاننت طالق هل تطلق  
اذا طاف طوافا واحدا. قال هذا هكذا يخرج عندي على قول من يقول  
بالتسمية. وأما على قول من يقول بالمعنى فحتى يكمل الطواف.

## الباب السابع

### في طلاق المرأة إذا لم يدخل بها

وكل من طلق امرأته قبل أن يجوز بها فقبل أن الواحدة تبينها ولا يلحقها طلاقه في العدة وليس له ردها إلا بنكاح جديد. والثلاث أيضا إذا طلقها إياهن جميعا فهي واحدة. وقال من قال هو ثلاث والرأي الأول أكثر عندي أن الثلاث كالواحدة والواحدة تبينها وليس له ردها إلا بنكاح جديد. فإن طلقها ثلاثا وبانت منه ثم تزوجها تزويجا جديدا ثم عاد طلقها ثلاثا قبل أن يمسه ثم تزوجها أيضا تزويجا جديدا ثم عاد طلقها فطلقها ثلاثا قبل أن يمسه فقد بانت منه ولا سبيل له إليها حتى تزوج زوجا غيره فإن فارقها الزوج الثاني وانقضت عدتها منه كان لهذا الأول أن يتزوجها بنكاح جديد وهذا في التي لم يجز بها. ومن غيره قال قد اختلفوا في ذلك فقال من قال أنه إذا طلقها ثلاثا طلقت ثلاثا. وقال من قال تطلق واحدة وهو أكثر القول والله أعلم.

قال والحجة أن الطلاق لا يتبع التي لم يدخل بها وعلى ذلك اجتمعت الأمة أنه لو قال لها أنت طالق واحدة ثم اتبعها الطلاق لم يلحقها الطلاق ولا اختلاف في ذلك لأنها ليست بزوجة له ولا في عدة منه ثم اجمعنا معاشر الأمة بأنه إذا قال لها أنت طالق وسكت عن غير تسمية أن الطلاق واقع لا محالة لقوله أنت طالق فلما كان الطلاق واقعا بغير تسمية كانت التسمية هاهنا حشواً في الكلام لأن التسمية لا تقع إلا لمعنى يراد به الحكم يفصل به عن غيره لأنه لا معنى للثلاث من الواحدة من الثنتين ليحكم له برد في عدة أولا يحكم له فافهم هذا الفصل.

مسألة : سألت أبا إبراهيم محمد بن سعيد بن أبي بكر. عن رجل تزوج امرأة ثم طلقها قبل أن يجوز بها قال تبين منه بتطبيقه قلت فإن أراد أن

يتزوجها بنكاح جديد إله ذلك قال نعم. قلت فإن طلقها ثلاث تطليقات ثم ثلاث ثم ثلاث قال قد بانئت منه وليس له مراجعتها حتى تنكح زوجا غيره. قال غيره وهذا تزوجها مرة بعد مرة ويطلقها ثلاثا قبل أن الدخول حتى يفعل ذلك ثلاث مرات. قلت فإن تزوجها زوج غيره ولم يدخل بها ثم طلقها أيجوز للزوج الأول أن يراجعها. قال لا حتى يذوق عسيلتها. قلت فإن جامعها ولم ينزل أهو جماع قال نعم. قلت فإن التقى الختانان ولم ينزل أهو جماع قال نعم. وعليها عدة المطلقة.

مسألة : من كتاب الرقاق. رجل قال متى ماتزوجت فلانة فهي طالق فتزوجها بعد ذلك يجوز أم لا. قال يجوز له تزويجها ومنهم من لم يوجب عليه طلاقاً في ذلك لانه لا طلاق إلا بعد نكاح. ومنهم من قال أن الحنث يقع عليه بعد العقد لا قال متى ما فعلت ومتى من الكلام الذي يقع به الحنث بعد العقد.

مسألة : ومن ملك امرأة ثم طلقها قبل الدخول بها ثم أشهد على رجعتها ووطئها ولم ترجع إليه بنكاح جديد فقد فسدت عليه ويفرق بينهما.

مسألة : ومن طلق امرأته قبل الدخول بها فالواحدة تبينها ولا يلحقها طلاقه من بعد. وليس له ردها إلا بنكاح جديد. وإذا طلقها ثلاثا فهي واحدة وهو قول سليمان. وقيل هي ثلاث وهو قول عبدالمقتدر إذا جمع ذلك بكلمة واحدة وهو الحسن وأنه لا يرجع إليها حتى تنكح زوجا غيره. وفي موضع انه قول لموسى بن علي والرأي الاول اكثر.

مسألة : ومن تزوج امرأة ثم طلقها ثلاثا قبل أن يدخل بها فإنه يرجع إليها بنكاح جديد وتكون معه على تطليقتين. لأن الواحدة تبينها إذا لم يدخل بها. وقيل انه اذا قال ثلاثا انها تبين بثلاث ولا تحل له حتى تنكح زوجا غيره وقيل هو قول عبدالمقتدر والله أعلم. الحجة في المطلقة واحدة قبل الجواز بها وأنه لا رجعة إليها إلا بنكاح جديد قول الله تبارك وتعالى واحصوا العدة فلما كانت هذه التطليقة فسخ النكاح بينهما ولا عدة

عليها علمنا أن الواحدة كالثلاث. ومن طلق زوجته غير مدخول بها ثلاثاً واحدة بعد واحدة لم يقع بها إلا واحدة لأنها تبين بالأولى منهن ولا عدة عليها فقوله ثانية أنت طالق لا معنى له وكذلك لو قال لها أنت طالق ثلاثاً بانته بقوله أنت طالق وقوله ثلاثاً لا معنى له لأنها في حال قوله ثلاثاً أجنبية فطلاق الطلاق غير واقع بها لاستحالة وقوعه عليها فإذا طلقها ثلاثاً جاز له أن يتزوجها وإن لم تنكح زوجها غيره.

مسألة: وعن رجل ملك امرأة ثم طلقها فادعت حملاً بعد الطلاق وأنكره ذلك قلت هل بينهما لعان فلا لعان بينهما ولا يمين عليه أنه وطئها فليس بين المطلقين ملاعنة.

## الباب الثامن

### المرأة إذا طلقت ثم تزوجت بزواج بعد ذلك ثم تزوجها بعد ذلك بكم تكون عنده

وسئل عن رجل طلق امرأته تطليقة ثم تزوجها آخر وجار بها ثم طلقها وانقضت عدتها وتزوجها الأول كم تكون عنده من الطلاق. قال اختلفوا في ذلك فقال من قال تكون عنده على تطليقتين. وقال من قال ثلاث تطليقات. قيل له فما تقول أنت قال انه ثلاث.

مسألة: ومن تزوج صبية ثم طلقها قبل الدخول فليس له ان يشهد على رجعتها الا بنكاح جديد.

مسألة: ومن طلق زوجته وهي صبية غير بالغ فلاصحابنا فيه ثلاثة اقاويل. قال بعضهم يقع بها الطلاق حين طلقها ثم تستعد بعد ذلك ثلاثة أشهر - وقال آخرون لا يقع بها الطلاق إلا الى الهلال فإذا أهل الشهر وقعت بها التطليقة ثم تستعد بعد ذلك ثلاثة أشهر. وقال بعضهم لا يقع بها الطلاق إلا من بعد ان يطلقها بثلاثين يوما ثم يقع بها الطلاق وتستعد بعد ذلك ثلاثة أشهر. وقال بعضهم لا يقع بها الطلاق الا من بعد ان يطلقها بثلاثين يوما ثم يقع بها الطلاق وتستعد بعد ذلك ثلاثة أشهر. فإن كانت قد آيست من المحيض فامرهما والاختلاف في وقوع الطلاق بهما واحد.

مسألة : عن موسى بن علي وازهر بن علي عن رجل طلق امرأته تطليقة أو اثنتين ثم بانث منه بالعدة ثم ملكها رجل وطلقها أو مات عنها من قبل ان يدخل بها على كم تكون عند الأول إن تزوجها فقالا على ما بقي من الطلاق.



مسألة: ورجل نكح امرأة ثم طلقها قبل أن يدخل بها ثم نكحها ثم طلقها. قبل أن يدخل بها ثلاث مرات فقد حرمت عليه حتى تزوج زوجها غيره فان تزوجها زوج غيره ثم طلقها حلت له دخل بها الزوج الاخر او لم يدخل بها. وقالوا اختلفوا فيمن طلق زوجته ثلاث تطليقات من قبل أن يدخل بها. فقال بعضهم لايتزوجها حتى تنكح زوجا غيره. وقال آخرون يتزوجها وتكون عنده على تطليقتين. قلت فإن طلقها واحدة من قبل أن يدخل بها هل يردها بغير تزويج. قال لايردها الا بتزويج جديد.

مسألة: ومن طلق زوجته ثلاثا فتزوجت من بعده وطلقت ثم يتزوجها ثانية ودخل بها ثم طلقها ثلاثا ثم تزوجت من بعده وطلقت ثم يتزوجها الثالثة ودخل بها ثم طلقها ثلاثا فتزوجت من بعده وطلقت فجائز له ان يتزوجها مرة بعد مرة كلما باننت من زوج جاز له مراجعتها بتزويج جديد. ولا أعلم في ذلك حدا.

## الباب التاسع

### في وطي المطلقة مالم يقع الطلاق

عن ابي علي الحسن بن احمد وأما الذي طلق زوجته طلاق السنة فله وطيها مالم يقع الطلاق عليها والله أعلم.

مسألة: من كتاب الرقاع وعن الرجل يطلق زوجته وهو يطاها أتفسد عليه أبدا أم بينهما رجعة مالم تكن بائنا. فاقول اذا مضى الجماع وبعد فراغه من كلام الطلاق فقد حرمت عليه عند الفقهاء من أصحابنا ولو كان هذا جائزا في حكم الله عز وجل لكان لامعنى للطلاق والله تعالى لا يأمر بشيء لامعنى له.

مسألة: والذي يقول لامراته ان فعلت كذا وكذا أبدا فانت طالق قال هي طالق ان فعلت كذا وكذا أبدا. فقال من قال من الفقهاء لا يقع عليها الطلاق إلا مرة واحدة وهذه المرأة التي وصفت لزوجها ان يطاها مالم تفعل فإذا فعلت فقد وقع الطلاق والله أعلم بالصواب.

مسألة : سئل موسى بن علي في رجل قالت له امراته تضحي لي كل سنة بالمهزولة فقال ان لم اضحي هذه السنة تيسا أو رأساً سميناً فانت طالق فقال قد وقت لها وقتا فله ان يطاها حتى يضحي ولو لم يؤقت لم يطا حتى يفعل.

مسألة : وقيل في الذي يحلف بطلاق امراته ان لم يحج العام فانه واسع له الوطي حتى يحضر خروج أهل بلده الذي اذا خرجوا منه وأوفوا الحج ثم يمسه عن الوطي ويخرج فإن لم يحج حنث. وأما قوله ان لم يحج يخرج حاجا فإنه يمسه عن الوطي من حينه فإن خلت أربعة أشهر لم يخرج خرجت منه بالإيلاء. وأما ان قال ان لم يخرج الى موضع كذا فإذا خرج فقد خرج من يمينه ولو رجع قبل أن يصل ذلك الموضع.

مسألة: وعن رجل يقول يوم يقدم أبوه فامرأته طالق فهذا لا يبطأ ويدخل عليه الإيلاء إذا خلا أربعة أشهر. فإن قال إذا قدم أبوه فهي طالق فهو يبطأ وهي زوجته فإذا قدم أبوه طلقت. وكذلك إذا قال قبل قدومه بيوم أو نحو ذلك فهذا لا يبطأ والإيلاء يدخل عليه.

مسألة: وقد قيل إن وطئ الزوجة محجور على الحالف بطلاقها في كل شيء إذا لم يفعل وقع بزواجه الطلاق يوماً ما. وكل يمين توجب الطلاق لزوجه منه باليمين يوماً ما إن لم يفعل لا محالة فالوطئ محجور عليه لأنه أوقع الطلاق وإن لم يفعله فلا مخرج له من الطلاق إلا بفعله فإذا لم يفعله طلقت.

مسألة: ومنه وأما الذي طلق زوجته طلاقاً يملك رجعتها ثم قضى منها حاجته فيما دون الفرج فلا يفسد ذلك عليه. وأما إذا مس الفرج أو نظر إليه متعمداً ففي ذلك اختلاف ما لم يولج فإن أولج فسدت عليه ولا نعلم في ذلك اختلافاً. وهذه هي التي قيل تستر عن الجهال وإذا لم تفسد عليه فما كانت في العدة قلها النفقة ولها أن تسكن حيث أسكنها في سكن مثلها ما لم تنقضي عدتها في بلد يلزمها له السكن فيه وقد قيل له أن يسكنها حيث شاء في بلده أو غير بلده إذا أمنت على نفسها. وأحكامها أحكام الزوجية ما لم تنقض عدتها أو تفسد عليه إذا كان يملك رجعتها.

## الباب العاشر

### في طلاق الجاهلية والكنائية

وعن رجل قال لزوجته حبلك على غاربك هل تطلق إذا أراد بهذا القول الطلاق. قال هكذا معي أنها تطلق إذا أراد به الطلاق. قيل له فكم يقع من الطلاق على هذه الصفة قال معي أنها واحدة ولا أعلم في هذا الموضع يقع ثلاثاً إلا أن ينوي أكثر من واحدة. قال وكل كناية التطليق تجزي. قال أحمد بن النضر ولا تجزي الكناية في العتاق.

مسألة: من كتاب الرقاق وعن رجل قال لامرأته أنت مني بريئة أهو أملك برجعتها أم هي واحدة ويخطب في الخطاب. قال هي واحدة وهو أملك برجعتها.

مسألة: وعن رجل قال لامرأته أنت مني بريئة وأنا منك بريء وأشبهه هذا. قال لا أراه طلاقاً. وكان الربيع يقول أن نوى طلاقاً فهي واحدة وأما أن لم ينوى وإن لم ينو طلاقاً فلا شيء. قال أبو المؤثر بقول الربيع ناخذ.

مسألة: من منثورة الشيخ أبي محمد واجمعوا على أنه لو قال قد تركتك أو خليتك أو لا سبيل لي عليك ولم يرد طلاقاً أنه لا يحكم عليه به.

مسألة: ومنه واختلفوا في طلاق الجاهلية إذا قال لها الحقي باهلك أو حبلك على غاربك أو ما كان من نحو هذه اللفاظ مما كان طلاق أهل الجاهلية فقال بعضهم هذا طلاق بظاهر هذا القول. وقال بعضهم لا يقع بهذا الطلاق بظاهر هذا القول.

مسألة: الطلاق يقع عند أكثر أصحابنا أو عليه العمل اليوم منهم بالافصاح به والكناية عنه أيضاً والافصاح هو اظهار اللفظ بالطلاق. وبه يجب الحكم باتفاق منهم ومن غيرهم. والمسكنى هو مثل قول الرجل

لامراته الحقي باهلك وأنت خلية مني. أو بريئة أو حبلك على غاربك أو اعتدى أو ما كان من نحو هذه الألفاظ إذا أراد به الطلاق فهو طلاق أو ما يتكلم به من لفظ يريد به الطلاق فهو طلاق معهم هذا قول أكثرهم وبالله التوفيق. واختلفوا فيمن قال أنت خلية أو بريئة أو اعتدى أو تزوجي. قال بعضهم تطلق الا أن ينوي غير الطلاق وقال أكثرهم لا تطلق حتى ينوي به الطلاق.

مسألة: اجمعوا على أنه لو قال قد تركتك أو خليتك أو لاسبيل لي عليك ولم يرد الطلاق أنه لا يحكم عليه به. واختلفوا في طلاق الجاهلية إذا قال لها الحقي باهلك أو حبلك على غاربك أو ما كان من نحو هذه الألفاظ مما كان طلاق الجاهلية. فقال بعضهم هذا طلاق بظاهر هذا اللفظ. وقال بعضهم لا يقع الطلاق بظاهر هذا اللفظ.

مسألة: والطلاق صراح وكنايات فالصراح محكوم بظاهره ولا ينوي فيه باجماع الأمة. والكنايات ينوي فيها اتفاقاً. وصريح الطلاق عند العرب قوله أنت طالق.

## الباب الحادي عشر

### الطلاق بالحكاية والنوم وما أشبه ذلك

وعن رجل أخبرته امرأته أن رجلاً من البلد طلق زوجته. فقال كيف قال لها أنت طالق طالق. قالت نعم هل يدخل عليه في هذا طلاق زوجته أم لا. فإذا كانت تلك حكاية وخبر عن غيره به فليس بطلاق.

مسألة : وعن رجل رأى في المنام أنه طلق امرأته ثم أصبح يقص ذلك عليها وعلى غيرها على غير نية الطلاق لها. قال أما بشير فكان يقول لا يقص ولا بأس عليه. وأما سليمان فلم يكن يرى عليه بأساً وإن قص.

مسألة : من كتاب الرقاق. رجل حدث زوجته وقال فلان قال لزوجته أنت طالق قالت زوجته طلقيني. قال لا إنما أنا حدثتك به. ولم أرد طلاقاً تصدقه أم لا. الجواب أن الطلاق لا يقع بالحكاية عن غيره وإنما يقع الطلاق إذا عزم عليه قال الله جل من قائل وإن عزموا الطلاق فإن الله سميع عليم. وفيه اختلاف لم نعمل به.

مسألة : عن موسى ابن علي أن الطلاق إنما يقع من حينه إذا قال الرجل لامرأته بشيء لا يمكن في القول مثل قوله هي طالق أن لم تنسف هذا الجبل أو إن لم تصعد إلى السماء أو أن لم تقم القيامة في هذا الشهر فهذا هو الذي يقع عليها الطلاق من حين ما قال.

مسألة : على أثر مسائل عن محمد بن محبوب. وسألته عن من مر على الصبيان وهو يغنون ويقولون هند مطلقه وبرجلها معلقة فمر عليهم رجل اسم امرأته هند فقام الرجل يغني ويقول هند مطلقه وبرجلها معلقة. هل تطلق امرأته قال يوجد في كتب القوم أنها لا تطلق إذا أراد الغناء وقال أنه يأخذ بهذا القول.

مسألة: وأما قول الرجل لزوجته. وقد قالت له قول أنت طالق. فقال ذلك يريد بذلك الحكاية. قول أنت طالق ولا يريد بذلك الطلاق لكلامها فمعي أنه لا يقع بالحكاية طلاق في الحكم. وأما في معنى الجائز معي أنها أن لم تصدقه في الوقت ثم صدقته بعد ذلك فيما يجوز فيه التصديق فهو جائز أن شاء الله.

## الباب الثاني عشر الأخبار في الطلاق

قال رجل لبعض الفقهاء اني حلفت بالطلاق أن الحجاج من أهل الجنة فقال اقم على زوجتك فان دخل الحجاج الجنة وقد فعل ما فعل فلست تدخل النار بمقامك على زوجة قد بانث منك.

مسألة: من الزيادة المضافة من كتاب الرقاع. وزعموا ان رجلاً أتى ابن عباس فقال اني قلت لامرأتي انت طالق حيلة تطليقة فقال له ابن عباس فارقتك امرأتك وعصيت ربك واتخذت آيات الله هزواً. رجع الى كتاب بيان الشرع.



## الباب الثالث عشر

### الطلاق بالجبـر

ومن اكراه على الطلاق فطلق مكرها. لم يقع الطلاق وسواء اكراهه سلطان او غيره.

مسألة : ورجل دلته امرأته في طوي فقال له طلقني والا سرحتك من يدي فطلقها. قال لا تطلق وان طلقها ثلاثا طلقت اثنتين وكذلك عن ابي عبدالله.

مسألة : من كتاب الرقاق. وعن رجل اخذه قوم وقالوا له لتطلقن امرأتك أو لنضربنك ضرباً وجيعاً. قال ان خاف شيئاً من الضرب فليس طلاقه بشيء. قال غيره ان خاف أن يضرب ضرباً يخاف على نفسه فليس طلاقه بشيء. قال أبو المؤثر قال محمد بن محبوب اذا وعدوه فليس بعد الوعد إلا الفعل. واذا وعدوه بضرب لا يحتمله فإن حلف بطلاق لا يقع عليه الطلاق.

مسألة : سئل عن رجل حلف بالعنق والطلاق على أمر إن لم يحلف عليه خاف على دينه. فقال ان كان لا يستطيع أن يهرب أو يفر واضطر الى اليمين فليس عليه طلاق ولاعتق.

مسألة : وزعموا أن جميل الفارسي قال سألت أبا الشعثاء أيام كان قطرن بن مدرك على البصرة وكان يستحلف الناس بالطلاق والعنق. قال فاعرض عني أبو الشعثاء قال فقلت ليس في مثل هذا الزمان تدعنا قال العنق والطلاق واجب ماسمى منهن مضيئ. وكان غيره يقول اذا خاف على نفسه بقتل أو عقوبة منكلة أو رأى غيره قد صنع به ذلك على مثل الذي يراى منه فليس أيمانهم بشيء.

مسألة : قلت له فإن قيل له احلف بطلاق فلانة زوجتك فزال النية على

سمية لها تطلق زوجته أم لا. قال فان حلف مجبوراً أو مكرهاً بغير حق فالنية نيته ولا يقع عليه الطلاق وله أن يصرف النية كيف أراد. وان حلف بحق وعلى مايجب عليه أن يحلف أو حالفه حاكم أو أحد من المسلمين لزمه الطلاق في الحكم ولانية له ولا ينفعه قول أنه صرف نيته لأن النية لحاكم الحق لا له وعلى غير هذا له نيته.

مسألة : وعن رجل جبار كان في طلب الحسن ابن زيد فوقع في يده فاراد أن يحرقه بالنار. فجاء رجل يسعى فقال ليس هذا الحسن بن زيد قال فمن هذا قال عمرو بن عبيد فحلفه بالله وبالطلاق أن هذا عمرو بن عبيد فحلف أيحنت أم لا وان غفل عن احضار النية قال لا حنت عليه لأنه فداه من العذاب بالكذب ومن الظلم باليمين وهو ماجور على ما فعل والله أعلم. وأنا واقف عن الطلاق. قلت فان احضر النية تنفعه. قال نعم تنفعه ولا يقع عليه الطلاق. وفي موضع كما أنه لو حلف رجل على معنى بينهما ولم يقيما حاكماً لذلك يحلف له كما حلفه أن النية نيته. ولو حلفه حاكم أو رجل من المسلمين أقاماه بينهما اليمين على الحق أو لمعنى الذي بينهما وأحضر نية لصرف ذلك لم تنفعه نيته والله أعلم.

مسألة : وان صح عند المرأة أن زوجها حلف بطلاقها عند الجبار مختاراً غير مكره بلا حق عليه له كاذباً لم يقبل منه في الحكم أنه صرف النية إلى غيرها لأن من لفظ بالطلاق مختاراً ثم قال نويت لغير زوجتي لم يجز لها قبول ذلك في الحكم. وانما قلت انها نافعة له نيته إذا كان بينه وبين الله أنه خاف فحلف بالطلاق وهو مكروه كان النية بنيته اذا صرفها مالم تعلم زوجته والله أعلم.

مسألة : ومن أخذه السلطان بطلاق زوجته فالموجود لأصحابنا أنه لا يقع عليه الطلاق إذا طلق طلاقاً مرسلًا. وإن قيل له طلق فطلق هو ثلاثاً فإنه تقع اثنتان. فان قالوا اطلق ثلاثاً واكرهوه على ذلك فلا يقع عليها عند الاكراه ماكره عليه من الطلاق. وأما جابر بن زيد فيوجب الطلاق على من أكره عليه. وفي موضع آخر عنه أنه لا يوجب. وأما موسى

بن علي ومحمد بن محبوب وغيرهما ففي قولهما أنه لا يقع عليه اذا أكره اذا خاف على نفسه. ومن الزيادة المضافة من كتاب المصنف باطلاق الأربع او احداهن وما أشبه ذلك ومن كان له أربع نسوة فقال لهن اثنتين طوالق أربعاً ثم قال نويت لكل واحدة واحدة فانهن يطلقن كلهن ثلاثاً ولانية له وليس لهن تصديقه في ذلك. ولا يقبل منه ان قال انه نوى واحدة.

مسألة: وان قال اثنتان طوالق خمساً أو ستاً أو سبعاً أو ثمانياً أو تسعاً أو عشرة أو أحد عشر فالقول في ذلك كله واحد وقد طلقن كلهن كل واحدة ثلاث ولانية له في ذلك والله أعلم.

مسألة: وفي موضع وان قال لهن وهن أربع بينكن تطليقة فلكل واحدة تطليقة. فان قال بينكن تطليقتان. فلكل واحدة تطليقتان. فان قال بينكن ثلاث ولم يسم لكل واحدة ففيه اختلاف فقيل لكل واحدة ثلاث وقيل واحدة. فان قال بينكن ثلاث لكل واحدة منكن تطليقة. فان كل واحدة تبين بتطليقة كما سمي. وان قال لهن وهن أربع أيتكن لم أتم معها هذه الليلة فآخرى طالق فبات مع الأربع إنه لا يقع على احداهن طلاق. لأنه قال أيتكن لم أتم عندها فقد بات عندهن جميعاً. وان بات مع ثلاث منهن لم يبت مع واحدة أصاب كل واحدة من الثلاث اللاتي بات عندهن تطليقة من هذه التي لم يبت عندها ولم يصبها هي شيء. وان بات مع اثنتين وقع على كل واحدة لم يبت معها من صاحبته التي بات معها تطليقة وعلى اللتين بات معهما كل واحدة تطليقتان. لأنه يقع عليهما من كل واحدة من هاتين تطليقة. وان بات مع واحدة انطلقت ثلاثاً. وطلقن الباقيات كل واحدة تطليقتين فان لم يبت مع واحدة منهن وقع على كل واحدة من صاحبتها ثلاث تطليقات ولا يكون المبيت معهن يصح في ليلة واحدة إلا أن يجمعهن جميعاً ويبيت معهن فان نام مع كل واحدة ربعاً من الليل فلا يصح له في هذا مبيت اذا قال أيتكن لم أبت معها الليلة فالأخرى طالق فلا يكون المبيت هاهنا في هذه الليلة لم يصح إلا أن يبيت الليلة كلها مع

أحدهن فيكون بائناً معهن أو يجمع اثنتين أو ثلاثاً أو أربعاً فعلى هذا يكون المبيت ولو بات مع أحدهن الليلة كلها إلا ساعة باتها مع غيرها لم يصح له مبيت عند أحدهما والله أعلم.

مسألة : فإن قال لزوجاته وهن أربع أيتكن لم أطأ. في هذا اليوم فهي طالق فلم يطأ أحدهن حتى مضى اليوم كله طلقن جميعاً ولو وطيهن جميعاً لم يطلقن فإن وطى بعضهن لم تطلق الموطاة وتطلق غيرها ممن لم يطأها.

مسألة : فإن قال وهن أربع أيتكن لم أطأ اليوم فصواحبه طوالق فإن وطيهن كلهن في ذلك اليوم فلا طلاق وإن لم يطأ أحدهن حتى مضى اليوم طلقت كل واحدة منهن ثلاثاً لأن لكل واحدة ثلاث صواحب له يطهن فلو وطى منهن واحدة لاغير طلقت الموطاة ثلاثاً لأن لها ثلاث صواحب لم يطهن وطلقت كل واحدة من الثلاث اثنتين لأن لكل واحدة من الثلاث صاحبتين لم يطأهما ولو وطى اثنتين من الأربع طلقت كل واحدة من الموطاتين اثنتين وطلق من غيرهما واحدة ولو وطى ثلاثاً طلقت كل واحدة من الموطات واحدة ولم تطلق غير الموطاة شيئاً إذ لا صاحبة لها إلا وقد طلقت.

مسألة : أبو سعيد فيمن له ثلاث زوجات فقال لهن أقسمت بينكن ثلاث تطليقات كم يقع عليهن. فقد اختلف في ذلك فقيل يقع على كل واحدة ثلاث لأن الطلاق لا يتجزأ. وقول يقع على واحدة تطليقة. وإن كانت له نية فله نيته إن أراد ثلاثاً فثلاث وإن أراد واحدة فواحدة والله أعلم.

مسألة : ومن له أربع نسوة فقال لهن إن وطيتن واحدة منكن فواحدة منكن طالق. ولم يسم واحدة منهن. ثم وطى واحدة منهن. فقيل إن كان نوى واحدة منهن وهي غير التي وطى فلا يقع طلاق إلا على التي نواها عند قوله. وإن كانت هي التي وطى قطعن طعنة قدر ما يوجب الغسل ثم نزع طلقت وإن أمضى فوق ذلك فسدت وحدها وإن كان مرسلاً لم يوقع

نيتة على واحدة منهن طلقهن والتي وطى منهن وان كان مضى وزاد فوق الحشفة فسدت وحدها عليه.

مسألة: وان قال إن وطيت فلانة فواحدة منكن طالق فوطيها فمثلها أيضا والله أعلم.

مسألة: وان كان له أربع نسوة وطلق واحدة منهن تطليقة وطلق الثانية تطليقتين وظاهر من الثالثة وآلاء من الرابعة ثم قال قد اشركتكن كلكن فيما جعلت على كل واحدة فإن التي طلقها اثنتين تبين منه بالثلاث لأنه اشركها في تطليقة الأخرى وكذلك الذي ظاهر منها وآلاء منها تبين كل واحدة منهما ثلاث وهذا على قول من يقول أن الطلاق لا يتجزأ وعلى قول من يقول أنه يتجزأ تبين التي طلقها واحدة والتي ظاهر منها والتي آلاء منها كل واحدة بتطليقتين ويلحقهما الظهار والآلاء. فإذا مضى أربعة أشهر فقد بن جميعاً بالآلاء إذا لم يف إلى الثلاث وعلى هذا القول يبين جميعاً بالثلاث ولا يقربهن حتى يكفر للظهار. وقول إذا مضى أجل الظهار والآلاء في يوم بانت بهما جميعاً بالثلاث. وكذلك إن قال اقتسم بينكن تطليقتين وقع على كل واحدة تطليقتان حتى يكفر للظهار. وقول إذا مضى أجل الظهار والآلاء في يوم بانت بهما جميعاً. وعن ابن محبوب تبين بالأول.

مسألة: وان قال لثلاث نسوة اقتسم بينكن ثلاثاً وقع على كل واحدة ثلاث. وكذلك ان قال اقتسم بينكن تطليقتين وقع على كل واحدة تطليقتان وكذلك ان قال اقتسم بينكن تطليقة وقع على كل واحدة تطليقة واحدة.

مسألة : وإن قال اقتسم بينكن ثلاث تطليقات لكل واحدة منكن واحدة. وكذلك نوى لكل واحدة تطليقة فعلى كل واحدة منهن تطليقة.

مسألة: وقول صاحب الأربع بعد أن طلق أحدهن وظاهر من أحدهن وآلاء من الأخرى قد اشركتكن كلكن فيما جعلت على كل واحدة يلزمهن

وذلك أنه قال من قال من الفقهاء ممن قال لزوجته في كلام تكلمت به قبل ذلك بسنة. قد جعلت كلامك ذلك طلاقاً لك فقال قد وقع الطلاق. وكذلك هذا لما قال اشركتهن فيما جعل على كل واحدة منهن والله أعلم.

مسألة : فيمن له أربع نسوة حوامل فقال لهن كلما ولدت واحدة منهن فالأخرى طالق فولدن كلهن فاما أولادهن ولادة فتبين من صواحبهـا بالثلاث وعدتها بالحيض لاتنقضي بالولادة ولايقع عليها من نفسها شيء من الطلاق. وأما الثانية في الولادة فيقع عليها من الأولى تطليقة فإذا ولدت بانث بالعدة ولايقع عليها منها شيء ولا من الآخرتين. وأما الثالثة فيقع عليها من الأولى والثانية تطليقتان وتنقضي عدتها بالحمل ولايقع عليها منها ولا من الآخرة شيء. وأما الآخرة وهي الرابعة فيقع عليها ثلاث تطليقات من الأولى والثانية والثالثة وتنقضي عدتها بولدها ويقع على الأولى ثلاث وعلى الآخرة ثلاث وعلى الثانية واحدة وعلى الثالثة اثنتان. وكذلك ان قال كلما ولدت واحدة منكن فصاحبتهـا طالق فهو كذلك. وان قال فصاحبتهـا في الحمل طالق فولدن كلهن بعضهم بعد بعض فإنه لايقع على الأولى التي ولدت أو لا طلاق لأنه لايقع عليها من نفسها شيء وولدت الآخرات وليس هي حامل وسائرهن كما وصفت لك في الأولى والآخرة.

مسألة : فإن قال كلما ولدت واحدة منكن فواحدة منكن طالق فولدن كلهن بعضهم بعد بعض وهو كما قيل في المسألة الأولى الا أن يقع على التي ولدت أولاً من نفسها تطليقة والثانية والثالثة ولايقع عليها من الرابعة لأنه يقع عليها ثلاث وعدتها بالحيض ولايقع على الثالثة والثانية ولا الرابعة من أنفسهن شيء من الطلاق لأنهن تنقضي عددهن بالولد بغير الثانية والثالثة. وأما الرابعة فلا يدركها من نفسها شيء لانها تطلق ثلاثاً من صواحبهـا.

مسألة : فإن قال كلما ولدت واحدة منكن فهي طالق فولدن كلهن فإنه يطلقن كل واحدة تطليقة وتعدت بالحيض ولايطلقن من صواحبهـن بشيء ولا تنقضي عدة منهن بالولادة. رجع الى كتاب بيان الشرع.

## الباب الرابع عشر

### الحيلة في الطلاق

وعن أبي سعيد قلت له ما تقول أن حلفه رجل أنه طلق زوجته ثلاثاً في هذه السنة هل له في هذه السنة هل له حيلة حتى يبر ولا تطلق امرأته قال فإذا حلف أن يطلق زوجته ولانية له أنها تكون زوجته فمعي أنه إذا خالعه ثم طلقها بر ولم يلحقها إلا البرأن.

مسألة : من الزيادة المضافة من كتاب الرقاق. وعن رجل أنته امرأته بماء فقالت له أشرب فقال أن شربته فأنت طالق وإن شربتيه. فأنت طالق وإن كفيتيه فأنت طالق فشربت هي وهو ذلك الماء وقطر منه أيضاً في الأرض ما يكون القول في هذا. فالقول أنه لا يقع طلاق عليها طلاق في ذلك لأنها لم يشربه كله ولا شربه هو كله ولا كفته كله. واليمين كانت على جميعه بفعل أحدهم.

مسألة : رجل قال لزوجته إذا هل الهلال فأنت طالق ثلاثاً فتخالعا قبل الهلال أبجوز أن يراجعها أم حتى تنكح زوجاً غيره. قال إذا هل الهلال حنث في يمينه وقد بانث بالخلع ولا يلحقها طلاقه بعد ذلك وجائز له مراجعتها بعد ذلك أن شاء الله.

مسألة : وفي الآثار وفي رجل خرف جباً من رطب فوجد امرأته قد أكلت منه شيئاً فحلف بطلاقها إن لم تخبره كم أكلت من رطوبة وكانت تأكل وتطرح النوى في البحر فزعم أنها تعد من الواحدة والثنتين إلى الثلاثمائة تقول واحدة اثنتين ثلاثاً أربعاً حتى تنتهي في العدد إلى أكثر مما أكلت فتكون قد أخبرته في عددها ما أكلت ولا تطلق.

مسألة : حدثني أبو سفيان يرفع الحديث إلى أبي عبيدة أنه سئل عن امرأة أعارت حليها امرأة فلما علم زوجها جعل طلاقها أن قبلته وجعل

زوج الأخرى طلاقها إن لم ترده. فقال أبو عبيدة ذهبنا سلمت واحدة سلمتا جميعاً ترد هذه الحلي ولا تقبله هذه. قال أبو سفيان كأنه وقع في وهمه أول ماسمع المسألة انهما يطلقان جميعاً ثم استدرك ووقع في وهمه أن أحدهما تطلق فقال أحدهما ثم استدرك وبين المسألة فقال لم يطلقا ترد هذه ولا تأخذ هذه فكان هذا من أعجب ما جاء عنه. ومن كتاب الضياع. ومن حلف بطلاق امرأته ليطاها في شهر رمضان نهاراً فإنه يسافر بها فإذا عدا الفرسخين وطئها وقد خرج من يمينه.

مسألة : ومن قال لامرأته وقد ضربت له شاة ان ماتت فانت طالق فلما خاف عليها الموت ذبحها فقبل لا طلاق في ذلك. وإن قال ان ماتت من هذا الضرب. قال غيره اذا عني من هذا الضرب وأما إن لم تكن له نية طلقت لأنها قد ماتت قول أبي الحواري.

مسألة: وعن رجل كان عليه لرجل دين فحلف له الرجل بالطلاق أنه يدفعه اليه اليوم فجاءه بحقه فحلف الآخر لا يقبضه منه. قال يدفعه اليه وإن كره أن يقبضه طرحه اليه ولا يقبضه الآخر وأرجو أن يبرأ جميعاً. قلت رأيت ان وسعه من حقه فقال لا يبرأ.

مسألة: وعن رجل قال لزوجته أنت طالق ان أكلت هذا الرغيف أو تركتيه فالحيلة ان تأكل بعضه فلا تطلق اذا لم تأكله كله ولم تتركه كله وان أكلته كله طلقت وان لم تأكله كله لم تطلق حتى تأتي حالة لا تقدر على أكله أو تمضي أربعة أشهر فقد طلقت وان لم تكن له نية طلقت من حين ما تركته.

مسألة: ومن قال لامرأته ان دخلت هذا البيت فانت طالق ثلاثاً وان لم تدخله فانت طالق ثلاثاً. فالحيلة في ذلك ان تختلع اليه ثم ان شاءت ان تدخل حتى يقع الحنث وهي ليست له بامرأة ثم يردها ان انفقا على ذلك ولا يضره دخولها من بعد ولا ان لم تدخله وان انقضى اليوم وقد خالعا فيه من قبل انقضائه فقد بر في يمينه وله مراجعتها. فان بارأها فلم تدخل



البيت حتى تزوجت زوجاً آخر ثم تزوجها هو من بعده ثم دخلت فإِن  
الطلاق يلحقها لأن اليمين متعلقة بدخولها البيت.

مسألة: ومن قال لزوجته وجاريته ان فتحتا هذا الباب فإنت طالق  
وهي حرة ولم يكن بد من فتح الباب فوهب جاريته لزوجته وفتحت  
الجارية الباب وليست له فلم تعتق ولم تفتح الزوجة الباب فلم تطلق  
وسلمتا جميعاً.

مسألة: ومن حلف بطلاق زوجته لا يأكل من مالها شيئاً فالحيلة في  
ذلك ان أراد الأكل أن يبري لها نفسها ثم يأكل من مالها ثم يراجعها من  
يومها ولا بأس عليه فيما أكل من مالها من بعد. فلما ان أبرأ لها نفسها ثم  
لم يزل متجنباً لما لها حتى انقضت عدتها ثم تزوجها بمهر جديد ثم أكل  
من مالها فأنها تطلق. وإن أكل من مالها قبل أن يتزوجها فلا بأس عليه  
ان أكل بعد المراجعة.

مسألة: ومن طلب من زوجته ماء فاتته به فقال هي طالق ان وضعت  
أو هرقت أو شربته أو سقته أحداً قالوا يشربه أحد من يدها. وقال أبو  
جعفر وقال الفقهاء من خراسان انها تضع مقنعتها في الماء حتى تشرب  
الماء ثم تضعها على رأسها.

## الباب الخامس عشر

### الطلاق بقول الرجل ان كنت أو كان كذا وكذا وما أشبه ذلك

وسئل عن رجل قال لزوجته أنت طالق إن كنت خنتيني. فقالت انها لم تخنه هل له أن يصدقها وقد كان اتهمها. قال معي انه يخرج في بعض معنى قول أصحابنا أنها لا تطلق حتى يصح أنها خانتته. وفي بعض قولهم يخرج معناه معينا ان كان أوقع الطلاق وان كانت خانتته وذلك غائبا عليه. وعنه فعل معنى القول الأول لعله يذهب الى معاني الحكم أنها زوجته حتى يعلم أنها طلقت ولما ثبت الاحتمال كان الأصل أولى وهو أشبه بالحكم وعلى معنى القول الآخر يخرج عندي على الاحتياط اذا جعل طلاقها على ماغاب عنه فوجب في الاعتبار وقوع الاشكال حتى يصح خروجه منه لأنه ان كان كذلك فقد وقع الطلاق. فإذا ثبت أنها زوجته حتى يعلم ففي معنى قولهم في قولها انها خانتته اختلاف. فمنهم من قال القول قولها لأنه قد جعل ذلك اليها على معنى انها قد ادعت الطلاق فصدقها. وقال من قال أنه لا يقبل قولها لأنها مدعية عليه حتى يصح ذلك من غير قولها بالبينة أو باقراره ويخرج هذا عندي أشبه بالحكم لأنها في الأصل مدعية للطلاق. وفي ذلك من قولهم قول ثالث أنه إن كان ذلك الذي جعله اليها يمكن اطلاع غيرها عليه لم يجز قولها إلا بالبينة وان كان لايمكن اطلاع غيرها عليه كان قولها مقبولا. واذا ثبت معنى الحكم عندي فانها لا تطلق حتى يصح خروج قولها عندي كله دعوى لأنها تدعي فعلها فيما تكون مخرجة نفسها به منه وهما خصمان. قلت له فعل قول من يوجب الطلاق بمعنى جعله طلاقها على المغيب في قوله ان قالت انها لم تخنه. هل له تصديقها قال يخرج عندي على الاطمئنان أنه يجوز له

ذلك. وأما في الحكم فلا يثبت تصديقه لها لأنها مدعية على حال. قيل له فإن طلقها ان عادت خانتها ما القول في ذلك. قال معي أن هذا لا يشبه الاول معنا وقوع الطلاق من حينه لأنه قد علم انه انما جعل الطلاق ان عادت خانتها بعد هذا الوقت في الحكم أنها لم تخنه ولم تطلق. قلت له فإن قالت من بعد ذلك أنها قد خانتها. قال عندي أنه يختلف في ذلك فقال من قال القول قولها في ذلك. وقال من قال أن عليها البينة ولا يكون القول قولها ولا تصدق حتى يصح ما نقول. ومعني أن هذا مثل الأول في الاختلاف اذا قالت انها قد خانتها. قيل له فإن قال لها ان كنت لم تخوينيني فانت طالق ما القول في ذلك اذا لم تكن له نية. وقد خانتها من قبل فلا يخرج عندي في ذلك معنى الطلاق ولا الحنث. فاما ان كانت تخونه في الوقت حين المخاطبة فانه عندي انه يحنث وتطلق بذلك. قلت له فان خانتها بعد قوله هذا ايقع عليها الطلاق قال معي انها اذا لم تكن تخونه فيقع الحنث بالخيانة في الوقت فان خانتها بعد ذلك وقع الحنث بخيانتها له وتطلق في يوم قال ذلك لا في يوم تخونه. قلت له فإن ردها قبل أن تخونه ثم خانتها بعد الرد وبعد يمينه بالطلاق هل يثبت الرد ان خانتها ويجوز له وطئها. قال معي أن الرد ثابت لأنه في الاعتبار انه انما يقع الطلاق حين قال لها ذلك ان كانت تفعل فان كانت تفعل وقع الطلاق وردها عن طلاق واقع وان كانت في الأصل لا تفعل لم يقع الطلاق ولم تبق ثمة شبهة توجب توقيفها. قلت له ارايت ان قال لامراته أنت طالق ان فعلت كذا وكذا ثم اشهد على رجعتها هل ينفعه هذا الرد اذا وقع الطلاق بفعلها. قال يروى عن محمد بن محبوب فيها قولان احدهما انه ينفعه ذلك ويكون رداً ثابتاً متى وقع الطلاق وله أن يطاها ولا يمنع وطئها في حال اذا اشهد بردها رفع ذلك عنه محمد بن جعفر. والقول الثاني انه لا ينفعه ولا يقع الرد إلا بعد وقوع الطلاق وروى ذلك أبو الحواري عن محمد بن محبوب. وقال ان محمد بن محبوب قد رجع عن القول الأول بصحار ورأيتة يعجبه إثبات القولين جميعاً. وقد قيل عن بعض المسلمين في رجعة العلماء من رأي الى رأي ان ذلك لا يكون ناسخاً للأول. ويكون الاول قولاً

منهم. والآخر قول ثاني. وهكذا يعجبني.

مسألة : ارجو عن أبي سعيد رحمه الله وأما الذي قالت له زوجته ياسفة. فقال لها أن كنت سفلة فأنت طالق. فمعي أنه قيل في السفلة أنه شبهة ويرد ذلك اليهما. ولا يحكم عليهما بشيء والخروج من شبهة أولى من اللبس. وقال من قال أن السفلة من كان من سفلة الناس لأن الناس على طبقات. ووجوه فمنهم من يكون عليه. ومنهم أوسط ومنهم سفلة وذلك تخرج معرفته مع أهل الخبرة بهذه الأسباب وعلى قول من يقول أنه يستخرج الحكم فيهم من هذا الباب ولعله لا يخفى على أهل الخبرة من أهل العلم العارفين بهذا الحالف ومنزلته من أهل زمانه ولا يعدم. وقال من قال أن السفلة إنما هو من عصى ربه فهو سفلة كائنًا من في النسب ولعله هذا أشبه القول في هذا المعنى. قال الله تبارك وتعالى: ﴿لقد خلقنا الإنسان في أحسن تقويم﴾ فقال هو الإيمان والفطرة التي فطر الله عليها الخليفة فقال: ﴿فطرة الله التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله ذلك الدين القيم﴾ ثم رددناه أسفل سافلين. فهو الشرك والكفر فهذا دليل على أن السفل من الناس العصاة لربهم فإن كان هذا الحالف حين حلف مرتكباً لله كبيرة أو مصراً له على صغيرة لحقه اسم الكفر. ومن لحقه اسم الكفر لحقه على هذا الاسم السفلة ولحقه الجنث في اليمين فليُنظر في ذلك ويعمل بصوابه إن شاء الله.

مسألة: وعنه وأما الذي قال لامرأته أن كان نغلاً فهي طالق. فمعي أنه قيل أن النغل إنما ولد الزنا. وإذا قذف به قاذف أحدًا من أهل القبلة لزمه الحد فعلى هذا القول لا يلزمه حنث حتى يصح أن ولد زنا لأن الناس على الحرية والحلال جارية أحكامهم حتى يصح ذلك بأربعة شهور. وقال من قال أن النغل يلحق من فساد الأخلاق وتغيرها كما يقال في الأديم إذا تغير وفسد أديم نغل فإذا تغيرت أخلاق الإنسان لحقه اسم النغل وجاز له أن تتشامت بما لحقه والأشد فساداً في الأخلاق من فساد الدين ومن فسد دينه بركوب كبيرة أو إصرار على صغيرة. فلا فساد أشد من هذا. فإذا

كمل دين الانسان ولم يلحقه اصرار على صغيرة ولا ركوب لكبيرة فلا شيء أصفى منه ولا أصح ولا يجوز أن يلحقه عيب ولا نغل من طريق الاحكام يخرج ماقد قال أهل العلم أنه يلحقه عيب ولا نغل من طريق الاحكام يخرج ماقد قال أهل العلم أنه من طريق القذف بالزنا وهو المعروف به من طريق الاستخراج من اللغة فينظر في ذلك ويعمل بصوابه ان شاء الله.

مسألة: ومن جواب أبي الحواري سألت رحمتنا الله وإياك عن رجل اختصم هو وزوجته فقالت يا قليل لا لعقل فقال ان كنت أنا قليل العقل فانت طالق. فنقول وبالله التوفيق أن هذه المرأة يقع عليها الطلاق من حين. قال لأن الله تعالى يقول وما أوتيتم من العلم إلا قليلا. والعلم هو العقل والعقل هو العلم. وكذلك قال الله تبارك وتعالى : ﴿وَتِلْكَ الْأَمْثَالُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ وَمَا يَعْقِلُهَا إِلَّا الْعَالَمُونَ﴾. ودليل على قلة عقل هذا القائل جوابه لها بجهله فالذي لا يدركه بعقله أكثر مما يدركه عقله وليس كمن قال من قال من عرف الله وعرف الاسلام فليس بقليل العقل كما قال. والذي يذهب اليه مما نعرف من حق الاسلام أكثر مما يعرفه وكذلك ما يذهب عليه مما يعرف من معرفة حقوق الله أكثر مما يعرف.

مسألة: وسألته عن رجل قال لزوجته ان عدتي تقبحيني. فانت طالق ثم قال لها بعد ذلك أخذت كذا وكذا قالت لا، قال لها بلى أنت أخذتيه قال قبح الله وجه الكاذب مرسله لقولها ولم تنو له بالقبحة حين قبحت هل تكون قد قبحته ويقع الطلاق أم لا. قال يعجبني أن لا يحنث مالم تقبحه وتقصد بذلك اليه لأنها لو قالت قبح الله وجه من يفعل كذا وكذا ولا تنوي بذلك نفسها. ثم فعلت فقد قيل انها لا تكون بذلك حائثة وهذا عني يشبه هذا والله أعلم.

مسألة: قلت لمحمد بن محبوب فما تقول في رجل قال لامراته ان كان مطلقك أحب اليك مني فانت طالق قالت لا أخبرك أقيم معها. قال نعم حتى يعلم أنه أحب اليها. قلت فان كان مطلقها أحب اليها أيسعها ان

تقيم معه قال لا.

مسألة : وسألته عن رجل قالت له زوجته ياخسيس أو يأسفلة أو ما أشبه ذلك فقال لها ان كنت خسيساً فأنت طالق فما الحكم بينهما. قال الله أعلم. غير أن الخسة مع النسا هي انحطاط المنزل والعدة عما هو أعلى منه درجة ومنزلة. فان كان يعلم أنه خسيس الأفعال والأخلاق والمقدار ولا يبلغ درجة من هو أعلى منه بالفضل منه مع الناس خفت عليه الطلاق. والخساسة من الأفعال الدنيئة دون الأفعال الشريفة وفعل الدناءة خسة. والحجامة خسة. من الأفعال وكسب الحرام خسة فان كان من هذا شيء معروفاً به فان الحكم عليه بما أوجبه على نفسه وان لم يعلم شيئاً من هذا لم يلزمه الحكم وعليه الاحتياط. وقد روي عن النبي ﷺ أنه قال كسب الحجام خسيس. وعندي أنه يعني دنيئاً. والخساسة الدناءة من الأفعال. وأما السفلة فهو من سافل الفعل القبيح ويقال أن الكافر سفلة لقول الله عز وجل: ﴿ثم رددناه أسفل سافلين﴾ يعني جهنم. فهذا أيضاً يلزمه كما أوجب على نفسه.

مسألة: وقد وجدنا عن محمد بن محبوب أنه قال ان كان ولياً لم تطلق وليس به سفلة. وأحسب انه وقف فيما سوى ذلك اذا لم يكن ولياً وقد وجدت عن سعيد بن قريش أن السفلة الذي يأكل الطيبات مستتراً عن أهله ومنهم من قال الذي يأكل الحرام.

مسألة: امرأة قالت لزوجها ياكلب أو يا حمار. فقال لها ان كنت كلباً فأنت طالق تطلق منه أم لا. قال ان كان كافراً طلقت لأنه الكافر كالكلب عند المسلمين. ومن قال لمسلم ياكلب أو يا حمار عوقب بالحبس والضرب فعلى هذا ان كان غير مسلم طلقت كما قال. وأما ان كان كافراً فانه أعلم لأن الله تعالى جعل الكافر مثل الكلب لقوله ﴿والذي اتبع هواه فمثل كمثل الكلب أن تحمل عليه يلهث أو تتركه يلهث﴾. فعلى هذا ان كان يتبع هواه في معاصي الله وقد انسلخ من طاعة الله لم يحنث والله أعلم وسل عنها.

مسألة: رجل قالت له زوجته انت من أهل النار فقال ان كنت من أهل النار فانت طالق تطلق منه أم لا. قال نعم لأنه يحلف على ما لا يعلم وعلى غيب يوجب الحنث. قلت فان قالت له انك تعمل عمل أهل النار. فقال ان كنت كذلك فانت طالق قال ان عرف بفعل المعاصي طلقت وهذا في الحكم.

مسألة: وسألته عن امرأة قالت لزوجها يا منافق أو فاسق أو ظالم قال ان كنت كذلك فانت طالق. قال ان عرف بذلك مع الناس في الحكم طلقت وان لم يعرف بذلك لم تطلق. قلت له فإن قالت له يا زان أو كافراً أو فاجر قال ان كنت كذلك فانت طالق قال وان كان معروفاً بذلك في الأحكام مع الناس من الأفعال التي توجب عليه ذلك طلقت. وان لم يعرف بذلك لم تطلق. قال المضيف وأما فيما بينه وبين ربه ان كان يعلم من نفسه ذلك وقع عليها الطلاق على ما يبين لي والله أعلم.

مسألة: رجل حلف بالطلاق أنه أحسن من فلان إن كان معروفاً من الناس أنه أحسن منه فيما ينصرف من وجوه الحسن والا لزمه الطلاق. قلت فان قال اضرف من فلان ما يلزمه فاقول انه ان كان اضرف منه فيما يتعارف بين الناس والوجوه المعروفة بالظرافة لم يلزمه الحنث. وان كان لا يعلم ذلك مع الناس إلا دعواه لزمه اليمين. وعليه الحنث. قلت فان قال أخير من فلان ما يلزمه. قال ان كان هذا الحالف مؤمناً والمحطوف عليه كافراً أو كان فيما يتعارف مع الناس أنه أخير منه من أحد الوجوه التي يجب بها ذلك لم يحنث ولا يلزمه الحنث والطلاق.

مسألة: وعن رجل قال لامراته يا فاسقة إلا أنك ان كنت فاسقة. فانت طالق أو تقع الملاءنة بينهما. قال هذا لا يوجب قذف الزنا. ولا تقع الملاءنة بينهما. وأما حكم الطلاق إن كانت تعلم انها مرتكبة شيئاً من المعاصي مما يوجب الفسق فان الطلاق واقع عليها. فان علم انها عاصية له أيضاً فهذا من الفسق.

مسألة: ومن جامع بن جعفر. ومن قالت له امراته يا ابن الزانية فقال

ان كانت أمه زانية فانت طالق. فقال من قال ان كان عنا إن كانت أمه زانية مع الناس فلم تكن تعرف بذلك فلا طلاق عليه وان لم يعن شيئاً من ذلك فالطلاق واقع عليها لأنه حلف على غيب. وقال من قال حتى يعلم أن أمه زانية ثم تطلق امرأته. وكذلك ما كان مثل هذا وهذا الرأي أحب إلي. قال ابو الحواري لا تطلق حتى يجيء بأربعة شهود أو يعلم أن أمه زانية وان علمت هي أن أمه زانية فلا تقعد معه ولتقتدي بما قدرت عليه ولا تقربه الى نفسها.

مسألة : وعن امرأة قالت لزوجها انت اهلون علي من التراب وأشر من الكلب فقال ان كنت كذلك عندك فانت طالق ثلاثاً فقالت هي ليسه عندي كذلك وانما كنت أرسلت ذلك القول فالحول قولها ولا يكون في ذلك طلاقاً.

مسألة : ومن جواب أبي محمد عبدالله بن محمد وان قالت له امرأته يا شيطان فقالت ان كنت أنا شيطان فهي طالق. فليس معي في هذه المسألة حفظ. وقد قال الله عز وجل: ﴿شياطين الانس والجن﴾ فمعناه ان كان من المنافقين والمشركين فمعناه انه من الشياطين.

مسألة : من كتاب الأشياخ قلت رأيت ان قال ان لم تكوني عاقلة فانت طالق. قال اختلف الفقهاء في العقل. فقال من قال منهم ان كل مكلف فهو عاقل لأن القلم رفع عن الصبي والمجنون ووقع التكليف على العقلاء. وقيل العاقل المطيع لله واحتجوا بقول الله لو كنا نسمع أو نعقل ما كنا في أصحاب السعير. وقوله عز وجل: ﴿لهم قلوب لا يعقلون﴾. وقيل هو العلم واحتجوا بقول الله تعالى: ﴿وما يعقلها إلا العالمون﴾.

مسألة: وعن رجل قال لزوجته إن كنت فجرت فانت طالق فقالت لم أفجر برجل ولكني فجرت بامرأة فقالت إن كان عنا الى أنها زانية فانها لا تطلق لأن الزنا انما هو ما يجب به الحد. وان كان قال ان كنت فجرت مرسلاً فإنها تطلق لأنها قد فجرت. قلت له وكذلك ان لم ينو الزنا وقد كذبت أو سرقته اذا كان نيتها من فعل أو قول ما يخرج به من ولاية المسلمين أن يكون بذلك فاجراً وتطلق. قال ابو الحواري نعم تطلق لأن الله عز وجل يقول أولئك هم الكفرة الفجرة. فهو فاجر. ومن كتاب الرقاع.



## الباب السادس عشر

### في طلاق الأعجم والمجنون والسكران والصبي وما أشبه ذلك

وسأله عن الأصم والأبكم بماذا يعرف طلاقه. قال اذا نشأ مع قوم يعرفوا ما يريد بالاشارة جاز ما يصنع من شيء.

مسألة: وسئل عن طلاق السكران قال يجوز صاغرا وعليه الحد. ولا يجوز طلاق المبرسم ولا المجنون حتى يعقل.

مسألة: ومن جامع أبي محمد اتفق اصحابنا فيما تناها الينا عنهم ان طلاق السكران يقع منه ومحكوم به عليه. وطلاق المجنون غير واقع باتفاق منهم ومن مخالفهم أيضا. وكذلك قال الجميع ان من هذى بطلاق في حال مرض أو برسام أو من خولط في عقله ببعض العلل أن الطلاق لا يلزم. ولم أعلم أن أحداً أجاز بيع السكران ولا شراءه ولم أعلم وجه قول اصحابنا في تفريقهم بين طلاق السكران وغيره من النكاح. والبيع والشراء مع استواء حكم الظاهر في الجميع مع قولهم أن الطلاق لا يقع إلا بنية والسكران لانية له. والنظر يوجب عندي أن السكران الذي عنده تمييز أن الأحكام تلزمه في كل شيء لأنه يعقل ما يفعل بقصد لما عنده من التمييز. واما السكران الذي لا تمييز معه كالمجنون الملقى في قارعة الطريق أو الساقط على المزبلة فسبيله عندي سبيل المجنون الذي تقع أفعاله معرة من المقاصد. ومنه والسكران الذي لا يقع منه طلاق. ولا غيره لقول النبي ﷺ الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى فإذا عدمت نيته لزوال عقله بسكر أو جنون كانت أفعاله غير محكوم بها.

مسألة: من كتاب الرقاق. قلت ورجل سكران طلق زوجته في حال سكره

ولا يدري كم طلق ما يكون سبيله. قال سبيله أن الطلاق يلزمه والتفزه عن الشبهة احوط له. فاما الاحكام حتى يصح أنه طلق ثلاثا.

مسألة : وعن رجل سكران حلف بالطلاق انه يضرب فلانا ضربه فلم يضربه حتى أصبح. ثم عرف انه طلق امرأته فقال انه لم يعلم تطلق أم حتى يحنث. قال حتى يحنث. فان مضى أربعة أشهر ولم يضرب بانت بالايلاء. ويلزم السكران في الأحكام كما يلزم غيره عند الكثير من اصحابنا. قال المضيف وأظنه أراد الطلاق.

مسألة: فان لجلج الأعجم بالكلام. ولجلج بالطلاق حتى كأنه يتكلم به أيقع عليه الطلاق ام لا. قال ومن اين يعرف لجلجه ذلك طلاق. وهو لا يبين الكلام. ولا يلزمه في اللجلج طلاق. ولا بيع ولا هبة حتى يبين كلامه بتمام حروفه الكلام. لأن النكاح بالكلام فلا يكون فسخه بالطلاق إلا بالكلام البين الذي يصح به الحكم والله أعلم.

مسألة: ولا طلاق للصبي حتى يبلغ. ولا للعبد إلا بإذن مولاه. وكذلك الأعجم والمعتوه الذاهب العقل كل أولئك لا طلاق لهم إلا أن يكون الأعجم يتكلم بالطلاق ويفصح به كلاما معقولا. قلت له وطلاق الأعجم هل يجوز. قال عندي انه قد يختلف فيه. فقال من قال يقع الطلاق منه بالإيلاء اذا سمع منه نغمة فلو لم يتبين ذلك الكلام. وهذا يخرج عندي في الجائز. وأحكام الأعجم في هذا غير أحكام المتكلم. وان أشار بيده ولم يسمع منه نغمة ولا حركة بلسانه. لم يقع بذلك طلاق حتى يسمع منه حركة بلسانه مما يشبه الكلام. وقال من قال لا يقع طلاقه على حال ويشترط عليها عند النكاح أن لا طلاق له. وكذلك يجوز عليه ومنه الإيلاء على قول من يثبت ذلك في الطلاق اذا ثبت معنى ذلك وعلى هذا المعنى ان تكلم يوما ما. واحتج انه لم يرد البرآن ولا الطلاق لم يقبل ذلك منه. قلت له فالمرأة العجمي اذا أبرأت زوجها من حقها بالإيلاء وعقل ذلك منها هل يقع البرآن ويبرأ من حقها. قال معي أنه في الجائز اذا عقل ذلك منها وقع برآنها ويبرأ من حقها على الإيلاء اذا عقل ذلك منها. وشرط عليه أنك قد

ابرائت لها نفسها على هذا الصلح برآن الطلاق فإذا قال نعم وقع البرآن. فإذا تكلمت يوماً ما. واحتجت في حقها بحجة ينظر فيها وكان لها حجتها في هذا الحكم.

مسألة: وعن رجل شرب دواءً فسكر فطلق امرأته. قال لا يلزمه الطلاق ولا غيره وهو بمنزلة المجنون وأما السكران من الشراب فيلزمه الطلاق.

مسألة: ولا يجوز طلاق المسحور ولا عتاقه إلا أن يعتق أو يطلق في ساعة يعلم أنه فيها صحيح. وقيل إذا طلق المسحور فعرف ما قال طلق. وإن لم يعرف فلا تطلق. وعن ابن عباس أن معرفة المسحور أنه إذا عض لم يجد مس العض.

مسألة: سئل عن رجل طلق امرأته وهو سكران. قال لا يجوز طلاقه ولا عتاقه. قال غيره وقد قيل أن طلاق السكران وعتقه جائز.

مسألة: ولا يقع طلاق الصبي حتى يبلغ ولا طلاق المجنون و المسحور والمعتوه وزائل العقل بأفة. وفي طلاق السكران اختلاف.

مسألة: وسألته عن السكران إذا قال فلانة طالق وهو اسم امرأته. تطلق قال نعم. قلت فإن قال قد نويت لفلانة امرأة أخرى أيقبل منه قال لا. قلت وكذلك غير السكران إذا طلق فلانة وهو اسم امرأته. ثم قال أردت فلانة أيقبل منه قال لا. لأنه ليس له على فلانة طلاق فيطلقها. وقد طلقت امرأته إذا سمعته أو صح ذلك عليه وإن لم تسمعه فله نيته ولا يقع عليها إذا لم يعنها أو عنا غيرها. قال وقالوا في الرجل له امرأتان اسمهما واحد فيطلق فلانة أن امرأتيه تطلقان جميعاً. ولا يقبل قوله أنه أراد فلانة لأحدهما. قال وقد قال من قال أنه إذا قال أنه أراد أحدهما قبل قوله وطلقت التي أرادها ولم تطلق الأخرى.

مسألة: وعن رجل ذهب عقله وله زوجة خافت على نفسها منه فطلبت إلى وليه أن يطلقها فطلقها ببرآن منها أو بغير برآن. ثم فرج الله عنه وتزوجت أو لم تزوج فطلبت زوجته أن يردها. ولم يكن طلقها بأمر

الحاكم. قال له ان يردها لأن النكاح فاسد اذا كان طلقها بغير رأي حاكم. قلت فللحاكم أن يأمر بطلاقها اذا طلبت ذلك. قال قد كان رجل من أهل بديد ذهب عقله. وكانت له زوجة وكان والده حيا فرفعت أمرها الى أبي علي رحمه الله. وطلبت أن ينفق عليها أبوه أو يطلقها. ولم يكن له مال فكتب أبو علي لها الى والي سمائل أن يأمره والده أن ينفق عليها أو يكفيها اياه وأما إن يطلقها. قال وأما أنا لو عنيت بذلك لم أقدم على أن أمر وليه بطلاقها.

## الباب السابع عشر

### في طلاق الضرار وهذا الباب

### في كتاب المياريث كامل

وسألته عن طلاق الضرار. قال عندي انه قد قيل طلاق المرض أريد به الضرار أولا. وقيل حتى يريد به الضرار. قلت فإذا وجب حكم لملاق الضرار هل تراث الزوجة عندي أنه قد قيل ترث، وقيل لا ترث. ورأيت يذهب انها ترث. قيل فما يكون لها من الصداقة ان كان قد فرض لها صداقها. قال عندي أنه قيل نصف الصداق. وقيل لها الصداق كله. قيل له فما أوجب لها حكم الصداق كله وقد ثبت أن المطلقة إنما لها نصف الصداق. قال عندي أنه لثبوت الميراث ولا يكون الميراث الا للزوجة ثابتة الزوجية. وانما جعل لها نصف الصداق اذا اطلقت قبل الدخول. في الصحة. ولما لم يزل حكم الميراث لمعنى الضرر فمثله في الطلق هكذا عندي.

مسألة : وسألته عن رجل طلق زوجته في مرض ثلاثا هل ترثه بمعنى الضرار. قال معي انه يختلف في ميراثها. قلت له فان صح ثم مات وهي في العدة هل ترثه. قال معي انه يختلف في ميراثها. قلت له فإن انقضت عدتها بعد صحته ثم مات هل ترثه قال معي أنها لا ترثه ولا يبين لي اختلاف في ذلك. قلت له فإن طلقها واحدة فانقضت عدتها في مرضه ثم مات هل ترثه قال معي أنه يختلف في ذلك. وقال بعض انها لا ترث إلا أن يتبين معنى طلاق الضرار مؤكدا ولو كان في مرضه.

مسألة : وعن رجل طلق امرأته في مرضه ولم يكن دخل بها في مرضه الذي مات فيه هل عليها عدة أو لها ميراث وماستحق من الصداق.

فالذي عرفنا من قول المسلمين أنهم قد اختلف في ذلك فممنهم من قال لها نصف الصداق ولا ميراث ولا عدة عليها. وقال آخرون لها الميراث اذا مات ان حبست نفسها بقدر العدة ولم تتزوج وإن تزوجت فلا ميراث لها. وقال قوم لها الصداق كامل. ولها الميراث وعليها العدة. والذي نحب الأوسط من ذلك. وقلت ان لم يكن فرض لها صداقها. وطلقها قبل أن يدخل بها في مرضه الذي مات فيه فلها المتعة ولها الميراث إن مات في عدة مثلها.

مسألة: للربيع عن ضمَام عن أبي الشعثاء في رجل تزوج امرأة ولم يفرض لها صداقاً ثم مات قال لا صداق لها وعليها العدة ولها الميراث. قال ضمَام قلت أنا لأبي الشعثاء أن أناسا يزعمون أن ابن مسعود قال لها الميراث وعليها العدة ولها الصداق. قال لو نجد هذا عن ابن مسعود عن ثقة أخذنا به. قال أبو سعيد في رجل تزوج امرأة ولم يفرض لها صداقاً ومات قبل أن يدخل بها فعندي أن عامة قول اصحابنا أن لها الميراث وعليها العدة. ومعنى أن في بعض قولهم أن لها صداق المثل ولها الميراث وعليها العدة.

مسألة: ورجل طلق امرأته من غير أن يدخل بها فلا ميراث لها ولا عدة عليها. قال أبو عبدالله رحمه الله ويمتعتها إلا أن يكون طلقها في مرض فإذا حبست نفسها عن التزويج بقدر عدة المطلقة. فلها الميراث ولا مهر لها ولا متعة.

مسألة : وإذا قال الرجل وهو صحيح اذا كان كذا وكذا فعبدى حر فجاء ذلك الوقت وهو مريض فمات في مرضه فهو من الثلث لايقياس بالميراث لأن الرجل يعنق بعد موته ولا يطلق بعد موته. ومن غيره قال وقد قيل أنه يكون من رأس المال لأنه تدبير في الصحة فهو من رأس المال لأنه لو قال وهو صحيح اذا كان كذا وكذا. فامراته طالق ثلاثاً. فوقع ذلك وهو مريض لم ترثه لأن أصله كان ذلك وهو صحيح. وأما اذا قال وهو مريض أنت طالق ثلاثاً اذا كان كذا وكذا فان وقع وهو صحيح فمات ورثته لأن

أصله كان وهو مريض وهو فار من الميراث. ومن غيره قال وقد قيل أنها لا ترثه على هذا في المسألة الثانية. ولا في الأولى لأنه طلقها وهو صحيح. وكذلك لو طلقها وهو مريض ثلاثاً فصيح ثم مرض فمات فقال من قال ترثه وقال من قال لا ترثه وهو أحب إلينا أنها لا ترثه.

مسألة: ومن طلق زوجته ثلاثاً ثم مات وهو صحيح في العدة أنها لا ترثه وإن طلقها وهو مريض ومات وهي في العدة أنها ترثه. وإذا طلق دون الثلاث ورثته كان مريضاً أو صحيحاً.

مسألة: وسئل أبو سعيد عن طلاق الضرار ما هو. قال معي أنه الطلاق ثلاثاً في المرض. قيل له فإذا طلق الرجل امرأته ثلاثاً في مرضه ومات في عدتها هل ترثه. قال نعم معي أنها ترثه. قلت له أنا فان طلق ثلاثاً في مرضه ثم صح مرض ومات وهي في العدة هل ترثه قال نعم معي أنه قد قيل ذلك. ومعني أنه قد قيل لا ترثه إذ قد صح من مرضه الأول. قيل فان رأها في مرضه هل يجوز البرآن. قال نعم معي أنه يجوز البرآن. قيل له ولا ترثه ان مات في العدة قال ليس معي أنها ترثه. قيل له فان ابرأته هي وهي مريضة ثم مات هو هل ترثه. قال معي أنه قد قيل أنها ترثه على قول من يجعله طلاقاً ومعني أنه قد قيل أنها لا ترثه. وذلك معي على قول من يجعله برأناً. قلت له فان ماتت هي وهو حي هل يرثها اذا ماتت في العدة. قال معي أنه على قول من يجعله طلاقاً. يرثها وعلى قول من يجعله برأناً لا يرثها.

مسألة: أحسب عن أبي سعيد وسألته عن طلاق الضرار. قال عندي أنه قد قيل طلاق المرض أريد به الضرار أولاً. وقيل حتى يراد به الضرار. قلت فإذا وجب حكم الطلاق الضرار هل ترثه الزوجة قال عندي أنه قد قيل ترث وقيل لا ترث. ورأيت يذهب إلى أنها ترث. قيل له فما يكون لها من الصداق اذا كان قد فرض لها صداقاً. قال عندي أنه قد قيل نصف الصداق وقيل الصداق كله. قيل له فما أوجب لها الصداق كله وقد ثبت ان المطلقة انما لها نصف الصداق قال عندي ان اوجب الصداق كله معنا

ماوجب لها الميراث مع ثبوت الاتفاق أن المطلقة غير مدخول بها لاميراث لها ولا عدة عليها اذا كان ذلك في الصحة وقد أثبت من أثبت الميراث بهذا المعنى وكذلك الصداق مثله. لأن هذا بأصل. وهذا بأصل.

مسألة : وعنه وسئل عن حر تزوج أمة ثم طلقها واحدة وعتقت بعد ان طلقها ثم مات وهي في العدة منه هل ترثه. قال هكذا معي أنه قيل.

مسألة : وعنه قال في الذي مات وتحتة اختان زوجتان ولم يعلم. فعندي أنه يكون الميراث للأولى مالم يدخل بالآخرة فان دخل بالآخرة ففي بعض القول لا للأولى ميراث لانها قد فسدت عليه وفي بعض القول أن لها الميراث وان وطئ اختها لا يفسدها على الجهالة.



## الباب الثامن عشر

### في الطلاق في النفس والنية. وإذا طلق واحدة وأراد أكثر أو طلق أكثر من واحدة وأراد واحدة

مسألة : ومن جامع بن جعفر. وكل من طلق امرأته في نفسه فليس ذلك بطلاق حتى يتكلم بذلك كلاما يتحرك به لسانه ولا يكون طلاقا حتى يستيقن ان لسانه قد تحرك بذلك وتكلم به.

مسألة : ومنه وان قال لامرأته أنت طالق وأشار بإصبعه اليها ثلاثا ولم تكن له نية أو قال إنما أردت واحدة فله نيته. وان لم تكن له نية فهي واحدة حتى يريد الثلاث.

مسألة : ومن جامع أبي صفرة. وعن رجل طلق زوجته تطليقة. وكان نوى في نفسه ثلاثا قال هي واحدة إلا أن يكون نوى. واعلم القوم ذلك فإنه يجب. قال أبو عبدالله وقول آخر اذا نوى ثلاثا فهي ثلاث وبه نأخذ.

مسألة : ومن جامع بن جعفر. وقال من قال في الذي يطلق امرأته واحدة وهو ينوي ثلاثا أنهن ثلاث. وقال من قال واحدة حتى يقول ثلاثا. وهو قول أبي الحواري. وأما اذا أراد أن يقول أنت طالق واحدة فغلط. فقال أنت طالق ثلاثا فذلك الى نيته وإن حاكمته المرأة حكم عليه.

مسألة : ومنه ومن قال لامرأته أنت طالق أنت طالق أنت طالق. ثم قال نويت واحدة فقال من قال ثلاث وحفظ موسى بن علي عن حفظ له عن بعض الفقهاء خرسان أنها واحدة واخذ بذلك. وهو رأينا. ومن غيره ووجدت عنه اعني ابا علي رحمه الله في موضع اخر قال اذا كان ذلك متصلا لم يقطع بين كل تطليقة بكلام ولا سكون.

مسألة : ومنه وفي جواب بعضهم لو أن رجلا أوما الى امرأته بإصبعه

ونوى بقلبه الطلاق إلا أنه لم يتحرك به لسانه لم يلزمه الطلاق.

مسألة : ومنه وحفظ عن رجل طلق امرأة رجل ثلاثا فامضى له الزوج في نفسه ورضي ولم يتكلم بلسانه فقبل قد طلقت حين تكلم بذلك الرجل فامضاه هو بنفسه. وكذلك ان كتبه الرجل فامضاه هو في نفسه. قال أبو الحواري اذا تحرك لسان الرجل الكاتب والالم يقع الطلاق حتى يتكلم الزوج بلسانه.

مسألة : ومن كتاب الضياء ومن قال لامراته أنت طالق وطالق وطالق فإن كان غير مدخول بها وقعت عليها واحدة. وان كان مدخولا بها وقعت ثلاثا. وأما اذا كانت غير مدخول بها فانها تبين بالأولى ولا تلحق بالأجنبيات لأنها لاتعتمد منه وتصادفها الثانية وهي اجنبية لاتقع. وأما اذا كانت مدخولا بها وقعت ثلاثا لان بالأولى لاتلحق بالأجنبيات لانها في عدة منه فتصادفها الثانية وهي على صفة يلحقها طلاقه فتقع الثانية وكذلك الثالثة. ومن قال لزوجته انت طالق طالق طالق فهي واحدة الا ان يقول انت طالق انت طالق انت طالق ثلاثا. قال ثلاثا. قال أبو الحسن تكون ثلاثا وقيل واحدة. وفي موضع آخر عنه انها تطلق ثلاثا وقيل واحدة اذا نواها والله أعلم. وقيل ان موسى قال من قال انت طالق طالق طالق أنهن ثلاث. قال غيره واحدة وقيل نوى واحدة فهو مانوى ولم ينو شيئا ونوى بقوله ثلاثا فهو ثلاث. قال أبو الحسن قوله انت طالق طالق طالق فقد طلق ثلاثا. وقيل واحدة. وان قال انت طالق انت طالق انت طالق ونوى واحدة واراد ترداد الكلام ان تسمع فهي واحدة وان لم ينو شيئا فهي ثلاث. وان قال نويت واحدة ولكن أفهمها فقبل انهن ثلاث. وان قال انت طالق طالق ثم ردد ذلك مرارا. ثم قال نويت واحدة فقد كان أبو علي يرد ذلك الى نيته وعليه يمين بالله ان طلبت ذلك اليه امراته ماأراد بقوله ذلك وترديده الطلاق إلا واحدة. وغير ابي علي لا يرد ذلك الى نيته ولايقبل قوله وهي ثلاث تطليقات. ومن الكتاب ومن قال انت طالق طالق طالق فهي واحدة إلا أن يريد بكل لفظة تطليقة. فان قال

أنت طالق أنت طالق أنت طالق. ثم قال نويت واحدة فبعض الفقهاء قال القول قوله وبعضهم لم يقبل منه. فإن قال أنت طالق وأنت طالق وأنت طالق طلقت ثلاثا اتفاقا. فإن قال أنت طالق ثم أنت طالق ثم أنت طالق طلقت بثلاث وهذا يسمى طلاق البت وطلاق بدعي. ومن قال قد طلقتك قد طلقتك قد طلقتك ثم قال نويت واحدة فذلك إلى نيته وإن لم ينو شيئا فهو ثلاث. وكذلك إن قال أذهبى فأنت طالق أذهبى فأنت طالق أذهبى فأنت طالق. ثم قال نويت واحدة فذلك إلى نيته. وإن لم ينو واحدة فهي ثلاث. وإن قال أنت طالق أنت طالق أنت طالق أذهبى فقد طلقتك كلاما مرسلا فقد طلقت ثلاثا. وإن كان له نية فله نيته وإن قال قد طلقتك قد طلقتك قد طلقتك ثم قال نويت واحدة فذلك إلى نيته. وإن قال قد طلقتك وقد طلقتك وقد طلقتك لم تقبل نيته وهن ثلاث. فإن قال ياطلاق وياطلاق ياطلاق وقال نويت واحدة فذلك إلى نيته وإن لم تكن له نية فهي واحدة. وإن قال أشهدوا أنها طالق واحدة أشهدوا أنها طالق اثنتين. ثم قال نويت بقولي اثنتين بالأولى فهما تطليقتان فإن لم تكن نية طلقت ثلاثا. فإن قال قد طلقتك واحدة قد طلقتك اثنتين ثم قال نويت واحدة فلم تقبل نيته وهما تطليقتان. وكذلك إن قال نويت تطليقتين فهما تطليقتان. فإن قال قد طلقتك واحدة قط طلقتك اثنتين قد طلقتك ثلاثا. ثم قال نويت واحدة أو اثنتين لم يقبل منه وطلقت ثلاثا.

مسألة : وإن قال أنت طالق واحدة أنت طالق اثنتين. ثم قال نويت الأولى واحدة طلقت بالثلاث وليس له نية.

مسألة : وعن رجل قال لامرأته أنت طالق ثم سكت. ثم قال أنت طالق ثم سكت ثم قال أنت طالق ثلاث مرات فقد بانث منه وليس له نية. وإذا قال ذلك بكلام متصل فقال بعض ينوي وقال آخرون إنه لا ينوي وأنا لأرى له النية في مثل هذا.

مسألة ومن كان له أربع نسوة فقال أنتن طوالق أربعاً. ثم قال نويت لكل واحدة واحدة فإنهن يطلقن كلهن ثلاث. ولانية له وليس لهن

تصديقه في ذلك ولا يقبل منه إن قال إنه نوى.

مسألة : ومن قال لزوجه أنت طالق ثلاثا ثم قال نويت واحدة فإنه لا يقبل منه ذلك ولو كان محمد بن محبوب لم يقبل ذلك منه.

مسألة : وقال سليمان بن عثمان لا تكون النية بالطلاق طلاقا.

مسألة : والطلاق بلا نية لا يقع. وكذلك النية للطلاق بغير طلاق لا تقع حتى يجتمعا معا. وكذلك لا يقع الطلاق بالغلط والوهم ولكنه يقع بالنسيان والسهو.

مسألة : وعن رجل قال عبده حر ولم يرد بذلك العتق أو قال ماله صدقة. ولم يرد الصدقة أو قال زوجته طالق ولم يرد الطلاق. قال معي أنه لا يلزمه شيء من ذلك فيما بينه وبين الله إلا أن يصح عليه ذلك في الحكم فيؤخذ بما صح عليه وهو كاذب في ذلك ويستغفر ربه من الكذب إلا أن تكون المرأة قد كانت طلقت من قبل فلم تصدقه أنه كاذب.

مسألة : ومن طلق في نفسه فأكثر قول الناس أنه لا يقع طلاق. وبه يقول جابر بن زيد وعطاء وقتاة وسعيد بن جبيرة والشافعي وأحمد والحسن وقال ابن سيرين في رجل طلق امرأته في نفسه ليس قد علمه الله.

مسألة : ومن قال لامرأته قد حلفت بالطلاق لا تفعل كذا في أمرنهاها عنه ففعلت ذلك الأمر ولم يكن حلف ولا نوى بقوله ذلك طلاقا فلم ير موسى ابن علي بذلك بأسا. ولا طلاقا فإذا لم يقل حلفت بطلاقك وإنما قال حلفت بالطلاق.

مسألة : وذكرت في رجل قال لامرأته ان فعلت كذا وكذا فانت طالق قالت اني أفعل قال فإن فعلت فانت طالق قالت فإني أفعل. قال لها ذلك ثلاث مرات كلما قالت قال ثم قال نويت بواحدة فذلك اليه لأنه إنما قال ذلك في باب واحد.

مسألة : وعن رجل قال فلانة بنت فلان طالق وهو اسم زوجته واسم

أبيها وهي لم تسمع هذا القول منه ولم تحضر فقال أنه لم ينو طلاق امرأته. قال أبو عبدالله لا تطلق. قال أبو الحواري قد قيل غير هذا أنها تطلق إلا أن يأتي ببينة أن له زوجة غيرها أو في يده طلاق امرأة غيرها. ومن غيره قال وقد قيل إذا قال الرجل لزوجته سمعته أو لم تسمعه فسمعت منه الطلاق وهو يقول أنت طالق أو هي طالق أو فلانة طالق. فقال من قال القول قوله سمعته أو لم تسمعه مالم يسم باسمها. وقال من قال القول قوله إذا قال نوى غيرها مالم تسمعه إذا قال لم يردّها لعلاقتها فإن سمعته لم تكن له نية. وقال من قال القول قول مالم يسم باسمها سمعته أو لم تسمعه. وقال من قال القول قوله سمى باسمها أو لم يسم سمعته أو لم تسمعه إذا قال لم يرد طلاقها. وقال من قال ان صدقته في ذلك جاز لها وان لم تصدقه طلقت. وقال من قال ان كان ثقة وصدقته وسعها المقام معه وان لم تصدقه وقع الطلاق وقال من قال ليس لها أن تصدقه إذا صح منه سمعته أو لم تسمعه إذا صح ذلك باقرار وبينة.

مسألة : أخبرنا عمر بن محمد القاضي قال رأيت في كتاب لأبي جعفر عن سليمان بن عثمان في رجل قال لامراته أنت طالق ثلاثا. وزعم أنه انما نوى بذلك واحدة فقال سليمان ذلك الى نيته. قال عمر فآخبرت بذلك أبا علي رحمه الله فقال ليس ذلك الى نيته تطلق ثلاثا. ومن غيره قال نعم تطلق ثلاثا. وقد قيل أنه ان كان اراد ان يقول واحدة فقال ثلاثا فذلك الى نيته فيما بينه وبين الله. ولا غلت عليه في ذلك فإن حكمته حكم عليه بالثلاث. وان صدقته في ذلك وسعها المقام معه. وقال من قال ان صدقته. وكان ثقة وسعها المقام معه. وان قال أنت طالق واحدة ونوى ثلاثا. فقال من قال تطلق واحدة كما سمى. وقال من قال ثلاثا كما نوى. وان قال أنت طالق ونوى ثلاثا ولم يسم بشيء وقع الطلاق ثلاثا ولا تعلم في هذا اختلافا.

مسألة: وقال من قال في الذي يقول لامراته أنت طالق انه لا طلاق في ذلك

إذا لم يرد به الطلاق. وقال من قال هو طلاق والقول الأول أحب إليّ.

مسألة : وعن رجل طلق امرأته تطليقة أو تطليقتين ثم راجعها فجري بينه وبينها كلام فقال لها أخرجي، فقالت طلقني فقال لها قد طلقتك أخرجي ثم احتج أنه إنما نوى أنه قد كان طلقها فقال يلزمه الطلاق.

## الباب التاسع عشر

### في الشك الذي يعارض في الطلاق

ومن جامع بن جعفر وعن أبي عبدالله رحمه الله وفي رجل لفظ لفظه فلما جاوزها شك في تلك اللفظة أنها طلاق ولم يدر ماهي طلاق أو غيره فقال لا طلاق حتى يستيقن أن ذلك الذي لفظ به طلاق.

مسألة: وحفظت أنا عن بعض فقهاء المسلمين الذين ناخذ عنهم كان منه لفظة أو فعل يجب فيه فساد في زوجته غير أنه لم يعلم لما عناه الأمر الذي كان عليه فيه فساد في زوجته ونسي عند المسألة الفعل الذي يجب فيه الفساد فسأل عن جميع ما علم. فلم ير المسلمون عليه فسادا في زوجته ورجع إليها أن مات فقالوا لا بأس عليه. ولا يؤاخذ الله بالنسيان.

مسألة: رجل رأى في الرؤيا ومعه أنه ناعس أنه يقول أنه كان قد طلق زوجته ثلاثا. ولم يكن طلقها ثم شك فلم يدر أنه كان ناعسا أو يقظانا وتحرك بهذا القول لسانه أو لم يتحرك. فقالوا أنه لا يدخل على من عناه بهذا طلاق ولا بأس لأنه لم يستيقن أن ذلك أن كان منه في اليقظة ولا أن لسانه تحرك به.

مسألة: حفظ محمد بن جعفر عن عمر بن محمد بعن موسى بن علي أنه من طلق زوجته ثم شك ولم يدر تحرك بذلك الطلاق لسانه أو لم يتحرك به لسانه. فقال قال أبو علي رحمه الله لا يلزمه ذلك الطلاق حتى يعلم يقيناً أن لسانه قد تحرك بالطلاق.

مسألة: من الزيادة المضافة وعن رجل حلف بطلاق امرأته على شيء لا يفعله وكانت يمينه على غضب فلم يدر كيف حلف أو نسي ذلك من بعد أن حلف فأخبره ثقة قد سمعه حين حلف أنه استثنى في يمينه أنه لا يفعل إلى وقت قد وقته وقد انقضى ذلك الوقت. فاني أرجو أن يسعه في ذلك أن

ياخذ بقول الثقة وان لا يكون عليه حنث اذا فعل الذي حلف عليه بعد انقضاء الوقت الذي أخبره به الثقة.

مسألة: الطلاق واقع في الغضب والرضاء ولا فرق بينهما ولم يخص الله في الطلاق غضبانا من راض. فإن قال قائل قد روت عائشة ان النبي ﷺ قال لا طلاق ولا عتاق في اغلاق. قيل له ذلك اذا ازال الغضب تمييزه وانغلق عليه أمره فلم يدر ما يقول معها أن هذه رواية ضعيفة لأن رواية ثور بن يزيد وهو مجهول ولو ثبت لكان التخرج ماذكرنا.

مسألة: أجمع المسلمون أن الطلاق والظهار يقعان في الغضب والرضاء. وتنازعوا في الإيلاء في الغضب والمفرق بينهم يحتاج الى دليل.

مسألة: وسئل عن رجل تزوج أخت رجل تزوج الرجل باخته ثم قال حين تزوج متى طلق فلان أختي فأخته طالق يعني امراته فلما كان بعد ذلك وصلت أخته فقالت فلان طلقني وغاب الزوج ما يكون حال هذا الرجل مع زوجته. قال معي أنه أما في الحكم فليس يبين لي طلاق وأما في الأخذ بالحزم يترك الوطي فذلك إليه إلا أن يردها على الاحتياط ان كان باقي بينهما طلاق لأنه إن وطئها وصح طلاق بعد ذلك كان قد وطئ مطلقاً.

مسألة: وقال احسب عن القاضي ابي زكريا في الذي يطلق زوجته ثم انه خرج ليسال عن الطلاق الذي كان منه الى زوجته فنسي ذلك حتى سال عن كلام لا يجب به الطلاق وعنده انه ذلك الكلام الذي يطلق زوجته فافتاه الفقيه بانه لا يقع بذلك طلاق. وكان يجامع زوجته على ذلك حتى مات انه لا يكون على هذه الصفة أما رجع الى كتاب بيان الشرع.



## الباب العشرون

فيمن قال قولاً فظن انه قد وقع الطلاق فسئل  
فقال أنه طلقها وما أشبه ذلك

وعن رجل حرم زوجته على نفسه ان فعل كذا وكذا ثم قال لها إن فعلت  
فقد طلقت. فعلى ما وصفت فان صدقته المرأة على ما أراد من ذلك ولم  
تحاكمه لم يقع طلاق اذا كانت تلك نية. وأما ان لم تصدقه وحاكمته وأقر  
بذلك اللفظ وفعلت المرأة الذي حلف على فعلها. طلقت في الحكم لانه قد  
قيل اذا كان بين المرأة وزوجها كلام حتى ظن انه طلقت به فاخذ الناس  
يسألونه اطلقت امرأتك. قال نعم وانما نيته ذلك الذي جرى فقالوا اذا  
كانت تلك نيته فلا يقع عليه طلاق إلا أن يصح عليه ذلك وتحاكمه المرأة  
ولا تصدقه على نيته فإنه يحكم عليه بالطلاق في قوله للناس اطلقت  
زوجتك فلائذ قال نعم. وذلك اذا كان قوله ان فعلت كذا وكذا فقد طلقت  
فإذا فعلت ذلك وقع الطلاق في الحكم الا أن تصدقه في نيته هذه ويكون  
هو من أهل التصديق مع المسلمين. وأما ان قال ان فعلت كذا وكذا فقد  
طلقت فان كان قد طلقها قبل ذلك أو طلقها غيره وقال أنه انما أراد ذلك  
كان القول قوله مع يمينه في ذلك. وان قال ان فعلت كذا وكذا فقد طلقت  
فالقول فيه أن يقع الطلاق إلا أن تصدقه ويكون على ما وصفت لك. وان  
قال ان فعلت كذا وكذا فقد طلقت فهذا يخرج على وجه المهدود إلا ان يكون  
عنا بذلك طلاقاً. وأما قوله ان فعلت كذا وكذا فقد طلقت ولم يكن هو قد  
طلقها ولا غيره قبل ذلك فقد وقع الطلاق الا أن يكون لا نية له في ذلك  
فافهم الفرق في ذلك والله أعلم بالصواب.

مسألة : وعن رجل حرم زوجته على نفسه ان فعل كذا وكذا ثم قال لها  
ان فعلت كذا وكذا. فقد طلقت وقال انه لم يرد بذلك طلاقاً وانما هو ظن ان

حرمها على نفسه أنه يقع الطلاق فقال لها ان فعلت كذا وكذا فقد طلقت. فعلى ماوصفت فإذا قال لها اذا فعلت كذا وكذا فقد طلقت فإذا فعلت ذلك وقع الطلاق في الحكم الا أن تكون تصدقه في نيته ويكون هو أهلا للتصديق مع المسلمين فلا تطلق اذا كانت تلك نيته ولم تحاكمه. وأما إن قال ان فعلت كذا وكذا فقد طلقت فان كان هو طلقها قبل ذلك أو طلقها غيره وقال انه انما اراد ذلك كان القول قوله في ذلك مع يمينه لأن هذا يخرج على وجه المهدود إلا أن يكون عنا بذلك طلاقا وان لم يكن هو طلقها ولا غيره قبل ذلك فقد وقع الطلاق الا أن يكون له نية في ذلك فافهم الفرق في ذلك والله أعلم بالصواب.

مسألة : ومن جرى بينه وبين زوجته كلام فظن انها قد طلقت به فاخذ الناس يسألونه اطلقت امرأتك قال نعم. وانما نيته الذي جرى. فقالوا اذا كانت تلك نيته فلا يقع عليه طلاق إلا ان يصح ذلك عليه وتحاكمه المرأة ولا تصدقه على نيته فانه يحكم عليه بالطلاق.

## الباب الحادي والعشرون

### الطلاق بالاستثناء بالطلاق

وسل عن رجل له زوجتان قال لأحدهما أنت طالق ثلاثاً إلا واحدة. وقال للآخرى أنت طالق أربعاً إلا اثنتين هل ينفعه الاستثناء. قال معي أنه ينفعه فيهما جميعاً. قيل له فإن قال أنت طالق أربعاً إلا ثلاثاً. هل ينفعه ذلك. قال معي أنه يختلف فيه فقال من قال ينفعه الاستثناء ويكون الطلاق واحدة. وقال من قال يقع الثلاث لأنه كمن قال أنت طالق ثلاثاً إلا ثلاثاً.

مسألة : ومن جامع بن جعفر.. ومن قال لامرأته أنت طالق ثلاثاً إلا اثنتين فإنها تطلق واحدة وينفعه الاستثناء. لأن الله قال فلبث فيهم ألف سنة إلا خمسين عاماً. وإن قال أنت طالق ثلاثاً إلا ثلاثاً طلقت ثلاثاً. وليس يكون الاستثناء بالكل.

مسألة : وعن رجل قال لزوجته أنت طالق ثلاثاً إلا واحدة فكم يقع عليها من الطلاق قال معي أنها تطلق اثنتان لا استثناء من الاستثناء. فبطل الاستثناء الآخر. قلت فإن قال أنت طالق ثلاثاً إلا اثنتين إلا واحدة. قال معي أنها تطلق تطليقتين لأنه استثنى من الطلاق اثنتين ثم استثنى تطليقة ولو سكت على الاستثناء بالثنتين لوقع تطليقة واحدة. قلت فإن قال أنت طالق ثلاثاً إلا واحدة. قال معي أنه يقع عليها تطليقة واحدة. قلت فإن قال أنت طالق ثلاثاً إلا واحدة إلا اثنتين لأنه استثنى من الثلاث واحدة ثم استثنى من الاستثناء وهو الواحدة بأكثر منه فبطل الاستثناء لأن الاستثناء بمثله أو بأكثر منه باطل. قيل له فإن قال أنت طالق أفراداً وهو مرسل للنية كم يقع الطلاق. قال يعجبني أن تطلق ثلاثاً في التسمية لأن الأفراد لا يكون إلا ثلاثاً فصاعداً..

مسألة : من الزيادة المضافة من كتاب الرقاع. قلت ورجل بدا في يمينه بذكر الطلاق قبل الاستثناء ايضه ذلك شيئاً أم لا. قال قد قيل ان قدم الطلاق لم ينفعه الاستثناء وقد قيل ينفعه الاستثناء اذا قدم الكلام والاستثناء قبل الطلاق او قدم الطلاق فهو نافع الاستثناء في كل ذلك.

مسألة : رجل حلف بطلاق ثم سكت سكتة ثم استثنى بعد ذلك ايضه ذلك شيئاً أم لا. قال لا ينفعه الاستثناء بعد السكتة وكذلك ان لم يقدم لنية الاستثناء. وانما حضرت النية بعد تمام الكلام لم ينفعه وان كان حضرته النية مع الكلام والاستثناء فقد اختلف في ذلك. قال احمد ابن النظر:

وقولك طالق هند ثلاثاً	سوى ثنتين من عدد الطلاق
فقليل يجوز ما استثنيت فافهم	اذا استثنيت ذلك في طراق
رجع الى كتاب بيان الشرع.	

## الباب الثاني والعشرون في طلاق المشيئة والاستثناء

ومن جامع بن جعفر . وسالته عن رجل قال لامرأته انت طالق اذا شئت أو كلما شئت . قال هو ما شاءت فإن ردت الى زوجها فلا شيء وان طلقت نفسها فقد جاز وان لم تشأ في مجلسها ذلك حتى يفترقا فلا شيء . قال أبو عبدالله رحمه الله اذا قال كلما شئت أو متى ما شئت أو اذا شئت فمتى شاءت في هذه المقالات طلقت فطلقت نفسها . فانها تطلق اذا شاءت طلاق نفسها إلا في قوله كلما شئت فان لها أن تلق نفسها كلما شاءت . وأما إذا قال ان شئت فطلقي نفسك فإن لم تطلق نفسها حتى يفترقا من مجلسهما فلا طلاق لها . وأما إذا قال قد طلقك ما شئت فما شاءت من ذلك المجلس ثلاثا أو أقل فانها تطلق ما شاءت . وان لم تشأ حتى افترقا من مجلسهما فلا طلاق لها .

مسألة : أبو سعيد معي انه ان قال لها قد طلقك ما شئت الطلاق فلم تشأ حتى افترقا من مجلسهما . فمعي انها لا تطلق فيما قيل ولا أعلم في هذا اختلافا . فان قال قد طلقك ما شئت من الطلاق فإن شاءت شيئا في مجلسهما قبل ان يفترقا واحدة أو اثنتين أو ثلاثا طلقت ما شاءت وان لم تشأ شيئا طلقت واحدة على حال . وان قالت لها قد طلقك ما شئت هكذا ولم يقل ما شئت من الطلاق ولا ما شئت الطلاق فمعي انه قد قيل تطلق ان تشأ واحدة على حال . وقيل أنها ان لم تشأ لم يقع طلاق ويعجبني في هذا أن ينوي . فإن كانت نيته ما شئت من الطلاق فله نيته فانت كان لم تشأ شيئا طلقت واحدة عندي على حال وان كانت شاءت شيئا فهو ما شاءت من الواحدة الى ما فوقها . وان قال إنه نوى ما شئت الطلاق أعجبني أن يكون القول قوله مع يمينه وان لم تكن شاءت الطلاق

فيعجبني أن يكون إذا كانت له نية أن لا تطلق شيئاً في هذا الوجه والله أعلم.

مسألة: ومن جامع بن جعفر. ومن قال لامرأته أنت طالق إن شاء الله أو شئت فإنها تطلق ولا ينفع الاستثناء في الطلاق ولا في العتاق ولا في الظهار. ومن غيره قال إذا قال لامرأته أنت طالق إن شاء الله أوشئت فقد بطل الاستثناء بقوله إن شاء الله لأن ذلك الاستثناء لا يقع وقوله أو شئت. وقد انقطع الكلام. ولو قال لها أنت الق إن شئت أو شاء الله فقد ادخل في استثنائه أيضاً ما هدم استثناءه بوصل الكلام لأنه قال إن شئت أو شاء الله فايهما شاء فقد طلقت. وقد شاء الله أن تطلق فليس هذا موضع استثناء. وإن قال لامرأته أنت طالق إن شئت وشاء الله فإن شاءت الطلاق طلقت وإن لم تشأ الطلاق لم تطلق ولو قال لها إن شاء الله وشئت فقد وقع الطلاق بقوله إن شاء الله لأنه استثناء لا ينفع وقد قطع الطلاق بكلام قبل الاستثناء النافع.

مسألة: وسئل عن الذي يقول لامرأته أنت طالق إلا ما شاء الله قال تطلق. ومن غيره قال نعم ولو قال لها أنت طالق إن شاء الله أو إلا ما شاء الله أو إلا أن يشاء الله فهي طالق ولا ينفعه الاستثناء. فإن قال أنت طالق إن دخلت دار زيدان شاء الله أو إلا أن يشاء الله أو إلا ما شاء الله فهو استثناء لأن الاستثناء بقوله إن دخلت دار زيد استثناء صحيح وقوله إن شاء الله أو إلا ما شاء الله أو إلا أن يشاء الله هو استثناء صحيح بقوله إن دخلت دار زيد ولو قال أنت طالق إن شاء الله إن دخلت دار زيد أو إلا أن يشاء الله إن دخلت دار زيد وقع الطلاق ولم ينفع الاستثناء لأن الكلام كان قبل الاستثناء فقطعه ولم يكن استثناء.

مسألة: وقال أبو عبد الله رحمه الله قال أصحابنا من قال لامرأته أنت طالق إن كلم فلانا إلا ما شاء الله فكلمه أنها لا تطلق.

مسألة: قال أبو الحواري وينفعه الاستثناء في مشيئتها إذا قال لها

انت طالق إذا ماشئت فقلت لا أشياء. فانها لاتطلق وان قالت قد شئت طلقت هكذا حفظنا.

مسألة : وكذلك إن قال لها انت طالق ان شاءت هذه الدابة ومن لايتكلم ولايعرف ما عنده طلقت. قال ابو الحواري اذا قال لمن لامشيئة له في الطلاق مثل الجدار والشاة وما يشبه هذا من الدواب والشجر فانها لاتطلق هكذا حفظنا. وقال من قال إن يشاء جبريل ووقف من وقف عن هذه المسألة في جبريل. ومن غيره قال وكذلك قيل في جبريل والاختلاف فيه كالاختلاف في غيره لأنه لاتعرف مشيئته.

مسألة : ومن جامع بن جعفر أيضاً فان قال لها أنت طالق ان شئت يعني بها هي فقلت لا أشياء فلا يكون طلاقاً وان شاءت الطلاق وطلقت وان قال لها أنت طالق شئت فقلت لا أشياء طلقت لانه لم يبين الاستثناء.

مسألة : قال أبو سعيد اذا قال الرجل لزوجته أنت طالق إن دخلت دار زيد ان شاء الله فمعي انها اذا دخلت دار زيد طلقت. وان قال لها أنت طالق ان شاء الله. ان دخلت دار زيد فمعي أنه يقع عليها الطلاق من حينها قبل دخولها دار زيد. ومعني أنه انما يقع عليها من الطلاق في مثل هذا تطليقة واحدة وان قال لها أنت طالق ان دخلت دار زيد إلا ان يشاء الله فمعي أنه لايقع عليها الطلاق. وهذ معني استثناء ينفعه لانه قال إلا أن يشاء الله ان تدخل في مكان الاستثناء في استثنائه. فإن قال انت طالق إلا أن يشاء الله ان دخلت دار زيد فمعي أنه يقع عليها من حينها ولم لم تدخل لأن هذا استثناء لاينفعه.

مسألة: وعن رجل قال لزوجته أنت طالق أم لا او قال لغلame أنت حر أم لا. فقد وجدنا في هذا اختلافاً في المرأة قال من قال انها تطلق وليس لها تخيير في ذلك وتطلق من حينها. وقال من قال انها ان قالت لا لم تطلق وهي امرأته وان قالت نعم تطلق ولا يطاها حتى تقول لا. أو نعم وهو موقوف أبداً على قول صاحب هذا القول. وأما أنا فأحب قول من يقول انها

تطلق في هذا الموضع.

مسألة : وعن رجل قال لزوجته أنت طالق ثلاثا إن شئت واحدة. قال ان شاءت واحدة طلقت ثلاثا وان لم تشاء شيئا حتى يفترقا من مجلسهما لم تطلق وان قال أنت طالق واحدة الا أن تشائي ثلاثا. قال ان شاءت ثلاثا لم تطلق شيئا وان لم تشأ شيئا حتى يفترقا من مجلسهما طلقت واحدة. وان قالت في مجلسها قد شئت اثنتين ثم قالت وهما في مجلسهما بعد قد شئت ثلاثا.

مسألة : واذا قال أنت طالق ان شئت قلت كيف تقول ان شاءت الطلاق. قال تقول قد شئت الطلاق ثم تطلق واحدة.

مسألة : رجل قال لزوجته أنت طالق ما شئت. قال معي انها ان شاءت الطلاق طلقت وان لم تشاء لم تطلق. وإن قال لها أنت طالق متى شئت فيختلف في ذلك فبعض يقول انه متى شاءت الطلاق طلقت. وقال بعض انه اذا لم تشاء حتى تفارق مجلسهما خرج الطلاق من يدها على معنى قوله.

مسألة : رجل قال لامراته أنت طالق إن شئت فقلت قد ولم تقل شئت. هل تطلق بذلك قال لايبين لي في ذلك طلاق بمعنى قد من قولها. قلت أرايت لو قالت قد فعلت هل تطلق بذلك. قال معي لايبين لي في ذلك طلاق بقولها قد فعلت. قلت أرايت لو قالت قد شئت هل تطلق بذلك قال معي إنه قيل تطلق اذا شاءت في مجلسهما أو قبل أن يفترقا. قلت له أرايت لو قالت قد قبلت قال لايبين لي ذلك أنها تطلق. قلت له فإن قالت قد طلقك قال لايبين لي في ذلك طلاق. فان قالت قد طلقت نفسي فلايبين لي طلاق في ذلك.

مسألة : وقال في رجل قال لزوجته أنت طالق ان شاء الله وشئت انه يقع الطلاق عليها لأن الاستثناء بمشيئة الله في الطلاق يوجد في قول اصحابنا انه لايقع الاستثناء بها في الطلاق فلما قطع بين الطلاق والاستثناء باستثناء لاينفع وقع الطلاق لانه كانه قطع بين الطلاق والاستثناء



بكلام غير الاستثناء ان كان الاستثناء بمشيئة الله لا ينفع في الطلاق وإذا قطع بين الطلاق والاستثناء بكلام غير الاستثناء وقع الطلاق عندي فيما قيل. قلت وكذلك ان قال أنت طالق ان شاء الله ان شئت هل يكون كقوله ان شاء الله وشئت قال هكذا معي. قلت فإن قال ان شاء الله إلا أن تشائي الطلاق. قال معي انه يقع الطلاق اذا كان الاستثناء بمشيئة الله لا ينفع في الاستثناء من الطلاق. قلت له فإن قال أنت طالق ان شئت أو شاء فلان أو شاءت هي ولم تعرف ما عند فلان ما يكون هذا قال معي انه في الحكم لا يقع عليها الطلاق حتى يعلم ان فلانا المستثنى بمشيئته شاء شيئاً. قلت فان قال لها أنت طالق ان شئت الطلاق أو قال ان شئت ولم يذكر الطلاق. هل يكون هذا كله سواء. قال هكذا معي في مجاز الكلام. قلت له فان قال انت طالق ان شاء عمرو أو إلا أن يشاء زيد ما القول فيه قال معي انه ان شاء زيد الطلاق قبل عمرو وقع الطلاق عندي. قلت فان قال أنت طالق إلا أن تشائي يخرج معناه في ظاهر المعنى إلا أن تشائي الطلاق فان شاءت الطلاق قبل اربعة أشهر لم تطلق وان لم تشاء الطلاق قبل ان تمضي اربعة اشهر بانث بالايلاء فيما معي. قلت له فقله أنت طالق إلا أن تفعلي كذا وكذا فقله ان لم تفعلي كذا وكذا. قال هكذا عندي اذا أشبه قوله إلا أن تشائي قوله إلا أن تفعلي. قلت له فهو يشبه عندك قال هكذا عندي الا أن يجعلوا قوله إلا أن تشائي مثل قوله إن شئت فقد قيل إنه اذا قال أنت طالق إن شئت. فلم تشاء حتى فارقت المجلس فقد خرجت المشيئة من يدها. قلت له فعندك أنه قيل في قوله إلا أن تشائي مثل قوله ان شئت في معنى مفارقتها المجلس وخروج المشيئة من يدها. قال لا أعلم انهما قيل انهما سواء. قلت له وكذلك ان قال أنت طالق ان شئت هو مثل قوله ان شئت وتخرج المشيئة من يدها اذا فارقت مجلسها ولم تشاء. قال عسى بعض يقول انهما سواء وبعض يقول أنه اذا قال أنت طالق اذا شئت كان لها المشيئة اذا متى تشاء. ولو فارقت المجلس فإن رجع قبل أن تشاء أو وطئها ثم شاءت هي بعد أن رجع هو هل تنفعه رجعته. قال معي أنه لا ينفعه ذلك ويقع الطلاق إذا شاءت في مجلسها أو بعده على

قول من يقول بذلك في قوله اذا شئت لانه قد أوقع الطلاق بمشيئتها. فإذا شاءت في الوقت الذي لها فيه المشيئة لم تنفعه الرجعة.

مسألة: وعن رجل قال لزوجته انت طالق ان شئت ان شاء الله أيقع عليها الطلاق اذا شاءت في مجلسها قال هكذا عندي انه قيل يقع عليها الطلاق اذا شاءت في مجلسها. قلت له فإن قال أنت طالق ان شئت وشاء الله فشئت في مجلسها هل يقع الطلاق أيضا قال هكذا معي. قيل فإن قال أنت طالق إن شئت الطلاق إلا أن يشاء الله فشئت المرأة الطلاق في مجلسها هل تطلق قال معي انها لا تطلق لانه استثناء ان شاءت الطلاق ثم استثنى إلا أن يشاء الله فقد شاء الله لها.

مسألة : وسالته عن رجل قال لزوجته انت طالق ان شئت أو ان أبيت فقالت لا أشاء ولا أبى هل يقع الطلاق قال عندي أنها لا تطلق. قلت فإن قالت قد شئت وأبيت قال يقع عليها تطليقتان. قلت فإن قالت قد شئت قال معي انه تقع عليها تطليقة. وكذلك إن أبت ولم تشاء وقع عليها تطليقة. قلت له فإن قال ان شئت أو أبيت قال معي انه ان شاءت وأبت طالقت واحدة وان لم تشاء ولم تابى لم تطلق. وكذلك ان أبت ولم تشاء لم تطلق وان لم تقل شيئا لم تطلق. قلت له فإن قال لها انت طالق شئت قال تطلق من حينها قلت له فإن قال لها انت طالق شئت وأبيت قال يقع الطلاق من حينه.

مسألة: من كتاب هاشم بن الجهم أيضا كتاب آثار. عن رجل قال لامرأته أنت طالق اذا شئت أو كلما شئت قال هو ما شاءت. وان ردت الى زوجها فلا شيء وان طلبت نفسها فقد جاز. وان لم تشاء في مجلسها إلى أن يفترقا فليس بشيء. واذا قال الرجل لزوجته أنت طالق ان شئت ثم لم تدخل دار زيد فإن شاءت قبل ان يفترقا ثم لم تدخل دار زيد حتى تمضي أربعة أشهر بانته منه بالإيلاء. وان وطئها قبل ذلك فسدت عليه أبدا وان دخلت دار زيد قبل أن تمضي أربعة أشهر انهدم الإيلاء. وان لم تشاء حتى يفترقا لم يقع طلاق ولا إيلاء.

مسألة: من الزيادة المضافة من كتاب الرقاق وعن رجل قال لزوجته قد طلقتك على مشورة من فلان فجر. فلان أو غاب يقع بها الطلاق أم لا. وهل له رجعة قال لا يقع بها الطلاق حتى يعلم مشورة فلان على ماعقد عليه المراد في ذلك. رجع الى كتاب بيان الشرع.

مسألة : سألت أبا سعيد عن رجل قالت له امرأته قد طلقك نفسي ان شئت فقال الزوج قد شئت. هل يقع الطلاق قال معي انه يقع الطلاق ولايبين لي في هذا ان يخرج فيه اختلاف والله أعلم. قلت له وكم تطلق واحدة أم ثلاث قال يقع لي أن يخرج أنها تطلق واحدة ويخرج أنها تطلق ثلاثا ما لم يسم.

مسألة : وقال في رجل قال لامرأته انت طالق ماشئت فرفع عن أبي الحواري رحمه الله يرفعه الى أبي المؤثر رحمه الله انه قال لا تطلق إلا أن تشاء الطلاق وماشاءت من الطلاق ووجب عليها ماشاءت واحدة أو أكثر. قال وأما ما يوجد عن أبي معاوية رحمه الله. فإنه يقع عليها تطليقة ولو لم تشاء وان شاءت وقع عليها ماشاءت كان واحدة أو أكثر في مجلسهما.

مسألة : وقال أبو سعيد في رجل قال لامرأته انت طالق ان شئت إن دخلت دار زيد قال ان شاءت الطلاق في ذلك المجلس. ولم تدخل فلا تطلق حتى تدخل دار زيد وهي امرأته يطأها فمتى ما دخلت دار زيد طلق. وان قال أنت طالق ان دخلت دار زيد ان شئت فيوجد في ذلك قولان أحدهما انه كالأول وسواء ان قدم الاستثناء أو الدخول وأحدهما انه اذا قال أنت طالق ان دخلت دار زيد ان شئت فلم تشاء في مجلسها الطلاق ودخلت دار زيد ثم شاءت الطلاق من حين ما دخلت دار زيد قبل أن يخرج او تقوم من مجلسها إن كانت جالسة أو تخطو من مقامها طلق وان لم تشاء الطلاق من حين ذلك فلا طلاق. والقول الأول أبين لانه سواء قدم الطلاق أو الاستثناء لقول من يقول ذلك. وهو أكثر القول معنا اذا وصل الطلاق بالاستثناء إلا أن يقول أنت طالق ان دخلت دار زيد ثم شئت فإنه يكون

على القول الآخر.

مسألة: وحفظت عن أبي سعيد في رجل قال لامرأته أنت طالق إن شاء الله أنه يقع الطلاق. ولا ينفع الاستثناء. فإن قال أنت طالق إلا أن يشاء الله وقع الطلاق. ولا ينفعه الاستثناء. فإن قال لها أنت طالق أن دخلت بيت زيد إلا أن يشاء الله. فدخلت دار زيد فإنها لا تطلق لأنه قال إلا أن يشاء الله. فقد شاء الله دخولها دار زيد فلذلك لم يقع الطلاق. قال المضيف وإن قال أنت طالق إلا أن يشاء الله إن دخلت دار زيد طلقت ولم يكن ذلك استثناء هكذا وجدت.

مسألة : وعن الرجل إذا قال لامرأته طلقي نفسك إن شئت أو قال إذا شئت أو قال متى شئت أو قال كلما شئت. قال أبو سعيد أما قوله طلقي نفسك إن شئت إن طلقت نفسها في ذلك المجلس الذي قال فيه طلقت وإن افترقا من ذلك المجلس ولم تطلق نفسها خرج الطلاق من يدها. وليس لها أن تطلق نفسها بعد ذلك. وكذلك إن رجع عليها قبل أن تطلق نفسها فلا طلاق لها. وأما قوله طلقي نفسك إذا شئت فإن لها أن تطلق نفسها إذا شئت في المجلس وغير المجلس ما لم ينتزع الطلاق من يدها. وأما قوله طلقي نفسك، متى شئت فقد قيل في ذلك باختلاف. فقال من قال لها إن تطلق نفسها مرة بعد مرة حتى تبين بالثلاث ما لم ينزع الطلاق من يدها. وقال من قال ليس لها أن تطلق نفسها إلا مرة واحدة متى شئت. ما لم يرجع عليها في الطلاق. وأما قوله طلقي نفسك كلما شئت فإنها تطلق نفسها كلما شئت مرة بعد مرة حتى تبين بالطلاق ما لم ينتزع الطلاق من يدها. فإن انتزع الطلاق من يدها خرج الطلاق من يدها. ولم يكن لها أن تطلق نفسها. فإن قال لها أنت طالق إن شئت أو قال أنت طالق إذا شئت أو قال أنت طالق متى ماشئت أو قال لها أنت طالق كلما شئت قال قوله إن شئت فإن شئت الطلاق في ذلك المجلس قبل أن يفترقا طلقت وإن افترقا من ذلك المجلس ثم شئت بعد ذلك الطلاق لم يكن لها ذلك. ولا يقع طلاق. وأما قوله أنت طالق إذا شئت فإذا شئت طلقت في ذلك الوقت الذي

قال لها فيه أو في غيره وليس لها إلا مرة واحدة. وأما قوله أنت طالق متى ما شئت ففي ذلك اختلاف فقال من قال متى ما شئت طلقت مرة بعد مرة حتى تبين بالثلاث وقال من قال ليس لها إلا مرة واحدة. وأما قوله أنت طالق كلما شئت فكلما شاءت الطلاق طلقت مرة بعد مرة حتى بين بالثلاث وهي زوجته يطاها إلى أن تنشاء الطلاق.

مسألة : وقال في رجل قال لامرأته هي عليه كظهر أمه إن شاءت فإن قالت قد شئت فقد وقع الظهار وإن لم تنشاء لم يكن ظهارا. وكذلك إن قال لامرأته هي عليه حرام إن فعل كذا وكذا إن شئت فقالت لا أنشاء لم يكن عليه تحريم في زوجته وكذلك الطلاق مثل هذا. وإن قال أنت طالق إن شئت فقالت قد شئت. إن شاء أبي. قال لا يقع بها طلاق شاء أبوها أو لم يشاء. وإذا قال لها أنت طالق إن شئت فقالت قد شئت إن شئت أنت فإن شاء وقع الطلاق ولم لم تنشاء لم يقع طلاق. وقال فيمن قال أنت طالق إن شئت دخلت دار زيد أنها إن شاءت الطلاق في مجلسها ذلك من قبل أن يفترقا فهي ما دخلت دار زيد طلقت وإن لم تنشاء الطلاق في مجلسها ذلك فلا طلاق لها ولو دخلت دار زيد. وكذلك إن شاءت الطلاق ولم تدخل دار زيد. فلا طلاق في ذلك أيضاً وافترقا فكلما إن تحول من مجلسهما إلى غيره. وقال من قال إذا قامت من قعودها فقد خرج الطلاق من يدها. وقال من قال حتى تخطو من مقامها ذلك ثم قد خرج من يدها. وأما إذا قال أنت طالق إن شئت إن لم تدخل دار زيد. فإن شاءت في مجلسها ذلك فقد طلقت وكذلك إن قال إن شئت فلم تدخل دار زيد فإن شاءت طلقت.

مسألة: من الزيادة المضافة وإذا قال أنت طالق إن شاء الله. ثم شئت أو شاء فلان طلقت ولا ينفعه استثناءه. ولو قال إن شئت ثم شاء فلان لم تطلق هي إلا أن تنشاء هي في مجلسها ثم شاء فلان بعد ذلك طلقت. وإن قال أنت طالق إن شئت ثم شاء الله فإن شاءت هي في مجلسها طلقت فلا ينفع الاستثناء بمشيئة الله وإن لم تنشاء في مجلسها حتى فارقته وافترقا لم تطلق. ولو قال أنت طالق إن شاء الله أو متى شاء الله أو متى ما شاء الله

أو كلما شاء الله فكل ذلك واحد وتطلق واحدة من حينها ولا ينفع ذلك الاستثناء ولا يضر. وإن قال أنت طالق إلا أن يشاء الله طلقت ولم يكن ذلك استثناء وكذلك قوله إلا ما شاء الله.

مسألة: وعن رجل قالت له امرأته ياملعون فيقول لها إن كنت ملعونة فانت طالق فاني أرى الطلاق واقعا عليها لانه حلف على غيب. رجع الى كتاب بيان الشرع.

مسألة: ورجل قال لزوجته انت طالق ان شئت أو شاء ابوك. فقالت قد شئت ان شاء ابي. فقال الأب قد شئت قال معي انها تطلق بمشيئة الأب. قالت هي ذلك أو لم تقل. فإن قالت هي قد شئت ولم يقل الأب شيئا فمعي انها تطلق ايضا بمشيئتها دون مشيئة أبيها. وإن شاء أبوها بعد ذلك الطلاق طلقت أخرى فإن شاء الأب وهي في موضع واحد. فمعي انه يقع تطليقتين فإن قالاً معا بلفظة واحدة فمعي انه اثنتان أيضا. قال فإن شاء أبوها في المجلس ولم تشاء هي حتى فارقت المجلس فمعي انها تطلق واحدة لأنها اذا فارقت المجلس لم تطلق فإن شاءت هي في المجلس وشاء أبوها بعدما فارقت المجلس فمعي انها تطلق اثنتين.

مسألة: وسئل عن رجل قال لعبده انت حر إن شئت. قال لا أشاء أو سكت هل يعتق. قال معي انه عندي في بعض القول انه يعتق ولو قال لا أشاء وسكوته أولى على معنى القول. وفي بعض القول انه لا يعتق اذا لم يشاء. قيل له فما العلة عندك في قول من يقول انه لا يعتق. قال معي اذا هو استثناء لم يقع. قلت له فرجل قال لزوجته انت طالق إن شئت فقالت لا أشاء هل يكون مثل العبد في الاختلاف. قال أما في الحكم فلا يبين لي ذلك. وأما على معنى الشبهة فقد يخرج ذلك في معنى ذلك في قول من يقول إنه لا يقع الطلاق لأنه استثنى استثناءً ثابتاً لم يقع.

مسألة: وعن رجل قال لامرأته أنت طالق ثلاثاً إلا اثنتين إلا واحدة قال يقع عليها تطليقتان. قلت له ما العلة وقد استثنى من استثنى متقدم.

قال لأنه استثنى من الثلاث التطليقات تطليقتين وبقي من الطلاق واحدة. ثم استثنى من الاستثناء واحدة فثبت عليه تطليقتان. قلت له فإن قال لها أنت طالق ثلاثا إلا واحدة إلا اثنتين قال تطلق تطليقتين. قلت وما العلة في ذلك وقد استثنى بمثل الطلاق. قال العلة فيه أنه استثنى من الثلاث واحدة فثبت عليه تطليقتان ثم استثنى من الاستثناء ما هو أكثر منه ولا أنه كله. قلت فإن قال لها أنت طالق ثلاثا إلا واحدة بل اثنتين فقال تطلق واحدة لأن هذا على نسق الاستثناء إذا كان هذا متصلا بكلامه. قلت فإن قال أنت طالق ثلاثا إلا اثنتين إلا واحدة قال تطلق اثنتين ويجعل له الأقل من الاستثناء. قلت فإن قال لها أنت طالق ثلاثا إلا واحدة أو اثنتين قال تطلق اثنتين ويجعل له الأقل من استثنائه.

مسألة : من الزيادة المضافة وقيل في رجل قال لامراته أنت طالق ثلاثا ان خرجت قال ذلك مرارا. ثم قال في آخر كلامه الا باذني. فقال ان هذا كلام متصل ورأينا ان له ما استثنى الا ان يكون انما حضرته النية في الاستثناء في آخر قوله فإن ذلك لا ينفعه لما مضى من الطلاق قبل نيته حتى تكون له نية قبل ذكر الطلاق وفي ذلك رأي آخر وهذا الرأي أحب اليّ.

مسألة : وفي رجل قال لامراته أنت طالق إن اطعمتي من مالي هذا شيئا إلا باذني أو أشاء ثم أذن لها في نفسه. ولم يظهر ذلك إليها أنه لا بأس عليها ويخبرها بذلك. قلت فإن حاكمته ولم تقبل قوله فعليه البينة أنه قد أذن لها أو شاء أن تطعم من ماله. ومن غيره قال أما قوله ان اطعمتي من مالي هذا شيئا إلا أن أشاء. فإذا شاء أن تطعم من ماله علمت بذلك أو لم تعلم فاطعمت ماله فقد شاء فلا تطلق امراته وأما قوله إلا باذني فإذا نذر لها في نفسه. فليس ذلك باذن ولا يكون ما دونها إلا بعلم.

فالمسألة : انما تكون في الناس والقول قوله في ذلك أنه قد شاء أن تطعم. فإذا قال إلا باذني أو ان أشاء فشاء ذلك فقد بر. وكذلك ان أذن لها فقد بر فإن قال إلا أن أشاء وأذن لك فشاء ولم ياذن لها فلا يبر حتى ياذن ويشاء ذلك. رجع الى كتاب بيع الشرع.

## الباب الثالث والعشرون

### الاستثناء في الطلاق

وسئل أبو سعيد عن رجل قال لزوجته انت طالق طالق ان فعلت كذا وكذا اهل ينفعه الاستثناء. ولا تطلق حتى تفعل أم تطلق من حينها ولا ينفعه الاستثناء. قال معي أنه يخرج في معاني ما عندي أنه قيل ينفعه الاستثناء في بعض ما قيل لأنه كلام واحد مستثنى في آخره. وفي بعض القول أنه لا ينفعه الاستثناء. ويقع عليها تطليقة لأنه قد تكلم بعد التطليقة بكلام قبل الاستثناء. فقطع بين الطلاق والاستثناء بالكلام. وينفعه الاستثناء في الكلام الموصول بالاستثناء على قول من يقول أنه يقع تطليقتين. إذا قال انت طالق طالق. ومعني أن في بعض القول انه ان اراد يستثنى بعد الكلام الثاني للاول وانما طلق على ان يستثنى اذا فرغ من الكلام الثاني نفعه الاستثناء. وان لم ينو ذلك لم ينفعه الاستثناء بعد الكلام الآخر. قيل له فإذا فعلت كم يقع عليها من الطلاق قال معي ان بعضا يقول واحدة وبعضا يقول اثنتين اذا ثبت الاستثناء في الكلامين جميعا الأول والآخر وكان بفعلها يقع الطلاق. قلت فان قال انت طالق طالق منون. أو قال أنت طالق طالق أكله سواء قال معي أنه سواء.

مسألة: من الزيادة المضافة. ومن جواب أبي الحواري. عن رجل وقع بينه وبين زوجته كلام حتى قال لها ان كنت اخذت تمراً فانت طالق ثلاثا. ثم أمسك ثم عاد فقال وهو في مكانه أنت طالق ثلاثا ولم يستثنى واتكل على الكلام الأول أنه لم ياخذ تمرا لانها قالت له انه اشترى تمرا وأكله قال ان كنت اخذت تمرا أو أكلته دونك فانت طالق ثلاثا. ثم الحق الطلاق الآخر ولم يستثنى شيئا واتكل على الكلام أنه يجزئه. فعلى ما وصفت فالذي حفظنا عن أهل العلم أنها قد طلقت ثلاثا اذا كرر الطلاق ثلاثا بعد الثلاث. وانما ينفع الاستثناء اذا قال انت طالق ان فعلت كذا



وكذا أو كان فعل كذا وكذا أو لم يفعل كذا وكذا. وإذا قال هي طالق ثلاثا هي طالق ثلاثا هي طالق ثلاثا أن فعل كذا وكذا طلقت ولا ينفذ الاستثناء قبل أو بعد إذا كرر الطلاق ثلاثا فقد بانث. رجع الى كتاب بيان الشرع.

## الباب الرابع والعشرون

### الطلاق بكلمة وبمئة ومتى ما وان لم وإذا لم وبشروق الشمس وغروبها

ومن جامع بن جعفر. وإذا قال الرجل لزوجته أنت طالق إن لم أطلقك ثلاثاً ثم مات أو ماتت قبل أن تنقضي عدتها من يوم تكلم ولم تمض له أربعة أشهر فلا ميراث بينهما لأنها تعلم أنها قد بانت منه ساعة تكلم حين مات ولم يفعل. قال أبو الحواري هذا إيلاء فإن مات أو ماتت من قبل أن تخلص أربعة أشهر فبينهما الميراث لأن الطلاق إنما يقع بعد الموت وقد وجب الميراث إلا أن يكون طلقها ثلاثاً في صحته من قبل الموت.

مسألة: ومنه وإذا قال الرجل لزوجته متى مالم أطلقك فأنت طالق. فإنه يقع عليها الطلاق حين سكت من هذا المنطق.

مسألة: ومنه وإذا قال الرجل لامرأته أنت طالق إن لم أطلقك أو مالم أطلقك أو حين لم أطلقك فإن هذا كله له وجهان فإن عني به إن لم أطلقك فهو على الوجه الذي يوجب عليه الإيلاء. فإن لم يطلقها إلى أربعة أشهر بانت منه بالإيلاء. وإن عني به متى مالم أطلقك. فهي طالق حنث حين سكت. وقوله إذا وإذا ما ومتى ومتى مالا يكون مثل قوله إن لم. وإذا قال الرجل لزوجته كلما لم أطلقك فأنت طالق ثم سكت وقد دخل بها في طالق ثلاثاً يتبع بعضها بعضاً ولا يقعن جميعاً ولكن يقعن متتابعات في ساعة واحدة. فإذا قال الرجل لزوجته متى مالم أطلقك واحدة فأنت طالق ثلاثاً ثم قال على أثر ذلك أنت طالق واحدة فقد برت يمينه ولا تقع الثلاث وكذلك استحسنا. وينبغي في القياس أن تقع عليها الثلاث حين سكت فيما بين فراغه من اليمين إلى قوله أنت طالق ألا ترى لو أنه قال متى لم

اقم من مقعدي هذا فانت طالق ثم قام حين سكت انها لاتكون طالقا.  
وكان ينبغي في القياس أن يقع عليها فيما بين سكوتة الى قيامه قال أبو  
الحواري طلقت على هذا اذا طلقها واحدة طلقت ثلاثا. ومن غيره قال وقد  
قيل ان قوله متى لم. ومتى مالم تقوم مقام كلما لم اطلقك فعلى هذا القول  
فلا مخرج له من طلاق الثلاث عند سكوتة من الطلاق لانه مالم يطلقها  
فهي طالق ثلاثا. وقال من قال إنها تقوم مقام اذا ولا يقع الحنث بها إلا  
مرة واذا طلقها مرة بر.

مسألة : واذا قال لامرأته انت طالق ثلاثا مالم أطلقك. قال أبو سعيد ان  
طلقها ولم يقطع كلامه بسكوت طلقت واحدة ولم تقع ثلاث وان سكت  
طلقت من حينها ثلاثا. قال واذا قال انت طالق اذا لم اطلقك او متى لم  
اطلقك او متى مالم اطلقك فهذا من جواب مالم أطلقك اذا أرسل القول.

مسألة : عن أبي سعيد مما أحسب عنه قلت له رأيت ان قال لها أنت  
طالق ماشرقت الشمس وماغربت مكتوبة في باب الطلاق بدخول البيت  
والخروج.

مسألة : وسألته عن رجل قال لزوجته انت طالق اذا ماغربت الشمس  
هل يكون مثل قوله اذا غربت الشمس. قال معي انه كذلك قلت فهل يكون  
كقوله كلما غربت الشمس. قال لا أعلم ذلك. قلت له فإذا قال انت طالق اذا  
غربت الشمس واذا غربت واذا غربت كم يقع عليها من الطلاق قال معي  
انها تطلق ثلاث تطليقات. وان قال واذا غربت كم يقع عليها من الطلاق.  
قال معي انها تطلق ثلاث تطليقات. وان قال واذا غربت مرة واحدة وقع  
عليها تطليقتان. وان قال ذلك ثلاثا كان كذلك. وانما هذا على عدد القول.  
وليس هذا مثل قوله كلما قلت فإذا قال اذا غربت الشمس واذا غربت قال  
على معنى قوله.

مسألة : ورجل قال لزوجته أنت طالق كلما غربت الشمس وطلعت  
وغربت. قال معي انه قليل كلما غربت وطلعت وغربت طلقت واحدة حتى

تبين بالثلاث. وان قال أنت طالق كلما غربت الشمس اذا غربت أكله سواء مثل الأولى ذال كذا معي فإذا غربت بعد قوله ذلك مرة واحدة وقع عليها الطلاق مرة واحدة الا ان ينوي كلما فذلك الى نيته على معنى قوله. فان قال متى غربت أو ان غربت أو اذا غربت. قال معي انه قيل فيه مثل الأولى على معنى قوله. وأما متى ما فبعض يجعلها مثل كلما وبعض يجعلها مثل متى واذا. قلت فما أشبهها عندك أنت تكون عندك مثل كلما أو مثل اذا ومتى. قال لا أشبهها عندي بمتى واذا لانه اذا قال متى غربت الشمس أو متى دخلت دار زيد فقد تم الكلام وماها هنا عندي صلة بعد تمام الكلام. قلت فإن قال قال أبو سعيد في رجل قال لزوجته انت طالق ما طلعت الشمس وما غربت ما شرقت ثم طلعت. قال معي أنها تطلق ثلاث تطبيقات على معنى قوله.

## الباب الخامس والعشرون

### الطلاق بيوم وغداً وأمس وما أشبه ذلك

ومن جامع بن جعفر وإذا قال يوم أدخل دار فلان فانت طالق فإذا دخل دار فلان ليلاً أو نهاراً فهي طالق. وذلك مثل قول الله تعالى: ﴿ومن يولهم يومئذ دبره﴾. فإذا ولاهم دبره ليلاً أو نهاراً فهو سواء. وإن نوى النهار دون الليل كان القول قوله وهو مصدق ألا ترى أنه لو قال ليلة أدخلها، فانت طالق ثم دهلاً نهاراً لم يقع الطلاق.

مسألة: ومنه وإذا قال لها أنت طالق غداً ولانية له فهي طالق حين يطلع الفجر إلى الغد. وكذلك إن قال في غد. وكذلك إن قال في رمضان ولانية له. فهي طالق في أول يوم منه عند طلوع الفجر. قال أبو الحواري إذا هل رمضان طلقت. قال غيره قول أبو الحواري أصح، إذا قال أنت طالق الساعة غداً فهي طالق الساعة وغداً حشو. وإذا قال أنت طالق اليوم إذا جاء غد فهي طالق غداً حين يطلع الفجر ألا ترى أنه إذا قال أنت طالق اليوم إذا كلمت فلاناً فلا يقع عليها الطلاق حتى تكلم فلاناً. وإذا قال أنت طالق اليوم غداً فهي طالق اليوم وغداً حشو. وإنما يقع الطلاق في هذا على أول الوقتين الذي تكلم به أولاً والوقت الثاني لا ينظر فيه.

مسألة: ومن قال لامراته أنت طالق عام أول أو أمس أو نحو هذا طلقت حين قال. قال غيره نعم وقد قيل لا تطلق بالمعدوم.

مسألة: وعن رجل لزوجته حين لا أطلقك فانت طالق فإذا لم يطلقها من حين ما قال حتى سكت من ذلك سكتة أو تكلم بكلمة غيرها وقع عليها الطلاق. وإن أطلقها متصلاً بكلامه ذلك فقد طلقت أيضاً ولا بد من وقوع الطلاق إلا أنه إن قال حين لا أطلقك فانت طالق ثلاثاً، فطلقها متصلاً بكلامه ذلك لم تطلق إلا واحدة قلت له فإن قال كلما لم أطلقك فانت طالق.

فهذه كلما لم يطلقها متصلا كما وصفت لك وقع عليها تطليقة حتى تمضي بثلاث. قلت له فإن قال يوم لا أطلقك فأنت طالق فهذا اذا مضى ذلك اليوم ولم يطلقها فيه طلقت. ولا يطاها في ذلك اليوم. فان وطئها في ذلك اليوم ثم طلقها فيه ففي ذلك قولان احدهما انها تفسد عليه لانه قد وطئ في موضع الحجر. والآخر لا تفسد عليه وهو احب الي لانها انما طلقت حين طلقها لأن وقت اليوم يوم طلقها فيه فليس هو يوم لم يطلقها فيه. ولو أنه وطئها في ذلك اليوم ثم لم يطلقها في ذلك اليوم فسدت عليه ولا أعلم في ذلك اختلافا. لأنه وطئ مطلقة لأن ذلك اليوم يوم لم يطلقها فيه. فهي مطلقة من حين ما قال لها أنت طالق يوم لا أطلقك فإذا وطئ بعد ذلك فهي مطلقة.

مسألة : وسئل عن رجل قال لامرأته يوم لا أطلقك فأنت طالق ثم خالعتها في ذلك اليوم الذي حلف بطلاقها ثم طلقها بعد الخلع في ذلك اليوم. قال اذا خالعتها فقد بر في يمينه والخلع اسم من اسماء الطلاق الذي يقع به اسم الحنث والبر. فان وطئها في ذلك اليوم الذي حلف بطلاقها ثم خالعتها. قال قد وطئها وهي امرأته. وقد بانث منه بالخلع حين خالعتها وبر في يمينه لأن الخلع اسم من اسماء الطلاق ولو أنه وطئها وقد حلف بطلاقها على هذا ثم لم يخالعتها ولم يطلقها حتى جاء الليل كانت قد طلقت من حين حلف بطلاقها لأنه قال يوم لا أطلقك فأنت طالق فلما ان لم يطلقها ذلك اليوم كانت طالقاً من حين ما قال لها أنت طالق يوم لا أطلقك لأن ذلك الوقت من ذلك اليوم وهي أوله. وهي طالق في أول ما لفظ بالطلاق من ذلك اليوم لأنه لم يطلقها في ذلك اليوم وقد حرمت عليه أبداً بوطئها اياها.

مسألة : في رجل قال لزوجته أنت طالق اليوم إذا جاء غد. قال إذا جاء غد طلقت وهي اليوم زوجته ولو وطئها في هذا اليوم فإذا جاء غد طلقت.

مسألة : ولو قال رجل لزوجته أنت طالق أمس فانها تطلق في بعض القول لأنه طلق ما يملك بصفة معدومة وقال من قال لا تطلق لانه طلقها

بالفضة معدومة وكذلك ان قال إن لم تخبريني بمن نضحك بهذا المساء ورد. وذلك انه وجد فيها رائحة الماء ورد ولم يكن نضحها أحد. قال من قال تطلق من حينها. وقال من قال لا تطلق.

مسألة: ورجل قال لزوجته يوم أطلقك فانت طالق متى تطلق. قال معي اذا طلقها واحدة وقد ارتفعت الشمس وقع عليها الطلاق واحدة حين يطلع الصبح قبل أن يطلقها من ذلك اليوم مع التطليقة التي طلقها في الوقت. قلت فإن قال يوم لا أطلقك فانت طالق قال يعجبني أن يقع عليها الطلاق اذا انقضى اليوم. ولم يطلقها حين ما قال لها. وكذلك روي عن عبدالله ابن محمد بن بركة قال وعندي انما قال ذلك على النظر منه. قال وكان عندي قبل هذا انها انما يقع عليها الطلاق اذا انقضى اليوم بعد انقضاء المدة. ولم يطلقها على معنى قوله. قال وهذا القول الأول هو أحسن عندي.

مسألة: ورجل قال لزوجته انت طالق حين لا أطلقك أو قال وقت لا أطلقك متى يقع عليها الطلاقة قال معي انه حين ماسكت ولم يطلقها وقع الطلاق عليها. قلت فان قال ساعة لا أطلقك. قال معي أنه يخرج في هذا معينان. قال من قال انه ان لم يطلقها حتى تنقضي الساعة على قول من يجعل الساعة محدودة مثل اليوم فإذا انقضت الساعة ولم يطلقها طلقت وعلى قول من يجعل هذا الى تعارف الناس مثل قوله الساعة في السرعة فإذا خرج من ذلك الوقت ولم يفعل وقع الطلاق عليها.

مسألة: وقال أبو سعيد في رجل قال لزوجته أنت طالق اليوم حين يأتي غد انها تطلق اذا اتاه غد وهو مثل قوله اذا جاء غد وله أن يطاها الى أن يأتي غد على معنى قوله.

مسألة: واذا قال الرجل انت طالق اليوم وغدا انها تطلق اليوم. واذا قال انت طالق اليوم أو غدا أنها تطلق في اقرب الأجلين.

مسألة: قيل له ماتقول في الرجل يقول الساعة أقول لزوجتي أنت

طالق هل يقع قال من قال تطلق. وقال من قال ان أراد بلفظه ذلك طلاقا وقع وان لم يرد لم يقع الطلاق فيما يخرج عندي. قلت له فان قال انت فعلت كذا وكذا قلت لك انت طالق ولم يرد الطلاق. قال معي انه يخرج معنى المواعدة بقوله قلت لك انت طالق وليس هذا كله حكاية وانما هذا قوله. ومعني انه قيل ان فعلت طلقت ووقع معنى قوله. وان لم يفعل لم تطلق وأصح معي معنى الحكم عندي انها لا تطلق لأنه مستثنى ومواعدة.



## الباب السادس والعشرون

### إذا قال الرجل لزوجته أنت طالق واحدة في واحدة أو من واحدة إلى واحدة

مسألة: ومن جامع بن جعفر. وقيل من قال لامراته انت طالق من واحدة الى واحدة أو تطليقة في تطليقة فهي واحدة إلا أن ينوي أكثر. وقال من قال تطليقة في تطليقة فهما اثنتان ولا يكون مثل حساب الضرب فإن قال من واحدة الى اثنتين فهما اثنتان. ومن غيره قال نعم اذا قال أنت طالق من واحدة الى اثنتين فهما اثنتان. وان قال من من واحدة الى ثلاث فهو ثلاث.

مسألة: قال أبو سعيد في رجل قال لزوجته انت طالق واحدة في ثلاث فمعي انها لاتطلق الا واحدة. قيل له فإن قال لها أنت طالق ثلاثا في واحدة. قال معي انها تطلق ثلاثا.

مسألة: فإن قال قد طلقته واحدة قد طلقته اثنتين. قد طلقت ثلاثا ثم قال نويت واحدة أو اثنتين لم يقبل منه فطلقت ثلاثا. فان قال من واحدة الى واحدة أو تطليقة في تطليقة فهي واحدة إلا أن ينوي أكثر. فان قال واحدة الى اثنتين فهما اثنتان. فان قال واحدة في اثنتين فهما اثنتان فان قال اثنتين في واحدة فارجو انهما اثنتان. فان قال واحدة واحدة في ثلاث أو ثلاثا في واحدة فهي ثلاث. فان قال قائل اليس واحدة في اثنتين اثنتان قال في الحساب. واما في الطلاق فهو ما قال. فان قال تطليقة في اثنتين فواحدة. وان قال اثنتان في ثلاث فهي اثنتان الا ان يقول نويت واحدة في اثنتين أو اثنتين في ثلاث الحساب فهو مانوى وطلق مانوى اذا قال اثنتين في ثلاث طلقت بالثلاث لانه لا يبلغ في الحساب ومن قال لامراته هي طالق مابين تطليقة الى ثلاث فهي واحدة إلا أن ينوي أكثر. فإن قال من تطليقة إلى ثلاث فهي ثلاث على مذهب أصحابنا في التصديق والله أعلم.

## الباب السابع والعشرون

### في قول الزوج لزوجته قولي أنك مطلقة أو قد طلقتك أو غير هذا وما أشبه ذلك

مسألة: وعن رجل قال لامراته ان سالك أحد أن لك زوجا فقولي اني مطلقة وطلقني زوجي او قال لرجل اخبر الناس اني قد طلقت امرأتي. قال هذا طلاق.

مسألة: وقلت أن صاحب هذه المسألة جرى بينه وبين امرأته فراق وبانت منه بتطليقة واحدة ثم راجعها على اثنتين فلقيه رجل فقال له راجعت مطلقتك فقال الزوج يريد بذلك ستراً عن الرجل الذي سألته عن المراجعة لا تغمني بذكر تلك المطلقة يعني المطلقة التي كانت. فما ترى عليه في قوله هذا على ما وصفت بأساً إن شاء الله.

مسألة: وعن رجل قال لامراته وهي تريد أن تأتي أهلها إذا سألتك أمك ماجاء بك قولي اني طلقني زوجي وهو لم يكن طلقها.. وانما أراد بذلك ليغم أمها. قال قد طلق. والغلام مثل ذلك يعتق. وسالت مسجاً وخالد بن سعوه فلم يريا ذلك طلاقاً. فاعلمت الشيخ فراء طلاقاً. قال لي فإن أبا عثمان وابن مبشر تنازعا في رجل قال لامراته اذهبي فقولي لبنتك أن زوجك قد طلقك فراء أبو عثمان قد طلق ولم يره ابن مبشر فقلت أما وهذه سواء ذلك فقال ان كانتا سواء فقد أعلمتك فقال هذه عندي أشد فاعلمت ذلك الشيخ فقال هذه المسألة التي تنازع فيها سليمان وسعيد قد شهدتهما فريانا انه قد طلق.

## الباب الثامن والعشرون

### في قول الرجل لزوجته قد طلقتك أو الساعة أطلقك أو يامطلقة أو قولوا انها طالق

وسئل أبو سعيد عن رجل قال الساعة يذهب يقول لزوجته أنت طالق هل تطلق قال معي انه ان كان يريد بقوله هذا الطلاق فقد وقع الطلاق وان كان إنما هو يريد أن يمضي يقول لها هي طالق فهذا وعد منه. ولا يقع الطلاق على معنى قوله.

مسألة: وعن رجل قال لزوجته قد طلقتك ولم يرد به الطلاق وإنما أراد أن يغمها بذلك هل يقع عليها الطلاق. قال أما في الاعتبار فانه يخرج معنا اقراره عندي. وكذلك ان قصد الى الكلمة على معنى الاطلاق بها لغير صرفها الى معنى غيرها وغير المراد بها بوجوب الطلاق يخرج عندي مما يشبه معنى الطلاق في معنى مطلق الألفاظ فان صرفه الى معنى الكذب انه لم يكن طلقها وإنما أراد ذلك المعنى من المعاني ليغمها أو يغم غيرها أو لسبب يصرف الكلمة فيه ففي معنى الحكم لا يلتفت الى قوله في ذلك. وفي معنى الواسع فيختلف في ذلك. وكذلك يعجبني وينظر في ذلك والله أعلم بالصواب.

مسألة: وقال في رجل قال لقوم قولوا لفلانة انها طالق يريد بذلك زوجته انه يختلف فيه فقال من قال ان هذا اقرار ويقع الطلاق من حينه. وقال من قال ان هذا مثل الرسالة. ولا يقع الطلاق حتى يقولوا لها. قلت له فعلى قول من يقول ان هذا بمنزلة الرسالة فان بلغها الخبر من غير القوم الذين قال لهم قولوا لها انها طالق هل يقع عليها الطلاق. قال معي انه اذا كانت الرسالة انما هي ليطلق امرأته الذي أرسله فلا تطلق إلا بطلاق من أرسله الزوج. وان كان انما هو خبر اخبرهم انه قد طلقها ليخبروها

فقد وقع الطلاق. من أخبرها منهم أو من غيرهم سواء.

مسألة: عن أبي عبد الله قلت فرجل قال لامرأته يا مطلقه قال لا تطلق إلا أن يكون لها مطلق قلت فإن كان لها مطلق ولم ينوه قال تطلق. وقال زياد بن مثوبة قال سليمان بن عثمان إلا أن يكون لها مطلق غيره وينويه.

مسألة: وقال أبو سعيد في رجل قال لامرأته يوم تطلبي أي الطلاق فانت طالق. قال إذا طلبت إليه الطلاق طلقت ذلك اليوم من أوله. قال ولا يطاها فان وطئها وعلم أنها تطلب إليه الطلاق في ذلك اليوم فقد وطئ زوجته. وقال من قال يكون في هذه الإيلاء. وقال من قال لا إيلاء على هذه المرأة في هذه المسألة والله أعلم.

مسألة: وسئل عن رجل قال إن لم أفعل كذا وكذا الساعة فامرأته طالق وكان ذلك أول الليل ففعله بعد الصبح هل يبر قال معي أنه لا يبر ويقع الطلاق معي لأن هذا قد بعد عن الساعة وإن فعل ذلك بعد ما حلف في أول الليل ولم يعرف الساعات فمعي أنه ليس إذا لم يعرف الساعة.

مسألة: أبو سعيد رحمه الله. والذي قال لصبي يا ابن المطلقه فجاء إلى أبيه فأخبره فقال له كنت تقول نعم أنها مطلقه. فمعي أنه لا يقع بهذا طلاق إلا أن يريد به الطلاق. فإن قال الزوج نعم هي مطلقه فلعله في بعض القول يقع الطلاق إلا أن تكون مطلقه من غيره أو كان قد طلقها قبل ذلك. فقال أنه أراد ذلك. وفي قوله كنت تقول نعم أنها مطلقه يخرج عندي فيه ما يشبه معنى الاختلاف ما لم يرد به الطلاق وقال الزوج قد كان ذلك كما أخبره بقول القائل يا ابن المطلقه فمعي أن له في ذلك نية فان أراد به طلاقا فهو طلاق على قول من يقول بذلك في النيات وإن لم يرد طلاقا لم يبين لي في ذلك طلاق.

مسألة: ومن غيره ورجل جاء إلى فقيه من الفقهاء فقال له وسوس لي الشيطان أنه قال امرأته طالق فقال له الفقيه الساعة طلقت. قال أبو

عبدالله مثل ذلك. قال أبو سعيد رحمه الله في مثل هذا أنه لا يقع الطلاق إلا أن ينوى به الطلاق.

مسألة أحسب عن أبي علي الحسن بن أحمد. فامراه قالت لزوجها أن فلانا طلق زوجته قال لها هي طالق فقال هو أنا اذا فعلت كذا وكذا قلت طالق ثم قال لم أرد بذلك طلاقا ما يلزمه ولم يقل شيئا فلا طلاق في هذا اذا لم يرد به طلاقا والله أعلم.

مسألة: ومن غيره احسب عن أبي سعيد واما الذي طلق زوجته واحدة فارسلت اليه أن يعود يطلقها فقال للرسول ان كانت امراتي فقل لها هي طالق فمعي انه لا يقع عليها طلاق من وجه أنها ليست بامراته ومن وجه انه لم يطلقها وانما امرة أن يطلقها. وان قال لها هي طالق لم تطلق حتى يطلقها المأمور ولو لم يقل إن يطلقها. وان قال لها هي طالق لم تطلق حتى يطلقها المأمور ولو لم يقل إن كانت امراته وقوله إن كانت امراته. فلو طلقها لم تطلق عندي لأنها ليست امراته. فإن قال للرسول قل لها هي طالق من غير أن يستثني ان كانت امراته فمعي أن في بعض القول انه طلاق ولو لم يطلقها الرسول. وفي بعض القول أنه امر بالطلاق فحتى يطلق المأمور فإن رجع الزوج بعد ذلك فقال إنه لم يرد بذلك طلاقا فمعي انه قد مضى القول في ذلك في موضع ما يكون قوله طلاقا فلا ينفعه قوله عندي. واذا لم يكن طلاقا فلا شيء عليه وان لم يعرف ما عنده حق مات فقد مضى القول فعند من يوجب الطلاق فهو طلاق ولا ينظر في حياته ولا موته وعند من لا يوجب الطلاق إلا أن يريد بذلك الطلاق فحتى يعرف قوله وكذلك موتها هي وحياتها وصممها.

## الباب التاسع والعشرون

### الطلاق بالأوقات من الزيادة المضافة من كتاب الرقاع

رجل قال لزوجته انت طالق الى سنة متى تطلق منه. قال الى سنة تطلق منه. ومنهم من قال تطلق في الوقت والى سنة حشو. والذي لا يوجب الطلاق الا الى سنة فهي زوجته الى ذلك الوقت ثم تطلق. فان قال انت طالق الى شهر كذا وكذا تطلق منه اذا هل الشهر أو حتى ينقضي كله. الذي يوجب الطلاق في هذا في آخر الوقت يقول انها تطلق اذا رأيت هلال الشهر وان لم يكن شهرا معلوما فإذا خلا ثلاثون يوما طلقت منه.

مسألة: ومن جامع ابي محمد. واذا قال انت طالق اول اخر هذا الشهر وطالق اخر اوله انها تطلق يوم ستة عشر وهو أول آخر الشهر. قال غيره وقد قيل تطلق بعد طلوع الفجر من اخر يوم من الشهر. رجع وتطلق يوم خمسة عشر. وهو اخر اول الشهر. قال غيره وقد قيل انها تطلق عند غروب الشمس. من اول يوم من الشهر.

مسألة: من الجامع وعن محمد بن محبوب رحمه الله في رجل حلف بطلاق امراته لايمسى في هذا البيت فقال المساء الليل فان خرج قبل الليل حنث. فان قال لا افعل العشيّة متى يدخل العشاء. قال اقول هو الزوال إلا أن يكون الحالف له نية في وقت فله نيته.

مسألة: وعن رجل قال لامراته انت طالق اذا جاء القيظ او انقضى الصيف. قال ابو الحواري اذا دخل أو القيظ فليس له أن يطاها حتى يدرك القيظ مع العامة ثم هنالك يقع الطلاق. واما الصيف فليس له أن يطاها اذا دخل أول الصيف حتى يدرك الصيف مع العامة ثم يقع الطلاق

والقيظ والصيف في هذا واحد.

مسألة: وعن ابي عبدالله رحمه الله في رجل قال لامراته طالق بعد غد أو غدا بعد غد. قال تطلق في الأقرب من ذلك.

مسألة: ومن غيره وعن رجل قال لامراته هي طالق اذا أصبحت في بيته فخرجت من بيته قبل طلوع الفجر ثم رجعت الى بيته ضحي فدخلت تطلق أم لا. قال لم تطلق انما قال ان أصبحت والصبح هو الفجر وقد قبل الفجر. واذا قال الرجل لامراته أنت طالق اذا دخلت السنة أو اذا خلت السنة فانت طالق فانها تطلق اذا خلت تلك السنة التي هو فيها كان باقيا منها قليلا أو كثيرا. ولو كانت ساعة واحدة وهو أول ساعة من أول شهر المحرم من ليلة وآخر ساعة من نهار ذي الحجة وله أن يطا امراته حتى تخلو السنة ويجب الطلاق. وكذلك قول هذه السنة مثل قول السنة وله أن يطاها حتى يجب الطلاق.

مسألة واذا قال لها انت طالق اذا خلت سنة فحتى تخلو السنة مذ قال لها ذلك بعدد أيامها وشهورها وساعاتها ثم هنالك يقع الطلاق. واذا قال لها اذا خلا الشهر أو هذا الشهر فهو مثل ذلك وتطلق اذا انقضى الشهر الذي هو فيه ولو كان باقيا منه ساعة واحدة وله أن يطاها حتى يجب الطلاق. واذا قال اذا خلا شهر فحق شهر مذ قال لها ذلك بأيامه ولياليه وساعاته ثلاثون يوما بلياليها وساعاتها.

مسألة: وأما قوله اذا خلا اليوم وهذا اليوم ويوم فكل ذلك سواء وهو ذلك اليوم الذي هو فيه ان كانت في النهار. وان كان في الليل وامضى أول يوم من الايام التي تمضي عليه. وذلك في قوله يوم. وأما قوله اليوم وهذا اليوم فإذا كان ذلك في الليل فذلك من المحال. فان كان له في ذلك نية وكان ثقة وصدقته في نيته فارجو ان يسعها المقام معه اذا أمكن ذلك. وان لم تكن له نية وقال ذلك في الليل فانها تطلق من حينها. ومنه وقوله اذا خلت أيام فإذا خلت عليه ثلاثة أيام طلقت ويبدأ في ذلك باليوم الذي هو فيه.

ولو بقي منه ساعة أو طرفة عين فإذا مضت ثلاثة أيام بذلك اليوم الذي هو فيه طلقت. فإن كان في الليل فإذا مضت ثلاثة أيام طلقت تامات يحسب بالنهار. دون الليل. وإذا قال إذا ذهبت الأيام فانت طالق فإذا مضت عدة الأيام. وهي السبعة الأيام التي تعد إذا مضى عليها مدة كلها طلقت وذلك سواء في أي الأيام فهي أن تمضي أربعة أيام من عدد هذه الأيام السبع بعدها. وقول ما يضاف إلى أيام بأيام. وأكثر ذلك ستة أيام لأن ما زاد على النصف فهو أكثر الشيء فأكثر أيام ستة أيام. وأقلها ثلاثة أيام. ونصف أكثر أيام خمسة أيام وأكثر نصف أيام ثلاثة أيام. وعشر أكثر أيام يوم واحدة. وأكثر عشرة أيام ما زاد على النصف يوم فإذا زاد على النصف يوم فهو أكثر عشرة أيام وتحسب هذه الأيام والليالي وباليوم الذي حلف فيه وعدة أكثر الأيام أربعة أيام وأكثر عدة الأيام السبعة الأيام وهي الأسبوع. وعدة أكثر أيام ستة أيام وأكثر عدة أيام عشرة أيام. وأقل عدة الأيام يوم واحد. وعدة أقل أيام ثلاثة أيام وأقل عدة أيام يوم واحد. وأكثر الأيام يحتمل قولين أحدهما ستة أيام والآخر عشرة أيام. وعدة الشهور اثنا عشر شهرا. وأقل الشهور ثلاثة أشهر. وكذلك أقل الأشهر. وعدة أقل الشهور أو الأشهر ثلاثة أشهر. وأقل عدة الشهور والأشهر شهر. رجع إلى كتاب بيان الشرع.



## الباب الثلاثون

### الطلاق بالحين والزمان والدهر

### والقريب والساعة

مسألة : ومن جامع بين جعفر. وإذا قال الرجل لزوجته أنت طالق زماناً أو حيناً. لا أطلقك فقال من قال إذا جاءت ستة أشهر طلقت وقيس ذلك على قول ابن عباس في الحين ستة أشهر. وكان يقيس ذلك بالنخلة تؤتي أكلها كل حين. وذلك مثل قوله يوم لا أطلقها فهي طالق أنه لا يقع طلاق حتى ينقضي اليوم وينظر فيها. فإن فيها نظراً. قال أبو الحواري ليس له أن يطأها فإذا خلال يوم وليلة طلقت لأن الزمان يوم وليلة هكذا قال أبو المدثر. وأما الحين فقد قال من قال أنه ثلاثة أيام. يقول الله تعالى: ﴿وَفِي ثَمُودَ إِذْ قِيلَ لَهُمْ تَمَتَّعُوا حَتَّىٰ حِينٌ﴾. وكان ذلك ثلاثة أيام. وقال من قال ستة أشهر. وقال من قال إلى يوم القيامة ولتعلمن نباء بعد حين وقد قالوا غير ذلك في الحين.

مسألة : وإذا قال الرجل لامرأته أنت طالق إلى حين أو زمان أو قريب. فأما الحين والزمان قال ستة أشهر إن لم تكن نية وإن كان له نية فهو مانوى. وقال من قال في القريب أربعة أشهر ولا نبصر ذلك. ولعل موسى ابن علي رحمه الله يحب أن يحدث في الحين والزمان إذا لم تكن له نية لوقت معروف ولا يجد في ذلك حداً وكذلك في الدهر أيضاً. قال أبو الحواري قد قالوا أيضاً في الدهر أنه سنة هكذا قال أبو المؤثر. وإذا قال أنت طالق إلى قريب طلقت من حينها أيضاً على ما قال لي نهبان لأنه قال ليس للحين وقت لأن الإنسان يقول حين لقينك وحين تكلمت واشباه هذا لعلها عن أبي الحواري. قال غيره إذا قال أنت طالق إلى سنة أو إلى شهر أو إلى حين أو إلى دهر أو شيء من هذا طلقت من حينها.

مسألة : قال بعض أهل العلم في الزمان سنة وفي الحين سنة. وأما الدهر فليس يحفظ فيه شيئاً. ومن غيره قال وقد قيل الدهر سنة والحين من ستة أشهر الى سبعة أشهر. والزمان يوم وليلة والله أعلم بالصواب.

مسألة: وسألت أبا الحسن محمد بن الحسن رحمه الله عن رجل وقع بينه وبين زوجته شقاق فخرجت من منزله فقال لها أنت طالق ان لم ترجعي الساعة فلم ترجع حتى خلالها أقل من ربع يوم قلت هل يقع عليها الطلاق اذا لم ترجع من حين ماسمعت الطلاق. قال موسى بن علي رحمه الله ان كان لايعرف الساعة طلقت من حين ما لفظ بالطلاق. وان كان يعرف الساعة لم تطلق حتى يعرف الساعة. وأما أبو الحواري رحمه الله فقال انها لا تطلق حتى يفوت وقت الساعة اذا كان جاهلاً بالساعة فإن رجعت بعد ذلك لم تطلق. قلت فما حد ذلك الرجوع قال اذا مرت من حين طلقها وسمعت الطلاق ثم رجعت ولم تشتغل بضیعة من ضیاع الدنيا والآخرة لم تطلق. وان اشتغلت بشيء مثل حديث تحدنه أو سبب اشتغلت به طلقت عند ذلك لانها قد توانت وانما كان يقول أبو الحواري رحمه الله على مجاز لفظ العوام في الساعة نحو قول الرجل للرجل الساعة أرجع اليك والساعة أجيء اليك معنى ذلك الاستحاث والله أعلم بعدل ذلك.

مسألة : وإن قال انت طالق حين لا اطلقك. فقال من قال الحين ستة أشهر واذا جاءت ستة أشهر طلقت وقال من قال تطلق من وقتها.

مسألة : قد قيل أن الحين مجهول وقيل ثلاثة أيام وقيل ستة أشهر وقيل تسعة أشهر. وقيل سنة وقيل أقله غدوة لانك تقول حين لقيتك وحين تكلمت. وقيل ان الحين من ستة أشهر الى تسعة أشهر. وقيل الى يوم القيامة. وقيل ليس وقت معروف لانك تقول حين لقيتك. وأما الزمان فقد قيل انه يوم وليلة وقيل أنه أربعة أشهر وقيل انه سنة. وقيل أن الزمان والحين ستة أشهر إن لم تكن نية وان كانت له نية فعلى مانوى. ومن غيره وقد قيل أن الزمان ستة أشهر. وأما الدهر فقد قيل أنه مرور السنين

والأيام وقيل انه سنة هكذا. قال أبو المؤثر. ومن غيره وقد قيل اذا قال دهرًا فهو سنة. وان قال الدهر فهو عندنا أبدا اذا ادخل الالف واللام وأما القريب فقد قيل انه أربعة أشهر ولعله نبصر ذلك. ومن جامع أبي الحسن.

مسألة : واذا قال أنت طالق حينًا أو زمانًا فانها تطلق من حينها. وان قال انت طالق حين لأطلقك فقال من قال الحين ستة أشهر فإذا جاء ستة أشهر طلقت. وقال من قال تطلق من وقتها. واذا قال أنت طالق الى حين فانها تطلق من حينها. واذا قال انت طالق اذا اخلا دهر أو زمان أو حين يقع الطلاق على ما قد اختلفوا فيه. منهم من قال مجهول. ومنهم من قال حتى تخلو مدة ذلك وانظر في ذلك فإن فيه نظرا. ومن غيره ولعل موسى بن علي يحب أن يحدث في الحين والزمان اذا لم تكن له نية لوقت معروف ولا يحد في ذلك حدا. وكذلك في الدهر أيضا. ومن غيره وقد قيل انه اذا قال انت طالق الى قريب طلقت طلقت من حينها.

## الباب الحادي والثلاثون في الرد قبل وقوع الطلاق

وعن رجل قال لزوجته ان دخلت هذا البيت فانت طالق. ثم خاف ان تدخل ولا يعلم. فاشهد انها يوم تدخل المنزل فقد رددتها ثم دخلت ووطي هل يكتفي بهذا الرد من قبل الحنث. قال نعم وهي زوجته سل فاني احب ان القول غير هذا. وانما يكون الرد من بعد الطلاق. قال أبو سعيد لا يكون الرد إلا من بعد الطلاق.

مسألة : ومن جامع بن جعفر . وعن رجل قال لزوجته ان دخلت هذا البيت فانت طالق. ثم خاف ان تدخل ولا يعلم بها فاشهد انها يوم تدخل ذلك المنزل فقد رددتها فقد ردها ثم دخلت ووطي فقال ابو عبدالله رحمه الله يكتفي بذلك الرد من قبل الحنث وهي زوجته. وقال في حفظي عنه. ثم بلغني انه رجع عن ذلك والله أعلم. قال أبو الحواري رحمه الله لا يجزيه حتى يردها بعد الدخول هكذا حفظنا والله أعلم.

مسألة : فقلت له أرايت ان قال الرجل لامراته انت طالق ان فعلت كذا وكذا ثم أشهد برجعتها. هل ينفعه هذا الرد اذا وقع الطلاق بفعلها. قال يروى عن محمد بن محبوب رحمه الله فيها قولان أحدهما انه ينفعه ذلك ويكون ردا ثابتا من وقع الطلاق وله ان يطاها ولا يمنع وطئها في حال اذا أشهد بردها رفع ذلك عن محمد بن جعفر. والقول الثاني لا ينفعه ولا يقع الرد إلا بعد وقوع الطلاق فرفع ذلك أبو الحواري رحمه الله عن محمد بن محبوب وقال ان محمد بن محبوب قد رجع عن القول الأول بصحار. ورأيت يعجبه اثبات القولين جميعا. وقال قد قيل عن بعض المسلمين في رجعة العلماء عن رأي الى رأي ان ذلك لا يكون ناسخا للاول ويكون الاول قولا منهم والاخر قول ثاني وهكذا يعجبني.

مسألة: وعن رجل طلق زوجته ان دخلت دار زيد فدخلتها ولم يعلم ثم طلقها بعد ذلك. ثم ردها ولم يعلم انها دخلت هل يكون هذا الرد مجزياً للطلاق الاول والاخر. قال هكذا يوجد في الاثر. وهو معي كذلك. فإن لم يعلم بدخولها دار زيد وردها اجتباطاً منه لانه خاف ان تكون قد دخلت فوافق رده بعد دخولنا دار زيد فمعي انه يجزي على معنى قوله. قلت فإن أشهد على ردها من قبل دخولها انها متى دخلت فقد رددتها هل يجزي ذلك. قال معي انه يختلف في القول فيه. قال من قال يجزیه. وقال من قال لا يجزیه. ولعل اكثر القول لا يجزیه إلا بعد الدخول.

مسألة: ومن حلف بطلاق زوجته ان كلمت أمها فإذا أبرأته من صداقتها وأبرأ لها نفسها. ثم كلمت أمها ثم راجعها. ثم كلمت أمها بعد ذلك لم يقع عليها الطلاق. وان حلف بالطلاق ان اعطت من ماله شيئاً أو خرجت من منزله أو ما يشبه ذلك. ثم خاف ان تفعل ناسية أو ذاكرة ولا تعلمه. ويطاها وقد طلقت فتفسد عليه. فإذا أشهد شاهدين انه قد حلف بطلاقها ان فعلت كذا وكذا ولعلها ان تفعل. ولا أعلم فاشهدوا انها متى فعلت ذلك ووقع الطلاق عليها فقد رددتها من ذلك الطلاق فان ذلك ينفعه ويكون رداً لها من ذلك الطلاق وفيه اختلاف.

## الباب الثاني والثلاثون

### فيمن تقول له زوجته شيئاً فقال ان

### لم اكن كذا وكذا أو ان كنت كذا فأنت طالق

وفيمن سمته زوجته باسم من أسماء الكفر فقال ان كنت عند الله كذلك فأنت طالق أيقع عليها الطلاق أم لا. الذي عرفت أن الطلاق واقع عليها لأنه غيب.

مسألة : وعن رجلين اقتتلا فقال أحدهما لأجهلنا على صاحبه. فأمراته طالق قال ذلك ثلاث مرات فشهد شاهدان على الذي قال انه أجهل قال اخاف أن تبين بالثلاث.

مسألة : وعن رجل جرى بينه وبين امراته كلام خاف أن يكون طلاقاً فبعث من يسأل له عن ذلك فذكرت له امراته الأخرى من ذلك ذكراً. غمه فقال ان جاءني انها طالق فأنت طالق ثلاثا فجاءه عن بعض من يسأل انها امراته. وجاءه عن واحد منهم انها طالق قال فاني أخاف ان تطلق لأنه جاءه واحد انها طالق.

مسألة : أبو سعيد في رجل قال لامراته انت طالق انت كنت مغروراً انه صح انه من اعوان الشيطان وانه غير مطيع. وقع الطلاق وان كانت له ولاية في الظاهر لم يقع الطلاق وان اشكل أمره فهو لبس على معنى قوله.

مسألة : قال المصنف قد افردت باباً في أول الكتاب يقتضي هذا المعنى وهو يتلو باب الحيلة في الطلاق.

مسألة : وسالته عن رجل قال لزوجته ان لم تكوني تحبيني. فأنت طالق فقالت أنا أحبك. قال لايقع بها طلاق والقول قولها. قلت أرايت ان قالت بعد أيام قال مالم تكن اجابته بشيء فالقول قولها. قلت أرايت ان

قالت انا احبك ثم قالت بعد ذلك اني لا احبك. قال لا يقبل قولها. قلت فان كان يعلم انها تبغضه. وقالت انا احبك قال القول قولها. ولا يقع الطلاق. قلت رأيت ان قال ان كنت حسنة فانت طالق. قال ان صح انها حسنة طلقت. قلت رأيت ان قال ان لم تكوني عاقلة فانت طالق. قال اختلف الفقهاء في العقل فقال من قال منهم ان كل مكلف فهو عاقل لان القلم رفع عن الصبي والمجنون ووقع التكليف على العقلاء. وقال من قال العاقل هو المطيع لله . واحتجوا في ذلك بقول عز وجل: ﴿وَقَالُوا لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾. وقوله عز وجل: ﴿لَهُمْ قُلُوبٌ لَا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ آذَانٌ لَا يَسْمَعُونَ بِهَا﴾. وقال من قال العقل هو العلم واحتج بقول الله عز وجل: ﴿وَمَا يَعْقِلُهَا إِلَّا الْعَالَمُونَ﴾.

## الباب الثالث والثلاثون

### في طلاق الزوجة على فعلها. وما تصدق فيه إذا ادعته

وعن رجل طلق زوجته أن كلمت فلانة ثم غاب عنها بقدر ما تنقضي عدتها أن لو كلمتها من حين ما قال. ثم قالت أنها كلمتها وانقضت عدتها هل يكون القول قولها وعليه قبول في الطلاق والعدة. قال معي أنه قيل أنا وجب الطلاق بتصديقها فقولها مقبول في انقضاء العدة فيما عندي. ويوجد في موضع أيضا فيها قال معي أنه قيل أن قولها مقبول وقيل لا يقبل قولها إلا بالبينة على فعلها إلا فيما لا يمكن أن يطلع عليه من فعلها غيرها فيما عندي أنه قيل. قيل له فما يعجبك قول من يقول بقبول قولها أو قول من قال لا يقبل منها إلا بالبينة. قال أما في الحكم فاشبه ذلك عندي أن لا يقبل قولها إلا بالبينة لأنها مدعية وأما في التنزه لما قد جعل لها. وغاب من أمرها فاشبه عندي قبول قولها لأن لا يحملها بعد أن جعل لها على ما يسعها. لأنها تطلق إذا فعلت.

مسألة: في رجل حلف بطلاق زوجته على فعل شيء أن لا يفعله هو ولا تفعله هي. ثم اختلعت إليه ثم فعله أحدهما ثم راجعها ثم فعلته أو فعله هو بعد المراجعة أيقع بينهما طلاق أم لا. فلا يقع طلاق إذا فعلته وهي بائن منه.

مسألة: عن أبي إبراهيم محمد بن سعيد بن أبي بكر في رجل قال لزوجته هي طالق أن زوجت ابنتها بفلان فسمع الطالب بيمين عمها فمضى إلى ولي الجارية فزوجه بها من غير رأي أم الجارية. قال الشيخ لا يقع طلاق حتى تأمر بتزويج ابنتها أو ترسل أو تكتب إليه بذلك. فإذا فعلت تخوفت أن يقع الطلاق.

مسألة: وقيل في رجل قال لزوجته أن ايقظتيني فانت طالق فتكلمت أو



ضربت الباب أو طحنت فاستيقظ من ذلك كله. ولم تقصد الى يقظته بذلك. ان ذلك لا يوجد الطلاق مالم تقصد الى تغطله أو تدعوه أو تكلمه أو ترفسه. فان قصدت بذلك الى يقظته أو كلمته أو ناداته أو رفسته فقد أيقظته. والا فلا يقع حنث بذلك. قيل وكذلك لو ضربت ولم تمسك نفسها وصاحت. وكذلك ان ضربت أحدا فصاح. ولم تقصد بذلك الى يقظته فلا يحنث. وكذلك ان صرعت فاستيقظ من ذلك لم يقع طلاق.

مسألة : وسألته عن رجل طلق زوجته إن عابت لطمته ثم قال انها لطمته وانكرت هي ذلك. قال قد أقر بالطلاق والقول قوله في الطلاق وهو مدع عليها في ارش اللطمة. قلت فان قالت المرأة انها ضربت بيدها على يده فوقع على وجهه قال اذا لطمته على يده ووقعت على وجهه كانت قد لطمته خطأ. قلت وتطلق بذلك قال نعم.

مسألة : في رجل قال لامرأته ان كنت فعلت كذا وكذا فانت طالق طالق فحلفت أنها لم تكن فعلت وساكنته ماشاء الله. ثم طلقها تطليقتين ثم أراد أن يردها بالواحدة الباقية التي جعل طلاقها فيها اذا حلفت وصدقها انها لم تفعل فلما أراد ردها بعد الطلاق قالت انها كانت فعلت وانها إنما حلفت كاذبة في يمينها. قلت هل يكون القول قولها ولا يجوز له ردها فاما في الحكم فلا يبين لي انها تصدق في ذلك ولا يكون القول قولها. وأما في الاطمئنانة فذلك اليه. وقلت ان كان القول قولها أو صدقها على ذلك هل يجوز له. ان يتزوج أختها قبل ان تنقضي عدتها. والطلاق الآخر الذي طلقها هو اذا كانت قد حاضت بعد اثنتين التي حلف ثلاث حيض اذا كانت قد فعلت. فانما حلفت كاذبة فلا يبين لي ذلك لانها في جملة الزوجية ويطاها وهي معه ولو لم يطاها وهي في جملة الزوجية في الحكم. فليس له ذلك وان صدقها فيما له عليها فلا يجوز عندي تصديقها فيما عليه من العدة في تزويج أختها. قلت وان قامت معه بعد أن حلف على ما جعل طلاقها عليه وحاضت ثلاث حيض أقامت سنتين أو أكثر هل له ان يرجع عليها بالكسوة والنفقة وكساها في السنتين بعد أن حاضت ثلاثة قروء أم

ليس له ذلك. فان اقرت انها كانت معه على حال غرته بنفسها وهي ليست زوجته عامدة لذلك على وجه التعمد على الحرام فلا أبعدھا من ضمان الكسوة والنفقة على هذا اذا كساها. وانفق عليها بمطلبها اليه وان كان لها سبب عذر بجهالة أو لمعنى فلا يعجبني أن يلزمها ذلك. وكذلك اذا كان يكسوها وينفق عليها بغير مطلب لذلك ويعاشرها على أنها زوجته فلا يبين في ذلك في الحكم أن تضمنه ولا أحب له أن يأخذ منها إلا عن طيبة نفسها على هذا الوجه. وأحب له على هذا أن تستحلّه من ذلك أو تخلص اليه من ذلك. بغير شيء ألزمها إياه في الحكم لأن هنالك شبهات وانظر في ذلك.

مسألة : وسئل عن رجل قال لزوجته انت طالق ان خنتيني في مالي فاطعمت ضيفا من ماله هل تطلق قال كلما لم يكن حقا من فعلها فهو خيانة. ومعني أنها قد خانتته في ذلك.

مسألة : من الجامع وقال أبو عبيدة رحمه الله في رجل قال لامراته ان دخلت موضع كذا وكذا. فانت طالق فلما كان بعد ذلك قالت له قد دخلت قال قد طلقت ثم قالت بعد ذلك لم افعل قال هي امرأته. ثم قالت بعد ذلك قد فعلت. قال هذه كذبة. وقال أبو عبدالله بهذا القول ولا يقبل قولها بعد ذلك.

مسألة : من كتاب الأشياخ عن سعيد بن قريش وسالته عن رجل قال لزوجته ان لم تكوني تحبيني فانت طالق فقالت أنا أحبك ثم قالت بعد ذلك اني لأحبك قال لا يقبل قولها. قلت فإن كان يعلم انها تبغضه فقالت اني احبك قال القول قولها ولا يقع طلاق.

مسألة : وعن رجل قال لامراته ان كلمت فلانا أو دخلت دار أبيها فانت طالق هذا كذا عمدا فقالت له بعد ذلك اني قد كلمت أو دخلت أتصدق. أم عليها البينة قال انها المصدقة وقد قيل غير ذلك. وقال أبو الحسن أنه قد قال من قال ان في مثل هذا. ومن غيره قال من قال عن ابي الحسن رحمه

الله انما يكون القول قولها فيما لا يطلع عليه الا هي مثل أن يقول لها إن حضت أو أن بت عريانة أو إذا أتيت عريانة فانت طالق. فإذا قالت ذلك كان القول قولها في هذا ومثله. وأما ما يمكن أن يطلع عليه غيرها فجعل ثلاقها أن فعلته فقالت انها قد فعلته فلا يقبل قولها في ذلك إلا بالبينة. وقال من قال أن القول قولها في جميع ما جعل طلاقها في فعلها له حد إلى ذلك أن فعلته في ذلك الوقت فلم تقل انها فعلت في ذلك الوقت حتى فات الوقت. فلا يقبل قولها في ذلك فيما لا يطلع على ذلك غيرها مثل ما قلنا في ذلك.

مسألة : ومن جواب أبي علي موسى بن علي وعن رجل طلق امرأته ان دخلت دار بني فلان إلا باذنه فاستأذنته فأذن لها. فدخلت فليس عليها أن تستأذنه كلما أرادت الدخول ويجزبه أذنه لها في المرة الأولى. قال محمد بن محبوب حتى يأذن لها أذنا صباحا كلما أرادت. ومتى شاءت وكيف شاءت. ومن غيره قال وقد يوجد في الأثر أنه لا يجزئها الأذن المباح حتى يأذن لها في ذلك الوقت الذي أرادت الدخول.

مسألة : ورجل قال لامرأته أنت طالق أن برزتي من هذا البيت فصعدت فوق البيت هل يقع طلاق. فمعي أنه قد قيل أن ذلك بروز من البيت إلا أن يكون ذلك الموضع عليه ستر. ويسكن بمنزلة البيت. وقلت أن كان على البيت ستر وفيه كوة فادخلت رأسها في الكوة هل يقع الحنث فمعي أنه إذا كان كما وصفت لك أنه قد يكون في البيت الكوة ويكون سكنا والكوة عندي مثل الباب فإذا برزت من الكوة. ومن حكم الكوة ماتكون خارجة من أحكام السترة. وأحكام البيت كان ذلك بروزا. وأما لم تبرز من أحكام الستر بمنزلة خروجها من الباب فهي في البيت وغير بارزة من البيت.

مسألة : ورجل طلق زوجته أن فعلت كذا وكذا فخلا بعد ذلك ماشاء الله ثم قالت انها قد فعلت هل يكون القول قولها في ذلك. قال معي أنه إذا كانت على حد المكنة من فعل ولم يحد لها في ذلك حدا أنه يختلف في ذلك

فقال بعض انه يقبل قولها في ذلك. وقال من قال لا يقبل قولها وقال من قال لا يقبل قولها فيه قلت له فعلى قول من يقول انه يقبل قولها في ذلك فرجعت بعد ذلك بعد أن اعتزلته. وقالت انها لم تفعل ذلك فلا يكون القول قولها في ذلك وهي مقرة على نفسها بالكذب في ذلك قلت فإن رجعت بعد هذا وقالت انها فعلت. قال معي انه قيل لا تصدق في ذلك قلت فإن قالت انها فعلت فعلا ثانيا غير ذلك. قال معي انه اذا لم يكن حد لها شيئا فهذا اقرب أن لاتصدق في ذلك ولايبعد عندي من الاختلاف. قلت له فهل قيل انها لاتصدق في ذلك مالم يصح ذلك. قال انه قد قيل ذلك الا فيما لايطلع عليه غيرها. فقد قيل انها تصدق في ذلك. قلت فإن كان حد لها في ذلك حدا فقاتلت في الحد انها قد فعلت ثم قالت من بعد انقضاء الحد انها لم تفعل هل يكون القول قولها في ذلك قال معي انها تكون مقرة على نفسها بذلك. قالت فإن كان ذلك مما لايطلع عليه غيرها. ثم قالت انها فعلت ثم رجعت هل يكون القول سواء قال معي انه كذل. قلت فإن قالت انها فعلت ذلك وفرق بينهما. ثم مات الزوج ثم رجعت بعد ذلك وقالت انها لم تفعل. قال اذا كان قد حكم بذلك وفرق بينهما لم يقبل قولها بعد ذلك. قلت له وكذلك لو تزوج بها فظهرت الكراهية ثم رجعت فقالت انها كانت قد رضيت به زوجا قبل الكراهية. قال معي انها تكون مقرة على نفسها بالرضاء به قبل الكراهية.

مسألة : وسألته عن رجل طلق امرأته ان كدت فعلت كذا وكذا. قال من قال ان كانت أخذت ماحلف بطلاقها عليه طلقت اذا صح ذلك ولم تكن نيته انها ماأخذت قطعا. وقال من قال ان هذا غيب وتطلق من حينها لانه لايدري اخذت او لم تأخذ. وقد حلف على غيب.

مسألة : وسألت أبا محمد عن رجل قال لامرأته كلما دخلتي دار فلان فانت طالق فدخلت فطلقت ثم راجعها ثم دخلت قال تطلق. قلت فإن راجعها ثم دخلت قال تطلق. قلت فإن اعتدت ثم تزوجت زوجا غيره ثم طلقها ثم تزوجها الاول ثم دخلت الدار قال تطلق لانه قال كلما دخلتي

حادث ووقع الطلاق. قال وقد قيل انها لا تطلق انا انقضي الطلاق الأول.

مسألة : ومن جوابي ابي عبدالله محمد بن محبوب الى موسى بن موسى. وعن رجل قال لزوجه ان دخلتي دار فلان فانت طالق ان دخلت دار فلان فانت طالق ان دخلت دار فلان فانت طالق. ثم دخلت فقال انما عينت تطليقة واحدة. فقد قال من قال من المسلمين لا تقبل نية في هذا وتطلق امرأته ثلاثا. وكان ذلك فيما بلغنا قول ابي عبيدة رحمه الله وغيره من الفقهاء. وقال آخرون الى نيته وكان ابو علي وغيره يقول أن ذلك الى نيته وعليه لها يمين بالله انه نوى واحدة كما قال. ونحن نأخذ بقول أبي علي رحمه الله.

## الباب الرابع والثلاثون

### في الطلاق على أنه يختار من نسائه

وعن رجل قال أحد نسائه طالق على اني اختار أيهن اردت هل له ذلك.  
قال معي انه ان كان نوى في الوقت أحد نسائه بعينها إليها قصد باسمها  
فيقع عليها الطلاق دون الاخرى فيما يسعه وان لم ينو لأحدهن بعينها  
وقع الطلاق على واحدة منهم ولا يدري أيهن فيقع على الجميع معني  
الشبهة في كل واحدة منهم بعينها الان كل واحدة منهم يلحقها اسم  
واحدة قد طلقت واحدة فيما معي.

## الباب الخامس والثلاثون

### الطلاق والذي يدعي الزوج ان له فيه نية وما اتصل به من إيلاء والتصديق في ذلك

وعن رجل اخذ بقرن شاة وامراته قاعدة فقال انت طالق فرفعت عليه امراته فقال انما طلقت الشاة ماترى عليه. قال كان محمد بن محبوب يقول تطلق امراته واقول ان امسك بقرن الشاة وقال انت طالق وارماته تسمعه لم يستحلق انه انما طلق الشاة وماطلق المرأة ولكن يحلف على ما قال انت طالق بمحضر امراته. وامراته تسمعه. فان حلف على هذا حكم عليها بالمقام معه وامرت تهرب عنه في السريرة. واما الجهاد فانه اعلم لا اقدر على امرها بالجهاد ولقول روي عن موسى بن علي انه كان يرد الى نيته. واما ما رفع الينا عن سليمان بن عثمان وماحفظنا عن محمد بن محبوب انه لايقبل له في هذا نية.

مسألة : رجل قال لامراته طالق ان لم تاته بكذا وكذا ثم زعم انه نوى في نفسه انه قال الى سنة فلا ارى ان تقبل نيته في هذا فان لم تاته بها حتى تمضي اربعة اشهر فقد بانث منه بالايلاء. وان وطئها قبل ان تاتيه حرمت عليه. وان قال امراته طالق ان لم تاته بكذا وكذا الى سنة وهي تسمعه او شهد على قوله شاهدا عدل فإذا قال هذا مرسلا فهي مثل الاولى إن لم تاته حتى تمضي اربعة أشهر بانث منه بالايلاء. فان وطئها قبل ان تاتيه وقبل ان تمضي اربعة أشهر حرمت عليه. وان قال ان لم تاته في كذا وكذا الى سنة. ثم قال انه عني في نفسه اذا انقضت السنة فان لم تاته بكذا وكذا امراته طالق فالقول قوله مع يمينه ان ارادت أن تستحلفه ان هذه نيته ثم هي امراته يطاها الى سنة. فإذا انقضت السنة لم يطاها حتى تاتيه بما قال فان وطئها قبل ان تاتيه بما قال حرمت عليه. وان تركها

ولم تاته بما قال حتى خلا أربعة أشهر بانت منه بالايلاء لاني حفظت عن زياد ابن الوضاح عن هاشم أنه قال في رجل قال لامرأته انت طالق الى الهلال فقال انها تطلق من ساعة ما قال الا أن يقول انه احضر نية اذا جاء الهلال فامرأته طالق فنيته في هذا مقبولة وهي امرأته يطاها الى الهلال. فإذا جاء الهلال طلقت وأنا أقول انها ان أرادت يمينه فلها ان تستحلفه لقد أحضر هذه النية عند قوله والله أعلم. ومن جامع أبي صفرة وعن رجل طلق زوجته تطليقة وكان نوى في نفسه ثلاثا. قال هي واحدة إلا أن يكون نوى واعلم القوم ذلك فإنه يحنث. وقال أبو عبدالله رحمه الله وقول آخر اذا نوى ثلاثا فهي ثلاث وبه نأخذ.

مسألة : وسالت أبا عبدالله عن رجل أراد أن طلق امرأته واحدة فأخطأ فقال ثلاثا اقبل قوله قال لا. ويقع الطلاق.

مسألة : ومن جامع ابن جعفر وقال موسى بن علي رحمه الله في رجل طلبت اليه امرأته الطلاق فقال لها قد طلقتك وقد كان طلقها. وردها. ثم قال لها قد طلقتك وقال انه عنى الطلاق الاول الذي كان ردها منه. قال موسى ان الحكام اذا رفع اليهم لم يروا له عذرا. وان لمرجع الى حاكم وصدقته فهي امرأته. ومن غيره قال من قال انها تطلق لان هذا مستقبل الا ان يقول قد كنت طلقتك وكان قد طلقها وأراد ذلك الطلاق فلا طلاق.

مسألة : ومنه وقيل اذا كانت المخاطبة بين الرجل وزوجته ثم طلق ولم يسم باسمها. واحتج انه لم يرد لها لم يقبل ذلك منه. وان لم تكن بينهما مخاطبة قبل قوله. فان طلق وقال أردت النخلة أو الدابة أو الثوب فقال من قال لا يقبل قوله وقال من قال حتى يسمى فيقول أنت طالق يادابة أو يانخلة. ونحو ذلك ثم لا يقع على زوجته. قال أبو علي وقد قيل انها تطلق ولو سمي باسم الدابة أو النخلة اذا كان ذلك بمحضر من زوجته والله أعلم. وعن موسى بن علي رحمه الله انه كان يرى اذا صدقت المرأة زوجها على نيته فيما يقول انه نواه من نحو هنا انه يسعها المقام معه. وقال غيره لا يجوز ذلك وقال من قال لاتصدقه إلا أن يكون هو ثقة معروفا



بالصدق. والا فلا يجوز لها ان تصدقه ورأي موسى ابن علي هو اوسع واكثر عندنا.

مسألة : قيل له ارايت ان كان قد طلقها ثم راجعها ثم قال انت طالق يامطلقة ونوى بالطلاق الاول هل له نيته. قال معي ان له نيته في الحكم وبعض يجعله الى نيته ينويه في السعة مالم تحاكمه وقال اختلف في تصديقه على الاطلاق فقال اذا حصلت النية الى التصديق فقال من قال لا يصدق في ذلك كائنا ما كان وليس إلا الحكم. وبعض يقول اذا كان مصدقا جاز تصديقه واذا لم يكن مصدقا لم يجز لها تصديقه. وبعض يقول ان صدقته وسعها المقام معه. ولا يذكر في ذلك شيئا ثقة ولا غير ثقة.

مسألة : وعن رجل وقع بينه وبين امرأته كلام فقال انت طالق ثم قال نوى غيرها من امرأة أخرى أو دابة أو نخلة قال ان صدقته في نيته قبل ذلك منه ولا يقع عليها طلاق. وان لم تصدقه طلقت ما قال من الطلاق. قال أبو سعيد إذا كان في موضع التصديق.

مسألة : وعن رجل قال لزوجته انت طالق ثم قال انما نويت لهذه الشاة أو هذا السرير. فعلى ما وصفت. فقد قال من قال من الفقهاء ان صدقته امرأته على نيته وسعها المقام معه وان لم تصدقه فرق بينهما. بلغنا ذلك عن موسى بن علي رحمه الله. قال أبو سعيد الذي معي أنه هو عندي على نيته فيسعه المقام معها اظهرت تصديقه أو لم تظهره مالم يحكم عليه بمفارقتها. وانما يخرج المعنى هاهنا انها ان صدقته هي وسعها المقام معه اذا كان في موضع التصديق معنا. ومنه وقال بعض الفقهاء لا يسعها المقام معه وليس لها أن تصدقه على ذلك ويفرق بينهما لأن الشاة والسرير لا يطلقان ومعنا أن هذا القول هو الأكثر وبه نأخذ. وبلغنا عن محمد بن محبوب انه قال انه كان ثقة وصدقته وسعها المقام وان حاكمته حكم عليه بالطلاق. قال غيره الذي نحفظ عن أبي سعيد في هذا اختلاف قال من قال انها ليس لها أن تصدقه على نيته كان ثقة او غير ثقة. وان صدقته جاز لها ذلك. وان لم يكن ثقة فليس لها تصديقه وكان رأيته يذهب الى هذا القول والله أعلم بالصواب.

مسألة : عن أبي الحواري رحمه الله عن رجل أخذ ولدا يضربه فاخذته امرأته عن الصبي وجثمت عليه. فقال لها ان لم تقومي من عليه فهي طالق ثلاثا فلما سمعت منه الثلاث قامت من عليه ثم أن الرجل قال ان استئنيت قيامها. وقد قامت من حين ماسمعت منه الثلاث. وقالت المرأة انها لم تسمع منه عند الطلاق استثناء انما سمعت منه الطلاق وحده. فعلى ماوصفت ان صدقته المرأة على مايقول وسعها المقام معه وان لم تصدقه ولم تسمع الاستثناء فلا تقم معه. ويحكم عليه في ذلك بالطلاق.

مسألة : وعن رجل قال لامرأته تعالي الى البيت فابت فقال ان لم تج فانت طالق قالت زدني قال انت طالق مرتين. ثم قال نويت بهذا كله واحدة. فاما قوله ان لم تج الى البيت فانت طالق فان جاءت. فلا طلاق ولا باس وان لم تج فهي طالق واحدة. واما قولها زدني فقال انت طالق مرتين فان يكن نوى بهذا القول الاول والاخر واحدة. فارجو أن يكون واحدة وذلك اذا صدقته ان كانت سمعته. وانا نحب ان يسأل عن قوله أنت طالق مرتين من بعد الاولى ماعنيت. فان قال إنما عنيت بكل ذلك واحدة ان لم تج فإننا نرجو ان تكون واحدة والله أعلم وسل عنها. هذه المسألة كتبتها من شيء اوله مكتوب فيه من كتاب فيه مسائل عن أبي علي رحمه الله هكذا وجدت في نسخة.

مسألة : ومن قال لامرأته طالق ونيته ان فعل كذا وكذا. قال من قال طلقت ولا تنفعه نيته الا ان يظهر ذلك بلسانه متصلا بالطلاق. وقال من قال له نيته ولا تطلق امرأته مالم يصير أمرهم الى الحاكم. فيحكم عليه بالطلاق ولا تنفع نيته مع الحاكم ان صدقته امرأته في نيته. وان حاكمته حكم عليه بالطلاق ولم تكن له نية.

مسألة : من كتاب الرقاق . وعن رجل ادعى اليه رجل حفرة من أرض فأنكره وحمل من ماله ترابا كثيرا. ثم حفر حفرة وطرح ترابه فيها ثم قام فيها على التراب ثم حلف بالله وبالطلاق أن هذه الأرض لي أبحث أم لا. قال اذا لم يكن حاكما حلفه لم يبحث اذا كان نيته لذلك التراب. وعليه

اخراج التراب من ارض الرجل وان تحاكما لم يقبل منه وعليه الحنث.

مسألة : من كتاب الأشياخ. في رجل وقع بينه وبين أم امرأته مخاطبة. فقال ابنتك طالق ثم قال عنيت ابنة لها غير زوجتي. قال ان لم تكن امرأته تسمعه فلا حرج عليها أن تقيم معه. وكذلك ان لم يصح معها قوله وان صح انه قال ابنتك طالق حكم عليه بالطلاق ولم يسعها المقام معه.

مسألة : رجل اتهمته امرأته بالزنا أو غيره فقال لها والله والا فانت طالق ان كنت اعرف فلانة ذكر أو أنثى. وقال انه أراد بذلك لم يزن بها فيعرف ماهي ذكر أو أنثى قال قد حلف على علمه والقول قوله.

مسألة : ومن طلق وقال نويت الفقة. فعن محمد بن محبوب عن ابي علي رحمه الله ان صدقته وسعها المقام معه.

مسألة : ومن جواب ابي عبدالله الى موسى بن موسى سألته عن رجل لما مرأة ولها اخ واخوات فجرى بينه وبين اخ امرأته كلام الى ان قال ان اختك طالق ثم قال بعد ذلك لم انو او اني انما نويت اختها هل تقبل حجته في ذلك. فاقول ان قال هذا الزوج لأخي امرأته وهي تسمعه فإن الطلاق يقع عليها. وان قال ذلك ولم تسمعه زوجته فأرى له نيته مع يمينه بالله ما عني بهذا الطلاق زوجته وقلت هل يجوز طلاق الوالد لزوجته غلام ولده كان بالغاً أو غير بالغ. فاقول لا يجوز طلاقه اياها. قال محمد بن محبوب في رجل خير امرأته فاختارت نفسها فانه طلاق.

مسألة : وعن رجل كان له امرأتان فبلغه ان احدهما تريد أن تذهب الى أهلها فغضب ثم ان امرأته الاخرى خرجت من البيت وظن انها فلانة التي ارادت ان تذهب الى أهلها. فاشار بيده اليها فقال انت طالق طالق ثلاثا يا فلانة. قال ذهبتا جميعا لانه اشار الى هذه وسمى بتلك. ومن غيره قال وقال من قال تطلق التي سمى. وقال من قال لا يطلقان جميعا. وقال من قال يطلقان جميعا.

مسألة : قلت فما القول اذا قال الرجل محبياً زوجته كان واقعا عليها

فيه الطلاق ولم تكن له في ذلك حجة لنيته قال فتلك اذا قالت انا طالق او قد طلقني فقال نعم فإنها تطلق في هذا ولا يقبل له نية في هذا.

مسألة : ومما قال الحواري بن محمد ابن الأزهر سال عنها ابا علي موسى بن علي من طلق امرأته واحدة ونوى اثنتين أو ثلاثا. قال لا تطلق إلا واحدة حتى يتكلم بذلك. واذا أراد ان يسال عن ذلك فانه يحيل ذلك الى غيره يقول رجل قال لامرأته هي طالق واحدة ونوى بذلك ثلاثا. قال أبو سعيد محمد بن سعيد قد قيل هذا وقال من قال تطلق ثلاثا بالنية.

مسألة : ومن جامع ابي صفرة وعن رجل طلق زوجته تطليقة وكان نوى في نفسه ثلاثا. قال هي واحدة الا أن يكون نوى واعلم القوم ذلك فانه يحنث. وقال أبو عبدالله رحمه الله قول آخر اذا نوى ثلاثا فهي واحدة وبه نأخذ.

مسألة : وعن رجل قال قدام زوجته انت طالق مائة وهي تسمع ثم قال انما نويت واحدة. فعلى ما وصفت فقد بانث منه بثلاث تطليقات. ولا يرد ذلك الى نيته ولا يصدق على ذلك وانما تنفع النية فيما يظن ولا تنفع فيما ظهر. وذلك مثل رجل يقول لامرأته انت طالق واحدة وينوي بذلك ثلاثا فقال من قال تطلق ثلاثا بالنية. وقال من قال تطلق واحدة. قال أبو سعيد الذي معنا انه أراد تطلق واحدة بالتسمية. ولو قال انت طالق ثلاثا وينوي بذلك واحدة لم تنفع النية هاهنا وبانث بثلاث تطليقات ولم نعلم في هذا اختلافا.

مسألة : وعن رجل طلق امرأته وأشار باصبعه ثلاث أصابع. ولم يلفظ في الثلاث ما ترى في ذلك فان كان نوى بطلاقها ذلك ثلاثا فهي ثلاث تطليقات وان لم ينبو ثلاثا فلا تضره اشارة اصابعه. وانما هي تطليقة واحدة.

## الباب السادس والثلاثون

### في طلاق من لا يملك

وعن رجل قال ان تزوج فلانة الى سنة فهي طالق او قال ان تزوجت امرأة ثم تزوج قبل ان تخلو السنة قال ان هذا طلق من لا يملك.

مسألة : من كتاب الرقاق. رجل قال متى ما تزوجت فلانة فهي طالق فتزوجها بعد ذلك ايجوز له ام لا. قال نعم يجوز له تزويجها. ومنهم من لم يوجب عليه طلاقا في ذلك لانه لا طلاق إلا من بعد نكاح. ومنهم من قال ان الحنث يقع عليه بعد العقد لانه قال متى ما فعلت ومتى من الكلام الذي يقع به الحنث بعد الفعل.

مسألة : ومن غيره وذكر ابو زياد عن هاشم بن غيلان رحمهما الله عن رجل قال ان أكلت من ثمرة هذه النخلة فكل امرأة يتزوجها فهي طالق ولم يأكل من ثمرتها حتى تزوج ثم أكل. قال هاشم تطلق. وعن موسى بن علي رحمه الله في رجل قال ان فعلت كذا وكذا فكل امرأة يتزوجها فهي طالق ولم تكن له يومئذ امرأة فلم يفعل حتى تزوج ثم فعل من بعد فليس عليه في الوجهين شيء ولا طلاق عليه فيما لا يملك وهو قولنا. وقال من قال غير ذلك وهذا الرأي احب الي. قال ابو الحواري ناخذ بقول موسى. وكذلك وجدنا عن جابر بن زيد رحمهما الله.

مسألة : ومن قال يوم أتزوج فلانة فهي طالق ثم تزوجها فانه لا طلاق عليها. الدليل على ذلك ما روي عن ابن عباس أن رجلاً جاء اليه فقال كان بيني وبين ابن عمي كلام فقلت له يوم أتزوج ابنتك فهي طالق. فقال له ابن عباس تزوجها فإنها لك حلال اما تقرأ قول الله عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عَدَاةٍ تَعْتَدُونَهَا﴾ فجعل النكاح قبل الطلاق من بعد ثم قال لا

طلاق إلا بعد نكاح. ولا عتق قبل ملك.

مسألة : وعن رجل قال ان تزوجت فلانة فهي طالق ثلاثين مرة وهي يومئذ ليست امرأته ثم تزوج بها أيقع الفراق. أو قال ان اشتريت غلام فلان فهو حر سمي باسم الغلام. فهو حر لوجه الله ثم اشترى الغلام ايصير حراً. قال سألت محبوب بن الرحيل عن هذه المسألة. قال يتزوجها لا باس بذلك وسألت أبا أيوب وأنتك بن أيوب عن هذه المسألة له قال ان تزوجها فلا باس بذلك. وسألت أبا عبدالله هاشم بن عبدالله الخوارزمي عن هذه المسألة قال يتزوجها لا باس بذلك. وسألت الرحيل بن المحبر الموصلي عن هذه المسألة قال يتزوجها لا باس بذلك. وكذلك في العبد ان اشتراه وهو مملوكه ولا يلزمه في يمينه التي حلف شيء.

مسألة : ومن قال ان تزوجت فلانة فهي طالق أو هي عليه كظهر أمه أو ان اشتريت فلانا فهو حر فهذا فيه قولان بعض قال انه يقع الحنث متى تزوج أو اشترى لانه عني على شيء معروف معين ولو لم يعين لم يكن عليه حنث وبعض قال لا يحنث. واذا قال كل امرأة تزوجها فهي طالق أو كل عبد اشتريته فهو حر. فهذا لا يقع فيه حنث على قول الجميع.

## الباب السابع والثلاثون في الرجل إذا طلق زوجته غيره فامضاه هو في نفسه

وعن رجل طلق امرأته رجل فامضاه الزوج في نفسه ورضى ولم يتكلم الزوج بلسانه. قال قد طلقت حين تكلم بذلك الرجل وامضى هو في نفسه. قلت وكذلك ان كتبه الرجل وامضى هو في نفسه تطلق قال نعم.

مسألة : ومن طلق زوجته وزوجة جاره فبلغ جاره فاجاز ذلك طلقتا جميعا.

مسألة : ورجل قال لرجل طلق امرأتي فقال هي طالق ثلاثا قال هي قد طلقت ثلاثا.

مسألة : واذا قال رجل لرجل طلق امرأتك فقال نعم يريد بذلك طلاقها طلقت. وان كان يريد بقوله نعم اني افعل فلا طلاق وكذلك العتاق. فان قال له حرم امرأتك فقال نعم يريد بقوله نعم تحريمها فهي حرام عليه وعليه مثل ما على من حرام امرأته من الكفارة والايلاء. وان كان لم يرد بذلك تحريماً فليس بتحريم.

مسألة : واذا قالت امرأة لزوجها اشتر لي ثوباً أو طلقني قال نعم مجيباً لها في الطلاق طلقت. وان قالت له طلقني قال نعم فلا تطلق وان قال نعم وكرامة ونوى الطلاق فهي تطليقة واحدة ومانوى.

## الباب الثامن والثلاثون

### فيمن أراد أن يطلق زوجة له فطلق غيرها

وقال اذا كان لرجل امرأتان اسم واحدة مريم. واسم الاخرى فاطمة  
فاراد ان يطلق مريم فقال فاطمة طالق فانهما يطلقان جميعا. قلت فان  
صدقة فاطمة على قوله انه انما أراد مريم. قال ليس لها ذلك أن تصدقه.



## الباب التاسع والثلاثون

فيمن له زوجة إسمها زينب فطلق زينب ثم قال نوى غيرها  
أو كانت له امرأتان إسمهما واحد فطلق وسمى بذلك الاسم  
ثم قال أردت أحدهما وما أشبه ذلك

ومن جواب أبي الحواري رحمه الله. وعن رجل له امرأتان اسم أحدهما  
مريم بنت محمد واسم الأخرى مريم بنت عمران فقال مريم طالق إن فعل  
كذا وكذا. ثم فعل فقال نويت مريم بنت محمد. فقالت مريم بنت عمران لا  
أصدقك وقد سمي مريم. وأنا مريم قال طلقنا جميعاً ولا يصدق. قال أبو  
سعيد وقد قال من قال يصدق. والقول قوله مع يمينه.

مسألة : وعن رجل اسم امرأته مريم. فقال مريم طالق إن فعلت كذا  
وكذا ثم قال نويت مريم غير امرأتي. قال إن كان قال ذلك قدامها فقد وقع  
الطلاق عليها ولا تقبل نيته. وإن قال وهي غير حاضرة فله نيته. قال أبو  
سعيد قد قيل هذا. وقال من قال إذا صح قوله هذا سمعته أو لم تسمعه  
وقع الطلاق ولا يصدق في نيته.

مسألة : وكذلك إذا قال زينب طالق وله امرأة يقال لها زينب غائبة  
عنه. فقال لم أرد امرأتي فإنه مصدق في نيته ولا يقع الطلاق.

مسألة : وعن رجل له زوجتان اسم أحدهما هند والأخرى زينب فدعا  
هنداً فاستجابته زينب فقال أنت طالق لهند. ولم يعلم أن التي استجابته  
زينب. قال معي أنه يختلف في ذلك قال من قال انما تطلق التي أراد بها  
الطلاق وقصد اليه وهي هند على معنى قوله. وقال من قال انهما يطلقان  
جميعاً لأنه نوى بالطلاق لواحدة. وخاطب الأخرى أيضاً بالطلاق. وقال  
من قال لا تطلق أحدهما لأن التي أرادها وقصدها بالنية أزال عنها

الخطاب والتي خاطبها بالطلاق لم يرد طلاقها وانما هو لم يعلم انها هي.

مسألة : وسألته عن السكران اذا قال فلانة طالق. وهو اسم امرأته أتطلق قال نعم. قلت فإن قال نويت بفلانة امرأة أخرى أيقبل منه قال لا. لانه ليس على فلانة طلاق. وقد طلقت امرأته اذا سمعته أو صح ذلك عليه فإن لم تسمعه. فله نيته ولا يقع عليها اذا لم يعينها وعنى غيرها. قال وقالوا في الرجل له امرأتان اسمهما واحد فيطلق فلانة ان امرأتيه تطلقان جميعا، ولا يقبل قوله أنه أراد فلانة لأحدهما. وقال من قال انه ان اراد احدهما قبل قوله وطلقت التي ارادها ولم تطلق الأخرى.

مسألة : من الزيادة المضافة وسألته عن رجل كان نائما فابقظته والدته فظن انها امرأته فقال انت طالق قال طلقت امرأته. رجع الى كتاب بيان الشرع. وعن رجل له امرأتان اسم احدهما زينب والأخرى عمرة فقال عمرة طالق ماطلقت زينب وزينب طالق ماطلقت عمره فقال لايقع لعل احدهما طلاق لانه انما طلق كل واحدة منهما ماطلقت الأخرى فإذا طلقت احديهما طلقت الثانية. ومالم تطلق أحدهما فلا يقع طلاق على أحدهما. قلت فإن قال ان حلفت بطلاق زينب فعمره طالقه. وقال لعمره أنت طالق ان حلفت بطلاق زينب فلا تطلق بهذا احدهما لان حلف بطلاق عمره فلم يكن لزينب يمين بعد وانما كانت اليمين بطلاق عمرة ثم طلق عمرة وان حلف بطلاق زينب فمتى ما حلف بطلاق زينب طلق عمرة ولا تطلق عمرة هاهنا فيما مضى من هذا اللفظ ولا زينب. فان طلق زينب بغير يمين لم تطلق عمرة أيضاً وان طلق عمرة أو حلف بطلاقها لم تطلق زينب بهذا اللفظ ولو ان قال لعمره ان حلف بطلاق زينب فانت طالق وقال لزينب ان حلفت بطلاق عمرة فانت طالق لم يقع على احدهما طلاق. فان حلف الان بطلاق أحدهما طلقت الأخرى. وان لم يحلف بطلاق احدهما فيما يستقبل ولكنه طلقها. فلا تطلق الأخرى. إلا أنه حلف بطلاق هذه فان حلف بطلاق هذه فلما طلقها بغير يمين لم تطلق الأخرى فافهم ذلك.

## الباب الأربعون

### في الزوج إذا غلط بالطلاق أو مازح

وعن رجل أن يقول لامراته كلاما. فزل لسانه غلطا بالطلاق وهو لا يريد به قال لا غلت على مسلم.

مسألة : فان قيل أن رجلا لقي جابر ابن زيد فسأله جابر وقد كان الرجل تزوج امرأة فقال له جابر أتزوجت بها على سنة الله وسنة رسوله. فقال له نعم يا أبا الشعثاء طلقته على سنة الله وسنة رسوله فقال له أبو الشعثاء ما قلت قال نعم يا أبا الشعثاء. قلت لك كما قلت لي وإنما أراد أن يقول له كما قال ولم يرد الطلاق فلم ير جابر عليه طلاقا وقال لا غلت على مسلم. قال أبو عبدالله نعم هذا على وجه الفيتا. فإذا حاكمته امرأته حكم عليه بالطلاق. وإنما قيل لا غلت على مسلم. وذلك أنه يريد أن يتكلم بغير الطلاق فزل لسانه فیتكلم بالطلاق. وهو لا يريد به.

مسألة: من الزيادة المضافة من كتاب الرقاع. وعمن يطلق امرأته ساهياً تطلق أم لا. قال لم أدر مرادك. فان كان قصد طلاقها ساهياً طلقت. لأن طلاق الناسي يقع وان تكلم بكلام فغلط ساهياً بالطلاق لم تطلق على سهو الغلط في ذلك والله أعلم. قال أبو الحسن إذا لفظ بطلاقها لفظاً تسمعه منه أو طلقها ما بين الحروف وهي تسمعه طلقت بالسهو والنسيان كما تطلق بالعمد.

مسألة : أحسب عن أبي عبدالله أبي عبدالله وقال أنه في رجل قال لولد له وهو يرقده أمك مطلقة. وبرجلها معلقة فأروا أنها تطلق إلا أن يكون قد طلقها قبل ذلك أو كان طلقها زوج غيره فعني بذلك أنها لا تطلق. رجع الى كتاب بيان الشرع.

## الباب الحادي والأربعون

إذا طلق ثم لم يعرف من طلق أو تزوج

امرأة ثم طلقها قبل أن تعلم

ومن جواب أبي الحواري وعن رجل له امرأتان فقال وهو سكران امرأته طالق ولم يدر أيهما طلق أو كان له أربع نسوة. فقال امرأته طالق أو قال اثنتين من نسائي طالق أو قال نساؤه كلهن طالق إلا واحدة ولم يسم. فعلى ما وصفت فإن الطلاق يقع عليهن جميعا إذا لم يقصد بالطلاق إلى واحدة بعينها. وكذلك الاستثناء إذا لم يستثن واحدة بنفسها. فإن الطلاق يقع عليهن جميعا هكذا حفظنا والله أعلم بالصواب.

مسألة : رجل له نساء وله عبيد فقال امرأته طالق وعبيده حر إن فعل كذا ثم فعل ثم قال نويت من نسائي فلانة ومن عبيدي فلان. فقال إن كان لم يحلفه أحد وكان هو الذي حلف فإنه يصدق إلا أن تحاكمه نساؤه وعبيده وإن حاكموه فإنه تطلق النساء وتعتق العبيد ويسيسعى العبيد في ائمانهم فإن كانوا أربعة طرح عنهم ربع ائمانهم واستسعى كل واحد في ثلاثة أرباع قيمته. وكذلك إن كانوا أكثر أو أقل وإن لم تكن له نية. وأرسل القول القول ذهبت النساء والعبيد وائمانهم ويرفع عنهم ثمن واحد ويجبر حتى يطلق النساء ويحللن للزواج. قال أبو سعيد إذا قال امرأته طالق أو عبيده حر وهو ينوي بذلك أحدا من النساء بعينه أو أحدا من العبيد فيما بينه وبين الله فله نيته. وإن صدقته النساء على ذلك وكان في موضع التصديق وسع من لم ينو له الطلاق المقام معه وإن حاكمته حكم عليه بالطلاق فيهن كلهن ولا يحتاج أن يطلق بعد ذلك لأنه محكوم عليه بالطلاق. كل واحدة منهن على الانفراد لأنها امرأته وقد طلق امرأته فوقع عليهن جميعا الطلاق وإن حاكمه العبيد حكم عليه بعنتهم جميعا

وليس عليهم استسعاءه ولا على أحد منهم لأن كل واحد محكوم له على  
الانفراد بعنق وانما يلزمهم الاستسعاء اذا صح عتق أحدهم من بعينه.  
ثم عمي عليه أو على الشهود من جميعهم صح في الأصل لم يعتق إلا  
أحدهم فيثبت عتق أحدهم حكم على جميعهم بالعنق بالشبهة لأنه لا تقع  
الملكة على حر اذا لم يعرف المعتق منهم ويستسعون بقيمتهم جميعاً  
تحسب كلها ثم تطرح عنهم جزء منها على عدد العبيد.

مسألة : ولو تزوج رجل امرأة غائبة ولم تعلم بالتزويج وعقد على  
نفسه التزويج لها من وليها ولم تعلم ثم طلقها كان الطلاق يلزمه.

مسألة : ولو تزوج رجل امرأة غائبة من وليها ولم تعلم بالتزويج ثم  
طلقها كان الطلاق يلزمه.

مسألة : ومن بعض الآثار. وعن امرأة شكت الى قوم من زوجها فقالوا  
لها أن تقعد. وارلوا اليه ومكروا به وقالوا ان تطلق هذه المرأة وأوهموه  
انها من نسائهم وهي متغمرة بالثياب فقال هذه المرأة طالق ثلاثاً،  
فكشفت عن وجهها وقالت قد طلقنتي. وليس أنا لك بامرأة فقال انا لم  
اطلق زوجتي انما طلقتها على أنها امرأة لأحد هؤلاء فهذه قد وقعت. فقايل  
نراها تطلق لانها هي زوجته التي قصدها بالطلاق وقال من قال لا تطلق  
لانه لم يعرف انها زوجته والله أعلم بالصواب.

مسألة : من كتاب الرقاق. من الزيادة المضافة اليه وعن رجل له ثلاث  
زوجات فجاء الى واحدة منهن فطلبها فامتنعت منه فطلقها واحدة ولم  
يعرفها من زوجاته أتطلق كلهن أم واحدة منهن. قال اذا عرف التي طلقها  
طلقت وحدها. وان لم يعرفها من غيرها وقعت الشبهة بينه وبينهن فان  
كان ثلاث تطليقات لم يحل له جماعهن وفرقته من اولى به ولا يحل له  
جماعهن. قلت له فان قالت واحدة له منهن انا التي جئتني فطلقتني  
أيصدقها وتسلم له ما بقي له من زوجاته أم لا. قال لا أعلم أن قولها يثبت  
له عليهن بعد الشبهة والله أعلم بذلك لأن الحكم قد وقع عليهن من أجل

الشبهة وهذه واحدة لاتقبل والله أعلم.

مسألة : وعن رجل لقي جماعة صبيان فقال أم واحد منهم طالق ثم نظر فإذا فيهم ولده تطلق زوجته أم لا. قال قد قيل أن زوجته تطلق في الحكم فهذا القول فإله أعلم وفي نفسي من هذا لأن الله تعالى يقول. وإن عزموا الطلاق فإن الله سميع عليم. والعزم هو القصد. رجع الى كتاب بيان الشرع.

مسألة : وإذا تزوج لرجل من غير رسالته ولم يعلم بالتزويج وقال المتزوج له كل امرأة له فهي طالق من قبل أن تعلم بالملك فإنها لاتطلق إلا أن يكون أرسله ليتزوج عليه وقال ذلك بعد الملك.

مسألة : وأما الذي قال أحد نسائه طالق وله نسوة أو امرأتان. فإن كان له نية في أحدهن بغيرها كان له مانوى. والا خرجت نساؤه وإن حاكمته فقد قال من قال له نيته والقول قوله مع يمينه وقال من قال إذا صح ذلك منه حكم عليه بالطلاق فيهن كلهن حتى يتبين القول وإن لم تكن له نية في إحداهن عند إيقاع الطلاق كلهن ولم تكن له بعد ذلك نية في قول أصحابنا.

مسألة : من جامع أبي صغرة فيما عندي. وسألته عن رجل له أربع نسوة رأى واحدة منهن فقال له أنت طالق فلما دخل المنزل. قال أيكن كانت مشرفة من فوق الدار فجحدن كلهن ثم أقرت واحدة من بعد ذلك قال إن كان أمسك عنهن فلم يطأ واحدة منهن حتى أقرت إحداهن إنها هي التي شرفت لزمها الطلاق وأمسك نساءه البواقي وإن كان قد وطئها حرمت عليه. وإن كان وطئهن جميعا فقد فسدن عليه جميعا إلا أن يكون وطئ الثلاث ولم يطأها فلا تحرم عليه إذا تزوجت زوجا غيره والنسوة الثلاث لايفسدن عليه وهن نساؤه.

## الباب الثاني والأربعون

### الطلاق أنه لا يفعل إلا أن يحكم عليه حاكم

وعن رجل قال لامرأته أنت طالق ان فعلت كذا وكذا. إلا أن يحكم على به حاكم. فحكم عليه والي من ولاية المسلمين هل يبر. قال يوجد في الأثر أنه يبر بذلك هكذا يخرج عندي أن هذا حاكم يقع عليه اسم حاكم. قلت فإن حكم عليه بذلك امرأة أو صبي هل يبر. قال المرأة والصبي ليسهما عندي حاكم. ولا يقع عليهما عندي اسم حاكم. قلت له وكذلك العبد مثل المرأة والصبي قال هكذا عندي إذا حكم بمعنى الحكم فلا يكون حاكماً في قول من يقول أنه ليس بحاكم في معنى الحكم. وقد قيل لو حكم بحكم ثم علم أنه عبده يثبت حكمه إذا كان بالعدل. وقيل إن كان انما حكم بذلك الحاكم على وجه التسليط في الحكم لم يثبت وإن كان عن تراضي من الخصمين ثبت. هكذا عندي أنه قيل وأنه لا يكون حاكماً على وجه التسليط فثبت معنى الحكم. فإن كان هكذا لم يكن حاكماً عندي في معنى ما يوجب اسم الحكم. قلت له فإن قال الحاكم والمسألة بحالها فحكم عليه بذلك من ولاية المسلمين هل يبر بذلك. قال معي إنه قيل إن الحاكم لا يكون حاكماً حتى يحكم أو يقضي عليه الإمام أو القاضي الذي يلي القضاء على المصر في معنى المسألة بمنزلة الإمام.

مسألة : اختلف أصحابنا في المطلق زوجته إذا ادعا في يمينه ما ينقل الحكم عن ظاهر لفظه فقال بعضهم يدين في ذلك ويقبل منه لأنه متعبد في زوجته بالظهار. والطلاق عند صاحب هذا القول كسائر ماتعبد به فوجب عنده أن يقبل قول المطلق فيما يجوز دعواه. وقال بعضهم إذا كان عدلاً ثقة قبل منه وصدق في قوله لأن الثقة من شأنه وعادته التحري للسلامة. وطلب رضا الله تعالى على هواه والصبر على ما يوجب الحق. قال وإذا كان هذا من عادته فيجب أن يصدق ويقبل منه. وقال بعضهم يحكم

عليه بظاهر اللفظ ولا يعتبر حاله ثقة كان أو غير ثقة وإن الحكم يتوجه لما يوجب اللفظ. وسبيل الطلاق سبيل الحقوق التي تتعلق للغير والطلاق وحق المرأة يتعلق عليه به صدق يتعجيله وتوجه العدة وإنها لا يعلم صحة قوله فيما ادعاه وهي متعبد بان لا تقيم مع مطلق فقد حصل أنه لفظ بما تحرم عليها الإقامة معه وادعاه في الضمير غير ما يوجب حكم الظاهر منه دعوى عليها في دنياها. ودعوى له عليها. وعند صاحب هذا القول لأن هذا وما كان في معناه يمنعها ويمنع الحاكم من تصديقه فيما ادعاه. وهذا القول الأخير أرجح في النفس ودليله أهدى من دليل غيره ألا ترى أن العدل والفاسق إذا لفظا بما يتوهم أنه لا طلاق إلا أن يقرأ بذلك، فهذا يدل على أن المرجوع فيه إلى العبارة وما يوجب الحكم بالاقرار وظاهر اللفظ. ثم اختلفوا في وجه آخر. وقال بعضهم إذا قال أنت طالق وأراد ثلاثا أنها تكون واحدة لأن الإرادة عنده ليس بطلاق ولا النية توجب الطلاق، وإنما يوجب اللفظ به والا لزم عند صاحب هذا القول مالم يوجب اللفظ به من الطلاق. وقال آخرون الطلاق يتعلق به معنيان أحدهما اللفظ والآخر المعنى النية مع اللفظ. فإذا ظهر المطلق لفظ الطلاق وحكم عليه به وإن أتى بلفظ غير الطلاق وأقر بأنه قصد به الطلاق. وأراد حكم عليه بما أقر به. وحجة صاحب القول قول النبي ﷺ الأعمال بالنيات وإنما لامرء ما نوى. فهذا عمل توجب النية. وقال بعضهم من أراد الطلاق بالكلام الذي يعظم الله به وينزهه كالتهليل والتسبيح أنه لا يقع الطلاق به ولو أريد به الطلاق. واختلفوا أيضا في الرجل يقول لامرأته قد سرحتك أو فارقتك. فقال بعضهم يقع بهذا اللفظ الطلاق. لأن الكتاب نطق به عند ذكر الطلاق. فقال تعالى: ﴿أو فارقوهن بمعروف﴾ وقال عز وجل: ﴿وسرحوهن سراحا جميلا﴾. وقال عز وجل: ﴿وإن يفرقا يغن الله كلا من سعته﴾ فهذا اللفظ يوجب البينونة بلفظ الطلاق. وقال آخرون لا يجب الطلاق بهذا حتى يوجد من المطلق لفظ يمكن الحاكم أن يحكم به ويوقعه عليه بلا شبهة لأن الحكم لا يجب إلا مع النفي باللفظ وأما بإقراره. واجمعوا على أنه قال تركتك أو خيبتك أو لاسبيل لي عليك ولم



يرد الطلاق إنه لا يحكم به عليه. واختلفوا في طلاق الجاهلية إذا قال لها  
الحقي باهلك أو حبلك على ربك أو ما كان من نحو هذه الألفاظ مما كان  
طلاق الجاهلية فقال بعضهم هذا طلاق بظاهر هذا القول وقال بعضهم لا  
يقع طلاق بظاهر هذا القول.

مسألة : وعن رجل ملك امرأة ولزمه مؤنتها أو رفعت عليه بها فقال إن  
قال لي الإمام أحضرها مؤنتها أو طلقها. قلت فلانة طالق بعينها فلم يقل  
الإمام شيئاً أو قال له فلم يطلقها فلا يقع عليه طلاق بقوله هذا.

مسألة : وقال أبو سعيد عن أبي الحسن في رجل إذا شهد عليه شاهدا  
عدل أنه طلق امرأته ولم يعلم طلقها أو لم يطلقها أن علمه أولى به من  
الشاهدين فيما بينه وبين الله ما لم يصر أمرهم إلى الحاكم فيحكم عليه  
بشهادة الشاهدين. قال أبو سعيد أن الشاهدين إذا شهدا عليه كانا حجة  
عليه فيما يمكن أن يكون قد فعل ونسى والله أعلم.

## الباب الثالث والأربعون

### الطلاق بالعين واليد والرجل والقميص والأزرار وما أشبه ذلك

وإذا قال رجل لزوجته عينك طالق أو يدك طالق يقع عليها الطلاق أم لا. قال معي انه قيل يقع عليها الطلاق. قال له فإن قال قميصك طالق أو أزرارك طالق يكونان سواء أم لا. قال معي انه لا يكون اسواء.

مسألة : وإذا قال الرجل لامرأته رأسك طالق أو جسدك أو فركك فهي طالق ولو قال بعضك طالق كان طالقاً ولو قال يدك أو رجلك طالق أو أشبه ذلك أو جسدها فهي طالق وكذلك السن والصفرة. ومن غيره قال نعم هذا كله هكذا وتطلق ولو قال شعرة منك طالق طلقت ولو أخذ شعرة من شعرها. فقال هذه الشعرة طالق طلقت المرأة إلا أن يكون يخرج الشعرة ثم يطلقها ويسمى بها فليس تطلق المرأة إذا كانت قد بانّت من المرأة وخرجت منها ولو طلقها ثم أخرجها. فقد أوقع الطلاق على المرأة ولم ينفعه إخراجها بعد ذلك.

مسألة : وسألته عن رجل طلق ظلة امرأته هل يقع عليها الطلاق قال لا.

مسألة : ومن طلق كلام امرأته فإن قال كل كلمة تكلمتها فهي طالق يعني كلامها لم يقع عليها الطلاق.

مسألة : ومن امتخط فسمع له صوت يريد بذلك الصوت طلاقاً لم تكن طالقاً.

## الباب الرابع والأربعون

في الرجل اذا فعل فعلاً أو قال قولاً مما يطلق بالزوجة زوجة  
غيره فامضى الزوج ذلك وما أشبه ذلك

ومن جامع بن جعفر وحفظ عن رجل طلق امراته رجل ثلاثاً فامضى له  
الزوج في نفسه ورضي ولم يتكلم بلسانه. فقيل قد طلقت حين تكلم الرجل  
بذلك وامضاه هو في نفسه. وكذلك ان كتبه الرجل وامضاه هو في نفسه.  
قال أبو الحواري اذا تحرك به لسان الرجل الكاتب والا لم يقع الطلاق  
حتى يتكلم الزوج بلسانه.

## الباب الخامس والأربعون

### فيمن جعل طلاق زوجته إن فعلت شيئاً إلا بإذنه

وعن رجل قال لزوجته هي طالق إن ذهبت الى أهلها إلا بإذنه ثم أذن لها إذنا مباحا ان تذهب اذا شاءت فإذا أذن لها هكذا فلا يكون حنثاً. وقلت فان رجع فقال لا تذهبي فذهبت فقد اذن لها ولا يقع حنث.

مسألة : وسئل عن رجل قال لامراته أنت طالق ان كلمت فلانا إلا بعلمي ثم أرسلها الى فلان أتكلمه فكلمته في مغيبه انطلق أم لا. قال تطلق حتى تكلمه بعلمه كاني اظن انه يعني انه بحضرته وهو يسمع كلامها. فإن غاب عليه شيء من كلامها طلقت والله أعلم. مسألة من الزيادة المضافة وعن رجل حلف بطلاق زوجته الا تذهب الى بيت فلان إلا بإذنه وأراد سافراً وطلبت اليه الإذن فابى ثم قال اللهم اني قد أذنت لها. ولم تسمع هي قوله ثم خرج فذهبت هي الى بيت فلان فقبل قد وقع الطلاق ولا ينتفع بذلك الكلام الذي قال حتى يقول لها أو يرسل به اليها.

مسألة : وقال في رجل قال لامراته أنت طالق ان اطعمتي من مالي شيئاً إلا بإذني أو إلا أن أشاء ثم أذن لها في نفسه. ولم يظهر ذلك اليها انه لابس عليها ويجتزي بذلك. قلت فان حاكمته ولم تقبل قوله. قلت فان حاكمته فعليه البيعة ان قد اذن لها أو شاء ان تطعم من ماله. ومن غيره أما قوله أنت طالق ان اطعمتي من مالي شيئاً إلا أن أشاء. فإذا شاء أن تطعم من ماله علمت بذلك أو لم تعلم فقد شاء ولا تطلق امراته. وأما قوله إلا بإذني فإذا ن لها في نفسه فليس ذلك بإذن. ولا يكون ماذوناً لها إلا بعلمه فإذا قال إلا بإذني أو أن أشاء فقد شاء ذلك وقد بر. وكذلك إن أذن لها فقد بر. فان قال إلا أن أشاء وأذن لك فشاء. ولم ياذن لها فلا يبر حتى ياذن لها ويشاء ذلك.

مسألة : وقال في رجل طلق زوجته ان دخلت الى أمها الا برأيه ثم أذن لها مرة ان تدخل اليها انه يختلف في الأذن. فقال من قال اذا أذن لها اول مرة جاز لها أن تدخل كلما أرادت. وقال من قال لايجوز لها ذلك وتستأذنه كلما أرادت أن تدخل والا وقع الطلاق اذا دخلت قبل اذنه. وقال من قال اذا اذن مرة اذننا مباحا متى أرادت أو كلما أرادت فقد أباحها واذن لها واجزاها ذلك. قلت له فإذا قال لها ادخلي الى امك متى شئت. ولم يقل برأيه أكون سواء في الاختلاف ام حتى يقول برأبي. قال عندي أن الرأي يخرج على معنيين. فإذا أراد بقوله الا برأبي أي رأي عينه فلا تدخل الى أمها الا حتى تراها عينه. وان كان اراد الا برأبي الا طلاق لها والاذن فإذا قال ادخلي الى امك ولم يقل برأبي فقد اطلق لها الاذن على معنى قوله.

مسألة : وقيل اذا حلف الرجل بطلاق زوجته ان ذهبت الى ماتم الا باذنه فقد حجر عليها كل ماتم ذهبت اليه. فإذا اذن لها لماتم بعينه. فانما يقع منه الإذن لها في ذلك الماتم بعينه. ولا يقع الاذن منه في غير ذلك إلا أن يقول لها قد أذنت لك أن تذهبي الى الماتم ولم يحدها ماتما بعينه. فذلك اباحة منه لها في ذهابها الى الماتم ولا تطلق.

مسألة: أبو عبدالله قلت وكذلك إن قال امرأته طالق ان باع فلان هذا العبد إلا بأمري أو إلا أن أمره فأمره ثم نهاه ثم باعه. فنعم قد أمره ولاتطلق امرأته في الوجهين جميعا رجع ذلك عن قوله إلا بإذن وأما قوله إلا أن أذن له فقد بر ولا تطلق.

## الباب السادس والأربعون

### الإيمان بالطلاق

وسئل عن رجل قال ان فعلت كذا وكذا فعلي ايمان الطلاق. قال ان فعلت وقع عليه ايمان الطلاق وكذلك ان قال اطلاق لازم لي او علي الطلاق اكله معنى واحد. قال يخرج عندي كله معنى واحد. قلت له فإن قال انه لم ينو الطلاق ا يكون القول قوله مع يمينه. قال يعجبني انه قال انه لم يرد الطلاق واراد شيئا بينه ومفهومه ان يكون القول قوله مع يمينه في ذلك. وان قال انه لم يرد الطلاق ولم يرد شيئا يفهم يصرفه اليه مع ذلك خفت ان يقع عليه الطلاق للشبهة. وكان أولى بلبسه عندي ولا احكم عليه فيه بشيء.

مسألة : وعن الذي يطلب اليه شيء فيقول حلف بالطلاق ولم يكن حلف. فكانه تردد فيها ولم يعزم.

مسألة : سألت أبا سعيد عن رجل كان له على رجل حق فقال امرأته طالق ان يطالب حقه إلا أن يمنعه منه باطل هل يكون هذا استثناء اذا طلب حقه بعد الطلاق. قال معي على معنى قول اصحابنا انه يخرج استثناء ولا يخرج استثناء قلت له فعلى قول من يقول انه استثنى ان لم يطالب حقه حتى مضت أربعة أشهر. ولم يمنعه باطل هل تبين منه بالايلاء. قال هكذا عندي على معنى ذلك. قلت له فإن طالب حقه قبل أربعة أشهر الى الحاكم هل يكون قد براوا لا يبر حتى يطلب حقه الى الذي حقه عليه. قال معي انه اذا لم تكن له نية في الطلب إلا بطلب حقه. فإذا طلب الى الذي عليه الحق بر ولا يبين في غير ذلك في قوله بطلب حقه. لأن حقه إنما مطالبته الى الذي عليه الحق عندي إلا أن يخرج غير ذلك من المعاني فيما غاب عني والله أعلم. قلت له فان ارسل من يطالب له. فطلب

له الرسول الى الذي عليه الحق هل تراه قد بر. قال معي انه يخرج انه  
يبر. ويخرج انه لا يبر الا أن ينوي ذلك والا فحتى يطالبه هو. قلت له على  
حكم الاطمئنان يخرج ذلك على بعض معاني قول أصحابنا. وأما في  
الحكم فلا يخرج ذلك عندي وذلك اذا كان ممن يقبل منه ذلك.

مسألة : في رجل قال لامراته انت طالق ان لا فعلت كذا وكذا أو اني لا  
فعلت كذا وكذا أو اني لا أفعل كذا وكذا هل تراه هذا استثناء يهدم الطلاق.  
قال معي انه قد قيل انه استثناء في بعض قول أصحابنا. وقال بعض انه  
يقع الطلاق من حينه لانه يقوم مقاماً لحنث.

مسألة : من الزيادة المضافة من الجامع. وعن رجل طلب الى رجل حقاً.  
فقال المطلوب اليه امراته طالق ان هذا الرجل ما يطلب الي الا باطلا. فأقام  
الرجل شاهدي عدل بحقه ذلك او حلف بطلاق امراته ماله عليه هذا الحق.  
فقيل انه لاحنث عليه لانه قد يمكن ان يكون قد برىء من ذلك الحق ولم  
يعلم الشاهدان وانما شهدا بالأصل وحلف هو على علمه. وان طلبت  
زوجته يمينه فعليه يمين بالله لقد صدق فيما حلف بطلاقها عليه. في  
دعوى هذا المدعي اليه هذا الحق إلا أن يحلف بطلاقها لقد شهد عليه  
هذان الشاهدان زوراً فان امراته تطلق على قول من يرى أن شهادة  
الشاهدين أولى من قوله. قال غيره اذا حلف بطلاق نسائه وعتق عبيده  
لقد شهدوا عليه بزور فانه تسلم نسائه وعبيده ولا يقع عليه طلاق.  
ولاعتق لانه حلف على علمه وهو أكثر القول وعليه عمل الجمهور من  
أصحابنا والله أعلم. رجع الى كتاب بيان الشرع.

## الباب السابع والأربعون

### في يمين الرجل بطلاق زوجته وفي الاستثناء وما أشبه ذلك

وعن رجل حلف ليطلقن زوجته اذا جاءت السنة. أو انقضت فإذا جاءت وانقضت جاز له أن يطلقها متى أراد. ولا حنث عليه حتى تأتي عليه حالة لا يقدر على أن يطلقها. فإذا أتت عليه تلك الحالة وعدم تطليقها حنث في يمينه عندي. وأن حلف ليطلقها الى سنة فهو ما بينه وبين السنة فإن لم يطلقها حتى انقضت السنة حنث في يمينه عندي وكذلك ان أتت حالة لا يقدر على تطليقها قبل انقضاء السنة حنث في يمينه فيما يخرج عندي فإن حلف بالله لا يطاها ان لم يطلقها اذا جاءت السنة هل يكون مولياً قال لا يبين لي أن فيها إيلاء حتى تجيء السنة. فان جاءت السنة كان حينئذ مولي فيما يشبه عندي فان لم يطلقها حتى تمضي أربعة أشهر بانته بالايلاء. وان طلقها قبل ذلك انهدم عنه الإيلاء وان وطئها قبل أن يطلقها فعندي أنه يحنث في يمينه وينهدم عنه الإيلاء. قال فإن قال انت طالق ان ولهيتك ان لم يفعل كذا وكذا فمعي أن هذا يشبه معني الإيلاء فان وطئها قبل ان يفعل وقبل ان يمضي اجل الإيلاء هل تحرم عليه. قال أقول انه ان وطئها فوق ما يلتقي الختانان فسدت عليه. وان وطئها بقدر ما يوجب الطلاق ثم نزع لم تفسد عليه موله ردها. قيل فان ردها هل ينهدم عنه الإيلاء ام يكون الإيلاء متعلقاً عليه ما لم تكن فعلت. قال أقول انه ينهدم عنه بوقوع الطلاق لانه قد حنث حين وقع الطلاق. قبل فان فعلت هل ينهدم عنه الإيلاء ويباح له وطئها. قال ينهدم عنه الإيلاء واليمين. قيل فان قال انت طالق ان وطيتك ان فعلت كذا وكذا هل يكون مولياً. قال أنه ليس بمولي. قيل ولم وقد قال ان وطيتك قال حتى يفعل



قيل فان فعلت هل يكون موليا حين ذلك قال أقول انها ان وطئها وقع الطلاق وان وطئها ولم يفعل فلا يكون طلاقا. قيل فإن فعلت ثم وطئها هل يقع الطلاق قال هكذا معي. قيل له فإذا فعلت ولم يطأحتي مضت أربعة أشهر هل تبين بالإيلاء. قال هكذا عندي لأنه ممنوع الوطي على ما يخرج من منى ذلك والله أعلم.

## الباب الثامن والأربعون

### في يمين الرجل بطلاق زوجته على علمه وما أشبه ذلك

مسألة : ومن حلف بطلاق زوجته انه ماأخذ مالا لقوم اتهموه ولم يصح عندها انه اخذ ذلك فالقول قوله ولايقع الطلاق على زوجته ولاتحرم عليه بتهمتهم له وكذلك لو حلف بطلاقها على قوم عندهم له شيء يعطونه اياه في ليلته فاعطوه في ليلته كما حلف فلا يقع عليها طلاق.

مسألة : ومن غير كتاب بيان الشرع والزيادة المضافة اليه عن الشيخ احمد بن مفرج رحمه الله. في رجلين اختصما ي شيء فقال احدهما للآخر اتحلف بالطلاق انك فعلت كذا وكذا فقال نعم ثم صح بشهادة عدول انه فعل ذلك الشيء اذي حلف عليه ايقع عليه الطلاق أم لا. الجواب فلا يقع عليه طلاق لأن هذا وعد مستقبل ليس ماضي حتى يحلف فإذا حلف وقع عليه الطلاق والله أعلم. رجع.

مسألة : ومن حلف ما فعلت كذا وما قلت كذا وقام عليه شاهدا عدل طلقت وحكم عليه بالطلاق.

مسألة : والذي حلف ماله على شيء وان لي عليه فقد يجوز ان يكون كما قال هو واذا حلف على فعل امرأته فقال قد فعلت فلا يقبل قوله إلا بنية عدل واذا حلف على فعلها فقالت قد فعلت فهي مصدقة. وقال ابو معاوية فيها قول اخر أن امرأته لا تصدق على فعلها إلا ببينة عدل إلا فيما لا يطلع عليه غيرها.

مسألة : قال أبو عبدالله محمد بن محبوب من حلف لامرأته بالطلاق ان

دخل بيته من حبها صاغ واستبدل به غيره وادخل فلا تطلق إلا أن يقول من حبها هذا فهذا ومثله منه.

مسألة : ومن حلف ليتزوجن على امرأته فتزوج امة ففيه اختلاف بعضهم قال أن الامة ليست بزوجة مع الحرة. وقال آخرون قد بر في يمينه وتزويج الامة على الحرة جائز.

مسألة : ومن عليه دين فجاء غريمه يتقاضاه. فحلفه ان امرأتك طالق ان لم تعطني دراهمي التي عليك الى سنة. فحلف الرجل فليس له ان يجمع امرأته قبل أن يؤدي المال الى غريمه. فان جامعها حرمت عليه وان لم يجمعها ومضت اربعة اشهر بانت بالايلاء. من قال ان كلمت فلانا أو دخلت دار فلان الى سنة فامرأته طالق فلا بأس أن يقربها ما لم يكلم فلانا أو يدخل داره فان كلمه أو دخل داره قبل السنة فهي طالق.

مسألة : اجمع المسلمون (١) على ان اليمين بالطلاق واقعة الا أن يكون الحالف مكرها ففي ذلك اختلاف.

مسألة : وعن رجل حلف بطلاق امرأته ما يدخل بيت فلان ثم قال فاني لم أدخله وخافت زوجته أن يكون قد دخله. فعلى ما وصفت فلا بأس عليها في ذلك حتى تعلم أنه قد دخله أو يشهد معها شاهدا عدل أنه دخل.

مسألة : ومن حلف بطلاق امرأته بعدد شعر رأسها فقالت هي ان في رأسها شعرا. وانكر هو ذلك فعليها الصحة بذلك. وان حلف بعدد شعر فرجها. فقالت ان على فرجي شعرا وانكر هو ذلك فالقول قولها.

مسألة : عن ابي سعيد أسعده الله وعن رجل حلف بطلاق زوجته إن كلمت زيدا فجاء زيد يطلب اخاه فقالت المرأة لصبي صغير قل لزيد ان اخاه في الدار. فقال الصبي زيد في الدار. قلت هل تطلق. فقد قيل أنها اذا

---

(١) هذا اذا اتى باليمين على وجهها مثل ان يقول والله ان فعلت كذا وكذا فانته طالق اما اذا قال بالطلاق والطلاق الثلاث فما هنا اختلف اشياخنا المتأخرون في بيوت الطلاق بهذه الصيغة والذي اختاره العلامة الصباحي والمحقق الخليلي ونور الدين السالمي رضوان الله عليهم ان لا تطلق عليه في ذلك لانها لا تتعقد عليه يمين وليس هذا بقسم والله اعلم.

امرت من يكلم زيدا وقع الحنث. وقال من قال حتى يقول الصبي قالت حفصة يا زيد أن أخاك في الدار ثم هنالك يحنث. وقال من قال حتى تقول له هي قل لزيد أن حفصة تقول لك أن أخاك في الدار. فإذا قالت هكذا للصبي وقال الصبي لزيد أن حفصة تقول لك أو قالت لي أن أقول لك أن أخاك في الدار. خفت أن يقع الحنث. وأما الإجماع على هذا أنه كلام من حفصة لزيد فلا يبين لي ذلك بإجماع والله أعلم.

مسألة : وسألته عن من حلف بطلاق امرأته أن دخلت ماتم فلان فمرت على جنازته قال يحنث في الثلاثة الأيام قيل فإن دخلت يوماً آخر بعد الطلاق وهم يسمونه ماتماً قال لا يحنث وليس كل ما يكون ماتماً إنما الماتم ثلاثة أيام.

مسألة : عن عبدالله بن محمد بن بركة وإذا قال الرجل لزوجته اني كنت حلفت بطلاقك أن اعطيتي من مالي شيئاً ثم أنها أعطت فقد وقع الطلاق بها. قال أبو سعيد رحمه الله معي أن هذا اقرار منه أنه كان حلف بطلاقها. والاقرار يقع موقع الطلاق في الحكم على الزوج وتلزم الحجة به إذا وقع معنى الطلاق. فإن كان حلف كما قال لزمه ذلك في معنى الحكم والازم. وإن لم يكن حلف وكان كاذباً ولم يكن أراد بقوله اني كنت حلفت يمينا بطلاق فأرجو أنه يخرج في معنى هذا ما يشبه الاختلاف في معنى الاختلاف في اللازم وصدفته أنه لم يكن حلف وكان في موضع من يجوز تصديقه ثبت معنى الاختلاف في التصديق في هذا الموضع على ما يجري في غيره مما يحكم بالظاهر من اللفظ بالطلاق. وفي الإرادة من الزوج بغير الطلاق بمعنى تصديقه في ذلك.

مسألة : وعن رجل قال لزوجته ان مت في هذه السنة فانت طالق. هل له أن يطأها قال هكذا معي أنه يجوز له أن يطأها إلى أن تطلق. قلت له فإن حلف بطلاقها ليفعلن كذا وكذا متى يقع عليها الطلاق. قال معي أنه إذا قال أنت طالق لأفعلن كذا وكذا فإنه يختلف فيه قال من قال أنها تطلق من حينها لأن هذا خبر. وقال من قال أن هذا استثناء ويكون مولياً أن لم

يفعل حتى تمضي أربعة أشهر بانته بالايلاء على معنى قوله. قلت له وكذلك ان قال انت طالق اني افعل كذا وكذا هل يكون سواء. قال هكذا معي انه سواء مثل الاول في بعض القول. وفي بعض القول ان هذا غيب ويحدث من حينه. قلت له فإن قال انت طالق ان فلاناً يصل في وقت كذا وكذا. قال هذا عندي غيب وتطلق من حينها لأن ايمان الغيب حدث من حينها عندي على معنى قوله.

مسألة : قيل فرجل حلف بطلاق امراته ان فعل شيئاً قد سماه ثم انه تزوج امرأة ولم يكن سمي الزوجة عند اليمين ثم فعل ذلك بعد ماتزوج الأخيرة. قال معي ان اليمين تقع على الاول. فان حلف بطلاق امراته انه لايفعل كذا وكذا ثم فعل انه قيل انه استثناء. وفي بعض القول انه يقع موقع الخبر لا الإستثناء ويقع الطلاق من حينه.

مسألة : ومن جواب أبي بكر أحمد بن محمد بن أبي بكر. في رجل قال لزوجته انت طالق ان فعلت كذا وكذا انما اراد ان تصدقه فهل يسلم بنيته. فعلى هذه الصفة عند نفسه فهو سالم اذا صدقته زوجته على نيته ولم تحاكمه. وذكر أبو علي الحسن بن احمد عن أبي سعيد ان هذا خبر خبرها به وانها تطلق وهذا قول. وذكر ايضا أبو علي انه يسلم بنيته والله أعلم. قال المضيف والذي يبين في أن لايقع الطلاق اذا كان صادقاً لقول النبي ﷺ الأعمال بالنيات ولكل امرء ما نوى وهذا لم يرد الطلاق والله أعلم.

مسألة : وقال أبو سعيد في رجل قال لزوجته إذا جاء القيظ ولم اشتر لك ثوبا فانت طالق فجاء القيظ ولم يشتر لها ثوبا انها تطلق فيما عنده انه قيل وان اشترى لها قبل ان يجيء القيظ لم تطلق ولا يبين في هذا ايلاء.

## الباب التاسع والأربعون

### الطلاق بالغيب والمعدوم واللبس

### من الزيادة المضافة

وعن رجل حلف بطلاق زوجته ان الحجاج في النار. قال يحنث إلا أن يقول عندي أو يقول انه من اهل النار. ومن غيره قال وقد قيل انه يحنث اذا قال ان الحجاج من اهل النار، الا ان يقول ان كان مات على ماكان عليه فهو من اهل النار لانه لا يجوز أن يشهد عليه انه من اهل النار وذلك من شهادة الغيب. وعن رجل له امرأتان قال اطولكما عمرا طالق ثلاثا فعلى ماوصفت وقد حفطنا في هذه المسألة أقاويل شتى فقال من قال هذا إيلاء وليس له أن يطأ واحدة منهما فإذا مضى أربعة أشهر بانتا جميعاً بالإيلاء. وقال من قال يطلقان من حينهما لأن هذا غيب. وقال من قال لايطاهما حتى تموت احدهما فإذا ماتت ورثها وكان هي امرأته وطلقت الباقية ثلاثا. وأما انا فأخذ بقول ما قال بالإيلاء والله أعلم.

مسألة : عن الشيخ أحمد بن مفرج رحمه الله وعن صبيان صغار قطعوا خيوطا من حصير المسجد فقام وكيل المسجد على أهل المحلة التي قرب المسجد وقال ان لم تقصروا اولادكم وإلا رفعت اليكم الى السلطان الجبار فحلف آبائهم بثلاث مايملكوه على مال تركه وأرث ابن كعب من ماله أن اولادنا ماقطعوا من حصير المسجد ايجوز ذلك عليهم أم لا. الجواب انهم حلفوا على علمهم فلا عليهم حنث لأن الدعوى لها حد معلم في شيء معلوم له وقت وحين وان كانوا حلفوا على غيب ولم يعلموا فعليهم الحنث.

مسألة : من الجامع. واذا قال الرجل لامرأته انت طالق ان لم ينسفي

هذا الجبل أو تصعدي الى السماء أو إن لم تقم القيامة في هذا الشهر. فقليل في هذا ومثله تطلق امرأته من حينها ولا يكون ايلاء. قال ابو الحواري أما الجبل والسماء فقد قيل انه إيلاء اذا خلا أربعة اشهر بانته منه بالايلاء وبهذا نأخذ. وأما القيامة فإنها تطلق من حينها لأنها غيب. ومنه وعن رجلين مرا على رجل يصلي فحلف احدهما بطلاق امرأته انه يصلي الظهر وخلف الآخر بالطلاق انه يصلي العصر ولم يعلم احدهما ما كان يصلي. وانما قالوا بالظن فسئل الرجل فقال على قول احدهما فانهما يطلقان جميعا حيث طلقا ما لم يعلما.

مسألة : من كتاب المصنف. ومن قالت له امرأته انكم طلبتم فلانة فحلف بطلاقها ما طلبت أنا فلانة ولا والدي طلب فلانة. فآخاف ان تطلق امرأته لانه حلف على غيب ولعل والديه قد طلباها والله أعلم.

مسألة : من كتاب الأشياخ. قلت فإن قال انت طالق ان لم تردي علي دراهمي أو قال ان لم تردي دراهمي ولم يكن عندها له دراهم ولم تكن اخذت له دراهم. هل يقع بها طلاق. قال نعم اذ حلف على معدوم.

مسألة : وقال الشيخ أبو الحسن في رجل قال لزوجته ان لم تشربي هذا الماء الذي في هذا الكوز فانت طالق فجاءت الى الكوز لتشرب فلم تجد فيه شيئاً. فكان الجواب عن بعض الفقهاء أنه اذا حلف وهو يعلم ان الكوز فيه ماء فجاءت لتشرب فلم تجد شيئاً طلقت. وان كان حلف وهو يعلم ان الكوز ليس فيه ماء أنها تطلق. فان حلف وهو لا يدري في الكوز ماء او ليس فيه ماء انها لا تطلق على ما روى الشيخ عن محمد بن محبوب وقال لو عارض معارض ما كانت الحجة عليه وكذا أرى انه يذهب الى أنها بهذا القول الأخير تطلق أيضاً.

مسألة : وعن رجل قال لامرأته ان عدتي تكثري على فضولك. فانت طالق. فعلى ما وصفت فانا أقول يقول من قال ان هذا لبس وهو أولى بلبسه والفضول لا يوقف عليه الا أن تكون له نية فهو مانوى ان صدقته

المرأة فإذا سال سائل عن هذا قيل له فإذا كثرت عليه فضولها فقد طلقت فإذا قال ما هذا الفضول قيل له ذلك إليك وأنت أولى بلبسك.

مسألة : من الجامع وعن أبي عبدالله وفي رجلين قال كل واحد منهما أحسنا لصاحبه امرأته طالق فإن قال كل واحد منهما لصاحبه اني أسدك ولا أدري أينما كثر حسدا فقد دخل بينهما شبهة ويخاف عليهما الطلاق.

مسألة : من منثورة الشيخ أبي محمد. وسئل عن رجل قال لامرأته انت طالق ان لم تجهدي بجهدي فقالت قد بلغت جهدي هل تطلق قال هذا ليس وكان أبو عبدة لا يجيب في مثل هذا وكان اذا اتاه من يسأله عن مثل هذا اللبس قال له أنت أولى بلبسك.

مسألة : وسألت أبا محمد عن رجل قال لزوجته وقد جرى بينهما كلام حتى قالت ولتجدينها عندي سميئة فقال ان لم اجدها سميئة فانت طالق. قال لي وأنا لا أقول على هذه المسألة إلا اني وجدت في الأثر عن أبي عبدالله محمد بن محبوب رحمه الله في امرأته ضربت ولداً لزوجها فقال لها زوجها أنت طالق ان لم احرق قلبك كما احرق قلبي. قال فقال أبو عبدالله ان قال ذلك كلاماً مرسلاً فإذا قصدها بأمر من الأمور مما يحرق قلبها مما يغمها فقد بر وان عني حتى يستوي الحريقان طلقت امرأته. فمعي انه اراد حتى يستوي الحريقان لأن ذلك لا يوافق على استوائه رجع الى كتاب بيان الشرع.



## الباب الخمسون

### الطلاق بالكتابة

وعن رجل حلف لا يكلم رجلاً فكتب إليه كتاباً قال ليس عليه بأس.  
وقال إذا كتب الرجل بطلاق امرأته وقع الطلاق وإن لم يصل الكتاب إلى المرأة. قال أبو سعيد قد قيل إن الكتاب كلام وإن من كتب طلاق امرأته عامداً طلقته. ومعني أنه قيل إذا كتب إليها على قول من يقول إنها تطلق بالكتاب أنه قد طلقها أو أنها طالق فقد طلقت بلغ الكتاب أو لم يبلغ إذا كتب إليها بذلك. وأما إذا كتب إليها أنه إذا بلغت كتابي هذا فانت طالق فلا تطلق فيما قيل حتى يبلغ الكتاب على قول من يقول أنها تطلق بالكتاب.

مسألة : ومن جامع بن جعفر. ومن كتب طلاق امرأته في الأرض أو في غيرها فقد قيل إن ذلك طلاق ولو محاه إذا عرف ماكتب. وقال من قال إذا قرأت طلقت. قال أبو المؤثر لا تطلق إذا كتب طلاق امرأته هكذا حفظنا. قال أبو المؤثر واحتجوا بقول الله تعالى قال آيتك ألا تكلم الناس ثلاث ليال سوياً فخرج على قومه من المحراب فاوحى إليهم أن سبحوا بكرة وعشيماً فقالوا كتب إليهم كتاباً فبهذا لم يروه طلاقاً نسخة كلاماً. ولا تطلق امرأته حتى يتكلم بلسانه. ومن كتب إلى امرأته بالطلاق طلقت إذا كتب إلا أن يكتب إذا وصل كتابي فانت طالق فلا تطلق حتى يصلها الكتاب.

مسألة : قلت وكذلك لو كتب رجل طلاق زوجة رجل وأمضاه الزوج في نفسه أتطلق قال نعم. قال أبو سعيد قد يخرج هذا على بعض القول وقال من قال حتى يتكلم به الكاتب أو يقرأه. وقالوا أن الكتاب ليس بكلام فعلى هذا لا يكون ولو رضى به. وقال من كتب بيده في الهواء امرأته طالق فإنها لا تطلق ما لم يتكلم به. وإن كتب بيده في شيء من بدنه أو قرطاس أو جدار

أو أرض أو على شيء أو ماء أو غير ذلك أو ريق فإنها تطلق. قلت فإن كتب بيده على بدنه أو غيره بغير مداد ولم يستن له أثر أتراها تطلق قال نعم.

مسألة : من الزيادة المضافة فيمن كتب طلاق زوجته وقال لم أعرف ماكتبت عن أبي عثمان أنها لا تطلق. قال أبو عبد الله إن كتبه وهو سكران ثم قال لم أعرف ماكتبت فقال أبو العباس مثل الذي قال لم أعرف ماكتبت وهو مصح ولم ير ذلك أبو عبد الله وأوجب الطلاق. وإن قال لم أعرف ولم يره مثل المصح. ومثله قال أبو زياد.

مسألة : من كتاب الأشياء ومن كتب طلاق امرأته وهو لا يعرف ماكتب. فإذا هو قد كتب قال لشيء إلا أن يكون عرف ماكتب فتطلقه رجع إلى كتاب بيان الشرع.

## الباب الحادي والخمسون

### الطلاق بالكلام والحديث والخبر وما أشبه ذلك

ومن جامع بن جعفر وعن أبي عبد الله رحمه الله في رجل حدث رجلاً حديثاً ثم قال له لا تحدث بهذا الحديث أحداً. فقال المحدث ان حدثت به أحداً فأمراتي طالق. ثم انه حدث رجلاً ببعض الحديث. ولم يكمله ثم بقي آخر فحدثه ببقية الحديث فقال لا تطلق امرأته ولم يحدث به. وكذلك لو حدث به الرجل الذي أخبره به وتقدم عليه فيه. ومن غيره قال أبو الحواري رحمه الله سل عن هذه المسألة. ومن غيره وقال من قال اذا أخبر به الذي حدثه فقد طلقت لانه هو أحد وقد أخبره الحديث الا ان يقول ان حدثت بهذا الحديث أحداً غيرك فهناك لا تطلق امرأته اذا حدث به.

مسألة : في رجل حلف بطلاق امرأته انه لا يخبر بخبر فآخبر ببعضه انه لا يقع الطلاق حتى يتم الخبر.

مسألة : وان قال رجل لزوجته انت طالق ان كلمت زيداً فإذا كلم زيداً طلقت. وان كلم زيداً قبل أن يطاها فهو مؤتي منذ كلم زيداً. فان تركها أربعة أشهر منذ كلم زيداً أبانت بالايلاء. وان وطئها فوق ما يلتقي الختانان ويجب الغسل فسدت عليه أبداً. وان طعن طعنة قدر ما يلتقي الختانان ويجب الغسل وقع الطلاق وينزع من حينها ثم يردّها ان شاء في العدة وان أمضى فوق ذلك او طعن بعد ذلك ولم ينزع من حينه فسدت عليه أبداً.

مسألة : وعن رجل قال لزوجته انت طالق ان كلمت زيداً ان دخلت دار عمر وقال ان كلمت زيداً أو دخلت دار عمر وجميعاً طلقت وان لم تفعل ذلك جميعاً لم تطلق. وهي امرأته ولو فعلت أحد المعنيين وسواء ذلك

قدمت أحدهما أو آخرته وليس هذه مثل الأولى. فان قال لها انت طالق ان كلمت عمروا وان لم اطال قال ان كلمت عمروا قبل ان يطاها طلقت وان وطياها انهدم الطلاق ولو كلمت عمروا.

مسألة : عن ابي الحواري وعن رجل يقول لامراته ان كلمت فلانا فانت طالق فكلمته وطلقت وردھا ثم رجعت كلمته. فعلى ما وصفت فانما يقع عليها الطلاق مرة واحدة إلا أن يقول كلما كلمته فانت طالق فكلما كلمته طلقت. وكذلك ان قال ان قبحت وجهه فهي طالق مثل المسألة الأولى.

مسألة : ومن حفظ ابي معاوية عن ابي عبدالله فيما أحسب. ورجل حلف بطلاق امراته ان كلمت فلانة فجاءت المرأة تسال عن شاتها فقالت زوجة الرجل لصبي أعلمها أن الشاة في الزرب فاعلمها. قال تطلق لأن الصبي انما أدى كلام المرأة الا ان يقول انه انما قال للمرأة عن نفسه ولم يقل ذلك عن زوجة الرجل فلا يكون طلاقا.

مسألة : من الزيادة المضافة من كتاب الضياء. ومن قال لزوجته ان كلمت زيدا فانت طالق فكلمته حيث يجوز أن يسمع حنث وان لم يسمع. فإن كلمته ميتاً فلا حنث. وان كلمته بحيث لايجوز أن يسمع لبعده المسافة فلا طلاق. فان كان اصم فكلمته في مسافة لو كان سميعاً لبعده المسافة فلا طلاق. فان كان اصم فكلمته في مسافة لو كان سميعاً لسمع ففيه وجهان. وعن ابي عبدالله انها تحنث قال ابو الحواري اذا لم يسمعها لم يحنث. قال المضيف من كتاب الاشياخ انه ان كان اصم وكلم حيث يسمع مثله ففيه اختلاف والله أعلم. رجع الى الكتاب.

مسألة : وقال ابو سعيد في رجل قال لامراته انت طالق ثلاثاً إن كلمت زيدا لاتطلق ان كلمته أو لم تكلمه قال لانه اوقع الاستثناء على غير معروف فلا تطلق.

مسألة : في الرجل اذا قال لامراته انت طالق ان كلمت فيما يستقبل. وتطلق ان كان زيدا كلمته من قبل قال لأن أن المنصوبة بمنزلة اذ في هذا

الموضع واحتج بقول الله عيسى وتولى ان جاءه الأعمى يقول اذ جاءه الأعمى.

مسألة : وقال في الرجل اذا قال لامرأته ان كلمت زيدا ولم اطال فانت طالق. فان كلمت زيدا أطلقت وان وطئها قبل ان تكلم زيدا فقد انهدم الطلاق وليس في هذا ايلاء ان لم تكلم ولم يطأها لانه مباح له وطئها. وان قال انت طالق ان وطئتك ولم تكلم زيدا. قال ان وطئها من قبل ان يكلم زيدا حرمت عليه أبداً وان كلمت زيدا من قبل ان يطأها فهي زوجته ويجوز له وطئها وان لم يكلم زيدا ولم يطأها حتى تمضي اربعة اشهر بانته منه بالايلاء.

مسألة : من الزيادة المضافة من كتاب الضياع. ومن حلف بطلاق زوجته ان كلمت أحداً من أهلها أو من قرابتها فإن كلمت أحداً من أهلها أو قال من قرابتها فإن كلمت أحداً ممن يلقاها الى اكثر من اربعة آباء لم تطلقه.

مسألة : ومن حلف بطلاق امرأته لا يكلم فلانا فقالت امرأته لامرأة أو رجل ان زوجي حلف بطلاقي ان كلمت فلانا وفلان حاضر يسمع قولها هذا فاردت بقولها هذا أن يسمع الرجل الذي حلف زوجها عليها ان كلمته قال ابو عبدالله لا تطلق.

مسألة : منقولة من كتاب الايمان من حفظ محمد بن ابراهيم من جواب أبي الحواري. سألت عن رجل حلف بطلاق زوجته أن لا تكلم فلانة فمرت المرأة المحلوف عليها على نسوة في الليل فقالت كيف امسيتن فقلن مرحباً. وقالت المحلوف عليها من تلك قالوا فلانة فقالت عند ذلك تلك التي حلف علي زوجي أن لا أكلمها وانما قالت كيف امسيت في الليل فعلى ماوصفت فإذا كانت المحلوف عنها هي التمس مست بالنسوة والمحلوف عليها مع النسوة فردت عليها المحلوف عليها مع النسوة فهذه قد خشت وقد وقع الطلاق لاشك في ذلك اذا اردت عليها السلام أو قالت لها مرحباً أو سمعتها

منها كلاماً لها فقد وقع الطلاق علمت بها أو لم تعلم أنها هي المحلوف عنها وسواء ذلك كان ليلاً أو نهاراً.

مسألة : من الزيادة المضافة وعن رجل حلف على طلاق امرأته لا يكلم فلاناً وكانت هي تريد الخروج منه فأتته اليه. فقالت اني قد كلمت فقال المحلوف عليه معاذ الله ما كلمتني هذه المرأة يقبل كلامها في ذلك ويدفع اليها الصداق ام لا. قال كلامها مقبول والحنث واقع وقول الرجل دعوى عليها لان الزوج حلف على فعلها.

مسألة : وعن رجل حلف بطلاق امرأته ما فعل كذا وكذا وفعل فما حد ذلك ان كان فعل ذلك وهو صبي قال حد عمل العاقل اذا بلغ رجلاً فقد وجبت عليه الحدود فاما قبل ان يبلغ رجلاً فلا. قال أبو المؤثر الله أعلم.

مسألة : ومن حدث امرأته بحديث فقال ان حدثت به فانت طالق وانت علي حرام وهي يومئذ حبي فحدثت بالحديث الذي نهاها عنه زوجها ثم وضعت حملها فقد بانث منه وهي أملك بنفسها وليس له تزويجها بنكاح جديد ومهر جديد فإذا فعل ذلك كانت منه على تطليقتين وعليه كفارة يمينه.

مسألة : ومن حلف بطلاق امرأته لا تكلم فلانا فقالت امرأته لامرأة أو لرجل ان زوجي حلف بطلاقي ان كلمت فلانا وفلان حاضر يسمع قولها هذا فارادت بقولها هذا أن يسمع الرجل الذي حلف زوجها عليه إن كلمته. قال أبو عبد الله لا تطلق. قال وكان مروان بن عبد الواحد حلف بايمان شديدة ان لا يكلم والديه. ثم سال موسى بن علي عن ذلك فامر به أن يدخل على والديه ويكلم اخته قدام والديه والداه يسمعان ما يريد ان يكلم به اخته ولم ير عليه موسى حنثاً بذلك اذا كلم اخته بكلام يريد أن يسمعه والداه. رجع الى كتاب بيان الشرع.

## الباب الثاني والخمسون

### اليمين بالطلاق بالتزويج

عن أبي الحواري رحمه الله. وعن الرجل الذي حلف بطلاق امرأته لامرأة أخرى ليتزوج بها فإذا تزوج بها بولي وشاهدين وصادق فقد برت يمينه وقد تزوج بها. وقد وقعت التسمية على التزويج وقد برت يمينه. وإن كان التزويج فاسداً ولا يسعه أن يفعل ذلك. فإن فعل فقد برت يمينه وطى أو لم يطأ.

مسألة : قلت فإن قال لها ان حلفت بطلاقك فانت طالق ان حلفت بطلاقك فانت طالق ان حلفت بطلاقك فانت طالق. كم يقع عليها من الطلاق قال معي ان هذا يمين كقوله ان دخلت دار زيد فانت طالق فقوله ان حلفت بطلاقك فانت طالق فهو يمين فلما ان حلف الثانية حنث وقع عليها تطليقة. وكذلك في الثالثة وهذه يمين بالطلاق.

مسألة : وعن رجل طلب امرأة يتزوجها فقالت ان لك امرأة. وانا اضاف أن تتزوجني فتطلقني فقال ان فعلت فعليها من الطلاق مثل ما عليك فتزوجته فغارت عليها الأولى فطلق الآخرة تطليقتين ثم أشهد على ردها ثم طلق الآخرة تطليقتين. وقال ابو نوح بانك منه الأخرى. ولاتبين الأولى لانه قد وثى لها بما قال فوقع على الأولى من الطلاق ماوقع ثم أشهد على ردها. ثم انه طلق الآخرة اثنتين. فلم يقع طلاق الآخرة على الأولى.

مسألة : من الزيادة المضافة وعن رجل طلب امرأة الى أهلها ليتزوجها فانعموا له ثم بدا له فحلف بطلاق زوجته انه لو اراد ان يتزوجها لفعل. قال سليمان انه لا يحنث اذا كان معناه ان القوم قد انعموا له. قال هاشم ان امرأته تذهب له ليست الإرادة اليه.

مسألة : وعن رجل ذكرت امرأته رجلاً فقال انت طالق ان لم تزوجي به.

فعلى ماوصفت فهذا ايلاء وليس له ان يطاها فإذا مضت أربعة أشهر  
بانت منه بالايلاء وذلك ان كان هذا الرجل يحل له نكاحه ولو حلف ان لم  
تزوج بابنها أو باخيها طلقت من حينها ولم يكن هذا إيلاء.

مسألة: فيمن حلف لا يطلق امرأته ان طلق الوكيل أو أبرأها حنث لأن  
فعل الوكيل فعل الموكل. وأما اذا جعل امرأها بيدها فلا حنث عليه. لأنه لم  
يامرها ان تطلق نفسها ولا تختار نفسها فلا أراه يحنث. رجع الى كتاب  
بيان الشرع.



## الباب الثالث والخمسون

### الطلاق بالولد

وعن رجل له أربع نسوة كلهن حوامل فقال ايكن وضعت حملها قبل صاحبته فالأخرى طالق فوضعت واحدة منهن. ثم وضعت الثانية ثم وضعت الثالثة. ثم وضعت الرابعة ما القول فيه. قال معي انه قيل يقع على الأولى منهن تطليقتان. ويملك رجعتها وتعتد بالحيض وهي التي وضعت أولا. والتي وضعت بعدها. وهي الثانية يقع عليها تطليقة وتبين بالولد ويقع على الثالثة تطليقتان وتبين بالولد ويقع على الرابعة ثلاث تطليقات وتبين بالولد. وذلك انه لما وضعت الأولى حملها وقع على الأخرى كل واحدة تطليقة ولم يقع عليها هي شيء من نفسها لأنه قال فالأخرى طالق. فلما وضعت الثانية. وقد وقع عليها تطليقة من الأولى انقضت عدتها بذلك. ولم يقع عليها من نفسها شيء ووقع على الأولى تطليقة من الثانية ووقع على الباقيتين كل واحدة تطليقتان من الأولى واحدة ومن الثانية واحدة. فلما وضعت الثالثة وقد وقع عليها تطليقتان بانتهى بالعدة بتطليقتين ووقع على الباقيتين وهي الرابعة ثلاث تطليقات ووقع على الأولى تطليقتان. فلما وضعت الباقيتين وهي الرابعة انقضت عدتها بالثلاث ولم يقع على الأولى منها شيء لأنه قال ايكن وضعت قبل صاحبته ولم تبق لها صاحبة لم تضع. فلم يقع بها على الأولى شيء من الطلاق لوضعهن كلهن وبانت هي بالثلاث بالعدة. فان قال ايكن وضعت حملها قبل الأخرى طالق والمسالة بحالها. فمعي أن النساء فيه واحد مثل الأولى إلا أنه يقع على الأولى ثلاث تطليقات لقوله ايكن وضعت حملها. فالأخرى طالق ولم يقل قبل صاحبته قال المصنف وقد وجدت انه اذا قال ايكن وضعته حملها فالأولى طالق فان الأولى تطلق ثلاثا. وعدتها بالحيض وتطلق الثانية بواحدة وتنقضي عدتها بولدها. وتطلق

الثالثة اثنتين وتنقضي عدتها بولدها. وتطلق الرابعة ثلاثا وتنقضي عدتها بولدها. قيل فإن قال أينكن لم تضع حملها فالأخرى طالق. هل يكون مولياً عنهن. قال هكذا معي انه مولي عنهن فإن وضعت واحدة منهن فالإيلاء عليهن كلهن بحاله. وكذلك ان وضعت الثانية فالإيلاء عليهن بحاله فإن وضعت الثالثة حملها أشبه عندي أن يكون قد زال الإيلاء عن الباقية التي لم تضع حملها وثبت الإيلاء على الأخرى بها فان وضعت حملها قبل أربعة أشهر منك حلف انهدم عندي بالإيلاء عنهن وان لم تضع حملها حتى تمضي أربعة أشهر بن الثلاث بالإيلاء. قيل أرايت ان قال لزوجتيه ايتكما وطيتها فالأخرى طالق هل يكون مولياً. قال معي انه يكون مولي عنهما جميعاً فان تركهما ولم يطاهما حتى تمضي أربعة أشهر باننا بالإيلاء وان وطى واحدة طلقت الأخرى وانهدم الإيلاء عن الموطاة بوطيها لأنه انما كان مولياً عنها بوطيها. ويكون الإيلاء على الأخرى بحاله. وان ردها في عدة قبل انقضاء أجل الإيلاء وهي زوجته ولم يطاها الى ذلك بانته بالإيلاء. ويقع عليها الطلاق وتبين بالإيلاء. وكذلك عندي ان لم يردها وكانت في أجل الطلاق وأتى عليها أجل الإيلاء وهي في عدة الطلاق الذي يملك رجعتها وقع عليها أجل الإيلاء. وان ردها ووطيها قبل أن يأتي عليها أجل الإيلاء وتبين به وقع على الأخرى الطلاق بوطيها. وانهدم عنهما الإيلاء جميعاً ووقع على كل واحدة تطليقة بوطي صاحبته. وقال انه لا وقت عليه ولا حد في هذا الوطي ويجوز له أن يمكن فوق مالا يقع الحنث فان وطى واحدة فوق الطلاق بالأخرى وأتى عليها أجل الإيلاء. وبانت منه وقد ردها فان أتى عليها وهي في التزويج منذ تزوجها أربعة أشهر فيختلف في ذلك. فقال من قال انها تعود تبين بالإيلاء ثانية اذا لم يطاها منذ تزوجها. وقال من قال ان ذلك قد مضى وأنه بمنزلة اليمين ولا يكون بين الحنث إلا مرة واحدة ولا حد عليه في الوطي إلا انه تطلق الأخرى اذا وطى هذه. قلت له فعلى قول من يقول بذلك لو تركها ولم يطاها حتى يرجع يأتي عليها أجل الإيلاء مرة ثانية منذ تزوجها. قال يعود يقع عليها مرة ثانية وثالثة كذلك حتى

يرجع ينقضي أمر هذا التزويج.

مسألة : قيل له ماتقول في رجل قال لزوجته ان ولدت فانت طالق فولدت سقطاً بيناً قال معي انها تطلق. قلت له فان قال ان ولدت غلاماً فانت طالق واحدة وان ولدت جارية فانت طالق اثنتين فولدت غلاماً وجارية لاتدري أيهما قبل الآخر كم تطلق. قال أما في الحكم فلا يحكم عليه إلا بواحدة لا يدري أيهما قبل الآخر وفي الاسترابة انه يلحقها اثنتين والثاني منهما تنقضي به العدة ولا يقع به طلاق.

مسألة : قال أبو سعيد في رجل قال لزوجته وهي حامل انت طالق للسنة انها تطلق من حينها لان طلاقها جائز بالسنة لأن عدتها لوضع الحمل. ولو لم تكن حاملاً فقال لها كذلك لم تطلق حتى تظهر من الحيض على معنى قوله اذا عني طلاق السنة وهي ممن تحيض. قلت له فان قال لها كلما ولدت فانت طالق فولدت واحدا وبقي في بطنها واحد انها تطلق واحدة وتنقضي عدتها بالآخر. فان قال لها انت طالق مع انقضاء عدتك أو في انقضاء عدتك. وكان قد طلقها واحدة انها لاتطلق لانه فيما معي يقع معناه بعد انقضاء العدة ولا يقع به طلاق فإن قال لها وهي حامل اذا ولدت فانت طالق للسنة. فاذا ولدت وطهرت من نفاسها طلقت. قلت له فهذا له وطئها حتى تطلق قال معي انه يجوز له ذلك في حين مايجوز حتى تطلق. قيل له فإن قال ان ولدت فانت طالق للسنة. هل يكون القول سواء. قال يشبهه معي ان يكون معنى واحد.

مسألة : ورجل قال لزوجته كلما ولدت ولداً فانت طالق فولدت ثلاثة اولاد في بطن واحد. قال معي انها تطلق اثنتين وتنقضي العدة بالثالث. وان ولدت اثنين طلقت واحدة وتنقضي عدتها بالآخر. قلت فإن ردها مع كل ولد. قال معي انه يقع عليها ثلاث تطليقات ولا تنقضي عدتها بشيء وتطلق بالولد الآخر.

مسألة : عن ابي سعيد وعن رجل قال كل ولد ولد غداً فامه طالق.

فولدت امرأته من الغد هل يقع الطلاق ومتى يقع. قال معي انه قال كل ولد ولد غداً وقع الطلاق من حينه إذا ولدت غداً. وإذا قال كل ولد يولد غداً فامه طالق قمعي انها تطلق اذا ولدت غداً.

مسألة : ومنه فيما احسب وعن رجل قال لزوجته ان حبلى فانت طالق متى يقع الطلاق وهل يكون له وطئها. قال معي انه يقع الطلاق اذا حبلى مذ قال لها ذلك فيما يستقبل ولا تطلق امرأته ان كانت قد حبلى لأن هذا قول يوجب فعل المستقبل وقيل له ان يطاها مرة ثم يمسك عنها حتى تحيض ثلاث حيض ان كانت ممن تحيض أو ثلاثة أشهر ان كانت ممن لا تحيض ثم يطاها مرة ثم هو على هذا الى أن تحبل فتطلق أو يكون على هذا دأبه. ويقع في ان هذا تنزه لانه قد يمكن ان تحبل وهي ترى الدم الذي يشبه الحيض والمعنى في هذا عندي انها غير حبلى حتى يصح انها حبلى. فإذا حبلى فوطئها على كل حال قبل ان يردها فقد وطئ مطلقة وتفسد عليه في قول اصحابنا. ولكن المخرج له عندي الذي لا يشك فيه انه كلما أراد وطئها ردها رداً على الطلاق بلا أن يسمى طلاقاً. فان كانت قد حبلى وطلقت كان قد ردها احتياطاً. وان كانت لم تحبل لم يضره الرد. ولم أعلم اني عرفت هذا من قول متقدم من أثر ولا خبر. ولكنه يخرج عندي ان هذا احسن للاحتياط بهذا المبتلى بهذه المسألة لما يمكن ان تكون تحبل في ذلك الحال وذلك للاحتياط ولأنه يتعدى امر وطئها عليه بتباعد الحيض أو بانقضاء الشهور ولا نبريه على كل حال من مواقعة الحرمة ان حبلى في بعض الأحوال. ولم يعلم فوطئها وهذا يمكنه أن يردها كل ساعة ويطاها بكل وطية لانها لا تطلق بهذا اللفظ الا بحنث واحد. فمتى وافق الطلاق فقد وافق الرد وبريء من مواقعة الحرمة والمعنى الاول لو احتاط به ثم وطئها. فجاءت بولد لأقل من ستة أشهر منذ وطئها في بعض مايطاها وكان محكوماً عليه بانه قد وطئ مطلقة وتفسد عليه فيما يوجد عنه من قول اصحابنا اذا وطئ مطلقة أبداً. فوقع في أن هذا الاحتياط أقرب من ذلك وأبرأ من مواقعة الحرمة وخوف الفساد.

مسألة : من الزيادة المضافة من كتاب الرقاق. وعن رجل قال لامرأته ان ولدت غلاما، وان ولدت جارية. فانت طالق فولدت جارية تطلق منه أم لا. قال نعم ان ولدت جارية طلقت كما قال. قلت فان ولدت خنثى تطلق منه. قال قد وقع الإشكال والطلاق أولى لأن الخنثى فيه من الأنثى شبه. قلت فان أسقطت فلم يعلم غلاماً أو جارية تطلق منه أم لا. قال اذا ولدت تماما ثم اشتبه فقد أشكل أمره. والطلاق يقع للشبهة. وهو أولى به عند أصحابنا لانه طلاق ووقعت الشبهة. وان كان السقط لم يبين خلقه فالله أعلم. رجع الى كتاب بيان الشرع.

مسألة : ورجل قال لزوجته أنت طالق ان حبلى فان جاءت بولد لستة أشهر مذ قال لها ولم يطاها بعد القول وقع الطلاق. وان جاءت به لأقل من ستة أشهر منذ يوم قال لها لم يقع الطلاق. فإن وطئها بعد قوله والمسألة بحالها فان جاءت بالولد لأكثر من ستة أشهر أو لستة أشهر فصاعداً منذ قال لها وقد وطئها ولأكثر من ستة أشهر منذ قال لها طلقت وحرمت عليه لأنه قد وطئ مطلقة. فإن قال ان أحبلتك فانت طالق فليطأها مرة ثم يمسك عنها ثلاث حيض أو ثلاثة أشهر إن كانت ممن لا تحيض. ويكون على حاله على ما وصفنا في الأول من الاستبراء. فان جاءت بالولد منذ يوم قال لها لستة أشهر فصاعداً ولم يطاها بعد القول لم يقع الطلاق عندي وكان الولد ولده اذا كان قد وطئها من قبل. وان وطئها بعد القول فجاءت بالولد من بعد الوطئ لستة أشهر وقع الطلاق. وان جاءت به لأقل من ستة أشهر من بعد القول والوطئ فلا يبين لي وقوع الطلاق. وان قال ان كنت أحبلتك أو إن كنت أحبلت فان كانت حبلى منه أو من غيره وقع الطلاق ان كان قد أحبلها من قبل القول وقع الطلاق بالوجهين جميعاً.

مسألة : وقال أبو سعيد في رجل قال لزوجته ان كان ما في بطنك ذكراً فانت طالق واحدة وان كان أنثى فانت طالق ثلاثاً. فوضعت أنثى وذكراً انها لا تطلق. قيل له فان قال ان ولدت فانت طالق فاستقطت. هل تطلق

قال معي أنها تطلق اذا كان السقط بيناوان كان السقط غير بين الخلق. فمعي انه قد قيل لا تطلق لانه لا يقع به اسم الولادة. قيل له فإن قال لزوجته إن ولدت غلاما. فأنت طالق واحدة وإن ولدت جارية فأنت طالق اثنتين قال فولدت غلاماً وجارية فلم يعرف أيهما ولد قبل الآخر. قال أما في الحكم فلا يحكم عليه بالثنتين وهو واحدة لا يحكم إلا بها. وفي الاسترابة تلحقه الثنتان لانه لم يدر أيهما قبل الآخر والثاني منهما تنقضي به العدة. ولا يقع به الطلاق وهذا اذا كان حبلا واحدا.

مسألة : وعن رجل قال لزوجته ان حبلى فأنت طالق متى يقع عليها الطلاق. وهل له أن يطأها قال معي انه قيل له أن يطأها منذ قال لها مرة ثم يمسه عن وطئها ثلاث حيض ان كانت ممن حيض أو ثلاثة أشهر ان كانت ممن لا تحيض ثم يطأها ان شاء ان لم تحبل ثم على هذا يكون دأبه ان شاء وهي امرأته حتى تحبل مذ قال لها ذلك القول. قيل له أرايت إن جاءت بولد لأقل من ستة أشهر منذ قال لها ذلك القول هل تطلق قال معي انه قيل لا تطلق لانه قد علم أنها كانت قد حبلى ولم تحبل بعد ذلك. وإنما يقع الحنث في المستأنف. وعن رجل قال لزوجته انت طالق إن ولدت غلاما او جارية فولدت غلاما وجارية في بطن واحد هل تطلق قال معي انها تطلق واحدة وتنقضي عدتها بالولد الثاني. فان قال ان ولدت غلاما او جارية فولدت غلاما وجارية هل تطلق. قال معي انه قيل تطلق اثنتين باسم الولد واحدة وبالولد ثانية وتنقضي عدتها بالثاني. قيل له فان قال ان ولدت أو ولدت غلاماً وجارية فولدت غلاما وجارية قال معي ان هذه يقع عليها تطليقة واحدة وتنقضي عدتها بوضع الحمل. قيل له فإن قال ان ولدت وولدت غلاما وجاري قال معي انها تطلق واحدة ولا تنقضي عدتها بالولد لأنه انما وقع عليها الطلاق بالجميع.

مسألة : ومن جامع بن جعفر. واذا قال الرجل لزوجته اذا حملت فأنت طالق ثلاثا. فإنه يطأها مرة ثم يدعها حتى تحيض ثلاث حيض ثم يطأها مرة فهو على هذا مادامت عنده فإن ولدت ولداً لأقل من ستة أشهر

مذ قال هذا القول لم يقع به طلاق لأن الحمل قد كان قبل الحلف فإذا جاءت به لسته أشهر أو أكثر وقع به الطلاق وانقضت به العدة. قال غيره إن جاءت به لأقل من ستة أشهر مذ وطئها أو لسته أشهر أو أكثر مذ حلف عليها بهذا فسدت عليه لأنه وطئ مطلقاً.

مسألة : في رجل قال لامرأته انت طالق اذا حملت فقالت المرأة قد حملت فقال الزوج كذبت قال معي انه قد قيل انها تصدق في ذلك ويحكم عليه بالطلاق لأنه جعل ذلك إليها.

مسألة : والذي حلف بطلاق زوجته ان ولدت غلاماً أو جارية فولدت غلاماً وجارية. فمعي انها تطلق بالغلام تطليقة. وبالجارية تطليقة ان ولدتهما في بطن واحد طلقت واحدة بالأول منهما وانقضت عدتها بالآخر. وان ولدت ثلاثة جارية وغلامين او جارتين وغلاماً فانها تطلق عندي بأحد الجارتين أو الغلامين أيهما كان منه اثنتين. وسواء ذلك كان في بطن واحد ومتفرق. فان كان من بطن واحد طلقت بالفرد تطليقة واحدة والزوجين تطليقة. فان ولدت الزوجين جميعاً قبل الفرد من الأولاد فانها تطلق بأحد الزوجين وتنقضي عدتها بالفرد ولا يقع به طلاق إذا كان ذلك في بطن واحد فتطلق على هذا واحدة فافهم ذلك. وان ولدت في بطن واحد ثلاثة ذكران أو ثلاث إناث فانما تطلق عندي وتنقضي عدتها بالأولاد فإن رجعت الى ملكة فولدت بعد ذلك من الصنف الباقي الذي لم تلد منهم بشيء طلقت بواحد منهم تطليقة فيما قيل في بعض القول. وقيل إذا بانث منه بتطليقة وانقضت عدتها وتزوجت غيره. ثم رجعت بملك ثان ثم ولدت مابقي من الصفة لم تطلق. وقال من قال تطلق وكذلك ان بانث بثلاث تطليقات بوجه من وجوه الطلاق منه وتزوجت غيره ثم رجعت اليه ثم وليت من الصنف الباقي ففي ذلك اختلاف أيضاً.

مسألة : عن أبي الحواري وعن رجل قال لامرأته ان لم احبلك فانت طالق. واخر قال لامرأته إن حبلك فانت طالق. ورجل حلف بطلاق

امراته ماوطيها قط على الأرض. فعلى ماوصفت قالذي قال لامراته ان لم  
أحبك فانت طالق فقد قالوا يطاها مرة واحدة ثم يمك عنها فان حبلى.  
فهى امراته وان لم تحبل حتى تمضي أربعة اشهر ولم يستبن بها حبل  
بانت بالايلاء وه و تطليقة بائنة. وقد انقضت عدتها منه إن لم يستبن  
بها حبل. وأما الذي قال لامراته ان أحبلك فانت طالق فقد قالوا يطاها  
مرة واحدة ثم يمك عن وطيها حتى تحيض ثلاث حيض ان كانت  
تحيض. وان كانت ممن لا تحيض أمسك حتى تعتد لثلاثة أشهر فان  
استبان حملها فقد طلقت وان لم يستبن لها حبل رجع وطيها مرة واحدة  
ثم يمك عنها حتى تحيض ثلاث حيض أو ثلاثة أشهر إن كانت ممن  
لا تحيض وهكذا يفعل مادام حتى يستبن لها حبل فهذا الذي حفظنا من  
قول الفقهاء.



## الباب الرابع والخمسون

### الطلاق بالعطية والعارية

وعن رجل حلف بطلاق زوجته ان اعطت من بيته طعاما فاعطت خلا  
هل تطلق. قال لا أعلم ذلك. قيل له فان أعطت لبناً يكون طعاما والمسالة  
بحالها. قال معي ان اللبن طعام في الحنث. وتطلق عندي بمعنى الحنث.

مسألة : جواب من محمد بن الحسن في رجل قال لزوجته انت طالق إن  
اطعمت ابنك من مائي إلا بطيبة نفسي. ثم قال لها بعد ذلك نفسي طيبة ولو  
اطعمت كل يوم بعشرة قال يعني بعشرة دراهم ثم اختصما بعد ذلك  
فقال انا نفسي ليست تطيب بما تطعمي ابنك. فعلى ما وصفت فإذا اطعمته  
حين ما يقول لها أنه تطيب نفسه بما تطعم فلا تطلق. واما إذا قال لها أنه  
لا تطيب به نفسه فاطعمته بعد ذلك بغير طيبة نفسه وقع الطلاق  
ولا تطعمه الا عن طيب نفسه كما قال من ماله.

## الباب الخامس والخمسون

### الطلاق على عطيته لزوجته وعلى شرط أن عليها له كذا وكذا وما أشبه ذلك

وعن امرأة قالت لزوجها طلقني على أن اعطيك دراهم. فطلقها انه خلع.  
مسألة: وعن رجل قالت له زوجته اذا طلقني فحقي الذي عليك لي هو  
لك. قال اذا طلقها على هذا فحقها الذي عليه لها هو له. وهذا يخرج مخرج  
الاقرار. وليس هذا مخرج الاستثناء لانه غاية وليس بالاستثناء. ولو  
قالت له ان طلقني فحقي الذي عليك لي هو لك. فطلقها من حينه في  
مجلسهما ذلك كان ذلك يخرج مخرج الخلع ويكون له حقها. فان لم  
يطلقها حتى افترقا من مجلسهما طلقت اذا طلقها من بعد ذلك ولا شيء له  
من بعد ذلك.

مسألة : من الزيادة المضافة من كتاب الرقاق. وسألته عن رجل قال  
لزوجته أنت طالق على أن تعطيني مائة درهم فأبى من ذلك أو اجابت  
اليه ايقع الطلاق في الوجهين جميعا أو لا يقع بها فيهما ولا في احدهما.  
قال يقع عليها الطلاق على ما وصفت من ذلك.

مسألة : من الجامع وعن رجل قال لامرأته ان لم تعطيني كذا وكذا فانت  
طالق فلم تفعل ثم ذهبت الى من ذهبت وأشهدتهم أنها قد اعطته في ذلك  
اليوم الذي جعل طلاقها فيه ان لم تعطه. ثم لم يعلمه الشهود حتى خلا  
الوقت ثم اعلموه هو أو هي. قال ابن محبوب رحمه الله ان كان الشهود  
عدولا فهذه عطية. ولو لم يقبل العطية.

مسألة : وعن ابي علي رحمه الله في رجل قال لامرأته انت طالق ان لم  
تعطيني كذا وكذا فقالت قد اعطيتك إياه فاعطته إياه ثم قالت قد رجعت

فيه ولم يكن قبل ما أعطته فقال قد اعطته ولا طلاق.

مسألة : وإذا قال الزوج لامراته أنت طالق عليك في ألف درهم فلم تقل شيئاً طلقت ولا شيء عليها. وإن قالت لا كذلك تطلق وليس عليها له شيء لأنه طلق على غير شريطة. وإن قالت نعم مجيبة له في ذلك ففيه اختلاف. فقيل إنها تطلق ويجب عليها الألف في الإقرار لأنها قالت نعم فقد اقرت بالألف إقراراً ولا يخرج هذا على سبيل الغدية ولا الشرط. وقال من قال تطلق وليس عليها شيء وذهب صاحب هذا القول على أنه يخرج على وجه الشرط. فأبطله من طريق الشرط لأن الشرط هاهنا ضعيف. وكذلك لو قال عليك ألف درهم وأنت طالق فالقول فيه واحد. وإذا قال لها أنت طالق فعليك في ألف درهم. فقالت نعم كان مثل الأول في الاختلاف في ثبوته عليها. والذي يثبت به فذلك معه يخرج على الخلع. وكذلك قوله عليك في ألف درهم فانت طالق وإذا قالت نعم طلقت وكان ذلك خلعاً وإن لم تقل نعم وقد قال لها عليك في ألف درهم فانت طالق فذلك يخرج على وجهين وفيه اختلاف لأن أحدهما أنها لا تطلق لأنه استفهام وقول أنها تطلق.

مسألة : وإذا قال لها أنت طالق على أن عليك في ألف درهم فقالت لا أو سكتت فلم تقل شيئاً فقيل تطلق ولا شيء عليها. وقيل لا تطلق حتى يقبل ما استثنى وهو خلع. وإن قالت فقيل إنها تطلق ولا شيء عليها. وقيل تطلق وعليها الألف. رجع إلى كتاب بيان الشرع.

## الباب السادس والخمسون

### الطلاق بالعطية وبعطية الحق وغيره والعارية

عن أبي علي الحسن بن أحمد وفي رجل طلب الى زوجته قارورة فيها دهن ان تعطيه اياها فلم تفعل فقال ان لم تعطيني اياها. فانت طالق. فلبثت ساعة ثم اخذتها ضربت بها في الأرض تريد كسرها فسلمت فاخذها أيلزمها الطلاق أم لا. فعلى ماوصفت فإذا أراد بالعطية الهبة فإذا أعطته اياها قبل ان تخلو أربعة أشهر فقد بر. وان أراد بالعطية التسليم والتناول فأنه أعلم. أرايت ان لم تبرزها له أوجب عليها من وقتها أو يلحقها الايلاء. فهذه يلحقها الايلاء على ماوصفت.

مسألة : احسب عن أبي سعيد وسالته عن رجل قال لرجل له عليه حق ان لم أعطك اليوم حقه فامراته طالق فوصل اليه ليعطيه فوجده قد مات هل يبر ولا تطلق زوجته. قال معي انه قيل اذا أعطى ورثته ذلك اليوم بر وليس على الناس الأموات في مثل هذا لأن المعنى فيه تسليم الحق. ومعنى انه قيل يحنث اذا عدم معنى التسمية ولعل الأول يخرج على المعنى. قيل له فان كان الميت ليس له وارث يقدر عليه ولا يعلمه هل يبر. قال معي انه اذا ثبت معنى ما قيل في الورثة. وعدمهم أنه للفقراء فسلم على ذلك فلعله قد قال بعض المسلمين انه يلحقه ذلك. ويشبه معنى الاختلاف على ماضى في التي قبلها اذا سلمه الى الورثة.

مسألة : وعن رجل اعادت امراته شيئاً قوماً. فقال ان اخذتيه فانت طالق وقال المستعبر لامراته ان لم ترديه فانت طالق. فبلغنا أن الربيع سئل عنها فقال بانث بواحدة ثم قال بانثا جميعاً ثم قال لم تبني واحدة منهما. ترد المستعبرة حتى تضعه بين يدي التي أعادتها ولتقل المعيرة لا قبله ولا أعيره فإذا لم تأخذه فلا بأس على واحدة منهما في الطلاق.

مسألة : عن أبي سعيد فيما أحسب قلت له فالمرأة اذا حلف عليها زوجها بطلاقها ان اطعمت بنيتها من ماله شيئاً. فاخذت من ماله حباً واعتقدته مما يلزمه لها من النفقة أو دين عليه لها وطحنت ذلك الحب. وأطعمته بنيتها هل ينفعها ذلك الاعتقاد ولا يقع ذلك الحنث كان منصفاً لها في النفقة أو غير منصف. وكذلك في قضاء الدين. قال اما اذا كان منصفاً لها في النفقة أو غير منصف. وكذلك في قضاء الدين. قال اما اذا كان منصفاً فلا يبين في ذلك وإخاف أن يقع الحنث. وأما اذا لم يكن منصفاً واخذته بحق يسعها وتستحقه عليه. ويصير ملكاً لها دونه بما يوجبها الحق فهو عندي مال لها لا له انما اطعمتهم من مالها لا من ماله. وان اخذته بغير حق فمن ماله اطعمتهم. وإخاف أن يقع الحنث. قلت له فان اخذته من ماله واعتقدته قرضاً عليها فطحنته. واطعمتهم هل تسلم من الحنث اذا اعتقدته قرضاً كان اذن لها أن تقترض من ماله فاقترضت. بغير رايه أو لم يأذن لها. قال اما اذا اذن لها أن تقترض من ماله فاقترضت. بغير رايه فارجو أن ذلك واسع لها. وانما اطعمتهم من مالها. وأما إذا لم يكن باذنه ولم تكن مضطرة الى ذلك في ذات نفسها أو دينها فأخاف ان لايسعها ذلك ويكون ذلك عندي مالاً له. واما اذا اضطرت الى ذلك فأخذته على حد الضرورة في ذات دين أو نفس فارجو أن يكون ذلك مالاً لها ويسعها على هذا الوجه. وكل حال عندي يخرج لها إجازة أخذ ذلك فيه فأخذته وصار مالاً لها فاطعمتهم منه فلا يبين في حنث. وكل حال لايزيل اسم المال عن الحالف بما يسع القابض له ذلك فيصير ملكاً له دونه فهو مال للحالف وإخاف انه يقع الحنث فانظر في هذا الباب. من الزيادة المضافة من كتاب الرقاع.

## الباب السابع والخمسون

### في الطلاق بقبض

#### الشيء ورده إذا كان في غيره

رجل حلف على زوجته بطلاقها لتقبض منه صرة فامتنعت فجعل صرة في ثوب ملفوف. ودفعه إليها ير أم لا. قال الله أعلم غير أن القبض ينصرف على معان فمنه ما يقبض بعينه باليد. ومنه ما يقبض بالقول والقبول. ومنه ما يقبض بوصول غيره. ألا ترى أنهم يقولون فلان يقبض الدار. وقبض المال وإنما هو استوجب ذلك عند الإقرار والبيع. ويقال فلان قبض الدابة وإنما هو أخذ الحبل فقادها به. فصارت في ملكه وقبض العبد والدرهم إنما أمر بها وسلمها بيده. فإن كان الحالف انما حلف عليها لتقبض منه أن تقبضها من يده بيدها ولم أرقبضها الثوب والصرة قبضاً حتى تقبض الصرة كما حلف. وإن كان أطلق القول وقبضت الثوب فإنه أعلم. وقد عرفتك وجوه القبض ولم أراه حائثاً إذا قبضت ذلك على أحد وجوه القبض والله أعلم. قلت فإن حلف أنها لا تقبض هذه الصرة فجعلها في صرر كثيرة، وجعلها في حقة مغطاة ودفعها إليها وقبضتها منه يلزم حنث أم لا. قال الله أعلم أنها لا تقبض الصرة بعينها. وقد تفرقت في صرر وقبضها للحقة خلاف قبضها الصرة بعينها ولا أرى الحنث يقع عليها وإن كانت حلفت لا تقبض الصرة بما فيها سواء إذا اجتمعت وتفرقت فقد عرفتك وجوه القبض. فعلى معنى من يقول أن القبض ما كان في الحوز وقد حازتها عنه. ولا أرى الحنث إلا واقعاً عليها. وكذلك هو على قول من رأى أن القبض هو الحوز للشيء فلا أراه حائثاً إذا قبضت الثوب وفيه الصرة. وإن كانت قصدت بالقبض إلى الحق لا إلى ما فيها من الأصرة وكانت يمينها لا تقبض الصرار بيدها. فلا أرى يلزمها

احث فانظر في هاتين المسالتين واسال عنهما والله اعلم بالصواب.

مسألة : وقيل عن امرأة أخذت من دراهم زوجها درهماً فقال لها زوجها ان لم ترديه فانت طالق. وقد سلمته الى تاجر. فذهبت الى التاجر تسترد الدراهم. وقد خلطه التاجر بالدراهم فاعطاها درهماً فدفعته الى زوجها فقال تطلق إلا أن ترده عليه بعينه. قال بعض انها لاتطلق لانها قد ردتته قال له الرجل التاجر دفع اليها الكيس الذي فيه الدراهم. فآخذته ثم دفعته الى زوجها فقالت له خذ درهمك فاني لا أعرفه فاخذ الزوج درهماً من الكيس قال لا تطلق.

مسألة : قال أبو معاوية في رجل قال لزوجته وقد اخذت دراهم من موضع كانت الدراهم فيه إن لم تردىها فانت طالق. قال فردت الدراهم إلى زوجها. قال فتساله عن نيته. فان كان نوى ان لم تردها إليه فقد فعلت وان كان نوى ان لم تردها الى الموضع الذي اخذتها منه. وكأنه يقول الى ان تردها الى الموضع. ومن غيره قال ان كان نوى في ذلك نية الرد الى الموضع بعينه فهو مانوى. وان لم يكن نوى فقد قال من قال يكون الرد اليه. وقال من قال الى الموضع. وقال من قال حيث ردتها اليه أو في الموضع فقد بر في يمينه وعن ابي علي رحمه الله في رجل جعل فراق امراته في جرة اعارتها فذهبت لترد الجرة فوجدتها عليها غير انه قال اني انما اردت ان اهيئها بالفراق فذلك اليه كان ممن يوثق به او ممن لا يوثق به.

مسألة : وعن رجل اخذت منه امراته درهماً من حيث لا يعلم. فقال لها ان لم ترد الدراهم فانت طالق ثلاثاً ثم نظر فرأى خرقه في الجدار فاخذها فوجد فيها الدرهم فعاد رده في مكانه ثم قال لها خذيه وريديه عليّ فاخذته المرأة وردته عليه فان كان اعتقاد نيته انك ان لم ترديه عليّ من فقده هذا فقد حنث. وان لم تكن له نية فاخذت الدرهم من الجدار هذا الذي اخذته منك فخذ له رده عليه. فقال ارجو ان يكون قد خرج من يمينه ولا حنث عليه.

مسألة: وعن رجل قال لامرأته ان لم تردي الكبة فانت طالق فردتها.  
وقد سديت فقال بعض الفقهاء نخاف ان تقوته. قال ابو الحواري ان  
نوى الكبة بعينها فقد طلقت. وان نوى الغزل فقد ردت عليه الغزل  
ولا تطلق. رجع الى كتاب بيان الشرع.



## الباب الثامن والخمسون

### الطلاق بالبيع والشراء

وعن رجل حلف بصدقة ماله على المساكين أو طلق امرأته ليبيعن غلامه فهرب العبد فخاف أن يموت قبل أن يبيعه هل يخرج من يمينه أن يبيعه وهو أبق. قال لا يبيعه أبقاً لأنه بيع لا يجوز فإن خلا أربعة أشهر بانت بالإيلاء.

مسألة : من الزيادة المضافة من كتاب الضياع. ابن محبوب ومن حلف بالطلاق لا يشتري نخلة فباع نخلة ثم استقالها فإن الطلاق يقع.

مسألة : ومن حلف بطلاق امرأته لا يبيع بيعاً فاقال في بيع فقيل أن امرأته تطلق لأن الإقالة بيع وكذلك القياض. قال غيره وهذا على من يجعل القياض بيعاً. مسألة وفي رجل حلف بطلاق زوجته. لا يشتري لها صبغاً ثم اشترى لها من دين عليه لها. فقيل أن كان نوى لا يشتري لها من عنده فلا شيء عليه وإن أرسل القول فقد اشترى ويحنت.

مسألة : ومن كتاب الأشياخ وعن سعيد بن قريش\ ورجل حلف بطلاق امرأته لا يباع هذا العبد فلقى رجلاً فقال له قد بعتك غلامي هذا بكذا وكذا من الثمن فقال الآخر لا أريك قال قد باعه وتطلق امرأته وهذا بيع يوجب الحنت. ولا يثبت على المساوم البيع. قلت وساء قال قد ابعتك غلامي بكذا وكذا درهماً لرجل ساومه أو لم يساوم. قال نعم. قلت فإن قال قد بعتك هذا الغلام ولم يقل بكذا وكذا من الثمن كل ذلك سواء. قال لا حتى يقول قد بعتك إياه بثمن معروفًا. رجع إلى كتاب بيان الشرع.

## الباب التاسع والخمسون

### اليمن بالطلاق بالدرهم والثوب والغزل

ما تقول في رجل عنده درهم. فوجدها ناقصة فقال لزوجته إن كنت أخذت من الدرهم شيئاً. فانت طالق فقالت لم آخذ منها شيئاً ونم قالت له بعد أيام كثيرة انها كانت قد اخذت من تلك الدرهم كذا وكذا درهماً اتطلق أم لا فقد يوجد في الأثر انها تطلق.

مسألة : ورجل طلق زوجته ان خرقت هذا الثوب وقد كانت خرخته قبل قوله يقع اليها الطلاق ام حتى ترجع تخرقه مرة ثانية. قال معي انه قيل اذا كان يمكن فعلها من بعد لم يحنث بالفعل الأول في اليمن المستقبل وقوله ان خرقت هذا الثوب هو عندي فعل مستقبل ويمكن ان يكون تخرقه بعد ذلك إذا كان قائماً.

مسألة : واما الذي يحلف بطلاق امراته ان لم تغسل هذا الثوب فإذا لم تغسله الى اربعة أشهر بانته بالايلاء ان لم يكن حد لها في غسله الى وقت معروف قبل ذلك أو من شيء معروف فيفوت ذلك وانما تطلق اذا انقضى الوقت وفات ذلك ولو كان قبل اربعة أشهر.

مسألة : سألت أبا عبدالله عن رجل قال لامراته ان لم تردي الذي اخذت فانت طالق ولم تكن أخذت شيئاً. قال لا تطلق. وأما الذي قال لامراته طالق لا يلبس هذا الغزل فمعي انه قد قيل يحنث لبسه أو لم يلبسه وليس هذا موضع استثناء وهذا خبر خبرها به انه لا يلبسه فطلقها مع ذلك. وقال من قال انه استثناء ولا تطلق حتى يلبسه كلباس الناس الذي هو لباس واذا لبسه ثوباً أو جعل في ثوب قلبسه حنث ولو كان قليلاً في الثوب أو كان كله في الثوب أو مما لبس.

مسألة : عن ابي علي الحسن بن احمد فاما الرجل الذي حلف بطلاق

زوجته انه يسلم الى زيد خمسين ديناراً فسلم اليه عشرة ثم ردها عليه وسلمها اليه خمس مراراً يكون قد سلم من الطلاق أم لا. فاحب أن يسلم من الحنث إلا أن تكون له نية فهو مانوى والله أعلم.

مسألة : عن أبي الحواري رحمه الله. وعن رجل قال لزوجته هي فرقتك ان لم تردي ثيابك فلم تردها ثم انكر وقال انما عنيت طفالة. فعلى ما وصفت اذا قال انه لم ينو لامراته طلاقاً لم تطلق وذلك انه قال هي فرقتك ولم يقل انت طالق فذلك كان القول قوله فيما نوى. ولو قال انت طالق ان لم تردي ثيابك لم يكن له أن يقربها حتى ترد الثياب فان لم ترد ثيابها حتى تخلو أربعة أشهر بانتهى منه بتطليقة وهذا في قوله انت طالق ولا يقبل قوله اذا قال نويت بذلك الطفالة لم يصدق على ذلك ويفرق بينهما. وأما إذا قال هي فرقتك فإذا لم يعن طلاقاً لامراته قبل قوله فلا يفرق بينهما. فإن طلبت المرأة يمينه حلف لها ماعنى لها بقوله هذا طلاقاً. من الزيادة المضافة من كتاب الرقاق.

## الباب الستون

### الطلاق بلبس الثياب وغسلها وما أشبه ذلك

وعن رجل حلف لامراته بالطلاق إن غسلت له ثوبيه فجاء إليها. وقد خبشت (١) أحدهما في الجفنة. وكان أول ما وضعته ولم ترفعه بعد يقع بها الطلاق أم لا. قال إن غسلت الثوب حتي تذهب منه الصية والنجاسة طلقت. وأما خبشتها في الإناء فلا أراه. وأما إذا كانا اثنين. لم تطلق حتي تغسلهما والغسول ما وقع عليه اسم غسل له.

مسألة : وقيل عن أبي عبدالله في رجل حلف لا يلبس من غزل امراته ثوباً فلبس ثوباً فيه من غزلها. فقال إن كان فيه من الغزل بقدر ثوب حنث. وفي موضع آخر لا يحنث حتي يلبس ثوباً من غزلها كما حلف وهذا الرأي أحب إلي.

مسألة : من منثورة الشيخ أبي محمد وإن قال أنت طالق إن لبست هذا الثوب وهو عليها. قال محمد بن محبوب إن لم تسلخه عند تمامها كلامه أنها تطلق. وقال موسى بن علي لا تطلق حتي تلبسه ثانية ولو بقي عليها أو بات عليها وإنما يقع عليها الحنث إذا سلخته. ثم لبسته ثانية.

مسألة : وعن رجل حلف بطلاق زوجته لا يلبس لها غزلاً فخاطت ثوبه من غزلها تطلق أم لا. الذي يوجد عن بعض الفقهاء في مثل هذه قولان أحدهما أن الطلاق يقع. والآخر حتي يلبس من غزلها وعندي أن هذا قد لبس من غزلها وهو يقع الحنث بالقليل والكثير.

مسألة : من كتاب الأشياخ عن أبي الحسن قلت قال رجل لامراته طالق إن كساها. فاشتري لها صبغاً أو سود لها ثوباً هل يقع بها الطلاق قال لا أراه يقع بها طلاق لأن الصبغ غير الكسوة. قلت فإن باعها ثوباً.

---

(١) خبش الشيء جمعه كذا في اللسان قال والخبش مثل الهبش سواء.

هل يقع بها الحنث أم لا. قال لا لأنه لم يكسها وكست نفسها .

مسألة : ومن حلف بطلاق امرأته لايلبس ثوباً من غزل امرأته فلبس ثوباً فيه من غزل امرأته فلا تطلق حتي يلبس ثوباً من غزل امرأته. وان حلف لايلبس غزل امرأته فلبس ثوباً فيه من غزل امرأته طلقت . ولو انخرق وخيط بشيء من غزل امرأته فانها تطلق لأنه قد لبس من غزلها وان قل . وان اعطت من غزل لها فهو غزلها أيضاً. رجع إلى كتاب بيان الشرع . وعن رجل قال لزوجته وقد أخذت ثوباً من العيبة أنت طالق ان لم ترديه . فبقيت ساعة قائمة ثم ردتها من يومها قال فمعي ان هذا إيلاء طلاق إلا أن تكون له في ذلك نية في وقت ان لم ترده اليه فلم ترده حتي انقضى الوقت. فمعي انه يقع الطلاق على قول من يوجب النيات في الايمان. قلت فان قالت مجيبة له لاأرده هل يبرأ اذا أجابت بقولها لاوقع الطلاق. فمعي انه لا يضره قولها لاأرده وردته قبل ادخال الإيلاء . وقلت له ان قال لها أنت طالق ان لم تقطعي ولدك هذا فقالت لاأفطمه . فارضعته ذلك اليوم وقطمته من بعد . قال فهذه مثل الأولى وإذا أفطمته قبل الأربعة الأشهر فقد بر إلا أن تكون له نية أن أفطمته . ولم تقطمه ذلك ففعلت ذلك . فمعي انه يقع الحنث. على قول من يلزمه اليمين بالنية .

مسألة : عن أبي الحواري وعن رجل كان عنده جارية يتيمة تخدمه فقال لزوجته أنت طالق ان أكلت هذه الجارية لي خبزاً في هذا البيت . فعلي ماوصفت فلا تطلق امرأته حتي تاكل الجارية خبزاً في ذلك البيت إذا كان انما حلف عن الخبز الذي له . وأما ان أكلت من الخبز الذي ليس له فيه ملك ولا هو من ماله لم تطلق امرأته حتي تاكل من خبز هو له كان من ماله أو من غير ماله إذا كان الخبز له . من الزيادة المضافة من كتاب الرقاق.

## الباب الحادي والستون

### الطلاق بالأكل وما أشبه ذلك

رجل حلف بالطلاق لا يأكل رطباً فاكل سحاً (١) أيحنت أم لا. فاقول لا حنت عليه اذا لسح غير الرطب إلا أن يحلف على رطب محدود لا يأكله فصار سحاً فإنه حانت أن أكله.

مسألة : وعن رجل حلف بالطلاق لا يأكل في هذا اليوم طعاماً فاكل فأكهة مثل الرطب والعنب وأشياء هذا تطلق منه أم لا. قال احب الطلاق في هاتين المسألتين حين قال أما الرطب فهو فأكهة وطعام والطلاق واقع. وأما العنب وأشياء ذلك فقد اختلفوا في طلاقها فيه منهم من قال كلما أطلع الانسان فهو طعام وعليه الحنت. قلت فان أكل قزحاً وملحاً أيحنت أم لا. قال قد مضى الجواب منهم من قال ليس هذا بطعام. ولا حنت عليه فيه.

مسألة : وعن رجل قال لامرأته انت طالق ان أكلت البقل فاكلت كرفساً أو فجلأ أو أكلت من سائر البقول شيئاً هل يقع بها الطلاق. قال لا لأن هذا ادخل ألف والسلام لام المعرفة على الجنس في البقل بعينه. ولم يقل ان اكلت بقلأ لأنه لو لم يدخل الألف واللام أيحنت في جميع ما ذكرت.

مسألة : وعن رجل قال لامرأته انت طالق ان أكلت الشحم وانت طالق ان اكلت اللحم فاكلت لحمأ فيه شحم أو لحمأ خالصاً. قال إن اكلت لحمأ فيه شحم طلقت اثنتين وان اكلت لحمأ خالصاً طلقت واحدة قل أو كثر لأن ذلك غير محدود. وانما أوقع التطليقتين على الجنسيتين المعروفين من اللحم والشحم غير محدود.

مسألة : قلت وكذلك لو قال انت طالق ان اكلت بسرأ فاكلت قاربناً هل يقع بهذا الطلاق. قال أنه الطلاق واقع اذا اكلت بسرأ القارين مع القارين.

---

(١) السح النمر اليابس ويطلق على التمر كله.

قلت وكذلك لو قال أنت طالق ان أكلت رطباً فأكلت قاريئاً هل يقع بهذا الطلاق. قال تطلق اذا اكلت من القارين ما أرطب منه لانه اوقع على غير محدود فأوجب الحنث اقل قليل مأكّل من الرطب والبسر.

مسألة : قلت وكذلك ان قال انت طالق ان أكلت جذباً فأكلت من الطلع شيئاً يشبه الجذب في غرضه. قال اذا أكلت من الطلع جذباً فقد وقع الطلاق. وان اكلت مافسخ وصار بما لا يكون جذباً لم تطلق ويدل على ان الطلع جذب ماكان غصاً مثل الجذب لقول الرسول عليه السلام ﴿ لا قطع في كثره ﴾ وقال قوم أن الكثر هو الجذب. وقال قوم هو الطلع والحجب أيضاً.

مسألة : ومن جامع بن جعفر. واذا قال الرجل لامراته ان أكلت هذا الرغيف فأنت طالق. فأكلت في غير ملكه عامة الرغيف ثم أكلت ما بقي منه في ملكه وقع الطلاق عليها لا نا انما ننظر الى الذي يكون به الحنث. فإذا كان في ملكه وقع به الحنث.

مسألة : من كتاب الأشياخ عن أبي معاوية في رجل حلف بطلاق زوجته ان اطعمت ولدها من ماله شيئاً قال ان طحنت برحي قد طحنت لزوجها من ماله بعد عشرة أيام تحنث أو لحقت عليه الحنث. وكذلك الجفنة ان عجت بها له.

مسألة : وعن رجل قال لامراته ان اكلت اليوم طعاماً فأنت طالق فأكلت نبقاً أو قرعاً أو باذنجاناً أو لبناً غليظاً أو غير غليظ. فاما اللبن اذا أكلته غليظاً أو غير غليظ فأنها تطلق. واما القرع والباذنجان فان أكلتهما فأنها لاتطلق لانهما من البقول وان اكلت النبق طلقت. رجع الى كتاب بيان الشرع.

## الباب الثاني والستون

### اليمين بالطلاق بما كان من النخلة من رطب أو تمر أو غيره

وقال محمد بن محبوب لو أن رجلاً حلف بطلاق امرأته أن اذهبت من تمره شيئاً. فاعطت منه نوى أنها لا تطلق. وأنا أقول أن حلف عن تمر محدود بطلاق امرأته أن اذهبت من هذا التمر شيئاً فاعطت منه نوى أنها تطلق.

مسألة : وسألته عن رجل قال لزوجته أنت طالق ثلاثاً أن وقعت هذه النخلة فوقعت النخلة عليه فمات هل يقع على المرأة طلاق. قال معي أنه أن كان موته ووقوع النخلة معاً بطل الطلاق. ولم يقع على المرأة شيء وهي زوجته وترثه. وإن كان موته بعد وقوع النخلة بقليل أو كثير فقد وقع الطلاق على المرأة ولا ترثه إذا كان الطلاق ثلاثاً. وقال وقوع النخلة وسقوطها هو وصولها إلى ما تستقر عليه وتمكن من أرض أو غيرها وما كان دون ذلك فلا يقع عليها عندي اسم الوقوع ولا السقوط على معنى قوله.

مسألة : والذي حلف بطلاق امرأته أن لم يأكل هذا الجراب فليس عليه أن يأكل الخصف ولا العجم. وإنما يأكل من ذلك ما يأكله الناس من مثلها من معاني العرف بين الناس. وأما أن كان خرج منه عسل بعد اليمين ولم يأكله فمعي أن ذلك مما يلزم في اليمين أكله وإن لم يأكل ذلك لم يبر. وإن كان خرج قبل اليمين فلا يقع عليه.

مسألة : ورجل طلق زوجته أن اذهبت من تمره شيئاً فاذهبت منه نوى فذكر أبو سعيد ذلك عن أبي المؤثر عن محمد بن محبوب رحمه الله أنه



قال لا تطلق. قال أبو سعيد انه لا يبين لي اولا لا يشبه عنده في ذلك اختلاف. ثم قال وقال أبو المؤثر وأنا أقول اذا قال ان اذهبت من تمره هذا فاذهبت منه النوى أنها تطلق وكأنه يشبه فيها اختلاف على معني قول أبي سعيد فراجعت أبا سعيد في ذلك. فقال انه لا يقول في ذلك شيئاً.

مسألة : وعن رجل قال لامرأته انت طالق ثلاثاً ان وقعت هذه النخلة فوقعت النخلة عليه فمات فرفع أبو سعيد عن أبي الحسن عن أبي الحواري رحمهم الله. انه قال تطلق ثلاثاً وتكون عدتها عدة المطلقة ثلاث حيض ولا ترث منه شيئاً إلا ان يصح انه مات قبل وصول النخلة الى الأرض فيكون قد مات وهي امرأته فعليها عدة المتوفى عنها زوجها وترثه.

مسألة : من الزيادة المضافة من كتاب الجامع. ومن حلف بطلاق امرأته ان دخل بيته هذا التمر فعمل ذلك التمر خلا وادخل بيته الخل. فلا حنث عليه اذا كان قد ذهب منه ما قد ذهب ولم يدخل كله. رجع الى كتاب بيان الشرع.

## الباب الثالث والستون

### الطلاق بالشجر واللحم والطبخ

قيل له فان حلف بطلاقها ان طبخت في لحمه هذا شجراً قطبخت بصلا هل يحنث قال إن كان البصل عثاماً حنث وإن كان روساً بلا أعطام لم يحنث في التسمية عندي. وأما في المعنى فعندي انه يحنث. قلت فإن كان رؤساً بلا أعطام فاخرجت الأعطام وطبخت الروس. قال هذا عندي أقرب ومعني أنها تحنث في المعنى والتسمية في هذا على معنى قوله.

مسألة : وعن رجل حلف بطلاق امرأته ان لم تطبخ هذا اللحم فأكله كلب أو سنور فطبخت الكلب أو السنور من حينه قال قد طلقت ولا يغني عنها طبخ الكلب أو السنور. وكذلك لو حلف لا يأكل هذا الطعام فأكَلته شاة ثم أكلت المرأة الشاة كلها في حين أكلها الطعام لما حنث لأن هذا الطعام قد تغير عن حاله.

## الباب الرابع والستون

### الطلاق بالأكل والشرب

وعن رجل قال لامرأته ان أكل من حبها فهي طالق فخلطت هي وامرأة حباً وطحنناه وقسمناه دقيقاً أو خبزاً اذا أكل من عند المرأة ولم يعلم. قال لو قال من هذا الحب لكأن قد أكل. وأما من حبها فذلك ليس هذا من حبها ولا أرى طلاقاً. ومن غيره قال نعم قد قيل هذا وقال من قال تطلق ولو لم يكن من حب محدود. وقال من قال لا تطلق ولو كان محدوداً. وذلك اذا كان من خبز الخليطين كان مقسوماً أو غير مقسوم الا ان يأكل من الخليطين ما يكون لو قسم لكان أكثر من حصة المرأة الأخرى. وقال من قال اذا أكل منه فقد حنث قليلاً أو كثيراً قسم أو لم يقسم. وقال من قال يحنث اذا لم يقسم ولا يحنث اذا قسم.

مسألة : وسألته عن رجل قال لزوجته أنت طالق ان شربت من هذا الماء وهو فلج يجري وذلك في وقت. وشربت هي في وقت قال ان كان نوى هذا المساء بعينه فله نيته وان لم ينو وقع الطلاق.

مسألة : فان حلف بطلاق امرأته ان لم تاكل عزق موز فأكلت اللب والقت القشر. فإن كان العزق مرطباً فإنه يجري فيه الاختلاف لان الناس يختلفون في أكله. وأما ان طبخ الموز بقشره على مايتعارف من انه يقشر منه القشرة العليا ثم يطبخ فلم تاكل ذلك من القشر على المطبوخ. فاخاف ان يحنث بلا معنى اختلاف. وأما الجوز اذا حلف انها تاكله فلا يلزم في ذلك ان تاكل القشرة واذا اكل الحالف عمود الجوز كله فقد بر عند ولايبين لي في ذلك اختلاف في معنى التعارف من الناس.

مسألة : وسألته عن رجل طلق زوجته ان اكلت عيشاً فأكلت مغاره هل تطلق قال معي انها لا تطلق لانه ليس من العيش. قلت له فان شربت قال

معي انه قيل انه من العيش. قلت له فإن أكلت من بقول الأرض شيئا.  
قال معي انها تطلق اذا كان مما يعاش به. قلت فإن أكلت سمنا او لبنا او  
خلا هل تطلق. قال معي تطلق.

مسألة : ورجل طلق امرأته ان لم تشرب ما في الكوز من الماء فلم يكن  
فيه ماء. قال لا تطلق. ورجل حلف بطلاق امرأته على صبي أو رجل ان لم  
يأكل هذا الخبزة فحملها وبرز بها ثم قال قد أكلتها. فإن المرأة تطلق حتى  
يصح بشاهدي عدل انه قد أكلها.

مسألة : من الزيادة المضافة وعن رجل قال لزوجته انت طالق ان أكلت  
هذه القفعة فبدلت به او طحنت بالرحى وقد طحن قبلها من هذا الحب  
الذي قد حلف عليها منه تطلق ام لا. قال تطلق اذا بدلت ولا تطلق حتى  
تأكله كله لانه محدود.

مسألة : وقيل في رجل حلف بطلاق زوجته ان لم تأكل طعاما قد حده  
فأكلت دابة ذلك الطعام كله وأكلت المرأة تلك الدابة كلها ان الحنث واقع  
عليها لأن ذلك قد ذهب ولم تأكله.

مسألة : من منثورة الشيخ أبي محمد وسالته عن رجل قال لزوجته  
أنت طالق ان شربت من هذا الماء وهو قلعج يجري وذلك في وقت وشربت  
هي في وقت. قال ان كان نوى هذا الماء بعينه فله نيته وان لم ينو وقع  
الطلاق.

مسألة : ومن حلف لا يأكل خبز امرأته فاعطت من خبزه فهو خبزها  
ايضا. وان عجنّت وصفحت وطرح غيرها فهو خبزها. وان عجنّت وصفح  
غيرها فأكّل لم يحنث. وان حلف لا يأكل مالها فوهبته له لم يحنث وان  
حلف بطلاقها على شيء محدود لا يأكله من مالها فوهبته له فأكّل طلقت.  
وان حلف لا يأكل من مالها فوهبته له مالها فقال قوم يحنث. وقال آخرون  
لا يحنث وهو أحبي اليّ. وان حلف لا يأكل من مالها فبادلته به وأكل بديله  
او أكل ثمنه لم يحنث. وان حلف على شيء محدود من مالها لا يأكل منه.

فبادلت به غيره أو باعته وأخذت ثمنه فأكل قال قوم يحنث. وقال  
آخرون لا يحنث وذلك منه وبديله منه فأنظر في ذلك. رجع إلى كتاب بيان  
الشرع.

## الباب الخامس والستون

### في طلاق الزوجة بخروجها من البيت أو دخوله وشروق الشمس وغروبها

ورجل قال لامرأته ان دخلت عليك اختك هذه الدار أو هذا البيت فانت طالق فصعدت اختها من دار أخرى على ظهر البيت اتطلق أم لا. فلا نرى طلاقا. وقال أبو عبدالله إذا كان للبيت حجرة محيطة بالبيت فقد حنث ووقع الطلاق.

مسألة : وسألته عن رجل حلف بطلاق امرأته ان دخلت دار زيد الا ان يحدث فيه موت فمات فيه ميت هل تدخل بغير اذنه على الماتم ولا يقع طلاق قال هكذا عندي. قلت له فلها ان تدخل كلما أرادت بعد ذلك أم ليس لها الا مرة واحدة الا باذنه. قال معي انه اذا حلف الا تدخل دارا محدودة الا ان يحدث فيها حدث موت فحدث فيها حدث موت فليس لها ان تدخل تلك الدار الا مرة واحدة اذا حدث فيها حدث موت. وليس ان ترجع تدخل ولو كان الميت لم يقبر في بعض القول. وقال من قال انه اذا حدث في الدار حدث موت فلها ان تدخل كلما أرادت إلا أن يعني هو انها لا تدخل الا حتى يحدث موت فليس لها على هذا ان تدخل الا في كل حدث مرة اذا كانت تلك أرادته.

مسألة : سأله أبا سعيد محمد بن سعيد رضي الله عن رجل قال لزوجته انت طالق ما دخلت الدار. هل يكون استثناء ولا يقع الطلاق حتى تدخلها. قال يقع لي ان هذا يحتمل معنيين بقاء ومعنى استثناء لغادية دخول الدار وأحب أن تكون له نيته في ذلك. فان قال انه نوى النفي فمعني ان فيه قولين أحدهما انها لا تطلق ان لم يكن دخل الدار.

واحدهما انها تطلق دخل الدار أو لم يدخلها ويكون هذا خبراً ولا يكون استثناء. وإن قال انه نوى مادخل الدار يعني ان دخل الدار. فإن دخلها وقع الطلاق. فإن لم يدخلها لم تطلق. واحسب أن بعضاً يجعل في هذانية إذا احتمل المعنيين إذا وجب عليه الحكم بأحدهما الزمه حتى يصح ما ادعى من غيره. قلت له وكذلك ان اتهمته امرأته انه دخل على مطلقة. فقال لها انت طالق مادخلت اليها ولم يكن دخل اليها هل يقع الطلاق من حينه ام يحتمل الاستثناء ولا تطلق ان لم يكن دخل. قال هذا عندي والاول سواء الا ان هذا اقرب ان يكون نفياً على معنى المخاطبة وقد مضى القول في النفي. قلت له أرايت ان قال لها انت طالق ما اشرقت الشمس وماغربت هل يكون هذا مثل الاول.. قال معي انه مثل الاول الا ان هذا اقرب عندي ان يكون للمستقبل. قلت فإذا كان مستقبلاً فشرقت الشمس وغربت كم يقع عليها من الطلاق. قال معي انها اذا اشرقت وقع عليها تطليقة اذا غربت وقع عليها تطليقة. ثم لا يقع عليها طلاق بهذا اللفظ عندي. قلت له أرايت ان قال انت طالق ماشرقت الشمس. وماغربت ماشرقت فشرقت وغربت وشرقت. هل تبين بالثلاث قال معي انها تبين بواحدة اذا شرقت وغربت وشرقت ولا يقع الطلاق حتى يكون هذا كله. ومعني انه معنى واحد اذا شرقت وغربت فمعني انه يقع الطلاق تطليقة وهذا تكرير في الكلام عندي كقوله ما اكلت خبزاً وارزاً وخبزاً فالخبز معناه واحد عندي اذا اكلت خبزاً وارزاً طلقت على هذا يقع لي. قلت له أرايت ان قال لها انت طالق ماشرقت الشمس. وماغربت وماشرقت اثنتين بالثلاث قال هكذا يقع لي وانظر في ذلك. قلت له وانما المعنى هاهنا الذي فرق بين المعنى الاول هو الواو قال هكذا عندي. قلت له وكذلك ان قال انت طالق ماشرقت الشمس ثم ما غربت ايكون مثل قوله ماشرقت وماغربت قال هكذا يقع لي وهذا اكد عندي. قلت له فان قال لها انت طالق ماشرقت وما غربت فشرقت الشمس وغربت كم يقع عليها من الطلاق. قال يقع لي انها تطليقة. قلت له فان قال ماشرقت الشمس ثم غربت اكله سواء. قال يقع لي انه سواء وتقع تطليقة. قلت له وكذلك ان قال ماشرقت

الشمس اذا غربت فشرقت وغربت كم يقع عليها من الطلاق قال معي انها اذا شرقت وغربت وقع تطليقة. قلت له ارايت ان قال اذا شرقت اذا غربت فشرقت وغربت. كم يقع عليها من الطلاق. قال يقع لي انها تطليقة. قلت له فان قال اذا شرقت واذا غربت فشرقت وغربت كم يقع عليها من الطلاق. قال يقع انه تطليقتان اذا شرقت وقعت تطليقة واذا غربت وقعت تطليقة.



## الباب السادس والستون

### الطلاق بالحج وبالخروج إلى الحج من الزيادة المضافة

وعن رجل قال لزوجته اذا حججت فانت طالق. متى تطلق. قال ابو سعيد فيه الاختلاف ففي بعض القول على معنى التسمية إذا حرم بالحج فقد وقع الطلاق لأنه يسمى حاج. وفي بعض القول حتى يتم الحج. الذي لا يتم الا به وعلى معنى هذا القول حتى يطوف للزيارة لانه لا يتم الا بطواف الزيارة.

مسألة : ولو قال ان لم أكل الرطب فانت طالق كان مولياً من حينه فإن لم يأكل الرطب الى اربعة أشهر بانت منه بالايلاء. وان وطى قبل ذلك وقبل ان يأكل الرطب فسدت عليه ولا نعلم في ذلك اختلافاً ولو كان الرطب معروفاً في ذلك الوقت ولا يخرج ذلك من الايلاء أو الطلاق والايلاء بهذا أشبه لانه يمكن ان يقدر على الرطب في الشتاء وغير معدوم ذلك كعدم غيره كقوله له ان لم أصعد الى السماء.

مسألة : واذا قال ان لم احج العام فانت طالق فان كان بينه وبين الحج أقل من اربعة أشهر فغير محكوم بالايلاء. وان وطى قبل ان يحج ففي وطيه الاختلاف فبعض يفسدها عليه بالسوطي وبعض لا يفسدها عليه بالسوطي فان حج في عامه ذلك وإلا وقع الطلاق ولم يقع الايلاء. وان كان بينه وبين الحج اربعة أشهر او أكثر فانه مولي في حكم الظاهر الا ان ينوى اذا جاء الحج هذه ولا يزال عنه المعدوم حكم مايلزم من الايلاء والطلاق. فان قال فاذا اء فلا ايلاء عليه والسوطي بحاله فيه اختلاف فان لم يحج في هذا العام طلقت امرأته. فان قال قائل انه لا يقدر ان يحج في

غير ايام الحج. قلنا له كذلك لا يقدر ان ياكل الرطب في وقت الشتاء فلا طلاق عليه ولا ايلاء بل يجب عليه حكم الايلاء مما يمكن حكم الطلاق فيما لا يمكن. وان كان لا يقدر على الحج. فعليه الطلاق. فان قال فالأثر جاء مجملا اذا قال ان لم احج العام انه يطا فإذا جاء وقت خروج اهل بلده خرج. فان لم يحج حنث. قلنا له يحتمل احد معنيين معنا انه ان كان موضعه قريبا من الحج فاكتفى المعنى عن تفسير ذلك وكان الوقت اقل من اربعة اشهر ومعنا انه اكتفى في ظاهر الامر عن التفسير بقوله ان لم يحج العام فامعنى أنه لا يحج إلا اذا جاء الحج وسع له ذلك في المعنى لا في الحكم واللفظ والايمان تخرج على المعاني والتسمية وهذا يخرج على المعنى اذا قال العام أو هذه السنة ويخرج في الحكم والتسمية ما قلنا به ان كان اربعة اشهر أو أكثر فإنه يكون موليا أو مطلقا من حينه بالعدم والا أن يقول اذا جاء الحج في ذلك اذا قال اذا جاء الحج.

مسألة : واذا قال فان لم احج فانت طالق فهو كذلك ايضا ان كان بينه وبين الحج اقل من اربعة اشهر أو أكثر ونقول في هذا أنه أكد من وجوب الايلاء اذا كان غير محدود ويلزمه احد الحكمين اما الايلاء واما الطلاق للعجز عن ذلك. ولا يخرج ايضا عن حكم الاول لأن الحج لا يكون الا في ايام الحج فقلوه عام ومرسلا لا يتقاربان في المعنى. واذا قال ان لم اخرج الى الحج فانت طالق فهذا واقع به الايلاء لا محالة كان قريبا أو بعيدا لانه قد يجوز ويمكن ان يخرج الى الحج في أي وقت كان فان لم يخرج الى الحج مد حلف على ذلك الى اربعة اشهر بانت منه بالايلاء. وان وطئها قبل الخروج الى الحج واراد الرجوع دون الحج وقد حلف بطلاقها ان لم يخرج ثم خرج. وقال من قال اذا خرج من منزله خارجاً الى الحج ثم رجع ولم يخرج من عمران بلده. وقال من قال لا يبر حتى يخرج من عمران بلده خارجا الى الحج. وقال من قال حتى يخرج ويحج ثم هنالك يبر. وان خرج الى الحج وحج من فوره ذلك فقد بر كان ذلك في الاربعة أو بعد

الأربعة اذا خرج قبل الأربعة وخرج من فوره ذلك، واذا خرج ونيته الرجوع دون الحج فلا يبر بذلك على كل حال ولو حج انه لا يبر حتى يخرج الى الحج. والحج غير الخروج الى الحج وقد حلف ان لم يخرج الى الحج فلا يبر حتى يخرج الى الحج فافهم ذلك ان شاء الله.

من الزيادة المضافة من كتاب المصنف باب الطلاق في التفضيل

وان قال امراته طالق ان لم يكن اولياء الله من بني آدم افضل من الملائكة وقال اخر امراته طالق ان لم يكونوا لعله اراد الملائكة افضل. قال بشير بن مخلد الملائكة افضل وقال من كان اعلم فهو افضل والملائكة اعلم بالله واطوع.

مسألة : وان قال امراته طالق ان لم يكن محمد ﷺ افضل من عيسى. وحلف اخر بالطلاق ان لم يكن عيسى افضل من محمد. قال ابو محمد الناس مختلفون في ذلك فممنهم من يقول محمد افضل الجميع والاختلاف اضا في جبريل ومحمد ﷺ قال والانبياء بعضهم افضل من بعض. فان قال امراته طالق ان يكن موسى افضل من ابراهيم فان ابراهيم افضل لقول الله تعالى واتبعوا ملة ابراهيم حنيفاً والناس تبع لابراهيم ﷺ.

مسألة : وان قال ان كنت افضل منك فعن ابي الحواري ان هذا كله لبس وهو اولى بلبسه.

مسألة : ومن قال لرجل امراته طالق ثلاثا ان لم تكن ابخل مني وقال اخر مثل ذلك فقد ذهبت امراتهما جميعاً.

مسألة : فان قالت له امها خير من أمه فقال ان كانت امها خيرا من امه فهي طالق فقد قيل مقلد لما قال حتى يعلم كذبه. قال ابو الحسن فاما انا فلا اقول كذلك لأن هذا حلف على غيب لا يعلم والله أعلم.

مسألة : ومن حلف ان امه خير من ام امراته ولم يعرف أيهما فهذا لبس. وقيل ان عرف ان فلاناً خير من فلان مع الناس فهو معرفة ولا يحنث من حلف. ومنهم من يقول هذا لبس. رجع إلى كتاب بيان الشرع.

## الباب السابع والستون

### الطلاق باللعن والقبح وما أشبه ذلك

من الزيادة المضافة. ومن جواب ابي الحواري رحمه الله في رجل قال لامرأته ان رجعتي تلعنيني فسمعها تقول الملعون أو قالت هذا الملعون فان سالها فقالت لم اعن لك. فإذا قالت المرأة انها لم تعن له فقولها مقبول. وقولها الملعون والملتعن فلا اراها لعنته حتى تقول لعنه الله أو عليه لعنة الله.

مسألة : ومن جوابه في رجل قال لامرأته ان عدتي تقبحي وجهي فانت طالق فقبحت وجهه اسفله بالسين والتاء فعلى ماوصفت فإذا قال لها ان عدتي تقبحي وجهي فقبحت وجهه دبره فليس ذلك فرجه والوجه غير الفرج ولايقع عليه الطلاق حتى تقبح وجهه كما قال.

مسألة : وعن رجل لعن امرأته ثم قال ان رددتي علي هذه اللعنة. فانت طالق فلم ترد عليه تلك الساعة فإذا خلا أيام لعنته فقال لا اراها تطلق إلا أن تقول قد رددت عليك هذه أو تلك اللعنة التي لعنتي.

مسألة : سألت ابا الحواري عن رجل قال لامرأته انت طالق ان قبحتي وجهه أبي فقالت قبح الله وجهه على وجهه رهطه فوقف عنها ابو الحواري ولم يقل شيئا. وكذلك وقف عنها أبو محمد ايضا. قلت لأبي سعيد فما تقول انت فقال ما أقول انا فيما وقفوا عنه غير اني يشبهه عندي معاني الاختلاف فيخرج عندي في بعض القول انها تطلق لقول الله ولولا رهطك لرجمناك فقالوا ان رهط هاهنا من العشيرة ووالده من رهطه عندي. وقال من قال لا تطلق لقول الله تعالى وكان في المدينة تسعة رهط وهم غير العشيرة وهم هاهنا الأشباه والله أعلم. قال المضيف والذي وجدته في كتاب العين ان رهط عدد ما بين الثلاثة الى العشرة ويقال ما بين السبعة

الى العشرة من ومادون ذلك نفر. والرهط العشرة تقول هؤلاء رهطك اي  
عشيرتك وانما سميت عشيرة من المعاشرة حتى الزوج عشيرته زوجته.  
قال: لعمرك والخطوب معشرات.. وفي طول المعاشرة البقاء والذي يبين لي  
في هذه المسألة دخول الاختلاف من معاني الرهط اخرى غير ما ذكر ابو  
سعيد لانه ذكر الاختلاف من طريق وأنا أرى دخول الاختلاف من طريق  
تعلق القبحة بالأب لدخوله في جملة الرهط ان ثبت دخوله في جملتهم  
فقليل يدخل فيهم مالم يستثنه من جملتهم وقيل لا يدخل إلا ان يريده  
معهم وقيل مجملاً انه يدخل وقيل مجملاً انه لا يدخل كما قيل فيمن حلف  
لا يكلم فلانا فمر به في جماعة فسلم عليهم فقل مجملاً انه يحث وقيل  
مجملاً انه لا يحث. وقيل يحث إلا ان يستثنيه وقيل انه لا يحث إلا ان  
يريده فيهم على ان لو اعتبرنا لفظ المسألة لما أوجب لطلاق القول  
بالطلاق في المعنى ولا في اللفظ لانها قلت قبح الله وجهه على وجه رهطه  
وعلى ليست من حروف العطف وهي خزف خفض بمعنى الاضافة.  
والذي أتوهمه ان معنى قول العامة قبح الله وجهه على وجه الكلب أي  
شوه الله وجهه كوجه الكلب. واظن علة من أوجب الحث مالم يستثنه  
ذهب الى ان الايمان على الألفاظ فلما أجملهم في الكلام كان هو داخلاً فيهم  
اذ هو واحد منهم. وعلة من لا يوجب عليه الحث حتى يريده في كلامه  
لعله ذهب الى انه لما كان معتقداً ترك كلامه كان لفظة على اعتقاده لانه لو  
كان ذاكرة لما كلمه فهو على ذلك حتى يحيله. وقد قال النبي ﷺ الاعمال  
بالنيات ولكل امرئ ما نوى. ولا يعجبني وجوب طلاق للعلل التي  
ذكرتها في ذلك والسكوت عما لا يعلم أولى بالمرء واسلم والله تعالى بجميع  
ذلك اعلم. رجع الى كتاب بيان الشرع.

## الباب الثامن والستون

### الطلاق بذبح الشاة والصلاة

ومن طلقت امرأته ان ذبحت هذه الشاة أو صلت صلاة الغداة أو إن لم تصلها فكانت صلتها وذبحت تلك الشاة فانها تطلق. وإن قال ان لم تدخل بيت فلان حتى تدخله من بعد اليمين ولا يضرها ماكانت دخلت من قبل اليمين. وكذلك كلما يمكن فعله مرة أخرى فلا يقع الحنث حتى يفعل من بعد اليمين. ومالا يمكن فعله أن يفعل إلا مرة واحدة مثل الذبح والصلاة ونحو ذلك. فإذا كان قد فعلته من قبل اليمين وقع الحنث. ومن غيرته الذي معنا انه أراد بهذا اذا قال لها انت طالق ان صليت صلاة الغداة وكانت قد صلتها انها تطلق. وإن قال لها انت طالق ان لم تصل صلاة الغداة هذه اليوم وكانت قد صلت فقد وقع الطلاق لانه حد عليه على فعل لايمكن ان ترجع تفعله ويمينه التي حلف عليها بها على فعل مستقبل. ولو قال لها انت طالق ان لم تكوني صليت الليلة العتمة وكانت قد صلت لكان قد بر في يمينه عليها. ولو قال لها انت طالق ان لم تدخلي اليوم دار زيد وكانت قد دخلت الدار في اول اليوم. ثم رجعت فدخلت الدار في ذلك اليوم كانت قد أبرت له يمينه ولا يقع الطلاق وإن لم تدخل الدار ذلك اليوم طلقت وكذلك ان قال لها ان لم تدخلي دار فلان فانت طالق. وقد كانت دخلت الدار فانها لا تطلق بذلك فإن لم تدخل بعد يمينه هذه حتى تمضي أربعة اشهر بانت منه بالايلاء. وإذا قال انت طالق ان دخلت دار فلان هذا اليوم وقد كانت دخلت الدار ذلك اليوم فانها لا تطلق حتى ترجع تدخل الدار في ذلك اليوم لأنه يمكن ان ترجع تدخل الدار. وكذلك اذا حلف عليها بذلك في غير يوم محدود فهو كذلك.

مسألة : عن ابي الحواري وعن رجل حلف بطلاق زوجته ان صلى اليوم وقد كان صلى قلت هل يحنث. فعلى ماوصفت فإن كان له معنى والا فقد

حدث ان كان صلى فريضة وان لم يكن صلى فريضة فلا يحث لأن النافلة تكون شيئاً بعد شيء مثل الاكل والشرب. وقد قال من قال في الاكل والشرب وأشبه ذلك إذا كان الوقت محدوداً مثل اليوم والليلة وكان قد أكل فإنه يحث والقول الأول أحب إلينا وبه نأخذ إذا كان يمكن أن يكون فعلاً بعد فعل.

مسألة : من الزيادة المضافة وكذلك قالوا لو حلف بطلاق زوجته ان صلت فان صلت نافلة فلا تطلق حتى تصلي ركعتين وان صلت فريضة حتى تتم الصلاة بركوعها وسجودها.

مسألة : ومن حلف لا يحلب شاة فقال لا يحث حتى يحلبها كلها. رجع الى كتاب بيان الشرع.

## الباب التاسع والستون

### الطلاق بالصوم

ومن حلف بالطلاق انه لا يصوم رمضان فلما جاء الشهر سافر وأفطر في سفره ثم صام بدله فانه لا يحنث والبدل غير الشهر ولا تطلق امرأته.

مسألة : وعن رجل قال إن لم يصم يوم العيد فامرأته طالق فصام يوم العيد قال طلقت لأن صوم العيد ليس بصوم. وكذلك امرأة قالت ان لم أصل غدا فعبدي حر فحاضت ذلك اليوم وصلت وهي حائض قال قد وقع العتق.

مسألة : من الزيادة المضافة وقد قالوا في الذي يقول لامرأته ان حجبت فانت طالق. فإذا حجت فلا تطلق حتى تزدار البيت.

مسألة : من منثورة الشيخ أبي محمد وسأله عن رجل حلف بطلاق زوجته انه لا يصوم شهر رمضان ثم انه سافر وأفطر في سفره انه لا يقع على زوجته طلاق. قلت فان أفطر وهو مقيم في بلده. قال في ذلك اختلاف. فقال بعض انه قد أفطر ولا يقع الطلاق. وبعض قال انه يقع الطلاق. ومن قال امرأته طالق ان لم يصم يوم الفطر فصامه طلقت امرأته وصيام الفطر ليس بصيام. وكذلك لو قال امرأته طالق ان لم يصم هذه الليلة فصامها ان امرأته تطلق ولا صيام في الليل. رجع الى كتاب بيان الشرع.



## الباب السبعون

### الطلاق بالذهاب والمضي والخروج والمجيء وما أشبه ذلك

وعن رجل قال لزوجته ان انت ذهبت الى بني فلان الغداة فانت علي طالق فخرجت من عنده الى غير القوم الذين قال لها فلما كان بالعشي ذهبت الى القوم الذين عنى بها. فعلى ماوصفت فلا باس عليه في زوجته إذا كان انما ذهبت اليهم بعد زوال الشمس.

مسألة : عن ابي علي الحسن بن أحمد فيما احسب. ورجل قال لزوجته ان مضيت الى موضع كذا وكذا فانت طالق أكون قوله مثل قوله ان خرجت او ان ذهبت ام بينهما فرق. احسب ان هذا مثل قوله ان ذهبت على ما عرفت والله أعلم.

مسألة : احسب عن ابي سعيد وعن رجل قال لزوجته ان لحقتيني الليلة في هذه الطريق فانت طالق فمشت خلفه قليلا لتستفهم ما قال لها هل تطلق قال معي انها تطلق ان لحقته تلك الليلة في تلك الطريق قليلا أو كثيرا. قيل له ارايت ان قال ان لم تلحقه في هذه الطريق فخطت خلفه خطوة واحدة هل تكون قد لحقته ويقع عليها طلاق. قال معي انها اذا لحقته بهذه الخطوة قليلا أو كثيرا فقد لحقته. ولا يقع الطلاق. قيل له فعندك انها قد لحقته بهذه الخطوة قال ان خطت ماشية فعندي انها قد لحقته وان لم تمش فلا يبين لي انها قد لحقته.

مسألة : وسأله عن رجل قال لامراته انت طالق ان دخلت على أمك فدخلت عليها. وهي ميتة هل تطلق. قال معي انه يختلف في ذلك فقال من قال انها تطلق وقال من قال انها لاتطلق. ويعجبني ان تطلق لانها قد

دخلت عليها والله أعلم.

مسألة : وعن رجل قال لامراته ان لم تدخلني على اخيك فانت طالق فانتته فقالت قد دخلت. قال اذا صدقها على ذلك فلا بأس بالمقام معها.

مسألة : وحدثني هاشم بن يوسف ان رجلا من أهل فرق قال لامراته انت طالق ان خرجتي الساعة قال وهي قائمة ففعدت يسيراً ثم قامت فخرجت وان قوما حرموها عليه. قال فوصل الرجل الى موسى فاخبره قال فكتب الى موسى انك امرها بالرجعة الى زوجها فامرتها بالرجعة اليه قال فقلت له يا أبا علي او كما قال اليس يقال ان النهار كذا وكذا ساعة. قال وعن من يروي ذلك وكيف يعرف ذلك وكأنه لم ير ذلك شيئاً حيث قال ان خرجت الساعة وهي قائمة ففعدت ثم خرجت فكانها قد تحولت الساعة.

مسألة : من الزيادة المضافة من كتاب الرقاق. وعن رجل حلف على زوجته بالطلاق لا تبرز الى والدتها فبرزت من باب منزله هل تطلق أم لا. قال يوجد عن بعض الفقهاء ان البروز هو الخطو فإذا خطت خطوات قاصدة الى والدتها طلقت والله أعلم.

مسألة : من منثورة الشيخ ابي محمد وان قال انت طالق يوم يقدم زيد فجيء به ميتاً أو ادخل مغلوباً على الادخال وهو كاده انها لا تطلق لانه لم يقدم وانما قدم به لأن قدومه لا يكون الا وهو مختار.

مسألة : من كتاب الأشياخ سألت ابا معاوية عن رجل قال لامراته ان لم اخرج الى صحار. فانت طالق ثم خرج فلما كان في بعض الطريق رجع قال اذا خرج قاصداً الى صحار ثم رجع قال لاحت عليه. وان كان نوى أن يرجع قبل ان يصل الى صحار فإنه يحتث. رجع الى كتاب بيان الشرع.

## الباب الحادي والسبعون

### الطلاق بالمرور والمضي والذهاب

وأجازوا في رجل حلف بالطلاق لايزال خصمه أي متعلق به أو يمر الى الوالي فاطلق قبل ان يمر الى الوالي فالطلاق واقع به حين اطلقه وان كان حلف لايزايله أي لايزال معه أو يمر به الى الوالي ومر به الى الوالي وخطيا ماضيين الى الوالي فلم يجدها فقد بر يمينه. ولاحتث عليه وعلمت ان الخطو خطوات يسمى مروراً ولم أر الطلاق يقع بعد ذلك. وان نوى في يمينه أنه لايزايله حتى يوصله الى الوالي فلم يجدها فمزو لم يوصله الى الوالي فإنه يحتث.

مسألة : من الزيادة المضافة من كتاب الأشياخ. وعن رجل حلف بطلاق زوجته الى ان لم تج معه الى البيت فكرهت فسحبها حتى ادخلها البيت. فان كان سحبها وهي تمشي على رجليها حتى دخلت إلا انها كارهة. فارجو أن لايقع طلاق وان سحبها سحباً. وادخلها البيت فأخاف أن يقع الطلاق والله أعلم.

مسألة : ومنه ولو أن رجلاً قال ان وطئيت هذا البيت لي اثر. فامراته طالق فحمله رجل فادخله البيت كان يلزم الحامل للحالف ما لزمه لامراته قال نعم. رجع الى كتاب بيان لاشرع.

## الباب الثاني والسبعون

### في طلاق الزوجة بالخروج من البيت أو دخوله

وعن رجل قال لامرأته لا تخرجي من بيتك. فان خرجت فقد طلقته. قال ان خرجت فقد طلقها كما نوى. ومن جامع بن جعفر وفي حفظ ابي عبدالله وعن ابي علي رحمهما الله في رجل قال لامرأته ان لبست هذا الثوب فانت طالق. والثوب عليها أو قال ان دخلت هذا البيت فانت طالق وهي فيه. قال ان طرحت الثوب أو كان خروجها من البيت وفرأه من الكلام معاً فلا طلاق. وان كان قد فرغ من كلامه ذلك من قبل ان تطرح الثوب وتخرج من البيت طلقت اذا لم يبق من كلامه شيء من قبل ان تخرج.

مسألة : في رجل قال لزوجته انت طالق ان دخلت الدار وهي فيها. قال اذا لم يكن خروجها من الدار مع فراغ كلامه وقع الطلاق.

مسألة : رجل قال لامرأته ان دخلت دار فلان فانت طالق قال ان ادخلت رجليها ورأسها. فانهم قالوا تطلق فاما يدها فلا. قلت فرجل واحدة لم اسمع إلا رجليها فان ادخلت رأسها تحت سقف الباب قال ان ادخلت رأسها فتعد الرر فانها تطلق عندي والله اعلم. وزعم حواري أن ابا عثمان قال ان ادخلت رجليها أو رجلاً واحدة أو رأسها فانها تطلق ولم تر باليد بأساً. وقال هاشم ومسيح ان دخلت دهريز الا يستاذن فيه ولا يغلق دونه باب لم تطلق.

مسألة : والذي حلف بطلاق امرأته ان دخلت دار فلان فمات فلان ودخلت الدار في المائتم فان كانت محدودة فمعي أنه يختلف في الحنث في ذلك اذا زالت من ملك فلان. وان كانت غير محدودة فلا حنث عليه ولا أعلم فيه اختلافاً. وأما الذي طلق زوجته ان طلعت البيت فطلعت نصف المردمة ثم انحدرت فمعي ان هذا عندي مما يخرج فيه الاختلاف ما لم تتم

الصعود عليها، وعلى قول من يقول اذا طلعت منها شيئاً حنثت فبالرجل الواحدة يلحق عندي معنى الاختلاف.

مسألة : واما الذي حلف بطلاق زوجته وهي في بيت ان قعدت فيه او برزت عليه لانه على الباب. فالخروج من ذلك ان يدخل هو عليها البيت قبل ان تخرج عليه وقبل ان تقعد في البيت فيكون قد خرج من يمينه لانها خرجت من البيت فان قعدت في ذلك البيت طلقت بتطبيقه. وان خرجت عليه من ذلك البيت طلقت ثانية.

مسألة : رجل طلق زوجته ان دخلت دار زيد ونوى في ذلك الى سنة فدخلت هي ينفعه ذلك. قال معي انه يختلف في ذلك فبعض يقول انه ينفعه ذلك. وبعض يقول انه لاينفعه ذلك ولاينفعه الاستثناء في الكلام إلا بالكلام. قلت له فان قال لها هي طالق ونوى كذا وكذا واستثنى ذلك في نيته في موضع تنفعه النية ان لو استثنى بالكلام. قال معي انه يختلف في ذلك مثل الاول. قلت وكذلك لو استثنى بالنية في حين مالم يلفظ بالطلاق مالم يستثنى بالكلام نفعه إلا انه متصل ولم يقدم النية قبل ذلك قال معي انه يختلف في ذلك فبعض جعل له الاستثناء بالكلام اذا وصله بالكلام ولو لم يكن قدم النية له لانه يستثنى به قبل الكلام بالطلاق. وبعض لايجعل له ذلك حتى ينوي انه يستثنى من قبل اللفظ بالطلاق والنية عندي مثله على من قال بذلك.

مسألة : وسالته عن رجل طلق زوجته ان دخلت هذه الدار وهي قائمة البناء. فجاء السيل فحمل الدار ثم دخلت أرضها هل تطلق. قال معي انه قيل في ذلك باختلاف فبعض يجعل له الاستثناء بالكلام اذا وصله بالكلام ولم يكن قدم النية انه يستثنى به قبل اللفظ بالطلاق والنية عندي مثله على قول من يقول بذلك.

مسألة : ورجل قال لامراته انت طالق ان دخل ولدك منزلي فادخلت هي الصبي منزله على كرهه كانها اجذبتة وابي هو ان يدخل وحملته او

اشباه هذا من اسباب الجبر حتى دخل يقع عليها بهذا البيان. وعلى هذا السبيل طلاق أم لا. فقليل يقع عليها الطلاق لانه قد حصل نفس الدخول ولا ينظر في الجبر. وقيل لا يقع الطلاق وليس ذلك يدخل الداخل اذا كان مجبوراً وانما ذلك ادخال وليس بدخول وكذلك معنا وكل ذلك صواب ماخوذه به.

مسألة : وعن رجل قال لزوجته انت طالق ان دخلت على أمك فدخلت عليها وهي ميتة هل تطلق. قال معي انه يختلف في ذلك ويعجبني لاتطلق ويشبه ذلك عندي انها لاتطلق.

مسألة : رجل قال لامرأته ان خرجتي من هذين البابين فانت طالق فخرجت من أحدهما فما أخوفنا ان تطلق لانها لاتطبق ان تخرج منها جميعاً.

مسألة : من الزيادة المضافة من كتاب الرقاع. ورجل قال لزوجته وهي في وسط البيت انت طالق ان خرجت من هذا البيت فابرزت رأسها من الباب أو ابرزته من الكوة. قلت فانها ابرزت رجلها اليمين من خارج الباب ورجلها الشمال داخل البيت وهي قائمة بالباب يلحقها في شيء من هذا الطلاق أم لا. قال الطلاق لا يتجزأ وهو يلحق على قول من قال مابرز منها وتطلق. وقال قوم حتى يبرز رأسها وقال آخرون حتى تبرز ركبتيها. وقال آخرون ان ابرزت رأسها أو رجلها. وقال آخرون مابرز منها لزمها الطلاق وقد اختلفوا في هذا المعنى. وفي موضع وقال آخرون حتى تدخل كلها.

مسألة : قلت فان قال انت طالق ان دخلت دار زيد فادخلت كرها هل تطلق. قال على اكثر القول لاتطلق. قلت فان دخلت ناسية قال على أكثر القول انها تطلق والاختلاف في هاتين المسألتين. قلت فان سقطت مغلوبة. قال لا يقع الطلاق. قلت فان كانت مجنونة ودخلت قال لاتطلق. قلت فان كانت سكرانه قال لزمها الطلاق ولا عذر لها.

مسألة : من كتاب الاشياخ وعن رجل قال ان دخل داري هذه احد فغلامه حر ولعله زوجته طالق قال ان دخلها الغلام او الحالف او صاحب الدار او احد من ذوي الارواح فإنه يحنث في كل ذلك.

مسألة : وعن رجل حلف لامراته ان ذهبت الى بيت امك فانت طالق وليس لامها بيت تملكه ولا بيت بالكراء ولا مهابا ابتين غيرها وان امها تكون عند ابنتها اياما ثم تجر فتكون عند الاخرى ثم تخرج فتكون عند المحلوف عليها اياما فمرضت احد بناتها فذهبت المحلوف عليها تريد ان تعود اختها فدخلت على اختها الصحيحة قبل المريضة فجاءت امها فدخلت على ابنتها المحلوف عليها عندها. فعلى ماوصفت فلا يقع عليها طلاق اذا كانت هذه الام انما هي كالزائرة الى هذه مرة وإلى هذه مرة. وليس بمتخذة مسكناً عند أحد بناتها فقد صار ذلك الى البيت بيتها ولو كانت لا تملكه ولا تقرر فإذا ذهبت الى ذلك البيت الذي امها متخذة له سكناً لحقها الطلاق. واذا كانت هذه انما ذهبت تريد اختها فوجدت امها عندها لم تطلق حتى تتخذ الام ذلك البيت سكناً.

مسألة : وسأله عن رجل حلف على امراته بالطلاق فقال انت طالق ان برزت وكانت في البيت فبرزت الى الحائط هل تطلق امراته. قال ان كان له نية فهو مانوى والا فإذا برزت من الجنز إلى الحائط طلقت.

مسألة : ومن جواب ابي عبدالله محمد بن محبوب رحمه الله. وعن رجل قال لامراته ان دخلت منزل فلان فانت طالق فادخلت المرأة يدها أو رجلها أو رأسها. فالقول في ذلك ان ادخلت رجلها أو رأسها أو يدها فقد دخلت ووقع الطلاق. وكذلك ان قال في جاريته في العتاق فكذلك وان ادخلت احدى يديها ولم تدخل داخله فلا يقع الطلاق ولا العتاق وقال آخرون ان دخل شيء من بدننا قل أو كثر فهو دخول ويقع الطلاق والعتاق وبالقول الأول نأخذ وما احسن التبعد والتنزه من الشبهة. ومن غيره قال نعم قال نعم قد قيل هذا وقال من قال حتى يدخل بدننا كله ويدخل الاكثر ثم تطلق حينئذ. فان دخلت تحت سقف باب الدار هل تكون داخله قال ابو عبدالله مالم تجاوز رز الباب فلم تدخل فان جاوزته فهي داخله ويقع عليها الطلاق.

## الباب الثالث والسبعون

### في طلاق الرجل زوجته إن عملت شيئاً

من الزيادة المضافة ومن جواب محمد بن سعيد رحمه الله وذكرت في رجل قال لامرأته ان فعلت شيئاً بغير رأيي فانت طالق فخبزت أو أكلت أو برزت من البيت أو ذهبت الى أهلها بغير رأيه قلت هل يقع عليها الطلاق بذلك أم لا. فاما على ما وصفت فاما اذا خبزت فقد عملت وقد وقع عليها الطلاق. وأما سائر ذلك فليس بعمل ولا يقع عليها الطلاق بذلك إلا أن تكون له نية في شيء من ذلك وانما عرفنا من قول الشيخ رحمه الله انه من حلف لا يعمل شيئاً فإنه يحدث اذا عمل شيئاً من أمر الدنيا وانما المعروف عند الناس أن العمل ما كان من الأعمال وليس الأكل والشرب عندنا من الأعمال ولا البر وزن الأعمال ولا الوصول الى الأهل من الأعمال وانما الأعمال هي الأعمال المعروفة فيما وصفت وذكرت فالخبز عندنا في الأعمال التي يقع عليها الطلاق. وأما سائر ذلك فلا يقع عليها به الحنث إلا أن يقصد الى شيء بعينه فله وعليه مانوى في ذلك والله أعلم بالصواب. قلت وكذلك ان هي تغوطت أو أراقت البول أو توضأت أو صلت هل يقع عليها الطلاق بذلك. فلا يقع عليها الطلاق بذلك. واما ان باعت أو اشترت فقد عملت ويقع عليها بذلك الطلاق. وقلت ما يقع عليها الطلاق من هذه الأشياء وما لا يقع عليها اذا كان مرسلاً أو كانت له نية فعلي ما وصفت فإذا عملت له شيئاً من أعمال الدنيا فقد طلقت إلا أن يكون له نية في شيء بعينه. واما أعمال الآخرة فقد عرفنا أنه لا توجب عليه الحنث في ذلك فقد بينت لك ما يوقع عليها الطلاق مما وصفت انت والله أعلم بالصواب. مسألة: ومنه وأما الذي يقول لزوجته استعدي وتزوجي فإذا لم يرد بذلك طلاقاً. فلا طلاق وهذا كالم جاف واذا شك اراد الطلاق او لم يرد ففي الحكم لا يلزمه وهو أعلم بنفسه. وما يذهب اليه به. بسم الله الرحمن



الرحيم. من جوابي ابني سعيد رضيهِ الله. وعن رجل يقول لزوجته انت طالق ان فعلت كذا وكذا. وكذلك انت طالق ان لم تفعلي كذا وكذا. وكذلك ان فعلت كذا وكذا فانت طالق قلت اكل هذه الاقاول سواء في تقدم الطلاق وفي تاخيره وفي ان وان لم قلت اكله سواء ام بين اللفظين فرق قلت وكيف يوجب الطلاق من حينه ومالا يوجب الطلاق إلا بعد الاستثناء. فعلى ما وصفت قاما قوله انت طالق ان فعلت كذا وكذا. وقوله ان فعلت كذا وكذا فانت طالق فلا يقع الطلاق حتى تفعل ما حلف بطلاقها عليه وان طالبت المدة. فلا يقع بها ايلاء وسواء ذلك قال انت طالق ان فعلت كذا وكذا كلاما متصلا أو قال ان فعلت كذا وكذا فانت طالق على ما وصفت لك. وأما قوله ان لم تفعلي كذا وكذا فانت طالق أو انت طالق ان لم تفعلي كذا وكذا فهذا يقع به ايلاء فان لم تفعل ما حلف بطلاقها عليه حتى تمضي أربعة اشهر بانته منه بالايلاء وهي تطليقة لا يملك فيها رجعتها. وأما في التقديم والتأخير فإذا كانت له نية في الاستثناء فسواء قوله انت طالق ان فعلت كذا وكذا أو ان فعلت كذا وكذا فانت طالق. وأما إذا لم تكن له نية في الاستثناء حتى يفرغ من كلام الطلاق فقال انت طالق وفرغ من الطلاق ثم استثنى. فلا ينفعه هذا الاستثناء. وكذلك يكون الفرق في قوله انت طالق ان فعلت كذا وكذا فانت طالق. رجع الى كتاب بيان الشرع.

## الباب الرابع والسبعون

### الطلاق بالسكن والمساكنة والمبيت والنوم

وعن رجل حلف بطلاق زوجته ان اخرجت هذا الثوب من البيت وهما في حيز من البيت هل تطلق قال معي انها لاتطلق حتى تخرجه من البيت كله اذا كان مرسلا لليمين. وكذلك ان قال من هذا البيت يعجبني ان لا يقع الطلاق حتى يقول من هذا البيت الذي انا فيه. واما ان قال انت طالق ان اخرجت هذا الثوب من بيت فمعني انه يقع الطلاق لان المعنى يخرج انه من بيت الى بيت او من بيت الى غيره على معنى قوله.

مسألة : قال أبو عبدالله في رجل حلف لا يساكن زوجته. قال ان وطئها او نام عندها او اكل فقد حنث وكذلك في غير زوجته اذا اكل او نام فنفس فاما ان لم ينفس فلا يحنث. قلت فان كان في منزلها الذي يسكن فيه او في منزل غيرها. قال نعم. قلت فان كان في سفر أو طريق أو موضع غير بيت. فقال لا يحنث لا ولو جامع إلا في بيت أو خبا أو قبة أو خيمة. وقال في رجل حلف لا يساكنه فلان في هذا المنزل وكان الرجل يأوي الى المنزل فنفس في ليله أو نهاره ويرجع ولا ينام فيه هل يحنث. فاقول نعم يحنث انما اطعم معه في ذلك المنزل وكان لاخر يسكنه. وقلت ان كان دخوله في حديث يتحدث معه في الليل والنهار ولا يطعم معه فهذا عندي لا يحنث اذا لم ينفس ايضا معه في ذلك المنزل.

مسألة : حفظ زياد بن الوضاح عن أبيه عن هاشم بن غيلان في رجل قال لزوجته ان ساكنتك في البيت فانت طالق فتركها أربعة أشهر فقال تبين بالإيلاء. قال زياد بن الوضاح. وكتبت الى ابي علي في رجل قال لامراته انت طالق ان جامعتك في هذا الدرع أو هذا البيت فتركها أربعة أشهر فاحب أبو علي انها تطلق او تبين ثلاثا.

مسألة : وقال غيره وذلك عندي أنه قال لها أنت طالق ثلاثاً. لأنه لو قال لها أنت طالق وسكت لم تكن تطلق ثلاثاً والله أعلم.

مسألة : وقال في رجل حلف لا يدخل موضعاً وفيه شجرة فصعد على أغصان الشجرة. قال ان كان على الأغصان الداخلة في الموضع فهو داخل. وان كان على الأغصان الخارجة فهو خارج.

مسألة : قلت له فرجل حلف بطلاق امرأته ان سكن بنوها عنده في منزله بقية هذا الشهر إلا أن يبدو له فتحول بنوها من عنده الى منزل اخر وهي عندهم فلما خلا أيام رجوع اليهم ودعاهم الى منزله قبل تمام الشهر. وقال انه قد بدا له هل يكون القول قوله ثقة كان أو غير ثقة ان قد بداله ويرجعوا يتحولوا عنده الى منزله ولا يقع الطلاق. قال أما في الحكم فارجو أن يكون القول قوله فيما يسع المرأة لأنه مقر على نفسه. وأما فيما يسعه هو. فان كان بداله ذلك وسعه وان لم يبدله ذلك لم يكن قوله انه قد بدا له من غير ان يبدو واسعاً له عندي ولنا فعالة.

مسألة : من الزيادة المضافة من كتاب الرقاق. وعن رجل حلف بطلاق زوجته لا يسكن عندها في هذا البيت فخرج وانتقل منه. ثم زارها بعد ذلك ودخل عليها في هذا البيت فقعد أو بقى قائماً. ثم انصرف تطلق منه أم لا. قال لا تطلق على ما وصفت إلا أن ينام أو يأكل أو يجامعها فيه ثم يحنث. ومنهم من قال لا يحنث حتى يسكن المسكن المعروف مع الناس من النثلة اليه بم يحتاج اليه.

مسألة : ومن غيره وعن رجل حلف على زوجته انها لانامت في موضع كرهه فنامت فيه. ولم تنعس أو نعست فلم احفظ في هذه المسألة شيئاً إلا ان ابا علي الأزهر بن محمد قال ان ابا الحواري محمد بن الحواري. قال حتى تنعس ورأيتك يتعجب من ذلك ولعله أنكره. فاما ان كان له نية فله مانوى والله أعلم. ومن غيره قال نعم قد قيل هذا حتى تنعس وذلك لقول الله: ﴿وجعلنا نومكم سباتاً﴾ أي نعاساً وقد قال من قال انها اذا نامت

فنعست أو لم تنعس حنث لأنه المعروف به من لغة العرب أن يقول نام غير ناعس ويقول نام وهو غير ناعس والله أعلم.

مسألة : وعن رجل قال لامرأته ان بت الليلة في هذا البيت فانت طالق فباتت حتى اذا كانت في بعض الليل خرجت فقال لا يقع طلاق الا ان تبتي الليلة كلها في البيت. وان قال ان نمت هذه الليلة فانت طالق فان نامت بعض الليل فاني أخاف أن يقع عليها الطلاق والله أعلم وينظر فيها. قال أبو الحواري ان كان نوى النعاس فلا تطلق حتى تنعس الليل كله وان نوى النوم الانطراح. فان انطرحت قليلاً أو كثيراً طلقت.

مسألة : وأما إن قال ان بت في هذا البيت فانت طالق ولم يقل هذه الليلة فقال من قال إذا باتت فيه أكثر من نصف الليل بشيء فهو مبتيء ويقع الطلاق.

مسألة : من كتاب الأشياخ أحسب عن أبي ابراهيم. وقيل في رجل قال لزوجته ان ايقظتني. فانت طالق فتكلمت أو ضربت الباب أو طحنت. فاستيقظ من ذلك كله ولم تقصد بذلك الى يقظته بذلك. ان ذلك لا يوجب الطلاق مالم تقصد الى يقظته بذلك أو تدعوه أو ترفسه. فان قصدت بذلك الى يقظته أو كلمته أو نادته أو رفسته فقد أيقظته. وإلا فلا يقع حنث بذلك. وقيل وكذلك لو ضربت فلم تمسك نفسها. فصاحت وكذلك ان صاحت اذا ضربت. ولم تقصد بذلك الى يقظته فلا يحنث وكذلك ان صرعت فاستيقظ بذلك لم يقع بذلك طلاق. والله أعلم. رجع الى كتاب بيان الشرع.

مسألة : وعن رجل قال لامرأته ان بت في هذا المنزل فانت طالق فنامت الى نصف الليل. أو أقل أو أكثر ثم خرجت أو دخلت البيت بعد منتصف الليل أو أقل أو أكثر ثم خرجت أو دخلت بالبيت بعد نصف الليل وأقل أو أكثر حتى أصبحت. قال قد طلقت. قلت فان قال ان بت في هذا المنزل الليلة قال فحتي يكون في المنزل مذ تغرب الشمس حتى يطلع الفجر ثم يحنث.

قال أبو سعيد الذي عرفنا انه اذا لم يحد ليلة معروفة. وقال ان بت في هذا البيت فلا يحنث حتى تبيت اكثر الليل. واما اذا كان دون الأكثر لم يحنث. وهذا الرأي الذي قال في هذا في أول المسألة يعجبني. ومنه فان خرجت في ليلتها تلك من المسألة ثم رجعت فلا طلاق عليها.

مسألة : وقال أبو سعيد في رجل حلف بطلاق زوجته انها لاسكنت في هذا البيت نهراً وقد كان باقي شيء من النهار وقت ما حلف قال معي انه ان كان قال لها هي طالق انها لاتسكن هذا البيت. ففي بعض القول انها لا تطلق سكنته بعد ذلك او لم تسكنه وان ذلك لا يكون استثناء وانما يكون خبراً إلا أن يقول ان سكنتي هذا البيت أو شيئاً يكون مستثنياً فيه لاسكنها في ذلك البيت فان السكن في بعض القول الاكل والنوم أو الجماع. وفي بعض القول ان السكن المعروف بين الناس ولا يكون الجماع والاكل والنوم سكناً. والسكن المعروف بين الناس يوجب الحنث ولا أعلم فيه اختلافاً فان كانت هذه المرأة ساكنة فيه فتمت على سكنها بقية هذا اليوم فاخاف ان يقع الطلاق وهذا عندي يشبه السكن. وان كانت ليست بساكنة فحتى يكون سكنها ما يوجب السكن من اكل أو نوم أو جماع على قول من يقول بذلك والسكن المتعارف بالسكن قال أبو سعيد وعي انه يخرج على ظار معنى الحنث انها متى ما سكنت ذلك البيت نهراً وقع الحنث بالطلاق إذا كان مستثنياً به. وإذا كان في ظاهر الأمر محكوماً عليه بالطلاق والحنث وادعى الزوج غيره لم يقبل منه ذلك. ولا أعلم في ذلك اختلافاً. وان لم تحاكمه ورجعت الى تصديقه مما يسعه ففي بعض القول لا يسعها تصديقه كائناً ما كان لانها فروج لاتجوز اباحتها ولا التخيير فيها. وقيل ان كان ثقة وصدقته وسعها ذلك ولا تصدقه الا فما يكون ثقة مع المسلمين وقيل ان صدقته وسعها ذلك وقيل لا ينفعه الاستثناء بالنية. ويقع الطلاق بظاهر الحكم على ما لفظ. فعلى هذا لا يسعه صدقته أو لم تصدقه لانه لا ينفعه الاستثناء بالنية.

## الباب الخامس والسبعون

### الطلاق بأشد وأعظم وأكبر وأكثر وكل..

من جامع بن جعفر. وإذا قال الرجل لزوجته أنت طالق اشد الطلاق أو أكبره أو أعظمه فقال من قال هي واحدة إلا أن ينوي أكثر. وإن قال أكثر الطلاق. فقال من قال ثلاثاً وقال من قال أكثر الطلاق اثنتان وذلك عن موسى بن علي رحمه الله. قال غيره أكثر الطلاق اثنتان لأن ما زاد على النصف فهو أكثر وإن قال أكثر عدد الطلاق كان ثلاثاً ولا اختلاف في ذلك معنا وإن قال عدد أكثر الطلاق فهو مثل الأول ويجوز فيه الاختلاف.

مسألة : ومنه وأما الذي يقول أنت طالق كل الطلاق فثلاث تطليقات. وإن قال أنت طالق كله أو كلهن فهي طالق واحدة أو ما نوى إن أراد أكثر.

مسألة : قلت أرايت إن قال أنت طالق سائر الطلاق قال تطلق واحدة. قلت أرايت إن قال لها أنت طالق اشر الطلاق قال معي أنها تطلق واحدة إلا في قول قومنا أنها تطلق ثلاثاً. وكذلك قولهم أقبح الطلاق. وأما أصحابنا فيقولون واحدة. قلت أرايت إن قال لها أنت طالق أخير الطلاق. قال معي أنها تطلق واحدة من حينها.

مسألة : وسألته عن رجل قال لامرأته أنت طالق كل الطلاق. قال يقع عليها ثلاث تطليقات. فإن قال لها أنت طالق كله قال يقع عليها تطليقه إلا أن ينوي أكثر. فإن قال لها أنت طالق الطلاق. قال تطلق واحدة إلا أن ينوي أكثر. وقال من قال اثنتين. وقال من قال ثلاثاً. فإن قال لها أنت طالق الطلاق كله قال تطلق ثلاثاً.

مسألة : وعن رجل قال لزوجته أنت طالق كله معي أنه واحدة إلا أن ينوي أكثر. وقال من قال ثلاث تطليقات. قلت له فإن قال كلهن قال معي أنه قيل واحدة حتى ينوي أكثر وبعض يقول ثلاث.

مسألة : وسألته عن من قال لامراته انت طالق كل الطلاق كم تطلق.  
قال معي انه قد قيل تطلق الطلاق كله ثلاث تطليقات. قلت له فإن قال  
لها انت طالق كله. قال معي انه واحدة إلا أن ينوي أكثر. قلت له فإن قال  
كلهن قال معي انه يختلف في ذلك فأحسب انه واحدة إلا أن ينوي أكثر  
وقيل ثلاثا. قلت فإن قال اكبر الطلاق أو أكثر الطلاق. قال أما اكبر الطلاق  
فعندي أنه قيل واحدة إلا أن ينوي أكثر. وما أكثر الطلاق فأحسب انه  
قيل ثلاثا وقيل اثنتين.

مسألة : من الزيادة المضافة من كتاب الرقاع. قلت فرجل حلف بزنة  
الجبال أتبين منه امراته أم لا. فلم ادر ما اردت بهذا فإن كان اراد بزنة  
الجبال أي بثقل الجبال. فهي واحدة. ولا يبين إلا ان يعني أكثر. وان كان  
عنى بزنة الجبال بعدد وزن الجبال فقد بانث بثلاث وهو عاص فيما  
ظلم. رجع الى كتاب بيان الشرع.

## الباب السادس والسبعون

### الطلاق بالملء فموت

وعن رجل قال لزوجته ان مت فانت طالق. قال معي انه قال انها تطلق في الوقت من حين ما قال لها. وقال من قال عند الموت. ومعني انه في بعض القول انها ليس تطلق.

مسألة : وعن رجل قال لامراته ان مات ابناى فانت طالق ثلاثا فمات احدهما فقال لا تطلق حتى يموتا كلاهما. وقيل في رجل قال ان مات زيد قبل عمرو فامراته طالق فغرقا جميعا ولا يدر ايهما مات قبل صاحبه. قال لا تطلق حتى يعلم ان زيدا مات قبل عمرو. وان قال ان لم يموت زيد قبل عمرو فامراته طالق فغرقا جميعا ولا يدر ايهما مات قبل صاحبه قال فان امراته تطلق حتى يعلم ان زيدا مات قبل عمرو.

مسألة : قلت له فرجل قال لزوجتيه اطولكما عمرا طالق متى يقع الطلاق. قال معي انهما يطلقان جميعا من حينهما. وقال من قال هما زوجتا ينفق عليهما ويكسوهما فإذا ماتت احدهما ورثها. وتطلق الأخرى من يوم طلق. وقال من قال يبيننا بالايلاء اذا مضت اربعة اشهر. قيل له ان ماتتا جميعا ولم يعلم ايهما ماتت قبل الأخرى. قال انه اقل مايكونان ان يرث من كل واحدة نصف ميراثه على اسوأ حالة. وعلى احسن حالة ان ماتتا جميعا في وقت واحد ورثهما جميعا لانهما ماتتا جميعا وهما زوجتاه.

مسألة : وسالته عن رجل قال لزوجته انت طالق قبل موتي بيوم متى يقع عليها الطلاق. قال معي انه قد قيل تطلق من حينها. وقيل تبين بالايلاء. وقيل تطلق قبل موته بيوم. ولا يطاها مخافة ان يموت من غد فيكون قد وطى مطلقة لانها تطلق قبل موته. قلت فان مات ا يكون عليها



عدة المطلقة أم عدة الوفاة قال معي أن كان طلاقاً يملك فيه رجعتها  
لحقتها عدة الوفاة. وأن كان ثلاثاً كان عليها عدة المطلقة. قلت له وإن  
كان ثلاثاً لم يكن ميراث قال هكذا عندي.

مسألة : من الزيادة المضافة. وقال أبو سعيد في رجل قال لزوجته انت  
طالق ان لم تسق هذه الدابة كل يوم فسقتها أياماً ثم ماتت الدابة ولم  
تسقها شيئاً. فعلى قول من يقول ان الحنث يقع في الميت فإذا ماتت الدابة  
وقع الطلاق لأنها قد عدت وعلى قول من يقول ان الحنث لا يقع بالميت فلا  
يقع طلاق بموت الدابة سقتها شيئاً أو لم سقها لان المعقول ان المنفعة  
لها بالسقي بما يقع في احكام الحياة.

مسألة : من كتاب الاشياخ. وعن رجل قال لامرأته انت طالق ان قتل  
فلان يوم الجمعة فضربه يوم الخميس ومات يوم الجمعة أو ضربه يوم  
السبت فمات يوم الجمعة. قال المضيف لعله ضربه يوم الجمعة ومات  
يوم السبت. هل تطلق امرأته قال نعم اذا كان ضرباً هوى فيه حتى ماته  
رجع الى كتاب بيان الشرع.

## الباب السابع والسبعون

### الطلاق بالشعر

وعن رجل قال لامراته انت طالق بعدد كل شعرة في رأسي فلما ذهبوا ينظروا رأسه رأوه مخلوقاً بالنوة ولم يكن في رأسه شعر قال لم تطلق ليس في رأسه شعره قيل اليس في رأسه أصول الشعر. قال لم يقل بكل أصل شعرة وإنما قال بكل شعرة وكان قد حلف رأسه بالنورة قبل أن يحلف.

مسألة : وسئل عن طلق شعرة من امراته قال ان كانت الشعرة بائنة منها لم تطلق.

مسألة : من الزيادة المضافة من كتاب الضياء. ومن قال لامراته انت طالق بعدد شعر رأسك أو شعر فرجك فقالت لا شعر. لها وقال هو ان بها شعراً. فالقول في الرأس قول الزوج. والقول في الفرج قول الزوجة والله أعلم. رجع الى كتاب بيان الشرع.

## الباب الثامن والسبعون

### الطلاق بالوطي

وعن أبي الحواري وأما الذي حلف بطلاق امرأته ما وطئها قط على الأرض وكان قد وطئها على سرير أو على ظهر بيت فنقول إنها لا تطلقها إذا كان مرسلًا لقوله، ولم يحضر نية لأن السرير والبيت مرتفعات على الأرض. وكل شيء في الأرض فهو على الأرض مثل البحار والجبال فهذا كله على الأرض فمن كان فوق جبل أو في بحر لم نقل أنه على الأرض وهذا أمر تقع عن الأرض. وللكلام حقائق ومجاز والله أعلم بالصواب. وإن كان وطئها على حصير أو على فراش لازق بالأرض فقد طلقت إن كان مرسلًا ليمينه. وإن كانت له نية فهو مانئى وهذا مثل الذي قال إن مس فلانا أو مس الكعبة. فأمراته طالق فمس فلانا من فوق الثوب أو مس استنار الكعبة فقد قالوا إنه يحنث بهذا الذي حفظنا من قول الفقهاء والله أعلم بالصواب.

مسألة : ومن غيره ورجل حلف بطلاق زوجته إن منعته فلم تمنعه نفسها إلى أن أراد منها اعتزلته من منامها إلى غيره ثم عاجلته إلى أن قال لها منعيني نفسك فلم تمنعه من بعدها أو لم تقل له من قبل لا. ولا نعم قلت ترى وقع عليها الطلاق أم لا. فمعي إن اعتزلها عنه إذا أراد منها نفسها لا يوجب عندي الامتناع إلا أن تكون تريد بذلك هي الامتناع أو يظهر إشارة ذلك منها إنما أرادت بذلك الامتناع وقد يكون تحولها من موضع إلى موضع لمعنى أو لمعاني وهي على غير الامتناع فإذا منعته وجب عليه الحنث. قيل له فيكون القول قولها إذا قالت إنها أرادت الامتناع بذلك. قال معي إنه إذا كان الفعل لا يوجب الطلاق إلا أن يريد به لم يكن لها عندي إرادة في الحكم. قلت له فيسعها هي المقام معه إن كانت هي قد أرادت بذلك الاعتزال عنه. وقال في رجل قال لامرأته أنت طالق إن

طلبت اليك نفسك فمنعتيني فطلب اليها فلم تمنعه ثم عاد طلب اليها فامتنعته انه يحنث اذا وقع ماحلف عليه. ولا يبر الا بكماله متى طلب اليها نفسها فامتنعته. كان قد وقع ماحنث فيه عندي الا أن يحد حداً أن طلبه اليها في وقت معروف أو سمي بشيء من هذا فلم تمنعه ذلك المحدود ثم امتنعت بعد ذلك فلم يبين لي في ذلك حنث.

مسألة : وعن رجل حلف بطلاق امراته ثلاثاً أن لم يطأ امراته قد بانث منه بثلاث تطليقات كما قال. وقال في رجل قال لامراته انت طالق ان وطيتك ان لم تغن قال ان غنت فقد بر وهي زوجته وان لم تغن حتى تمضي اربعة اشهر بانث منه بالايلاء. وان وطئها قبل ان تغن فقد حرمت عليه ابداً.

مسألة : من الزيادة المضافة وعن رجل حلف بطلاق امراته انها لاتمنعه مجامعتها ماحد هذا الامتناع. فعلى ما وصفت فحد الامتناع معنا ان تمنعه نفسها عند طلبه مجامعتها من غير عذر لها في الحكم لو تحاكما فيه الى اهل العدل فما او تببه الحق لها من العذر وانما يمنعها العذر والامتناع. وقلت ارايت ان طلب مجامعتها فقلت لا في هذا المكان لا افعل ولكن افعل من مكان كذا وكذا قلت هل يكون هذا امتناعاً. فقد اعلمت انه ماكان لها في عذر في الحكم فليس هو بامتناع منها وكذلك أن طلبت مكاناً استر عليها وعليه وهي باذلة نفسها الا انها اختارت مكاناً غير مخوف او كان لها في ذلك حجة عذر فليس هذا بامتناع ان شاء الله على ما يظهر الا ان يكون ذلك علة منه وخداع. قلت وكذلك ان قالت لا ناسية ثم ذكرت فلم تمنعه واجابته هل يكون هذا امتناعاً فنقول على صفتك ان كان اعتقادها ليس فيه امتناع وانما قالت لا ناسية فليس ذلك بامتناع حتى يمسكها ويريدها فتمنعه ناسية أو ذاكرة لأن على اللفظ قال لاتمنعه مجامعتها فإذا مسك واراد مجامعتها فممنعه ناسية أو ذاكرة وقع الحنث لأنه لم يذكر نسيانها ولا اعتمادها والله أعلم بالعدل. قلت وان اراد مجامعتها فقاتلته او دفرته. ثم أجابته هل يكون امتناعاً. فنقول ذلك الى نية الرجل

في نفسه. وقد لبس على نفسه فإذا سال عن هذا قيل له ان كنت تعني معنى الامتناع في حين ما يطلب اليها فقد امتنعت. وان كنت تعني ترك لك نفسها حتى تغلبها. فقد امتنعت وان كان معناه انما اباحت نفسها في مجلسها ذلك ورجعت برأي نفسها فقد رجعت عن الامتناع مامنعه فهو امتناع في لفظ المسألة وهو غير امتناع في احكام الرجعة على الامتناع والله أعلم. قلت فان طلب مجامعتها فهربت منه ثم رجعت اليه. قلت هل يكون ذلك من الامتناع فهذه كالاولى ان كان الهرب امتناعاً فقد امتنعت على لفظ يمينه الا ان يكون اذا جامعها في طلبه ذلك ولم يفترقا ولم تمنعه. واما في الحكم اذا دفرته وهربت فقد امتنعت. واما فيما بينهما فان كان انما اراد ما لم تمنعه جماعها في مجلسها ذلك وطلبه اليها مجامعتها وصدقته على نيته لم أر هذا بموجب عليها حيث الامتناع لان الممتنع من الحق ثم رجع اليه فهو ممتنع في اللفظ الظاهر وهو غير ممتنع اذا كان اخر امره راجعاً والله اعلم.

مسألة : وعن رجل قال لزوجته طالق ان لم يجامعها على وتد فجامعها على جبل تطلق أم لا. قال الله في كتابه : ﴿ألم نجعل الأرض مهاداً والجبال أوتاداً﴾. قال هذا في الآثار من قال كذلك وجامع على جبل لم أرد على من قال بهذا القول طلاقاً لأن الجبال أوتاداً.

مسألة : ومن كتاب الضياء أبو الحواري ومن قال لامراته والله لأفعلن بك الليل مائة مرة فقلت انت ليس فيك مرتان كيف مائة مرة فقال ان لم افعل فانت طالق فلما دنا منها أولج حتى التقى الختان ثم نزع ثم أولج وكذلك حتى فعل كذلك مائة مرة ولم تكن له نية فارجو أنه قد بر والله أعلم.

مسألة : ومن حلف بطلاق امراته ثلاثاً ان لم يطاها هذه الليلة عشر مرات. ثم قال نويت ان اضرب عليها عشر مرات. قال ابو عبدالله ان كان نوى ان يطاها حتى يقذف فعليه ان يطاها تلك الليلة عشر مرات حتى يقذف في كل مرة والا حنث. وان لم يكن نوى حتى يقذف فإذا وطاها

ما تغيب الحشفة ثم ينزعه كله ثم يرجع يفعل كذلك حتى تكمل عشر  
مرات فقد بر. ولا تطلق قذف او لم يقذف وان لم يفعل كما وصفت لك في  
تلك الليلة فانها تطلق. وان حلف بطلاقها ليطأها في شهر رمضان نهارا.  
فليسأقر بها فإذا عدا الفرسخين وطأها وقد خرج من يمينه.

## الباب التاسع والسبعون

### الطلاق بالحيض والحمل

ومن الزيادة المضافة ومن جامع بن جعفر قال أبو الحواري إذا قال الرجل لزوجته إذا حضت حيضتين فانت طالق فإذا حاضت حيضتين طلقت واحدة وليس يعود يقع عليها طلاق بعد المرة الأولى. وإذا قال إذا حضت حيضة فانت طالق ثم قال إذا حضت حيضتين فانت طالق فحاضت واحدة فهي طالق واحدة ولا تحسب من عدتها. وإذا حاضت أخرى فهي طالق أخرى لأن الحيضة الأولى مع الثانية حيضتان. وتحسب الثالثة من عدتها وعليها حيضتان من بعدها نسخة من بعد ذلك. ونقول إن كان نوى بالحيضتين غير الحيضة الأولى فلا يقع طلاق حتى تظهر من الحيضتين المؤخرتين جميعا. ثم تقع عليها تطليقة من بعدهما والحيضتان جميعا من عدتها.

مسألة : وإذا قال الرجل لامرأته إذا حضت فانت طالق وفلانة معك فقامت قد حضت فإنه ينبغي في القياس أن يقع عليهما جميعا وقال بعض يصدقها على نفسها ولا يصدقها على صاحبها. قال أبو الحواري يقع عليها وعلى صاحبها الطلاق لأن هذا لا يمكن فيه البنية. وقال هكذا حفظنا.

مسألة : وإذا قال لها كلما حضت حيضتين فانت طالق فهو كما قال إذا حاضت أخرى بانت بتطليقة أخرى ويحسب بها من العدة فإذا حاضت الحيضة الأولى من آخر حيضها الذي احتسبت به.

مسألة : وإذا قال الرجل لامرأته كلما حضت فانت طالق فولدت أن الطلاق لا يقع عليها بالولد ولا يكون الولد حيضا وانظر فيها. قال أبو الحواري ليسه بحيض.

مسألة : وإذا قال رجل لامرأته إذا حضت حيضة فانت طالق فانما يقع عليها الطلاق بعد الحيضة حتى ينقطع الدم عنها. وتغسل إلا أن تؤخر الغسل حتى يذهب وقت صلاة فإن أخرته الى ان يذهب وقت الصلاة. وقع الطلاق حتى يذهب وقت الصلاة الا أن تكون له نية ان حضت. حتى تحيض فيتكلم بذلك فانها حينئذ طالق حتى ترى الدم. ومن غيره قال وقد قيل اذا قال ان حضت فانت طالق. قال من قال حتى تتم حيضها ويقع عليها اسم الحيض. وقال من قال إذا رأيت الدم فقد طلقت. وأما اذا قال ان حضت حيضة فانت طالق حتى تحيض حيضة تامة من حيضها فإذا حاضت حيضة فقد طلقت غسلت او لم تغسل. إذا اكملت الحيضة فقد طلقت. رجع الى كتاب بيان الشرع.



## الباب الثمانون

### الطلاق بالبحر وما خرج منه وما اشبه ذلك

وما اشبه ذلك والذي حلف بطلاق زوجته لايلحقه من البحر شيء فجلب صل فاشترى منه وحمله. فمعني أن الصل اذا كان من السمك والسمك من البحر فهو ضيء قد لحقه عندي. وهو يحنث.

مسألة : من الزيادة المضافة من كتاب الرهاين. وفي الذي حلف بالطلاق انه يعرف وزن الفيل ان يجعل الفيل في مركب وي طرح في البحر ثم يخرج الفيل من المركب وينظر مبلغ الماء من المركب فيزن امتعة وت طرح في المركب حتى يغوص في البحر بمقدار ما غاص الفيل فانه يعلم مبلغ وزن الفيل ا ترى هذا سالما من الحنث. على هذا الوصف. ولعل هنالك زيادة أو نقصاناً. قال هذا عندي من المحال لأن الوزن للأشياء غير هذا والحازر للأشياء ايضا على ظن وغيب والحنث يلزمه لانه حلف على غيب لان الفيلة تختلف. ولا يكون وزنها واحدا لأن البحر يضرب بالموج ويزيد وينقص ويميد ويجزر والله أعلم.

مسألة : من الزيادة المضافة من كتاب بالأشياخ. رجل حلف بطلاق امرأته ان لم يقطع البحر كلاما مرسلا كيف قطع ذلك. قال ان كان له نية الى موضع حده قطع الى ذلك الموضع وان لم تكن له نية قطع من حيث سهل الله عز وجل له عرضا. ولا يباشر امرأته حتى يفعل فان لم يفعل حتى تمضي اربعة أشهر بانت بالايلاء. رجع الى كتاب بيان الشرع.

## الباب الحادي والثمانون

الرجل اذا حلف بطلاق زوجته ان فعل هو أو إن فعلت

هى أو ان فعل غيرهما ثم تداعوا في ذلك من يكون

قوله مقبولا وفي الجناية

ومن جامع بن جعفر واذا قال الرجل لزوجته ان لم أفعل كذا وكذا فانت طالق فقالت لم تفعل وقال هو قد فعلت فالمرأة المدعية في هذا ومثله وعليها البينة. وان قال ان لم تفعل هى في هذه الليلة كذا وكذا فانت طالق فقالت قد فعلت فالقول قولها اذا قالت ذلك في الليل وان قالت ذلك من بعد أن يذهب الوقت الذي قاله فعليها البينة انها قد فعلت. قلت وكيف ذلك قال ابو الحواري لأنه موضوع في يدها.

مسألة : ومنه وعن رجل قال لرجل ان فعلت كذا وكذا. فامرأتي طالق فقال الرجل قد فعلت فقال لا تطلق امرأته حتى يقيم الرجل بينة أنه قد فعل اذا لم يصدقه الزوج انه قد فعل.

مسألة : سألت أبا سعيد عن رجل حلف بطلاق زوجته ان عمل عملا فحك عينه ايكون قد عمل عملا تطلق به زوجته قال معي انه ليس ذلك بعمل ولا تطلق زوجته بذلك على معنى قوله. قلت فان مرط ابطه ايكون ذلك عملا وتطلق به زوجته. قال معي ان ذلك من عمل الاخرة لا من اعمال الدنيا وتطلق بذلك اذا كان مرسلا للاعمال ولم تكن له نية.

مسألة : وسألته عن رجل له اربع نسوة فقال زوجته طالق ان فعل كذا وكذا ثم فعل. هل يقع الطلاق على واحدة منهن او يقع الطلاق عليهن جميعا. قال معي ان في بعض القول انه يقع عليه معنى طلاقهن كلهن

لثبوت طلاق واحدة منهن. ولا يعرف أيهن وفي بعض القول انه يحكم عليه بطلاق واحدة ولا يعرف أيهن. ويوقف عليه ثلاث منهن. قلت له فله ان يختار أيهن شاء فيوقع عليها الطلاق قبل دخوله. قال معي أنه ليس له ذلك اذا كان قد وقع الطلاق على غير استثناء شيء منهن. قلت له فإذا أوقع عليهن على غير نية فيكون عليه مؤنتهن كلهن جميعاً ما لم يصح طلاق أحد من ما يلزمه أم لا. قال معي انه اذا كان لا يصح بهذا طلاق احدهن بعينه فهو ماخوذ بذلك على قول من يقول بتوقيفهن لكل واحدة منهن على الانفراء حتى يبين له الطلاق. ثم هنالك لا يكون له عليهن شيء.

مسألة : وعن رجل قال لزوجته انت طالق انه يفعل كذا وكذا. هل يكون مولياً بهذا القول. فهذا من الإيلاء اذا قال انه يفعل او انه لم يفعل. قال أبو سعيد معي انه يحث من حينه ولا يكون استثناء ويكون بمنزلة الخبر في قوله انه يفعل كذا وكذا. ومعني انه في بعض القول ان هذا استثناء.

مسألة : وسئل عن رجل قال لزوجته انت طالق ان عدتي تفعل كذا وكذا هل يقع عليها الطلاق قبل ان تفعل. قال معي ان في ذلك اختلافاً. قال من قال انها تطلق اذا لم يثبت له الاستثناء. وقال من قال انها لا تطلق اذا كان الاستثناء متصلاً بالطلاق أو استثنى قبل الطلاق متصلاً به. أو نوى الاستثناء ثم استثنى متصلاً. وقال من قال لا يجزيه حتى ينوي الاستثناء قبل الطلاق ولو استثنى متصلاً بالطلاق.

مسألة : نقلت هذه المسألة من الزيادة المضافة سألت أبا الحواري عن رجل قال لامراته انت طالق ان قبحت ابي فقالت قبح وجهه على وجه رهطه فوقف عنها أبو الحواري ولم يقل شيئاً. وكذلك وقف أبو محمد عنها أيضاً. قلت لأبي سعيد فما تقول انت قال ما أقول انا فيما وقفوا عنه غير انه يشبه عندي معاني الاختلاف فيخرج عندي على بعض القول انها تطلق لقول الله ولولا رهطك لرجمناك فقالوا ان الرهط هاهنا من

العشيرة ووالده من رهطه عندي. وقال من قال لا تطلق لقول الله عز وجل ﴿وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ﴾. وهم غير العشيرة وهم هاهنا الاشباه والله أعلم.

مسألة : قال المضيف وجدت في رجل طلق زوجته ان لعنته فسمعها تقول الملعون ان لا يقع عليها بهذا طلاق إلا ان تلعنه والله أعلم.

مسألة : وعن رجل حلف بالطلاق لقد اخبره فلان وفلان فانكر الرجل انهما لم يخبراه ذلك وهما عدلان فالقول في هذا قول الزوج ولا تطلق. ولك شيء حلف عليه فيما بينه وبين غيرها فالقول قوله فيه. وكل شيء حلف عليه فيه انها فعلته هي أو فعله هو بها وانكرته فعليه البينة فيه وإلا طلقت.

مسألة : وكذلك الذي جعل الطلاق لامراته ان دخلت دار فلان فانت طالق فقالت اني قد دخلت ثم رجعت فقالت اني لم ادخل. ثم قالت اني قد دخلت فارى امرهما بائن ولا يلتفت الى قولها. قال غيره وقد قيل انها لاتصدق في قولها انها قد دخلت من بعد أن قالت انها لم تدخل من بعد ان قالت انها قد دخلت.

مسألة : وعن رجل قال لامراته انت طالفت كذا وكذا. وقال لرجل أو لغلام امراتي طالق ان فعلت كذا وكذا. فاما المرأة إذا قالت قد فعلت وقع عليها الطلاق. وان رجعت فقالت لم افعل فالقول قولها وترجع الى زوجها. وان قالت لم افعل ثم قالت قد فعلت فإن ذلك يمكن ان يكون لم تفعل ثم فعلت فالقول قولها. واما الرجل والغلام فان صدقهما الزوج فذلك اليه وان كذبهما فعلى المرأة البينة انهما قد فعلا والا فيمين الرجل انه مايعلم أنه قد فعله. ومن غيره قال وقد قيل انه اذا قال إن فعلت كذا وكذا فانت طالق وذلك مما يمكن ان يطلع عليه غيرها فلا تصدق حتى يصح ذلك بالبينة. وقال من قال القول قولها. فان قالت انها قد فعلت فانها تصدق في ذلك ويقع الطلاق في الحكم. فان قالت انها لم

تكن فعلت ذلك الذي حلف عليها فيه. ولم يكن تزوجت ولا تزوج هو  
 اخنتها ولا تزوج اربع زوجات غيرها فالقول قولها وهي امراته وبحكم  
 عليها بذلك لان تلك توبتها فان رجعت فقالت انها قد فعلت ذلك لم يقبل  
 قولها. وكانت امراته على اقرارها انها لم تفعل بعد قولها انها قد فعلت.  
 فقد صارت بمنزلة الكاذبة وهذا في الفعل المستقبل. واما ان قال انت طالق  
 ان كنت فعلت. وقال انها كانت قد فعلته فانها تصدق. فان قالت انها لم  
 تكن فعلت فانها تصدق في رجعتها لان تلك توبتها. فان رجعت فقالت  
 انها كانت قد فعلت فهذه لاتصدق على كل حال لانها انما كانت قالت انها  
 فعلت فعلا ماضيا ثم انكرته ثم ادعته بعد ان اقرت انها لم تفعله. وان  
 قالت انها لم تكن فعلته ثم قالت انها كانت فعلته لم يقبل قولها في الفعل  
 الماضي لانها تقرر انها كاذبة بدعواها انها قد اقرت انها لم تفعله. واما ان  
 قال ان فعلت كذا وكذا فانت طالق فقالت انها لم تفعل ثم قالت انها قد  
 فعلته فانها تصدق لان ذلك مما يمكن. رجع الى كتاب بيان الشرع.

مسألة : وعن رجل قال لامراته انت طالق ان خنتك في ماله ثم اعطته  
 بعد ذلك شيئا من ماله يبيعه لها ويعطيها ثمنه فباعه لها واتزن ثمنه  
 وسلمه اليها. وانفقته الا شيئا من الثمن رد عليها فاعطته يريه على من  
 اشترى السلعة. فقال لها ان نفق في شيء اشتريته به انفقته وان لم ينفق  
 رددته على المشتري يبدلني به فسكت ولم يعجبها. ولم تقل له شيئا  
 فذهب فانفق الفضة. فنفقت في شيء اشتراه به. قلت هل يكون هذا عندي  
 خانها في ماله ويقع الطلاق عليها. فلا ادري ما هذه الردود ومعني انه ان  
 كان ذلك مما لايجوز في النقد من سنة اهل البلد. فذلك عندي مال  
 للمشتري وانما اشترى بمال المشتري ولايبين لي انه خانها في شيء من  
 غش سلعتها فهو مال واذا انفق ماله بغير امرها ولا رضاها فاضاف ان  
 يكون قد خانها واذا خانها وقع عندي الحنث. قلت ان لم تكن تقدمت  
 عليه ان لايشترى به فاشترى هو به هل تسلم من الطلاق حتى يخالف  
 امرها اذا تقدمت عليه. فمعني انه اذا كان ذلك ماله وانفذه بغير اذن منها

ولا رضاء يقوم مقام الاذن في التعارف بينهما فمعي انها خيانة منه لها. وقد مضى ما عندي أو لم يقف عليه من معنى ذلك. وقلت ان أبدلها بالذي لها فضة جيدة بعد ان اشترى بالذي لها. وانفقه واجازت له ذلك اذا أبدلها هل تسلم من الطلاق ولا يكون خيانة. فاخاف على هذا ان لا يسلم من الطلاق. وليس اتمام ذلك له بعد دخوله في ماهو خيانة لها تبرة من الحنث ولكن تبرة من الضمان واللازم مع التوبة. وقلت ان اجازت له بعد فعله ولم ينفعه ولا يقع الطلاق ولا تكون خيانة. فلا يبين لي في هذا نفع له بعد ان دخل في الذي يجب به الحنث. وقلت ان كان ينفع ولا خيانة فقد مضى القول عندي في ذلك. وقلت ان وطئها في هذا كله قبل ان يردها اتمت له فعله قبل الوطي أو بعده أبدلها بشيء قبل الوطي أو بعده. هل تحرم عليه بذلك ويفرق بينهما. فمعي انه لا يقع البذل ولا الإتمام بعد وقوع ما يجب به الحنث من الخيانة. واذا وطئها على ذلك قبل الإتمام أو بعده قبل البذل أو بعده من غير رد فاخاف ان تحرم عليه. واذا حرمت عليه بسبب ذلك فمعي انه يفرق بينهما ولا تحل له ابدا. وقلت وما يعجبك في ذلك ان كان فيه اختلاف الفراق ام الإقامة. فلا يبين لي في هذا اختلاف. واما اذا كان اختلافا فيعجبني في الحكم ان لا يحكم عليه الحاكم الا حتى لا يجد مساغا في الترك. واما في التنزه من الفروج فاحب ان يخرج من اختلاف اهل العلم في الفروج.

مسألة : وعن رجل جعل طلاق امراته ان خانها في مالها. وكانا متفاوضين وأخذ من مالها بغير رأيها هل يكون قد خانها. فإذا كانا متفاوضين في المال يفعل كل واحد منهما في مال صاحبه ما يشاء برضا صاحبه منهما فهذه معي هي المفاوضة. واذا كان ذلك لم يبين لي خيانة باخذه ما يجوز له. واذا كان يفعل في ذلك ما لا يجوز له في دينه فذلك عندي خيانة.

مسألة : وسئل عن رجل قال لامراته انت طالق ان خنتيني في مالي فاطعمت ضعيفا من ماله هل تطلق. قال ما لم يكن حقا من فعلها فهو

خيانة. ومعني انها قد خانتته في ذلك.

مسألة : وسالته عن رجل قال لزوجته انت طالق ان عدتي تضربي ابني فاخذت اذنه فقاستها هل يكون القياس ضربا يقع به حكم الطلاق. قال عندي انه قد قيل في ذلك باختلاف. فقال من قال يقع الطلاق وذلك على قول من يقول بالمعاني وقال من قال لا يقع الطلاق وذلك من يذهب الى التسمية. قلت له فالاختلاف يدخل على ايمان الطلاق بالتسمية والمعاني مثل ما يدخل في سائر الايمان غير الطلاق قال هكذا عندي. مسألة وعن رجل قال لامرأته وقد اخذت ثوبا من الفبنة انت طالق ان لم ترديه فبقيت قائمة ساعة مغايظة له ثم ردت من يومها قلت هي يقع الطلاق عليها وهل قيل انه يكون ايلاء ان لم ترد له الى اربعة اشهر وقع ايلاء. فمعني على ظاهر اللفظ ان هذا ايلاء ان لم ترد له الى اربعة اشهر بانث بالايلاء وان رده قبل ذلك بر ولا طلاق عليه إلا ان تكون له نية في ذلك الى وقت ان لم ترد له اليه حتى انقضى الوقت فمعني انه يقع الطلاق على قول من يوجب النيات في الايمان. قال غيره وقد حفظنا عنه انه لايجوب الطلاق بالنية في بعض القول حتى يتفق اللفظ والنية وكذلك لا يلحق الطلاق بحكم اللفظ حتى يتفق اللفظ والنية وله تفسير. وقلت ان قالت مجيبه له لا ارده ثم رده قبل اجل ايلاء هل يبر أم اذا اجابت بقولها لا وقع الطلاق. فعلى ظاهر هذه المسألة فمعني لا يضره قولها لا ارده اذا رده قبل اجل ايلاء وقلت له ان قال لها انت طالق ان لم تقطعي ولدك هذا فقالت لا افطمه فارضعته ذلك اليوم واقطعته من الغد هل يقع الطلاق فهذه مثل الاولى واذا افطعته قبل اربعة اشهر فقد بر الا ان تكون له نية ان ارضعته ولم تقطعته ذلك اليوم ففعلت ذلك. فمعني انه يقع الحنث على قول من يلزمه اليمين بالنية. وقلت أنك وجدت في الاثر عن ابي الوليد هاشم في رجل قال لامرأته ان لم تقطعي هذا الغلام يعني ابنه. فانت طالق فقالت لا افطمه فارضعته ذلك اليوم واقطعته من الغد. فقال اخاف ان تكون قد طلقت فقال له السائل ارايت ان قال ان لم تصومي. فانت طالق فقالت لا أصوم

فاكلت يومها ثم صامت بعد فقال هاشم انها مثل الاولى. فقال له السائل ارأيت ان قال لها ان لم تدخلي هذا البيت فانت طالق. فقالت لا ادخله ثم دخلت بعد عشرة ايام فقالت قد دخلت. ورأى ان هذا ولاخر مختلف. قال له السائل هذا شيء والاخر شيء قال نعم. قلت فاحببت توقيفي على ذلك وأبين لك فيه ما فتح الله لي من النظر بالحق. فاعلم اني قد فكرت فيها فلم يبين لي في ذلك فرق. وخرج معي كله معنى واحد فان بان لك فرق ووجدت ذلك فاحب تعريفك لي ذلك. وقلت ولو قال لها ان تصومي فسكتت فاكلت اياما ثم صامت هل يكون قد بر أم انما يلحقها ما قال اذا ردت عليه انها لا تصوم. وكذلك في فطام الولد فمعي ان هذا كله سواء. قالت له وانها لا تفعل او لم تقل. فإذا فعلت قبل انقضاء الاجل بر الا ان تكون له نية على ما وصفت لك. وقلت وكذلك قوله لها وهي في النهار ان لم تصومي فصامت بقية يومها او اكلت. وصامت للغد ولم تجبه بقولها الا سكتت عند قولها هل يبر بذلك. فمعي انه سواء اذا صامت قبل الاجل يومها. واما اذا صامت بقية اليوم فليس كذلك عندي بصوم يبريه والله أعلم.



## الباب الثاني والثمانون

### الطلاق إذا جعل في يدها أو يد غيرها

وسأله عن رجل اعطى زوجته طلاقها فلم تطلق نفسها فلما كان من الغد رجعت اليه فقالت اليس قد اعطيتني طلاقى. قال نعم قالت قد طلقت نفسي. قال لا تطلق وانما سألته. انما كان جعل لها من طلاقها فلم تفعل حتى خرج من يدها. ومن غيره قال وقد قيل تطلق إلا ان تكون قالت أليس كنت اعطيتني طلاقى فيقول نعم فهناك ليس تطلق.

مسألة : وعن رجل قال لامرأته ان مسستك فانت طالق فمسته هي من غيره رأيه. فلم يره طلاقا.

مسألة : قال ابو سعيد في الرجل يجعل طلاق امرأته في يد رجلين فيطلق احدهما. انه قال من قال تطلق وشبهه بالعبد ولان الطلاق لا يتجزأ. وقال من قال لا تطلق حتى يجتمعا على الطلاق قلت له فما العلة في قول من يقول ان طلاق احد سيدي العبد يقع وقد ثبت الاجماع انه لا يثبت تزويجه الا باذن الموالي كلهم. قال معي انه يخرج ان الطلاق مثل الحرية اذا ثبت في الاجماع ان لو اعتق احدهم لتثبت الحرية بعق احدهم وقد كان لهم. وكذلك الطلاق مثله عندي. قلت فما العلة في قول من يقول انها لا تطلق حتى يطلقوا جميعا. قال معي انه يقول اذ هم يملكون الطلاق جميعا. فلا يقع بفعل احدهم حتى يجتمعا عليه.

مسألة : وعن رجل جعل طلاق زوجته بيد رجلين. فطلق احدهما فقال لا يجوز طلاقه. قلت فان مات احدهما وطلق الاخر قال موسى لا يجوز طلاقه. وقال احسب الازهر تطلق المرأة حينئذ. قال من قال اذا طلق احد السيدين جاز طلاقه على قياس قول من قال اذا طلق احد السيدين جاز طلاقه وكان عليه الصداق وعلى قياس من قال في الوصيين انهما يجوز

لكل واحد منهما ان ينفذ نصف الوصية على الانفراد.

مسألة : ان جعله في ايديهما بحق الى متى هو في ايدهما. فقال موسى حتى ينزعه بلسانه والله أعلم. وقال الأزهر هو في ايديهما حتى ينتزعه بلسانه. ومن غيره قال وقد قيل اذا جعله في ايديهما بحق لم يجز انتزاعه الا باداء الحق او يتفقون على فسخ ذلك. ورده اليه بلا اداء حق اليهما.

مسألة : قال هاشم بن غيلان في رجل أراد سفرأ فقالت له امراته انك تخرج فتطيل الغيبة عني فاجعل طلاقي في يدي الى أجل فقال ان لم أج الى سنة فطلاك بيدك فطلقي نفسك اذا بدا لك فانتظرته سنة. فلم يج فتربصت سنة اخرى فلم يج فطلقت نفسها. فقال هاشم الذي سمعنا انها اذا تجاوزت لم يكن في يدها شيء. قال العلا بن عثمان وخالد بن سعوة. وقال عمر بن مفضل وأزهر ومسبح تطلق وهو رأيهم فتردها هاشم لقولهم. ولم يرجع عن قوله. ومن غيره ومعني انه قد قيل ان فارقت مجلسها او موضعها الذي كانت فيه في وقت دخول السنة ولم تطلق نفسها خرج الطلاق ومن يدها.

مسألة : ورجل قال لامراته اني علق واخاف ان تزل لساني مني بشيء لا أهواه من طلاقك وانني أريد ان اجعل طلاقك بيدك بتحفظينه فلما جعل ذلك في يدها طلقت. قال لايجوز لها ذلك. قال غيره وكذلك ان قال لها على ان لاتطلقي نفسك لانه قد منعها الطلاق.

مسألة : ورجل جعل طلاق امراته بيدها هذا اليوم فخرجت الى قومها فاشهدتهم انها قد طلقت نفسها واشهد زوجها حين خرجت من الباب رجلا اني قد نزعته منها الطلاق فراوا انها ان صدقته وصدقت الشاهد أن زوجها نزع منها الطلاق قبل ان تطلق نفسها. فلم يروا باسأ. قال غيره ومعني انه قد قيل تطلق اذا طلقت قبل ان تعلم برجعة الزوج في الطلاق ولو صح انتزاعه.

مسألة : قال محمد بن خالد سمعنا في رجل جعل طلاق امراته بيدها

سنة فهو بيدها الى تمام السنة. فان نزع منها الطلاق رجع اليه إلا أن يكون جعله بيدها بحق فهو بيدها ولا رجعة له فيه. جواب محمد بن نصر الى موسى بن علي ورجل جعل طلاق امرأته بيدها ثلاثة أيام فلما انقضت الثلاث قالت قد كنت طلقت نفسي في الثلاث هل يقبل قولها. قال ابو عبدالله هاشم اذا لم تكن متهمة فانها تصدق وان كانت متهمة فالحق أعلم. قال غيره معي انه قد قيل في مثل هذا باختلاف فقيل تصدق. وقيل عليها الصحة اذا كان الوقت قد انقضى. وان قالت انها قد طلقت نفسها وهي بعد في الوقت فالقول قولها.

مسألة : سألت موسى بن علي عن رجل جعل طلاق امرأته بيدها الى وقت ثم وطئها هل يكون ذلك رجعة في الطلاق. وعنه جعل ذلك الى غير وقت بحق ثم وطئها هل لا ينتقض ذلك من يدها قال لا ان يجتمعا على ذلك قال غيره ومعني انه قد قيل ذلك إلا أن يعطيها الحق فله الرجعة.

## الباب الثالث والثمانون

### الطلاق إذا جعل في اليد

وسألته عن رجل اعطى زوجته طلاقها فقالت له في الوقت شيئا غاب عنه في الوقت. فقالت المرأة انها لم تطلق نفسها وشك هو فيما قالت وغاب عنه. قال معي اذا كانت زوجته لاشك في ذلك فهي زوجته حتى يعلم انه طلقها أو لم يطلقها في الوقت على معنى قوله وعليه انصافها بالعدل حتى يعلم انها خرجت منه.

مسألة : وقال أبو سعيد في رجل جعل طلاق زوجته بيدها هي وفي موضع فحطت عنه. قال معي انه اذا خرجت من موضعها فقد خرج الطلاق من يدها. قلت فان قال لها طلقي نفسك متى ماشئت. قال معي انه قيل في ذلك باختلاف فقال بعض انها متى شاءت طلقت نفسها. وقال من قال ان لم تطلق نفسها حتى تخرج من الموضع فقد خرج الطلاق من يدها.

مسألة : وقال أبو سعيد اذا جعل الرجل طلاق امرأته بيدها وهي قائمة وهو قائم قياما اوهما نائمان فاقما ولم يفارقا المجلس أنه بعد الطلاق في يدها. وانما يخرجها مفارقة المجلس قال ولا أعلم في هذا اختلافا من قول اصحابنا على معنى قوله. واذا قال لها امرك بيدك يريد بذلك انه قد جعل الطلاق بيدها فهو كذلك. واذا جعل طلاقها بيد غيرها فله ان يطلقها مالم يرجعه منه على معنى قوله.

مسألة : ورجل قال لزوجته متى شئت طلقي نفسك ثم وطئها هل يكون ذلك ارتجاعا. قال معي ان بعضا يجعل في ذلك غاية واذا جعل طلاقها في يدها الى غاية. فيختلف في الوطي انه يكون ارتجاعا أو لا يكون قلت له فان قال لها متى ماشئت. قال معي ان بعضا يجعل هذا كقوله

كلما شئت وبعضا يجعله كقوله متى شئت على معنى قوله.

مسألة : قال أبو سعيد في رجل قال لزوجتك طلاقك بيدك الى عشرة ايام فطلقت نفسها بانقضاء العشر قال معي انها تطلق. قلت فان قالت في العشر اني طلقت نفسي ولم تسم بشيء كم يقع عليها من الطلاق. قال في بعض القول انها تطلق ثلاثا. وقال من قال واحدة ما لم تسم أكثر منها. قلت له فهل له ان يطاها في العشر ولا يعرف طلقت نفسها ام بعد. قال أبو سعيد كذا معي. قلت له فإن وطئها في هذه المدة ثم قالت انها كانت طلقت نفسها. قبل وطئها هل عليه ان يصدقها. قال معي لا تصدق لترك النكير منها حين وطئها. قلت له فان انقضت المدة التي جعل طلاقها فيها ثم طلقت نفسها. هل تطلق. قال معي انه لا يقع عليها الطلاق.

مسألة : وعن رجل جعل طلاق امرأته في يدها ثلاثة ايام ان فعلت كذا وكذا فلم تفعل في الثلاث شيئا ثم قالت من بعدما فعلت في الثلاثة الايام قد طلقت نفسي ثلاثا قال اذا قلت ذلك في الثلاث والا فهي مدعية ان قالت بعد ذلك.

مسألة : من الزيادة المضافة وقيل في الرجل يجعل طلاق امرأته في يدها فطلقت نفسها طلاقا مرسلًا فقال من قال هي ثلاث تطليقات. وقال من قال هي واحدة لا يملك رجعتها الا برضاها. وقال من قال يملك الرجعة الا ان يكون قبل على ذلك فدية قليلاً أو كثيراً ولا رجعة إلا برضاها. رجع الى كتاب بيان الشرع.

## الباب الرابع والثمانون

الطلاق إذا جعل بيد الزوجة أو أمرت بذلك أو جعل

في يد غيرها بحق أو بغير حق أو أمر بذلك

أو تزوج عليها أو تسرى

ورجل قال لزوجته اذا رأيت الهلال فطلقى نفسك. فرأت الهلال فلم تطلق ألها ان تطلق بعد ذلك. قال لا. قلت فان قال اذا انقضى الشهر فطلقى نفسك ألها ان تطلق بعد ذلك اي حين شاءت قال نعم. قلت لم قال لان ذلك حضر عليها. وقال اذا رأيت الهلال. وهذا قال بعد انضاء شيء حده فهذا مخالف لذلك.

مسألة : عن ابي المؤثر وعن رجل جعل طلاق امراته في يدها ثم تناكرا وقالت طلقت نفسي وقال هو انما طلقت نفسها بعد ان قامت او قمت ما الحكم في ذلك. قال انه اذا أقرانه قد اعطاها طلاقها فعليه البينة انها انما طلقت نفسها بعد قيامه او قيامها. فان لم تكن معه بينة فعليها ان تحلف بالله انها طلقت نفسها قبل ان يتفرقا.

مسألة : وعن رجل جعل طلاق امراته في يدها فقالت طلقت نفسي في مجلسي وقال هو انما طلقتي نفسك بعد قيامك لمن القول. قال القول قولها الا ان تكون ادعت طلاقا من بعد ما جامعها فالقول قوله. ولا تصدق والايمان بينهما.

مسألة : واذا جعل طلاقها بيدها فقالت في الوقت قد طلقت نفسي. فقد طلقت وبعد الوقت لا ينفعها في قول اصحابنا الاكثر منهم.

مسألة : وعن من تزوج امرأة وجعل من صداقها طلاقها في يدها. قال اذا

عقدت العقدة وجعل بعد ان صارت امرأته طلاقها في يدها فان طلقت جاز وان طلق هو جاز ذلك والله أعلم.

مسألة : وقال الوضاح بن عقبة في رجل تزوج امرأة واشهد الولي عند عقدة النكاح ان طلاق فلانة في يده التي املكها وقبل الزوج على ذلك الشرط ثم طلق الولي من الغد ان الطلاق يقع وعلى الزوج الصداق تام ان دخل وان لم يدخل فنصف الصداق. فان طلق الزوج ولم يطلق الولي وقع الطلاق. وقال ابو عبدالله مثل ذلك.

مسألة : رجل له زوجة قال لعمرو طلقها فطلقها عمرو ثلاث تطليقات اتبين منه امرأته بهذا أم لا. ما أبصرها تطلق إلا واحدة اذا لم يامر بطلاقها ثلاثا.

مسألة : وعن ابي علي رجل جعل طلاق امرأته بيد رجل الى اجل فمات الزوج قبل الاجل هل ينهدم الطلاق قال نعم.

مسألة : وعن رجل اعطى امرأته عند النكاح انه ان تزوج عليها او تسرى عليها فطلاقها بيدها فتزوج او تسرى عليها ثم باشرها هل يخرج وطيه اياها الطلاق من يدها. فإذا اشترط ذلك عليه لها وليها عند عقدة النكاح فذلك لها عليه فطلقت نفسها حين علمت انه تزوج او تسرى عليها طلقت وان جاوزت الوقت ولم تطلق نفسها فقد خرج الطلاق من يدها ولو لم يطأها الا ان يجعل طلاقها بيدها بعد تزويجه او تسريه عليها فانه يكون لها فان وطئها لم يخرج وطيه اياها الطلاق من يدها لانه بحق جعله في يدها. والقول في ذلك قوله انه جعل في يدها الى وقت كذا وكذا. قال أبو معاوية ان جعل طلاقها بيدها عند النكاح ان تزوج عليها او تسرى فلم تطلق نفسها حتى جاوزت الوقت لانه لا يخرج من يدها الطلاق وهو في يدها كما شرطوا عليه عند عقدة التزويج ومن غيره كل ذلك معنا سواء جعله قبل التسرى او بعد السرى قبل التزويج أو بعد التزويج إلا ان يجعل طلاقها بيدها الى اجل فهو الى الاجل ولا تخرجه

المفارقة ولا الوطي الى ذلك الاجل او بحق. فلا يفكه الا اداء الحق. وان كان جعل طلاقها بيدها عند عقدة النكاح من حقها الذي تزوجها عليه ان تزوج أو تسرى وشرط ذلك م حقهها او من صداقها. فذلك ثابت في موضعه. ولا يخرج الطلاق من يدها اذا تزوج عليها أو تسرى. ومتى ماشاءت طلقت نفسها. ومن غيره وقال اذا جعل الرجل طلاق امراته بيدها أو بيد غيرها فطلقت أو طلقها واحدة ثم اتبعها بعد ذلك طلاقا ثانيا في العدة أو مما يجوز طلاقها قبل اقترافهما أو مقامهما من مجلسهما فمعي ان في ذلك اختلافا. فأكثر القول معنا انه لا يلحق الا الطلاق الاول. واما بعد انقضاء العدة وتزويج جديد فلا يلحق الطلاق واذا كان قد طلقها الذي جعل في يده. واما اذا جعل طلاقها في يد غيرها فلم يطلقها المجعول في يده حتى طلقها هو واحدة وانقضت عدتها وتزوجها بتزويج جديد ثم طلقها الذي جعل في يده الطلاق وقع الطلاق الا ان يكون طلقها ثلاثا فقد انفسخ ذلك النكاح وذلك الطلاق. ولا طلاق في يد المجعول في يده.

مسألة : وعن رجل قال لزوجته ان خرجت الى اهلك فطلقني نفسك. فقالت قبل ان يفترقا قد طلقت نفسي ولم تخرج الى اهلها هل يقع الطلاق. قال معي انه لا يقع طلاق. قلت له فهل يثبت الطلاق في يدها حتى يفعل. قال معي انه كذلك لانه قد جعل لها ذلك الى غاية. قلت له فان خرجت الى اهلها ثم طلقت نفسها طلقت قال هكذا عندي. قيل له فحين متى تخرج حتى اسم الخروج ام حتى تصل. قال معي انها اذا خرجت من الموضع الذي قال لها فيه خارجة في التهمة في النية. فقد وقع اسم الخروج. قلت له فان كان اهلها في قرية وهي في قرية. قال ان كان اهلها في قرية وخرجت اليهم. ولو كانت بعد في الدار فقد وقع اسم الخروج وان كانوا في القرية فإذا خرجت من الدار. فقد وقع اسم الخروج قيل له فإذا حصل لها اسم الخروج فلم تطلق نفسها معا خلا ذلك هل يزول من يدها الطلاق قال هكذا يخرج عندي في بعض القول. قيل له فان قال لها اذا رأيت الهلال



فطلقني نفسك فرأت الهلال ثم طلقت نفسها. فقال من قال انها اذا رأت الهلال فلم تطلق نفسها حتى فارقت مجلسها انها لاتطلق. وقال من قال ان لها في ذلك ليلتها وصباحها. ثم لاتطلق. وقال من قال ان لها ابدا ان تطلق نفسها.

مسألة : وقال في رجل جعل طلاق زوجته في يدها فقالت قد طلقت نفسي في المجلس. وقال هو طلقت نفسك بعد ان افترقنا من المجلس. قال القول قولها إلا أن تكون ادعت الطلاق بعد أن جامعها فله القول ولا تصدق والايمان بينهما. قلت لابي سعيد ما تقول انت قال معي انها اذا افترقا او قاما من مجلسهما كان القول قوله مع يمينه. وان كان اختلافهما في المجلس او قبل صحة المفارقة كان القول قولها إلا أن يكون وطئها فان كان قد وطئها. كان ذلك ارتجاعا منه وكان ذلك دعوى منها انها طلقت نفسها. قبل الارتجاع. قال اما اذا كانا في مجلسهما فالقول قولها ولانعلم في ذلك اختلافًا الا ان يكون رجع عليها في الطلاق في المجلس. ثم ادعت الطلاق بعد رجته وقالت انها طلقت قبل رجعه ففيه اختلاف. واما اذا خرجت من مجلسها ذلك وغاب كل واحد عن صاحبه وأقرا بذلك ففي ذلك اختلاف. فقال من قال القول قوله. وقال من قال القول قولها انها طلقت نفسها. في المجلس والاول أكثر ومالم يفترقا وقد قاما من مجلسهما. ثم اختلفا ففيه الاختلاف وحسن ان يكون القول قولها وسألته أبا سعيد عن رجل قال لزوجته اذا دخل الليل فطلاقك بيدك. فقالت اذا دخل فقد طلقت هل تطلق اذا دخل الليل ولو لم تطلق نفسها حين دخول الليل. قال فليس عندي انها تطلق بهذا. قلت له فان لم يفترقا من مجلسهما ذلك حتى دخل الليل هل تطلق بلغفها الاول. قال ليس معي ذلك قلت فان لم يزالا في مجلسهما ذلك الى ان دخل الليل. ثم افترقا ثم طلقت نفسها بعد افتراقهما في المجلس او في غير المجلس هل تطلق. قال معي انها ليس تطلق اذا فارقت مجلسها بعد ذلك ان دخل الليل. ولم تطلق نفسها.

مسألة : وعن رجل يقول لزوجته اذا دخل شهر رمضان. فطلاقك بيدك

اي ساعة يكون الطلاق بيدها ومتى لا يكون قال ساعة ترى الهلال. قلت فان لم تر الهلال حتى خلا يومان او اقل او اكثر ثم اخبرت قال فلا شيء في يدها. قال ابو سعيد هذه يكون الطلاق في يدها اذا دخل شهر رمضان في اول ساعة منه رأت الهلال او لم تره. فان لم تطلق نفسها حتى فارقت ذلك المجلس خرج الطلاق من يدها. ولا ينفعها ان لم ترى الهلال. واذا قال لها اذا رايت هلال شهر رمضان فطلاقك في يدك حتى ترى هلال شهر رمضان ثم يكون القول فيه على ما وصفت لك.

مسألة : احسب عن ابي عبيدة رحمه الله. في رجل قال لزوجته طلاقك بيديك. قالت ان جعلت طلاق بيدي طلقت نفسي. قال لا تطلق. قلت فان نوت الطلاق هل تطلق وتكون لها نية. قال لا.

مسألة : وعن رجل خير زوجته وهي أمة او جعل طلاقها بيدها فاختارت نفسها. وطلقت وكره السيد ان يمضي لها. قال قد وقع الطلاق.

مسألة : من الزيادة المضافة واعلم ان الزوجة ليس كفرها ممن يجعل الطلاق في يده لان الزوجة اذا قامت من مجلسها. ولم تطلق نفسها سقط الطلاق من يدها. والرجل الذي في يده الطلاق يجوز متى ما يطلق حتى ينتزع من يده.

مسألة : واذا جعل الزوج طلاق زوجته في يدها او في يد رجل ان يطلق ثلاثا. فطلق واحدة ثم بدا لهما بعد ذلك ان يتما الطلاق. لم يكن لهما الا ان يقولوا بالطلاق في اول مرة. رجع الى كتاب بيان الشرع.

مسألة : وعن رجل قال لزوجته قد جعلت طلاقك بيدك على ثلاثين شاة فطلعت نفسها على الثلاثين وكان لها عليه اربعمائة درهم فقال الرجل اني انما جعلت في يدها علي ان اعطي ثلاثين شاة وابرا من الباقي قالت هي بل احط الثلاثين من الاربعمائة. ولي الباقي وعلى ذلك طلقت نفسي. قال القول قوله في ذلك. ولا ارى طلاقا وقع لانها طلقت على غير ما جعل في يدها. قال ابو سعيد يقع الطلاق على هذا على ثلاثين ويكون عليه ما بقى

من الحق ويكون خلعا وهي املك بنفسها.

مسألة : وعن رجل قال لزوجته قد جعلت طلاقك بيدك اليوم. فقال لها انها معك بواحدة فاطلق نفسي واحدة. ثم خرج هو وبقيت ساعة ثم دخل شهود عليها فقالت اشهدوا اني قد طلقت نفسي ثم قالت من بعد انما عنيت تلك الواحدة التي قلت فانه لها نيتها ولا ارى تطلق الا بواحدة. قلت له فإن طلقت نفسها وترى انها قد بانث قال ولو كانت ترى ذلك.

مسألة : وعن رجل قال لزوجته طلاقك بيدك وهما في مجلس. وكانت قائمة فجلست او قاعدة فقامت او كانت نائمة فقالت او قعدت او كانت في احد هؤلاء الصفات فاكلت وشربت ولم تفارق مجلسها ذلك ا يكون الطلاق بيدها مالم تفارق مجلسها ذلك قال نعم. إلا أن تنام فتنعس فقل ان النعاس افتراق وهو شبيه بما قيل لانه تزول به الاحكام عن النعاس لانه مفارق لما كان فيه من احكام اليقظة.

مسألة : من الزيادة المضافة ومن جواب موسى بن علي وعن رجل اعطى زوجته طلاقها وهما يسيران يمشيان او راكبان فسارا ماشاء الله. ثم طلقت نفسها فنقول ان الطلاق قد وقع. وعنه ان جعل طلاقها بيدها وهما قائمان ثم مشيا فطلقت في مشيتها ولم يفترقا فهي عندي مثلها اذا اعطاها طلاقها وهما في مجلس فقام الزوج فذهب ثم طلقت نفسها فلا نرى في ذلك طلاقا. وان قام ولم يذهب فطلقت نفسها وهو قائم وهو طلاق رجع الى كتاب بيان الشرع.

مسألة : وعن رجل قال لامرأته قد اعطيتك هواك وما تريدين قالت قد طلقت نفسي فقال لا اجيز لك فقال سله عن نيته فان نوى طلاقا فقد طلقت وان لم ينو طلاقا فهي زوجته ولا طلاق عليه.

مسألة : عن ابي سعيد قلت له فإذا جعل طلاق زوجته بيد رجل فطلقها واحدة هل له ان يطلقها ثانية اذا لم يحل له. قال عندي ان الذي يباض بالأصل في الوكالات انه لا يفعل الا مرة واحدة فليس له ان يطلقها ثانية

والذي يذهب الى ان فعله يقع مرة بعد مرة مالم يحد له اشبه ان يقع طلاقه عليها ثانية وثالثة مالم يكن حد له حدا. واما الامر فيعجبني ان لا يثبت الا مرة واحدة ولا يعجبني ان يكون فيه اختلاف ولعله لا يتعري من الاختلاف ايضا على ما رأيت يذهب ولا يؤخذ منه الا ما وافق الحق والصواب ان شاء الله.

مسألة : وعن رجل جعل طلاق زوجته في يدها اليوم الى الليل فلما كان من الغد قال قد كنت طلقت نفسي امس. فهذه المسألة معروفة عن ابي علي وابي عبدالله رحمهما الله والفقهاء انها انما تصدق في الوقت الذي حد لها. ولا تصدق من بعد ذلك. وقلت هل فيها اختلاف. وفيما لها التصديق فقد رأيت في الذي جعل طلاق امراته في يدها بلا حد وهما في مجلس فلما افترقا قالت قد كنت طلقت نفسي في المجلس قبل ان يفترقا فقد رأيت عن ابي علي وغيرها انها تصدق. ومن غيره وقيل انها لا تصدق اذا لم تقل في المجلس. واما قوله لزوجه امرك بيدك. فان عني به الطلاق وطلعت نفسها طلقت والا لم يكن بشيء.

مسألة : واذا قال امرك بيدك يريد الطلاق فطلعت نفسها مرسله من قبل ان يفترقا فهي ثلاث تطليقات الا ان تسمى هي واحدة أو اثنتين فهو ما سمت او يسمى هو. كما جعل في يدها وليس في ذلك نية.

مسألة : واذا قال الرجل لزوجه انا منك طالق فقل ليس هذا بشيء لان الزوج لا يكون طالقا. وكذلك عن بعض الفقهاء في الذي يجعل طلاق امراته في يدها فتطلق هي زوجها انه طلاق. وقال بعض ليس بطلاق حتى تطلق هي وهذا الرأي احب الي.

مسألة : واذا جعل الرجل طلاق زوجته في يد رجل ولم يسم له فطلق الرجل ثلاثا. فاحتج هو انها واحدة لم يقبل ذلك منه وقد طلقت ثلاثا.

مسألة : وسالته عن رجل جعل طلاق زوجته في يدها فقالت قد أخرجت نفسي هل يقع الطلاق به قال معي أنه يختلف في ذلك فبعض يجعل هذا

اللفظ الخروج والتسريح والفراق طلاقا. وإذا كان كذلك على هذا عندي من الطلاق ويقع به الطلاق وبعض يقول أنه لا يقع به الطلاق. فلا يقع به شيء ولو أرادت المرأة بذلك الطلاق ولا نية لها في ذلك على زوجها قلت له أرايت ان قالت له كلاما لا يقع به فظن انه قد وقع فردها ثم طلقها ثانية ثم انه سألها عن ذلك وهي بعد في العدة. فقالت انها قالت شيئا لا يقع به الطلاق. هل يكون القول قولها في ذلك قال معي ان القول قولها في ذلك حتى قلت أرايت ان ردها ثم قالت بعد الرد انها قد طلقت نفسها بكلام يقع به الطلاق هل يكون القول قولها في ذلك فقال على معنى قوله انه لا يكون قول بعد ذلك. وان كان الخروج الآخر برأيها لم يكن له عليها رجعة الا برأيها. قلت له أرايت ان كان يعلم انها كانت قد قالت له شيئا قبل هذا ولم يعرف ما هو ثم قالت له انما قالت له شيئا لا يجب به الطلاق. هل يكون القول قولها في ذلك ولا شيء عليه فيما غاب عنه. قال معي اذا كانت زوجته في الحكم فهي زوجته حتى يصح عنده ان ذلك قول يفسدها عليه على معنى قوله ليس جملة اللفظ.

مسألة : وعن رجل جعل طلاق امرأته بيدها تطلق نفسها متى شاءت فان زعمت انها طلقت نفسها. وانقضت عدتها هل يقبل قولها قال نعم.

مسألة : وعن رجل جعل طلاق زوجته في يد عبده او عبد غيره فطلق العبد. قال قد وقع الطلاق. قال ابو سعيد هكذا عندي.

مسألة : ومن جامع بن جعفر وليس للذي يجعل في يده الطلاق ان يولي ولا يظهر وان طلقت وقال نويت اثنتين او ثلاثا فليس له نية ولا تكون النية الا للزوج.

مسألة : ومن جعل طلاق زوجته في يد رجل ليطلقها ثم مات الذي جعل الطلاق في يده ولم يعرف انه طلق فلا باس على الزوج في زوجته ولا نرى طلاقا حتى يعلم ان الذي في يده الطلاق قد طلق. وقال بعض خلاف ذلك وهذا رأينا.

مسألة : في رجل جعل طلاق امرأته في يدها فقالت لا ولا كرامة لك لا اطلق نفسي ثم طلقت نفسها في مجلسها فقل ان طلاقها ليس بشيء حيث لم تقبل.

مسألة : وقال من جعل طلاق زوجته في يد عبد فطلق جاز ذلك.

مسألة : واذا جعل الرجل طلاق امرأته بيد رجل اخر فجعلها ذلك الرجل الى رجل اخر فقد رد ما جعل اليه ليس لواحد منهما ان يقضي فيه. ومن غيره قال ان الطلاق في يد الاول وان طلق الزوج او الاول طلقت وان طلق الاخر لم تطلق.

مسألة : رجل قال لزوجته طلقي نفسك وانصرف عنها فلما كان بعد ذلك طلب ان يجامعها فقالت انا طلقت نفسي منذ امرتني هذا مولي بالطلاق وهو لما امرها بالطلاق لم يسمعها طلقت نفسها حتى انصف القول في ذلك قول من وكيف يتوجه الحكم بينهما. قال اذا لم تطلق نفسها في مجلسها حتى انصرف عنها. ثم ادعت الطلاق فعليها البينة بانها طلقت نفسها في ذلك المجلس والقول قول الزوج مع يمينه لانه قد قيل اذا لم تطلق نفسها في مجلسها حتى يفرقا منه او ينعس او يجامعها. فقد خرج الطلاق من يدها. وقد قيل فيه غير هذا انها متى طلقت نفسها طلقت.

مسألة : قال ابو المؤثر الذي نحفظ في الرجل جعل طلاق زوجته في يد رجلين فطلق احدهما. فقال من قال من المسلمين لا تطلق حتى يطلقها جميعا. والذي اقول به ان طلق احدهما وامضى الاخر طلقت. وان طلق احدهما وكره الاخر لم تطلق اشترط او لم يشترط الا ان يكونا شرطا عليه انه ايها طلق فطلاقه جائز فان اعطاها هذا فايها طلقت.

مسألة : من الزيادة المضافة قال ابو عبدالله في رجل له امرأتان فجعل طلاق احدهما في يد رجل لا يسمى وان الرجل طلق احدهما. فقال الزوج انما نوى انه جعل في يده طلاق الاخرى غير التي طلق الرجل. قال القول

قول الزوج قال ابو زياد رحمه الله القول قول المطلق ورأى من قال القول الزوج احب الي.

مسألة : وعن رجل قال لرجل قد جعلت طلاق امرأتي هذه بيدك غير انك لا تطلقها فليس للرجل ان يطلقها.

مسألة : ومن جعل طلاق امرأته في يد صبي فان تكلم الصبي فهو ما قضى. وإن لم يتكلم فليس بشيء.

مسألة : وعن رجل جعل طلاق امرأته في يدها الى اجل مسمى ثم اشهد شاهدين انه قد انتزع من يدها الطلاق. فطلقت نفسها من قبل ان يخلو الاجل الذي جعله لها قال بعض الفقهاء ان اعلمها الزوج من قبل ان تطلق نفسها انه قد انتزع من يدها الطلاق فقد خرج من يدها الطلاق ولا طلاق لها وكذلك ان اعلمها الشاهدان او احدهما انه قد انتزع من يدها الطلاق فلا طلاق بعد ذلك. وان اعلمها شاهدا عدل غيرهما انه قد انتزع الطلاق من يدها فلا يجوز طلاقها بعد ذلك وان كان الشاهدان ليسا بعدلين وقد اعلمها بانتزاعه الطلاق من يدها أو كان احدهما ليس بعدل واعلمها قال ليس ينفع ذلك حتى يكون اللذان اشهدهما على انتزاع الطلاق من يدها عدلين ويعلمها بذلك او يعلمها احدهما من قبل ان تطلق نفسها. قال فان اعلمها ذلك الزوج او الشاهدان أو أحدهما فقالت انها قد طلقت نفسها قبل ذلك الوقت الذي قد جعله لها. فالقول قولها مع يمينها. رجع الى كتاب بيان الشرع.

مسألة : وعن رجل جعل طلاق امرأته في يدها فقامت من مجلسها ولم يسمع لها طلاق فزعمت انها قد طلقت نفسها. فقالت من قال قد ائتمنها زوجها وهي المصدقة.

مسألة : وعن رجل جعل طلاق امرأته بيدها فقالت قد طلقت نفسي فقال انما جعلت في يدها تطليقة واحدة اعليه البينة في ذلك أم عليها. قال عليه البينة انه انما جعل في يدها تطليقة.

مسألة : وسئل ابو سعيد عن امرأة قالت لزوجها طلقني فقال لها امرك بيدك فقالت قد طلقت نفسي هل يقع الطلاق. قال معي ان بعضا يقول انه لا يقع به الطلاق حتى يريد به الطلاق. ومعني ان بعضا يقول يضع الطلاق للجواب الذي كان بينهما. واما اذا لم يكن بينهما كلام في ذلك لم يقع الطلاق حتى يريد به الطلاق.

مسألة : وسألته عن من قال لزوجه امرك بيدك يريد الطلاق بذلك فطلقت نفسها هل يقع الطلاق. قال معي انه قد قيل يقع الطلاق قلت له فكم يقع عليها من الطلاق ثلاث أم واحدة. قال معي انه قد قيل ثلاثا فقال له ولده هل قال احد انها واحدة. قال معي ان بعضا يقول ذلك انها واحدة. قلت له انا ان قال امرك بيدك. وهو لا يريد الطلاق فطلقت نفسها هل يقع الطلاق قال معي ان بعضا يقول لا يقع الطلاق. وقال من قال يقع الطلاق فيما يوجد فيما يضاف الى اثار اصحابنا.

مسألة : وقرأ علينا ابو سعيد من كتاب في رجل وقع بينه وبين امراته كلام فقال لابنته وهو يومئذ الى ابنته قد جعلت طلاقك بيدك واراد ذلك ان تسمع امراته ففي الكتاب انها يقع عليها الطلاق. وقلت لابي سعيد فما عندك في ذلك. قال معي انه قد قيل تطلق وقيل لا تطلق.

مسألة : من الزيادة المضافة وعن رجل قال لامراته ان ركبت البحر فأمرها بيدها ثم ركب البحر ولم تعلم بركوبه ثم علمت من بعد فأرادت ان تطلق نفسها هل لها ذلك. قال لا.

مسألة : وعن رجل جعل طلاق امراته بيدها فقالت لرجل وهي في مجلسها طلقني فطلقها الرجل. قال لا يقع الطلاق وليس بيد الرجل شيء.

مسألة : وقال في رجل جعل طلاق امراته بيدها ونوى في نفسه ان الطلاق اليها ان شاءت ان تطلق نفسها في ذلك المجلس. وان شاءت في غيره. قال ان طلقت نفسها في ذلك المجلس. وإلا فلا طلاق لها من بعد



ولا تضره نيته في هذا ولا أوجبه عليه.

مسألة : مما يوجد انه معروض على ابي عبدالله رحمه الله عن رجل قال لامراته احتكمتي في نفسك فقالت قد طلقت نفسي ثلاثا. قال جاز ما احتكمت. وقال أبو عبدالله هو الى نيته الا ان يكون بينهما مخاطبة في الطلاق.

مسألة : قال أبو معاوية في امرأة رجل قالت لزوجها لك من مالي مائة درهم وتجعل امري بيد والدي. فقال لها قد جعلت امرك بيد والدك فكره والدا ان يقبل او قيل. فطلق او لم يطلق فإذا طلق الأب فالنية للزوج ولا رجعة له عليها إلا باذنها. واما اذا لم يطلق فلا أحب له أن يأخذ منها شيئا على غش شيء فاته وان تمسك عليها بذلك كان عليها الذي شرطه له. قال غيره اذا جعل امرها الذي كان عليه اساس الشرط شرطها في يد والدا فمعي انه يجب عليها ذلك له قبل الأب أو لم يقبل.

## الباب الخامس والثمانون

### فيمن جعل طلاق زوجته بيدها

### أو بيد غيرها أن تزوج عليها أو تسرى

سالت أبا سعيد عن رجل جعل طلاق زوجته في يد رجل مرسلا بلا حد. ثم افترقا ولم يطلق المَجْعُول في يده أيكون افتراقهما ينزع الطلاق من يده. قال لا أعلم ذلك. قلت له أرايت أن وطئ الزوج أيكون ذلك ارتجاعا منه للطلاق من يد الآخر قال انه يختلف في ذلك. قلت له فما يعجبك من القولين قال يعجبني ألا يكون الوطي ينزع الطلاق من يد المَجْعُول في يده وأحب أن يكون في يده حتى يرتجعه بلسانه. ويعجبني أن يكون الغير خلاف الزوجة. قلت له فهل قيل في الزوجة إذا جعل طلاقها بيدها ثم وطئها ألا أن يكون الوطي والافتراق منهما ارتجاعا حتى يرتجعه بلسانه مثل مالهو جعل طلاقها بيد غيرها. قال لا أعلم ذلك ورأيت يذهب انه إذا وطئها أو افترقا فقد خرج الطلاق من يدها. وأما إذا حد لها حدا ثم وطئ فقد اختلف فيه فبعض يرى أن الوطي ارتجاع. وبعض لا يراه ارتجاعا. وأما أن افترقا فلا أعلم فيه اختلافا إلا أن الطلاق بيدها إلى الوقت.

مسألة : وقال في رجل قال لزوجته طلاقك في يدك فقالت أن جعلت طلاق في يدي طلقت نفسي قال لا تطلق. قلت فإن نوت الطلاق هل لها نية. قال لا.

مسألة : سألته عن رجل يقول لزوجته أنت خلية أو برة أو اعتدي أو تزوجي قال على بعض قول الفقهاء أنها تطلق إلا أن ينوي غير الطلاق. قال وقد قال أكثر الفقهاء أنها لا تطلق حتى ينوي به الطلاق.

مسألة : وسئل أبو سعيد عن رجل قال لزوجته طلاقك في فعلك كذا وكذا

الا بامري او بعلمي فاذن لها مرة او علم بها مرة ففعلت ذلك الذي حلف عليها ما الحكم. قال أما قوله الا بامري فإذا اذن لها مرة حتى فعلت فقد قيل يكتفي بذلك ولو فعلت ذلك بغير أمره لم تطلق. ويكتفي بالاول. وقال من قال لا تطلق ان فعلت بغير أمره مرة أخرى بغير أمره حتى ياذن لها اذنا مباحا فإذا اذن لها اذنا مباحا اكتفت بذلك لما يستقبل. وقال من قال ولو اذن لها اذنا مباحا فلا يجزئها ذلك وان فعلت ذلك بغير أمره. وأما قوله الا بعلمي فإذا فعلت بعلمه مرة أو أكثر من ذلك لم يكتف بذلك فيما يستقبل. وان فعلت بغير علمه طلقت ولا لغم في ذلك اختلافا.

مسألة : وقال هاشم في رجل جعل طلاق امرأته بيدها فخلا لذلك عشرة أيام. ثم وقع بينهما كلام فقال لولا أنني قد جعلت امرك بيدك لفعلت رأيي فطلبت نفسها قال هاشم قد طلقت وكذلك. قال عزان بن الصقر. قال وحفظ ابو زيادة في امرأة قالت لزوجها انت طالق قال الزوج قد قبلت فقال برأيته انه طلاق. وحفظ أن الرجل يجعل طلاق امرأته في يدها فتقول قد طلقك. قال هاشم قد طلقت وكذلك قال زياد ابن مثوبة وحواري بن ابي عثمان. وقال عمر بن محمد رأيت في جواب من ابي علي الى ابي مروان في هذه المسألة الرجال لا يطلقون فطلاقها عندنا وهو ولم يعزم وفي انفسنا من ذلك ونحن سائلون عنها فانظر فيها. قال غيره قول من يقول ليس بطلاق عندي اشبه في الحكم ويوجد انها لا تطلق. وقال هاشم في امرأة طلبت الى زوجها الطلاق فقال قد خرج مني شيء لا يخرج من فمي لك طلاق. ولكن رددته اليك فابريء نفسك فطلقت نفسها قال انما اريد ببراءة نفسك لم امرك ان تطلق نفسك قال اخاف ان تكون قد بانث والله أعلم. قال غيره أما في الحكم فمعي انه لا يشبه الطلاق لانها لم تقل ما أمرها.

مسألة : قلت لهاشم ماتقول في رجل جعل طلاق امرأته في يدها. ثم ناما فنعسا في مكانهما ماشاء الله ثم انتبعت المرأة في يدها. ثم ناما فنعسا في مكانهما ماشاء الله ثم انتبعت المرأة من نومها فطلقت نفسها. فقال نجد في

كتب أهل القبلة النعاس افتراق ولا تطلق. قلت فقبلت انت ذلك. قال نعم قد قبله قلبي.

مسألة : جواب موسى بن علي وعن رجل وقع بينه وبين امراته مراسمة سمة فاعطاها طلاقها وهما يسيران يمشيان أو راكبان فسارا ما قدر الله ثم طلقت نفسها. فنقول ان الطلاق قد وقع وكذلك ان كانا قائمين. ثم مشيا فطلقت نفسها في مشيها ولم يفترقا فهي عندي مثلها. وكذلك إن كلنا في مجلس فقام ولم يذهب. فطلقت نفسها طلقت إلا أن يذهب فإذا ذهب وطلقت لم تطلق.

مسألة : وسالت أبا سعيد رحمه الله عن رجل قال لزوجته اذا دخل الليل فطلاقك بيدك فقال اذا دخل الليل فقد طلقت نفسي هل تطلق اذا دخل الليل ولو لم تطلق نفسها حين دخول الليل. قال فليس عندي انها تطلق بهذه. قلت له فإن لم يفترقا من مجلسهما ذلك الى ان دخل الليل ثم افترقا ثم طلقت نفسها بعد افتراقهما في المجلس او في غير المجلس هل تطلق قال ليس معي انها تطلق اذا فارقت مجلسها بعد ان دخل الليل ولم تطلق نفسها.

مسألة : من الأثر وقال في رجل جعل طلاق زوجته في يدها فقالت طلقت نفسي في المجلس وقال هو طلقت نفسك بعد ان افترقنا من المجلس قال القول قولها إلا أن تكون ادعت الطلاق بعد ان جامعها فله القول ولا تصدق والايمان بينهما. قلت لأبي سعيد رضي الله عنه ماتقول انت. قال معي انه اذا افترقا أو قاما من المجلس كان القول قوله مع يمينه. وان كان اختلافهما في المجلس أو قبل صحة المفارقة كان القول قولها إلا ان يكون وطئها. فان وطئها كان ذلك ارتجاعا منه وكان ذلك دعوى منها انها طلقت نفسها قبل الارتجاع.

مسألة : أبو سعيد وسألته عن رجل جعل طلاق امراته في يد ثلاثة رجال. فطلق واحد منهم ولم يمض الباقيان الطلاق. هل تطلق قال

لا تطلق. قلت له فان طلقها احدهما ثم جامعها ثم علم الاخران بالطلاق فتتما. هل تفسد عليه ابدا قال لا يقع الطلاق حتى يطلقوا كلهم فإذا طلقوا كلهم وقع الطلاق. قلت له فان طلق واحد منهم في الوقت وتمم الاخران لا يقع به الطلاق. قال لا يبين لي ان يقع الطلاق حتى يطلقوا كلهم فإذا طلقوا كلهم بالسنتهم وقع الطلاق.

مسألة : وعنه رحمه الله وسئل عن رجل جعل طلاق زوجته بيد رجلين ولم يسم واحدة ولا ثلاثة ولا اثنتين فطلقوا كلهم الزوج مع الرجلين كم تطلق قال ان كان المطلق الثاني هما أو الزوج في العدة طلقت اثنتين قال إذا كان قد جعل طلاقها بيد الرجلين مجعلا. وأما اذا اعطى طلاقها الاول في موقف والثاني في موقف اخر فطلقوا كلهم في العدة. وقع عليها ثلاث تطليقات. رجع الى كتاب بيان الشرع.

## الباب السادس والثمانون في بيع الطلاق للزوجة وغيرها

وسأله عن رجل أباغ زوجته بتطبيقه وقبلت البيع وطلقت نفسها. هل يملك الرجعة قال لا. قلت له فما العلة وقد كانت زوجته الى ان طلقت نفسها. قال لان عندي خلع لانهم قالوا كل شيء اخذ الزوج عليه فدية فهو خلع فلما باع لها طلاقها كان قد أخذ على الطلاق فدية. قلت وكيف اذا كان خلعا لم يقع الخلع من حينه. قال قد قيل يقع من حينه. وقيل حتى تطلق نفسها فلما طلقت نفسها كان خلعا لسبب قبول الفدية.

مسألة : واذا أباغ الرجل على زوجته طلاقها بتمن معروف فقال من قال تطلق من حينها طلقت نفسها او لم تطلق نفسها. وقيل لا تطلق حتى تطلق نفسها ويثبت البيع على حال اذا صح معناه ويثبت عليها له الثمن وليس له عليها فيه رجعة. ولا رجعة له عليها في نفسها الا برضاها لانه يقوم مقام الخلع. وقيل ان الشراء منه طلاق جائز. وليس هو بمنزلة الخلع ولو اشترت منه باكثر من صداقها فما وصل اليها منه.

مسألة : وسأله عن رجل قال لزوجته قد بايعتني طلاقش ببقيّة حقش. فسكتت ولم تطلق نفسها في ذلك الوقت. ثم طلقت نفسها بعد ذلك. هل قيل انها تطلق قال معي انه ان كان مثل البيع فالبيع معي مالم يرجع حتى قبلت أو حكمت كان لها ذلك عندي. وان كان بمنزله الخلع فمعني انه اذا افرقا فابطل حكمه بينهما وهو بالبيع عندي أشبه. قلت له فلو انها طلقت نفسها بعد ذلك مرسلة ولم تذكر البيع ولا عقدة الرضا إلا انها لم تقدم من ذكرة لها هل يقع عليها الطلاق. قال معي انه اذا ثبت عليها بالبيع كان حكمها فيه عندي يشبه معنى القبول. قلت له أرايت ان طلقت نفسها واحدة وكانت معه بثلاث هل تطلق واحدة كما

سمت وتبقى بائنتين. قال معي انه اذا ثبت حكم ذلك طلقت كما سمت. قلت فان لم تسم شيئا هل يكون ثلاثا. قال معي انه اذا ثبت حكم طلاقها ولم تسم شيئا ولم يكن حد لها في البيع الا انه بايعها طلاقها او قضاها طلاقها فطلقت نفسها مرسله اشبه عندي معنى الاختلاف بوقوع الثلاث او الواحدة.

مسألة : وفي الذي يبيع تطليقة على زوجته بصداقها. ثم تطلق نفسها هل له ان يردها وان كرهت قال نعم وعليها الرجعة.

مسألة : قيل له فان اشترت امرأة طلاقها من عند زوجها ووزنت الثمن فلما قبض الثمن غير. وقال قد غيرت وطلقت نفسها هي بعد تغييره هل يقع الطلاق. قال هكذا معي انه يقع الطلاق ولا رجعة له في ذلك الا ان تقلبه هي وتفسخ البيع. قال ومعني انه في بعض القول انه من حين مايقع البيع. فقد وقع الطلاق ولو لم تطلق هي نفسها ولا قبضت الثمن اذا ثبت البيع على هذا القول لاتقع اقالتها له ولا قسحها للبيع اذا ثبت لانه قد اوقع الطلاق بثبوته. قلت له فإذا قال الزوج قد بايعتك تطليقة من طلاقك بكذا وكذا درهما. وقبلت المرأة ذلك هل يكون هذا البيع تاما. قال هكذا معي. ومن غيره اختلف فيمن جعل طلاق زوجته في يدها الى وقت معروف بغير حق. ثم وطئها في الوقت فقال من قال ان وطئها لها ينزع الطلاق من يدها. وقال من قال لاينزع الطلاق من يدها الا ان ينزعه بلسانه. واما اذا جعله لغير وقت معروف بغير حق فلا اختلاف في ذلك انه اذا وطئها او افترقا انه يخرج الطلاق من يدها. واما اذا جعل طلاقها في يدها الى وقت او غير وقت بحق فلا ينزع وطئها اياها ولا ارتجاعه بلسانه الطلاق منها الا ان يعطيها الحق الذي جعله في يدها ولا نعلم في ذلك اختلافا. وكذلك اذا جعل الطلاق في غير يدها. فاذا كان ذلك لغير وقت فقد قال من قال ان وطئها يابا ينزع الطلاق من يده. وقال من قال ان ذلك لاينزع الطلاق من يده. ومن غيره قال نعم وقد يوجد ذلك عن هاشم بن غيلان رحمه الله. واما اذا كان لو وقت مسمى فلا ينزعه الوطي من يده ولا

ينزعه الا انتزاعه بلسانه ولا نعلم في هذا اختلافاً. واذا جعل طلاق  
زوجته في يد غيرها بحق لوقت أو لغير وقت فهو كمن جعله في يده  
زوجته بحق والله أعلم.



## الباب السابع والثمانون

### في بيع الطلاق ورهنه وهبته

### من الزيادة المضافة من كتاب الرقاع

وعن رجل باع طلاق زوجته بثمن معروف الى أجل فلما بلغ الاجل عجز عن الثمن. فطلقها الرجل تطلق من زوجها ويسقط حقها عنه ام لا. قال اذا باع طلاقها لرجل فطلق المشتري بعد وجوب ذلك ومطله. طلقت دفع الثمن او عجز عن الثمن الا ان يقيله الطلاق فله ذلك وعليه الثمن لربه. قلت فان كان المشتري مات وترك ايتاما تطلق زوجته. ام لا. قال هي زوجته مالم يطلقها المشتري على قول من اجاز بيع الطلاق حتى يطلق المشتري.

مسألة: قال المضيف ان قال قائل هل تطلق ان طلقها الورثة او احدهم أو ارادوا ان يبيعوه في دين الهالك يجوز ام لا. الجواب فليس لورثة هذا المشتري تصرف بعد موت المشتري في ذلك.

مسألة: وعن رجل ارهن طلاق زوجته بيد غريمه بلا مدة فطلقها الغريم صداقها على من. اقول ان طلقها الغريم المرتين في وقت اجازة ذلك له فطلقت وذهب الرهن بما فيه من الحق وصداق المرأة على زوجها وذلك على قول من اوجب رهن الطلاق.

مسألة: وعن رجل قال لرجل هب لي طلاق زوجتك قال قد فعلت ووهبته لك تفسد عليه زوجته وتصح هذه الهبة ام لا. وهل له عليه رجعة. قال لا تفسد عليه زوجته وعندي ان له الرجعة في ذلك لان الهبة لا تثبت الا بالاحراز ولا اراه احرازا والاختلاف في الرهن والهبة اشد ولا يثبت والله أعلم. رجع الى كتاب بيان الشرع.

## الباب الثامن والثمانون في بيع الطلاق

ومن جامع بن جعفر وبيع الطلاق جائز للمرأة ولغيرها وان طلق الزوج او المشتري مضى طلاقه واذا طلق الزوج رجع عليه المشتري بالثمن. واذا كانت الزوجة المشتريه للطلاق بانث بذلك من حين ماصار في يدها. وان لم تطلق وصار خلعا. قال ابو الحواري قد قيل هذا. وقال من قال من الفقهاء انها لا تطلق حتى تطلق نفسها وبه نأخذ. قال غيره نعم فاذا طلقت نفسها كان خلعا وقد قيل طلاقا يملك فيه الرجعة.

مسألة : وسالته عن رجل اشترت منه زوجته طلاقها كله فطلقت نفسها ولم تسم كم تطلق قال معي انه مالم تسم فيقع في ذلك عندي معنى الاختلاف على حسب ما قيل في من جعل طلاق زوجته في يدها ولم تسم فمعي انه قد قيل في ذلك بالثلاث وقيل بالواحدة. قلت له فان رجعت فطلبت ان ترجع عليه في حقها وصح انه كان مسيئاً اليها. هل لها في ذلك رجعة قال معي انه اذا لم يكن في حال ما تنقيه لمعنى مالم ترد بيعه في حال التقية فالبيع تام عندي اذا ثبت معنى البيع أن البيع في بعض القول لا يشبه معنى الخلع والبرأن لأن الزيادة عليها أو النقصان. وقد قيل انه اذا اشترت منه طلاقها باكثر من حقها الذي عليه وما ساق اليها لم يثبت عليها معنى الزيادة فاذا ثبت معنى هذا فهو يشبه الخلع واذا اشبه الخلع. وكان الخلع عن اساءة او على مالا يجوز ويثبت لم يبعد عندي ان يكون متصلا لها الرجعة.

مسألة : من الزيادة المضافة قال ابو زياد في رجل عليه لامراته صداق الف درهم. فقال له رجل بع مني تطليقة من طلاق امراته بالف درهم فباع منه تطليقة بالف درهم. فطلق المشتري المرأة وقبض الزوج الألفين

من المشتري ثم اراد الزوج مراجعة امرأته. فقالت المرأة ليس لك علي رجعة فقال الزوج انك لم تقتدي الي من شيء ومالك علي. فانه يملك الرجعة والالغين له وعليه حقها لانها لم تفقد اليه بشيء.

مسألة : وسألته عن رجل طلق امرأته علي رضا جبرائيل عليه السلام هل يقع عليها الطلاق قال يختلف في ذلك فبعض الفقهاء او وقع الطلاق لان جبرائيل عليه السلام لا يعلم ما عنده. ولا يجوز ان يأتينا عنه خبر رضا او غير رضا وهذا كنحو من قال امرأته طالق ان رضيت الشاة او الدابة فهذا لا يجوز ان يأتي علي احد من هؤلاء خبر رضا او غيره. وقال بعض الفقهاء لا يقع الطلاق حتي يعلم انه قد رضى بذلك. قلت فلو طلقها علي رضا ابوها فلم يعلم من ابوها رضا ولا كراهية حتي مات قال فلا يقع بها طلاق. قلت فلو اعتق عبده علي رضا اللسان فلم يعلم منه رضا ولا كراهية حتي مات قال لا يقع العتق. قال وقد قال بعض الفقهاء ان العتق يقع بالعبد وفرق بين العتق والطلاق فانظر في ذلك. قلت فاني وجدت في الاثر عن ابي عثمان سليمان بن عثمان في الرجل يطلق زوجته في نفسه ويشير اليها باصبعه ان الطلاق يقع بها. قال قد قيل بهذا. قلت فما تقول فيمن قد قيل في هذا. قال ليس علي هذا عمل.

مسألة : وسألته أبا سعيد عن رجل عليه لزوجته الف درهم صداقها. فأرهن طلاقها بيدها بحقها فطلقت نفسها. هل يلحقه شيء من حقها بعد وجوب الطلاق ام يكون الرهن بما فيه. قال معي انه علي قول من يقول انه اذا تلف الرهن تلف بما فيه من الحق. فانها اذا طلقت نفسها فقد اتلفت عليه الرهن وقد ذهب الرهن بما فيه. قلت له وكذلك ان ارهنه في يد غيرها بحق عليه له فطلق المرتهن هل يكون سواء. ويذهب الرهن بما فيه علي قول من يقول بذلك. قيل له فعلي قول من يقول ان الرهن لا يكون بما فيه كيف القول فيها. قال معي انه اذا كان المرتهن هو المتلف للرهن فهو ضامن لا محالة عندي لما اتلف وانما الاختلاف عندي اذا تلف الرهن من غير ان يتلقه المرتهن فهناك يجري الاختلاف مما يشبه فإذا طلق المرتهن

كان عندي اتلافا منه للرهن ويثبت اتلاف الرهن عندي ابطال الحق الذي يتلغه على الزوج ويلزمه بمعناه وجوب الذي للمرأة او ما جعله في يدي ورضى به ان يكون رهنا به في قول من يقول بذلك. قال والطلاق عندي يجوز رهنه في قول أصحابنا ولا اعلم فيه اختلافا من قولهم لانه اذا جاز بيعه جاز رهنه. قال وما أشبه عندي ان لايجوز رهنه لانه ضرر على المرتهن والمرهن.

مسألة : وقال بشير بن المنذر في رجل سألته امرأته طلاقها فاعطاها الطلاق فقالت اشهدوا اني قد طلقت نفسي. قال قد كان يقال فيما بلغني انها اذا طلقت نفسها وجعل ذلك زوجها كالثلاث من الرجال ثم بلغني بعد ذلك انها ان طلقت نفسها واحدة فهي واحدة وان طلقت ثلاثا فهي ثلاث وان طلقت طلاقا مبهما فهي واحدة بلغني هذا والله اعلم. قال غيره معي انه قد قيل في ذلك باختلاف وذلك معي يشبه الخيار اذا لم يسم لها ولم تسم هي. واكثر القول معي في الخيار انه تطليقة.

مسألة : قال محمد بن علي قال موسى بن علي اذا جعل طلاق امرأته بيدها فطلقت نفسها مرسلا بانث بثلاث فان سمت فهو ماسمت. وقال ضمام مثل قول موسى بن علي. وقال عمر بن المفل بن عبد الله بن الحسن كان يقول هي واحدة ولو طلقت نفسها كلاما مرسلا ولم تسم. وحفظ الثقة ان رجلا جعل طلاق امرأته بيدها فطلقت نفسها ولم تسم فقالت قد طلقت نفسي فحفظ الثقة ان عبدالرحمن بن الحسن رد بينهما وكانت مع الرجل امرأته. قال غيره الواحدة عندي اشبه بمعاني الحكم في هذا.

مسألة : وقال محمد بن محبوب في رجل جعل طلاق امرأته في يدها بحق لها عليه فطلقت نفسها قال يبطل قدر الرهن ان كان رهنه بمائة درهم فطلقت نفسها ذهب من حقها مائة درهم. قال وكذلك لو رهنه الى غيرها بحق فطلق الرجل ذهب من حقه بقدر الرهن. وقال اذا باع الرجل من رجل تطليقه، بالفي درهم. فطلق الرجل فله ان يردها ان شاء. وان شاء باعها من امرأته طلقت من حين يشتريها وهو خلع ولا ملك له عليها.

وقال النوضح بن عقبة قال هاشم بن غيلان قال موسى خذ منه.

مسألة : وعن ابي سعيد رحمه الله قلت له فان اشترت طلاقها باكثر من صداقها هل يثبت عليها ذلك. قال يوجد انه يثبت عليها كان قليلا او كثيرا. ويوجد انه انما يثبت عليها. بقدر صداقها ولا تثبت عليها الزيادة. قلت فان اشترت طلاقها بصداقها الذي عليه وزيادة مائة درهم. قال يشبه عندي ان ينحط صداقها الذي باقي عليه ويثبت له من الزيادة التي زادته بقدر ماساق اليها ولا يثبت له غير ذلك في بعض القول. وقال من قال ان ذلك يثبت عليها ولو زادته على الحق لان هذا غير الخلع ولم يذكر الصداق.

مسألة : وعنه رحمه الله ورجل باع على زوجته طلاقها بثمان معروف فقال من قال تطلق من حينها طلقت نفسها او لم تطلق نفسها. وقيل لا تطلق حتى تطلق نفسها. ويثبت البيع على حال اذا صح معناه ويثبت عليها له الثمن وليس عليها فيه رجعة ولا رجعة له عليها الا برضاها لانه يقوم مقام الخلع. وقيل ان الشراء منه طلاقا جائزا وليس هو بمنزلة الخلع ولو اشترت منه باكثر من صداقها فما وصله اليها منه.

مسألة : وقال هاشم ومسيح في رجل طلبت اليه امرأته طلاقها. فقال لها امرك بيدك فخرجت الى جارتها فجاءت به الى زوجها فقالت لجارتها هذا قد وضع طلاقى بيدي ليس قد وضعت طلاقى بيدي فسكت زوجها فقالت للرجل اشهد اني قد طلقت نفسي مائة وخمسين تطليقه. فقال هاشم حيث خرجت الى جارتها فقد رجع الطلاق اليه. فقال مسيح ان كان حين رجعت اليه وهو متم لها ما في يدها فقد طلقت. رجع الى كتاب بيان الشرع.

## الباب التاسع والثمانون

### الوكالة في الطلاق

وعن رجل يجعل طلاق زوجته في يد رجل الى مدة ثم جنّ الزوج فطلقها الوكيل في ذلك الاجل والزوج مجنون هل يقع الطلاق. قال معي انه لا يقع الطلاق. والزوج في حينه ذلك مجنون لان الوكالة قد انفسخت. قيل له فان افاق الزوج قبل انقضاء الاجل فطلق الوكيل هل يقع الطلاق ام تنتقض الوكالة. قال معي انه يقع الطلاق مالم يرجع الزوج في الوكالة بعد صحته. قلت فان جنّ الوكيل فطلق في حين جنونه قبل الاجل هل يقع الطلاق ام تنتقض الوكالة. قال معي انه يقع الطلاق مالم يرجع الزوج في الوكالة بعد صحته. قلت فان جنّ الوكيل فطلق في حين جنونه قبل الاجل هل يقع الطلاق قال معي انه يختلف فيه بعض يقول انه يقع الطلاق وبعض يقول لا يقع الطلاق والله أعلم.

مسألة : ورجل جعل طلاق زوجته في يد رجل الى حد معروف ثم انقضى الحد فقال الوكيل انه كان طلق المرأة قبل انقضاء الحد او يعد انقضاء الحد. قال اما في الحكم فلا يقبل قوله حتى يصح ذلك. قلت له فان رجع الزوج من قبل انقضاء الحد هل يخرج الطلاق من يد الوكيل اذا رجع فيه الزوج قال معي انه قد قيل ذلك اذا كان بغير حق. قلت له فان قال الوكيل بعد رجعة الزوج انه كان قد طلقها قبل رجعة الزوج في الطلاق. هل يقبل قوله ويقع الطلاق. قال معي انه اذا خرج الطلاق من يده وقال بعد ذلك فهو قوله لعله اراد فهو بمنزلة قوله بعد انقضاء الاجل عندي. قلت له فان طلقها في الاجل وصح ان الزوج قد رجع عليه في الطلاق. ولم يكن علم الوكيل برجوع الزوج في الطلاق فلم يعلم كان الطلاق قبل رجعة الزوج او بعدها هل يقع الطلاق وكذلك في الاجل. قال معي ان الطلاق اشبه انه في الاجل حتى يعلم انه خرج من الاجل.

والرجعة حادثة اذا كان الطلاق قد ثبت اذا صح هذا على هذا المعنى.

مسألة : من الزيادة المضافة. ومن وكل رجلا في طلاق زوجته وخرج من عمان وطلبت المرأة الى الوكيل ان يطلقها فامتنع ورفعت عليه الى الحاكم وصح مع الحاكم وكالته. فقال له الحاكم طلقها فامتنع ابجوز في الحكم ان يجبره ويحبسه حتى يطلقها ام لا. فليس للحاكم ان يجبر الوكيل على الطلاق الا ان لا يكون معه مؤنة على المرأة من زوجها فهناك لايسع الوكيل الامتناع وللحاكم جبره على ايقاع الطلاق وبالله التوفيق.

مسألة : وعن ابي سعيد قلت فاذا جعل طلاق زوجته بيد رجل فطلقها واحدة. فهل له ان يطلقها ثانية اذا لم يحده. قال عندي ان الذي يذهب في الوكالات انه لايفعل الا مرة فليس له ان يطلقها ثانية. والذي يذهب الى ان فعله يقع مرة بعد مرة مالم يجد له اشبه ان يقع طلاقه عليها ثانية. وثالثة مالم يكن حد له حدا. واما الامر فيعجبني انه لا يكون فيه الاختلاف ولعله لايتعري من الاختلاف ايضا على معنى ما رأيته يذهب. ولا يؤخذ منه الا ماوافق الحق والصواب ان شاء الله.

## الباب التسعون

### ففي الخيــــــــــــــــار

قال معي انه قد قيل اذا قال الرجل لزوجته اختاريني او اختاري اهلك او احدا من الناس فاختارت. ثم قال انه لم يرد الطلاق كان له ذلك. فان قال اختاريني او الطلاق او اختاريني او نفسك فاختارت لم تكن له في ذلك نية. ويقع الطلاق.

مسألة: وقال جابر إذا خير الرجل امرأته ثم جامعها. قبل ان تختار او رجع في امره او تفارقا فلا خيار لها. وقال هاشم بن غيلان الخيار ان يقول اختاريني او نفسك فتقول قد اخترتك فلا طلاق. وان قالت قد اخترت نفسي فقد بانئت. وقد اختلف الفقهاء في ثلاث وواحدة.

مسألة : وعن رجل قال لامرأته اختاريني او فلانا. فقالت قد اخترت فلانا. قال الزوج لم اكنو طلاقا قال له نيته. قال وانما لا تقبل له نية اذا قال اختاريني او نفسك او قال اختاري مني الطلاق او الامساك او قال اختاريني او الطلاق فتختار نفسها او تختار الطلاق ثم يقول لم اكنو طلاقا. فان هذا لا تقبل له نية.

مسألة : ورجل قال لامرأته اختاري مني الطلاق او الامساك فقلت له ان اختارت الطلاق فقال لها بعدما تختار الطلاق لا. ولا كرامة لك. فقال هي امرأته ولا أرى طلاقا فان اختارت الامساك ايضا فلا أرى طلاقا. قال غيره ومعني انه قد قيل اذا قال لها اختاري مني الطلاق او الامساك. فاختارت الطلاق انه طلاق ولا نية له في ذلك. وان قال اختاري مني بين ان اطلقك او امسك فلا يكون طلاقا اذا لم يرد به.

مسألة : امرأة خيرها زوجها فطلقت نفسها ثلاثا فقد بانئت منه. وفي موضع اخر حرمت عليه. قال غيره معني انه اذا قال لها اختاريني او



الطلاق الطلاق او اختاريني او نفسك فطلقت نفسها. لم يكن ذلك طلاقا ولا خيارا وان اختارت نفسها او الطلاق على ماخيرها من قبول لفظه لها فقد قيل يكون تطليقة بائنة. وقيل يملك رجعتها فيها. وقيل انه ثلاث تطليقات.

مسألة : وزعموا ان عمر بن الخطاب وعبدالله بن مسعود قالوا في المختارة نفسها هي تطليقة واحدة. وزوجها املك برجعتها وزعموا ان جابرا قال في اخر زمانه ان المخيرة اذا اختارت نفسها. فلا اراها الا قد بانث منه ولا اقول فيها شيئا واحب ذلك ابي الا ينكحها حتى تنكح زوجها غيره. واذا قالت المرأة لزوجها خيري في الطلاق او تذاكر الطلاق. فقال لها اختاري فاخترت نفسها فقال الزوج لم انو الطلاق فانه لا يصدق في القضاء وليس للمرأة ان تدعه يجامعها حتى يراجعها ويشهد على مراجعتها ان كان له عليها رجعة. قال غيره أرجو انه قد قيل اذا لم يرد الطلاق بذلك على حالة. فله نيته. قال غيره معي انه قد قيل اقال الرجل لزوجته اختاريني او اختاري نفسك او احدا من الناس فاخترت ثم قال انه لم يرد الطلاق كان له ذلك فان قال اختاريني او الطلاق او اختاريني او نفسك فاخترت ولم تكن له نية في ذلك ويقع الطلاق.

مسألة : وقال الربيع اذا قال الرجل لامرأته اختاري نفسك او اختاري امك او احدا من ذوي رحمك والزوج ينوي الطلاق فاخترت المرأة شيئا من ذلك فانه يقع الطلاق عليها. وقال الربيع ما كان من اشباه هذه المقالة على وجه الطلاق فإن الطلاق واقع عليها. وقال الربيع عن ابي عبيدة اذا قال الرجل لامرأته قال غيره وذلك معي اذا اراد الطلاق ولو قال اختاري نفسك فاخترت كان ذلك عندي طلاقا. وكذلك لو قال اختاري الطلاق فاخترت. وقال الربيع في اشباه هذا كله ان الخيار تطليقة ويملك الرجل الرجعة وهو قول عمر ابن الخطاب وعبدالله بن عباس. وقال الربيع اذا قال الرجل لامرأته اختاري من ثلاث تطليقات ماشئت فقالت قد طلقت نفسي. كان ذلك جائزا ووقع الطلاق ولا تحل له حتى تنكح زوجا غيره.

مسألة : رجل خير امرأته أو قال لها امرك بيدك. فقالت قد قبلت ولم  
يسم طلاقا- ولا سمت. فان قالت قد اخترت نفسي في الخيار فهي واحدة  
وهو امك برجعته. وان قالت قد قبلت ولم تختري ولم تطلق فلا نرى  
طلاقا.

مسألة : وعن الخيار قال بعض الفقهاء اذا اختارت نفسها فهي واحدة  
وهو امك برجعته. وان اختارت زوجها فلا شيء.

مسألة : رجل قال لامرأته ان تزوج عليها أو تسرى فامرها بيدها  
وامرها عليها فقال لها ذلك ان تزوج عليها أو تسرى. قال الوضاح بن  
عقبة سألت عبدالمقتدر عن الذي يقول لامرأته اختاريني أو نفسك  
فتختار نفسها هل يكون له ذلك في نيته. قال لا نية له في تخيير امرأته  
وهي تطليقة قلت فإن قالت المرأة لزوجها اخترني أو غلامك أو ابنك أو من  
كان فاختر ابنه أو غلامه هل يدخل عليه في ذلك شيء. قال لا يضره ذلك  
لان ليس في يدها شيء.

مسألة : وقال جابر اذا خير الرجل امرأته ثم جامعها قبل ان تختار  
نفسها أو رجع في امره أو تفارقا فلا خيار لها. وقال هاشم بن غيلان في  
رجل قال لامرأته اختاري فقالت قد اخترت. أو قد قبلت قال الخيار انما  
هو ان يقول الرجل اختاريني أو نفسك فتقول قد اخترتك فلا تطلق  
نسخة فلا طلاق. واذا قالت قد اخترت نفسي فقد بانت. وقد اختلف الفقهاء  
في ثلاث أو واحدة. واما على ما ذكرت فهذا ليس بشيء وهم أولى بلبسهم.  
وقال أبو سفيان في رجل قال لامرأته اختاريني أو ابنك أو غلامك قال ذلك  
الى مانوى. وقال الوضاح سألت أبا عثمان عن رجل قال اختاريني أو  
فلانا وقد كان رجل يدخل عليها فقالت اخترت فلانا فقال ان لم يرد طلاقا  
فلا شيء.

مسألة : رجل خير امرأته فقالت حتى تأتي أهله فقال ليس لها ذلك  
انما لها ان اختارت حينئذ وان لم تختري فهي امرأته وانما خيرها ولم يخير

أهلا.

مسألة : رجل خير امرأته فسكتت ولم تقل شيئا ولم تختبر فجاءها زوجها عند ذلك ولبثا بعد ذلك فقال سكوتها رضا بزوجها. قال غيره ومعني انه قيل اذا لم تقل شيئا فهي تطليقة وان اختارت زوجها فلا طلاق.

مسألة : وسالت أبا الحواري عن رجل قال لامرأته اختاريني او اختاري نفسك فقالت قد اخترت نفسي مايقع عليها من الطلاق قال من قال انها تطليقة واحدة وهو املك برجعتها وهو المجتمع عليه وبلغنا انه قول عمر بن الخطاب. وقال من قال ان اختارت زوجها فهي واحدة وهو املك برجعتها. وان اختارت نفسها فهي تطليقة بائنة. وقالوا انه هذا قول علي بن ابي طالب. وقال من قال ان اختارت زوجها فهي تطليقة بائنة وان اختارت نفسها فهي بانث ثلاث تطليقات وقال ان هذا قول زيد بن ثابت. وروي عن عائشة انها قالت خيرنا رسول الله ﷺ فاخترناه فلم يكن طلاقا والمعمول به هذا. رجع الى كتاب بيان الشرع.

## الباب الحادي والتسعون

### في طلاق الصبية

وعن رجل تزوج صبية ثم طلقها ثلاثا. قبل الدخول وقبل بلوغها فلما بلغت غيرت التزويج ولم ترض به هل عليه صداقها بالوطي وهل يثبت الطلاق وهل قيل انه لا يقع الطلاق وان الطلاق هاهنا باطل لانه لم يقع تزويج وانما كان التزويج موقوفا فهل يكون الطلاق موقوفا كما كان التزويج موقوفا وان لم يكن فما الفرق بينه وبين البرآن وقد كان البرآن طلاقا في قول اصحابنا. فاما الصداق فمعني انه قد قيل يثبت بالوطي. واما الطلاق فيختلف فيه فيما عندي انه قيل فبعض يوجب من حينه اذا كانت زوجته في حين ما طلقها يجوز له وطئها وبعض لا يوجب اذا انفسخ النكاح واذا لا طلاق الا بعد النكاح والله أعلم. ولا اعلم انه قيل ان الطلاق موقوف هاهنا ولا برآن الطلاق. وانما معني قيل يوقف برآن الشريعة.

مسألة : وعن رجل تزوج صبية ثم طلقها ثلاثا بعد الدخول وقبل بلوغها فلما بلغت غيرت التزويج ولم ترض به هل عليه صداقها بالوطي فاما الصداق فمعني انه قيل يثبت بالوطي واما الطلاق فيختلف فيه فيما عندي انه قيل فبعض يوجب من حينه لانها كانت زوجة له في حين ما طلقها. يجوز له وطئها. وبعض لا يوجب اذا انفسخ النكاح واذا لا طلاق الا بعد النكاح ولا اعلم انه قيل ان الطلاق موقوف هاهنا فانظر في ذلك ولا تأخذ منه الا ما وافق الحق والصواب.

مسألة : واذا طلق الرجل زوجته وهي صبية غير بالغ واراد الخلاص من الصداق فان كان والدها ثقة وسلم اليه صداقها فقد برأ. وان كان غير ثقة ففي برآئه من الصداق اختلاف الا ان يكون سلمه اليه برأي الحاكم.

ارأيت ان انتزع والدها صداقها أو سلمه اليه الزوج يبرأ من ذلك أم لا. فقد قيل في برأئه على هذا الوجه اختلاف.

مسألة : وعن أبي ابراهيم محمد بن سعيد بن أبي بكر في رجل تزوج صبية ودخل بها. ثم طلقها. فان عليه صداقها وقد بانث منه وعليها عدة المطلقة. قلت فان طلقها قبل ان يدخل بها. قال ليس عليها عدة قلت فهل عليه لها حق. قال عليها يمين بالله اذا بلغت ان لو لم يطلقها لرضيت به زوجها فاذا احلفت كان لها نصف الصداق.

## الباب الثاني والتسعون

### ففي طلاق السكران

وقال الشيخ رضى الله عنه ان السكران لايجوز تزويجه ولا بيعه ولا شراؤه. فان طلق زوجته جائز عليه ذلك. وقال الفرق بين طلاق السكران وتزويجه ان التزويج يجرى مجرى البياعات. لان النكاح يجب به عليه. مال كالبيع يجب به البذل واذا عقد على نفسه كان ذلك عقدا مجهولا لايلزمه اذا كان مجراه مجرى البيع المجهول. فان كان هو صاحبا ورضي به لزمه ذلك العقد. كما قيل في البيع المجهول انه اذا رضيه صاحبه لزمه واذا لم يرض به انتقض ذلك البيع وكذلك العقد والطلاق. انما هو عقد كان له ان يحله او ينفيه فان حله صاحبا أو سكرانا فقد انحل. فان قال قائل ان الطلاق يجب به الصداق فما انكرت انه لايلزم ايضا للعلة التي نصبتها في النكاح. قيل له الصداق يجب بالعقد والدخول الا ترى ان الرجل قد يسلم الى زوجته صداقا وتكون باقية معه على التزويج. فلو كان الصداق لايجب الا بالطلاق لكان يجب ان لايسلمه اليها وان سلمه اليها. لم يجز له المقام معها وبالله التوفيق. وقال من وطى امرأة ميتة. قال ان كانت امراته فلا شيء عليه. وان كانت اجنبية فعليه الحد ويلزمه الصداق.

## الباب الثالث والتسعون

### في التزويج على شرط

وقال اذا تزوج الرجل امرأة على رضا انسان فمات ذلك الانسان. ولم يعلم منه رضا فان النكاح فاسد وكل من اشترط رضاه في شيء. فالشيء موقوف حتى يعلم رضاؤه فان صار الى حالة لا يعلم رضاؤه فسد ذلك الشيء، المشتراط فيه.

## الباب الرابع والتسعون في الطلاق والرد

وقال من طلق زوجته ثم ردها وراجعها ومكثت مدة ثم شك فلم يعلم  
اكان الرد بشاهدين ام لا انه لا بأس عليه وهذا من وسواس الشيطان الا  
ان يستيقن انه كان ردها بلا شاهدين.

مسألة : في رجل تزوج امرأة ولم يدخل بها حتى ماتت. قال الشيخ  
رضي الله عنه اذا تزوج الرجل امرأة ولم يدخل بها حتى ماتت فقال ورثة  
المرأة انها لم ترض بالزوج وقال الزوج بل رضيت فان القول قول ورثة  
المرأة وعلى الزوج في الرضاء البينة فان كان الميت هو الزوج فقال ورثة  
الزوج انها لم تكن رضيت به قبل الموت. وقالت الزوجة بل كنت رضيت  
به زوجا فالقول قول المرأة مع يمينها لان هذا شيء لا يعرف صحته الا  
من قولها. في الظهار والطلاق، وقال من ظاهر من زوجته فمرض حتى  
افاق وقد بقي اقل من شهرين فانه يطعم والمرض عذر عن الصوم.

في الطلاق ومن طلق زوجته واشترط في طلاقه شرطا غير معقول  
ولا يصح في لفظ ولا معنى فالطلاق واقع والشرط باطل اذ ليس له حكم  
يعلم. في هبة الصداق وقيل هبة الصداق العاجل للاب جائزة بلا ضمان  
الزوج له. والاجل لا يصح الهبة للاب الا بعد الضمان من الزوج له. واذا  
قال الرجل انت طالق ان كلمت فلانا او فلانا. وكلمت احدهما فانه يحنث  
وان كلمت الاخر فانه يحنث ايضا. وكل يمين حلف بها على اشياء كثيرة  
فان صاحبها يحنث في كل واحدة منهما وان كانت اليمين واحدة. واذا  
زوج الرجل ابنته برجل ثم ادعى التزويج رجل اخر وتنازع تزويجها  
الرجلان. ولم يعرف ايهما زوج كان للحاكم ان يجبرهما جميعا على  
الطلاق. ثم يستأنف التزويج لمن شاء منهما وبالله التوفيق.



في العنين ومن جاز بامرأة ولم يقدر على نكاحها أجل سنة فإن قدر على نكاحها فهي امرأته والا فلها الخروج منه ان ارادت ذلك ويفارقها. ولها صداقها كاملا بما مس من فرجها ونظر اليه. وان كان قد جامعها ثم ذهب ذلك منه فليس لها خروج منه الا ان يفارقها هو برأيه. وقيل حكم الرجال والنساء في اليعسوب واحد وهذه المسائل من المختصر. ومما يرد به التزويج من النساء المجنونة والمجنونة والعقلا والبرصا والنخشة اذا كان ذلك بها قبل التزويج ولم يعلم الزوج فلما علم اطلع على ذلك وكرهها فان ذلك له. وتخرج بلا صداق اذا لم يجزبها. فان كان قد علم وتزوجها على علم منه بذلك الذي بها ثم كرهها واراد ان يخرجها فله ذلك. ويعطيها نصف الصداق. وان كان قد تزوجها ولم يعلم ان بها شيئا مما يرد به حتى جاز بها ثم اطلع عليه فقد لزمه بعد الجواز فان اراد تركها فله ذلك. ولها عليه الصداق لما نال منها. وان كان سال عن ذلك وكتمه او سال وليها فكتمه فلما جازبها اطلع على العيب فان كانت هي التي كتتمته وغرته فلا صداق لها عليه. وان كان وليها الذي غره فلها الصداق عليه ورجع هو على من غره. وان ساله فقال ما بها برص ولا تحش ولا جزام ولا عقل فزوج بها ثم علم فان رضى فهي زوجته وان كره فاخرجها فعليه الصداق لها ويرجع هو على من غره من الاولياء. وكذلك المرأة لها مثل الرجل اذا كان به شيء من ذلك فلها رده. وان كرهته قبل الجواز. وبعد الجواز ان شاءت تتبرا وتخرج بغير صداق. واما الرتقاء فان بها عاهة لها معالجة فتؤجل في معالجة نفسها سنة فان اصلحت نفسها. فهي زوجته وتثبت معه وان لم تكن فيها معالجة او لم تعالج نفسها واراد ان يخرجها بعد ذلك فذلك له وتخرج بلا صداق. ولا شيء عليه مما مس من فرجها او نظر اليه لان العلة كانت منها والمنع للوطي منها. للعيب الذي بها فلم يلزمه صداق. والزوج العنين ايضا مثلها يرد في التزويج بعد ان يمدد سنة فان قدر في السنة على مجامعتها فهي امرأته. وان عجز ولم يقدر خرجت منه ولها الصداق ان كان مس الفرج او نظر اليه لان العيب

جاء منه ولم يكن منها. وان عجل فطلقها قبل السنة فلها الصداق وان لم يمس الفرج ولا نظر اليه ثم طلقها. فلها نصف الصداق. وكذلك ان عجل زوج الرتقاء فطلق في المدة فلها نصف الصداق. وان مات احدهما في المدة فبينهما الميراث. وان كان الزوج جاز بزوجته مرة واحدة ثم ذهب ذلك منه لم يحكم عليه بفراقها وعليه النفقة فان عجز عن نفقتها ولم ينفق الزوج على زوجته من الاعدام وطلبت الخروج منه حكم عليه ان يخرجها ويعطيها صداقها. وان لم يجد كان ديناً عليه اذا قدر. وان رغبت في المقام معه على الجوع فذلك اليها.

مسألة: من الاثر يحكم على الرجل في نفقة زوجته متى جاز بها او اجابته الى ان يجوز بها فحينئذ ذلك يلزمه. وان لم تخبره لم يلزمه. وان طلبت النفقة وطلب الجواز فامتنعت عن ذلك حتى يوفيهما عاجل الصداق فذلك لها. وان تاخر ولم يؤد ذلك مدد في ذلك مدة قدر ما يرى الحاكم فان انقضت المدة قبل ان يؤدي وطلبت النفقة حكم عليه بعد المدة بالنفقة ويمدد في ذلك ماشاء. وعليه النفقة في ذلك والكسوة. ونفقة المرأة على زوجها الوسط من ذلك نفقة شاري ربع صاع من الحب ومن تمر أو من ونصف من رطباً ومن البس. منوان ومن الدهن لكل جمعة كياس ودرهمان لادمها كل شهر والكسوة لكل سنة قميصان وجلبابان وازار وخمار على قدر كسوة مثلها من نساها والله اعلم. ثم الذي من مختصر الشيخ أبي الحسن رحمه الله.

مسألة : ومن كان له على رجل حق وهو مقر به لصاحبه وقدر ان يأخذ منه حيث لا يعلم فليس له ذلك ولكن ان كان جاحداً فله ان يأخذ من ماله بقدر حقه. وكذلك ان كان له عشرة دنائير ووجد له عشرة مثاقيل. فآخذها. فليس له ان يرجع عليه بفضل الصرف وكذلك ان كان له دراهم فآخذها كان له ان يأخذ باقي حقه وفي ذلك ايضاً انه اذا دفع اليه المطلوب امانة فليس له آخذها من حقه وله ان يأخذ لنفسه اذا لم يكن امانة وفارق

في ذلك كانت له عليه عشرة دراهم ودفع اليه عشرة دراهم. وليس له ان يأخذها ولكن ان قدر عليها من غير الامانة أخذها. والحق ان ترد الامانة الى من انتمنك ولا تخن من خانتك. وانما يجوز له ان يأخذ من مال الغريم اذا جحد. واما اذا مظه ولم يجده فليس له ان يأخذ لنفسه من ماله. وقال ابو محمد في موضع اخر ومن وجب له قبل أحد من الناس حق وكان لذلك الرجل عنده شيء جاز له ان يأخذ له من تحت يده اذا كان عنده انه لا يعطيه حقه. جواب من الشيخ العالم العلامة محمد بن عبدالله بن مداد الى عبدالله بن عيسى نقلته من السؤال الذي هو بخط يده رحمه الله وانا نقلته مثل ما وجدته. بسم الله الرحمن الرحيم. سألني الاخ عبدالله بن عيسى وعن رجل جرى بينه وبين زوجته منازعة وحلف او قال ان دنا الى زوجته او جاملها او جامعها كمن دنا او جامل او جامع والدته ثم لبث عشرة ايام او اقل او اكثر. وجامع زوجته وهو لم يذكر الطلاق في يمينه. ولما وقع منه الجماع جاء من جاء الى المرأة وقال لها قد حرمت على زوجك فاعتزلت المرأة عفا زوجها وافتي من افتي بالحرمة بينهما وطلبت منه اخذ الصداق الاجل وهو على خير مما خلف والده فقسم لها الوالد او الولد او حازته بغير قسم واليوم في مدة اربع سنين سال ما يكون هذا حكمه الظهار وتحم عليه بالوطي ام يكون حكمه حكم الايمان المرسله ووطيها حلال ولم تحرم عليه. وهي زوجته وعليها رد ما اخذته من المال ام لا. الجواب في ذلك قولان قول حكمه حكم الظهار وقول هو كمن حرم زوجته على نفسه وهو اكثر القول وبه نأخذ ونعمل ان عليه اطعام عشرة مساكين كل مسكين اربعة اسداس الاربع السدس لكل مسكين بمكيال نزوى ست مكايك وربيع المكوك من ذرة او شعير. والمرأة امراته وترد عليه وترد ما اخذته من ماله وهي حلال له ولا تحرم عليه بتلك الوطية هكذا وجدته في الضيياء وبيان الشرع والمصنف

والجامع ينظر في هذه المسألة.

مسألة : ومن باع طلاق امرأته من رجل ولم يسم واحدة ولا ثلاثا فطلق المشتري واحدة ثم طلق واحدة ثم طلق ثانية فليس له ذلك وإنما له ما طلق في الأول ان طلق واحدة او اثنتين او ثلاثا. فليس له ان يطلق الا مرة واحدة الا ان يكون اشترى منه ثلاث تطليقات فله ان يطلق مرة بعد مرة في العدة والزوج يملك الرجعة ما لم تبين بالثلاث. واذا جعل طلاقها بيدها فطلقت نفسها بانتهى عندهم ولم يكن لها اليه الرجعة حتى تنكح زوجاً غيره والله أعلم.

## قال المحقق

قد انتهى والحمد لله رب العالمين مراجعة وتصحيح الجزء الحادي والخمسون من كتاب بيان الشرع.. ويبحث هذا الجزء احكام الطلاق وما يثبت منه وما لا يثبت وفي الطلاق بنية وبغير نية وفي طلاق الصريح والكناية وفي وطى المطلقة وفي الجبر والاكرام على الطلاق وفي طلاق الاعجم والمجنون وفي الاستثناء في الطلاق وفي تفويض الزوج المرأة ان تطلق نفسها وفي الطلاق بالأوقات وفي الايمان بالطلاق وفي بيع الطلاق ومعاني ذلك .. والله ولي التوفيق ..

كتبه

سالم بن حمد بن سليمان الحارثي

صفر ١٤٠٦ هـ



## فهرس الجزء الحادي والخمسون

الصفحة	البیان	مسلسل
٥	الباب الأول : في الطلاق واقسامه وما يقع به الطلاق وما لا يقع.	١
٨	الباب الثاني : في الطلاق بلا نية له ويلحق امراته طلاقاً بعد طلاق وغير ذلك.	٢
١٠	الباب الثالث : في طلاق الوعد والتهديد والنفي.	٣
١٢	الباب الرابع : في لفظ الطلاق والكنية.	٤
٢٩	الباب الخامس : الطلاق للسنة.	٥
٣٥	الباب السادس : في الطلاق بالفعل وتركه اذا اجتماعا.	٦
٣٧	الباب السابع : في طلاق المرأة اذا لم يدخل بها.	٧
٤٠	الباب الثامن : المرأة اذا طلقت ثم تزوجت بزواج بعد ذلك ثم تزوجها بعد ذلك بكم تكون عنده.	٨
٤٢	الباب التاسع : في وطئ المطلقة مالم يقع الطلاق.	٩
٤٤	الباب العاشر : في طلاق الجاهلية والكنية.	١٠
٤٦	الباب الحادي عشر : الطلاق بالحكاية والنوم وما اشبه ذلك.	١١
٤٨	الباب الثاني عشر : الاخبار في الطلاق.	١٢
٤٩	الباب الثالث عشر : الطلاق بالجبر.	١٣
٥٥	الباب الرابع عشر : الحيلة في الطلاق.	١٤
٥٨	الباب الخامس عشر : الطلاق بقول الرجل ان كنت او كان كذا وكذا وما اشبه ذلك.	١٥
٦٥	الباب السادس عشر : في طلاق الاعجم والمجنون والسكران والصبي وما اشبه ذلك.	١٦
٦٩	الباب السابع عشر : في طلاق الضرار.	١٧
٧٣	الباب الثامن عشر : في الطلاق في النفس والنية واذا طلق واحدة واراد اكثر او طلق اكثر من واحدة واراد واحدة.	١٨
٧٩	الباب التاسع عشر : في الشك الذي يعارض الطلاق.	١٩
٨١	الباب العشرون : فيمن قال قولاً فظن انه قد وقع الطلاق فسل فقال انه طلقها وما اشبه ذلك.	٢٠

## تابع فهرس الجزء الحادي والخمسون

الصفحة	البیان	مسلسل
٨٣	الباب الحادي والعشرون، الطلاق بالاستثناء بالطلاق.	٢١
٨٥	الباب الثاني والعشرون، في طلاق المشيئة والاستثناء.	٢٢
٩٦	الباب الثالث والعشرون، الاستثناء في الطلاق.	٢٣
٩٨	الباب الرابع والعشرون، الطلاق بكما وبمتى ومتى ما وان لم وإذا لم وبشروق الشمس وغروبها.	٢٤
١٠١	الباب الخامس والعشرون، الطلاق بيوم وغداً و أمس وما أشبه ذلك.	٢٥
١٠٥	الباب السادس والعشرون، إذا قال الرجل لزوجته انت طالق واحدة في واحدة أو من واحدة إلى واحدة.	٢٦
١٠٦	الباب السابع والعشرون، في قول الزوج لزوجته قولي أنك مطلقة أو قد طلقته أو غير هذا وما أشبه ذلك.	٢٧
١٠٧	الباب الثامن والعشرون، في قول الرجل لزوجته قد طلقته أو الساعة أطلقك أو يامطلقة أو قولوا إنها طالق.	٢٨
١١٠	الباب التاسع والعشرون، الطلاق بالآوقات من الزيادة المضافة من كتاب الرقاق.	٢٩
١١٣	الباب العاشر والخمسون، الطلاق بالحين والزمان والنهر والقريب والساعة.	٣٠
١١٦	الباب الحادي والثلاثون، في الرد قبل وقوع الطلاق.	٣١
١١٨	الباب الثاني والثلاثون، فيمن تقول له زوجته شيئاً فقال إن لم أكن كذا وكذا أو كذا أو أن كنت كذا فانت طالق.	٣٢
١٢٠	الباب الثالث والثلاثون، في طلاق الزوجة على فعلها وما تصدق فيه إذا ادعته.	٣٣
١٢٦	الباب الرابع والثلاثون، في الطلاق على أنه يختار من نسائه.	٣٤
١٢٧	الباب الخامس والثلاثون، الطلاق والذي يدعي الزوج أن له فيه نيته وما اتصل به من إيلاء والتصديق في ذلك.	٣٥
١٣٣	الباب السادس والثلاثون، في طلاق من لا يملك.	٣٦
١٣٥	الباب السابع والثلاثون، في الرجل إذا طلق زوجته غيره فامضاه هو في نفسه.	٣٧



## تابع فهرس الجزء الحادي والخمسون

الصفحة	البـيـان	مـسـلسـل
١٣٦	الباب الثامن والثلاثون: فيمن ازاد ان يطلق زوجة له فطلق غيرها.	٣٨
١٣٧	الباب التاسع والثلاثون: فيمن له زوجة اسمها زينب فطلق زينب ثم قال نوى غيرها او كانت له امرأتان اسمهما واحد فطلق وسمى بذلك الاسم ثم قال اردت احدهما وماشبه ذلك.	٣٩
١٣٩	الباب الأربعسون: في الزوج اذا غلط بالطلاق او مازح.	٤٠
١٤٠	الباب الحادي والأربعون: اذا طلق ثم لم يعرف من طلق او تزوج امرأة ثم طلقها قبل ان تعلم.	٤١
١٤٣	الباب الثاني والأربعون: الطلاق انه لا يفعل الا ان يحكم عليه حاكم.	٤٢
١٤٦	الباب الثالث والأربعون: الطلاق بالعين واليد والرجل والقميص والازار وما اشبه ذلك.	٤٣
١٤٧	الباب الرابع والأربعون: في الرجل اذا فعل فعلا او قال قولا مما يطلق بالزوجة زوجة غيره فامضى الزوج ذلك وماشبه ذلك.	٤٤
١٤٨	الباب الخامس والأربعون: فيمن جعل طلاق زوجته ان فعلت شيئا لا باذنه.	٤٥
١٥٠	الباب السادس والأربعون: الايمان بالطلاق.	٤٦
١٥٢	الباب السابع والأربعون: في يمين الرجل بطلاق زوجته وفي الاستثناء.	٤٧
١٥٤	الباب الثامن والأربعون: في يمين الرجل بطلاق زوجته على عمله وماشبه ذلك.	٤٨
١٥٨	الباب التاسع والأربعون: الطلاق بالغيب والمعدوم والليس من الزيادة المضافة.	٤٩
١٦١	الباب الخمسون: الطلاق بالكتابة.	٥٠
١٦٣	الباب الحادي والخمسون: الطلاق بالكلام والحديث والخبر وماشبه ذلك.	٥١
١٦٧	الباب الثاني والخمسون: اليمين بالطلاق بالتزويج.	٥٢
١٦٩	الباب الثالث والخمسون: الطلاق بالولد.	٥٣
١٧٧	الباب الرابع والخمسون: الطلاق بالعطية والعارية.	٥٤

## تابع فهرس الجزء الحادي والخمسون

الصفحة	الباب	مسلسل
١٧٨	الباب الخامس والخمسون: الطلاق على عيطة لزوجته وعلى شرط ان عليها له كذا أو كذا وما أشبه ذلك.	٥٥
١٨٠	الباب السادس والخمسون: الطلاق بالعطية وبعطية الحق وغيره والعارية.	٥٦
١٨٢	الباب السابع والخمسون: الطلاق بقبض الشيء ورده اذا كان في غيره.	٥٧
١٨٥	الباب الثامن والخمسون: الطلاق بالبيع والشراء.	٥٨
١٨٦	الباب التاسع والخمسون: اليمين بالطلاق بالدرهم والثوب والفزل.	٥٩
١٨٨	الباب الستون: الطلاق بلبس الثياب وغسلها وما أشبه ذلك.	٦٠
١٩٠	الباب الحادي والستون: الطلاق بالأكل وما أشبه ذلك.	٦١
١٩٢	الباب الثاني والستون: اليمين بالطلاق بما كان من النخلة من رطب أو تمر أو غيره.	٦٢
١٩٤	الباب الثالث والستون: الطلاق بالشجر واللحم والطبيخ.	٦٣
١٩٥	الباب الرابع والستون: الطلاق بالأكل والشرب.	٦٤
١٩٨	الباب الخامس والستون: في طلاق الزوجة بخروجها من البيت أو دخولها وبشروق الشمس وغروبها.	٦٥
٢٠١	الباب السادس والستون: الطلاق بالحج والخروج الى الحج من الزيادة المضافة.	٦٦
٢٠٤	الباب السابع والستون: الطلاق باللعن والقبح وما أشبه ذلك.	٦٧
٢٠٦	الباب الثامن والستون: الطلاق بذبح الشاة والصلاة.	٦٨
٢٠٨	الباب التاسع والستون: الطلاق بالصوم.	٦٩
٢٠٩	الباب الستون: الطلاق بالذهاب والمضي والمجيء وما أشبه ذلك.	٧٠
٢١١	الباب الحادي والستون: الطلاق بالمرور والمضي والذهاب.	٧١
٢١٢	الباب الثاني والستون: طلاق الزوجة بالخروج من البيت أو دخوله.	٧٢
٢١٦	الباب الثالث والستون: في طلاق الرجل زوجته ان عملت شيئا.	٧٣
٢١٨	الباب الرابع والستون: الطلاق بالسكن والمسكنة والمبيت والنوم.	٧٤
٢٢٢	الباب الخامس والستون: الطلاق بأشد وأعظم وأكبر وأكثر وكل...	٧٥
٢٢٤	الباب السادس والستون: الطلاق بالموت.	٧٦

## تابع فهرس الجزء الحادي والخمسون

الصفحة	البندان	مسلسل
٢٢٦	الباب السابع والسمسون، الطلاق بالشعر..	٧٧
٢٢٧	الباب الثامن والسمسون، الطلاق بالوطي..	٧٨
٢٣١	الباب التاسع والسمسون، الطلاق بالحيض والحمل..	٧٩
٢٣٣	الباب العاشر والسمسون، الطلاق بالبحر وماخرج منه وماشبه ذلك.	٨٠
٢٣٤	الباب الحادي والثمانون، الرجل اذا حلف بطلاق زوجته ان فعل هو او ان فعلت هي او ان فعل غيرهما لم تداعوا في ذلك من يكون قوله مقبولاً وفي الخيانة.	٨١
٢٤١	الباب الثاني والثمانون، الطلاق اذا جعل في يدها او يدها غيرها.	٨٢
٢٤٤	الباب الثالث والثمانون، الطلاق اذا جعل في اليد..	٨٣
٢٤٦	الباب الرابع والثمانون، الطلاق اذا جعل بيد الزوجة او امرت بذلك او جعل في يد غيرها بحق او بغير حق او امر بذلك او تزوج عليها او تسرى.	٨٤
٢٥٨	الباب الخامس والثمانون، فيمن جعل طلاق زوجته بيدها او بيد غيرها ان تزوج عليها او تسرى.	٩٥
٢٦٢	الباب السادس والثمانون، في بيع الطلاق للزوجة وغيرها.	٨٦
٢٦٥	الباب السابع والثمانون، في بيع الطلاق ورهنه وهبته من الزيادة المضافة من كتاب الرقاع.	٨٧
٢٦٦	الباب الثامن والثمانون، في بيع الطلاق.	٨٨
٢٧٠	الباب التاسع والثمانون، الوكالة في الطلاق.	٨٩
٢٧٢	الباب العاشر والثمانون، في الخيار.	٩٠
٢٧٦	الباب الحادي والتسون، في طلاق الصبية.	٩١
٢٧٨	الباب الثاني والتسون، في طلاق السكران.	٩٢
٢٧٩	الباب الثالث والتسون، في التزويج على شرط.	٩٣
٢٨٠	الباب الرابع والتسون، في الطلاق والرد.	٩٤



# بَيَانُ الشَّرْعِ

تأليف

العالم محمد بن إبراهيم الكندي

الجزء الثاني والخمسون



## الباب الأول في البرآن

احسب عن أبي بكر أحمد بن محمد بن أبي بكر في امرأة جري بينها وبين زوجها خصام. وطلبت منه البرآن فقال لها حتي تجيء عمره وطال بينهما الخصام والمجلس. فقالت اشهدوا اني قد أبرأت فلانا من حقي ما أبرى في نفسي ولم يجبها واقترا وبعد ان خلا مدة قال لها ذلك اليوم قبلت برآنك مايجب بيهما. فعل ماوصفت فاذا اقترا من مجلسهما فقد انقطع حكم البرآن بينهما. ولايثبت البرآن ثانية الا بعد أن تبري الزوجة ويبرى لها زوجها نفسها في مجلسهما الذي قعدا للبرآن فيه والله اعلم.

مسألة : عن أبي الحواري عن رجل قال لزوجته متي ماأبريتني من حقه فقد أبرأت لك نفسك او قال يوم تبريتني من حقه فقد أبرأت لك نفسك فخلا للمرأة شهران او اقل او اكثر ثم أبرأته من حقه. قلت ماترى قد وقع البرآن اوليس في هذا برآن وهي زوجته. فعلى ماوصفت أما قوله متي ماأبريتني من حقه فقد أبرأت لك نفسك فان كان معناه متي ماأبرأته من حقه في ذلك اليوم او بعد ذلك اليوم فمتي ما أبرأته من حقه فقد وقع البرآن. وان لم يكن له في ذلك بينه فإذا اقترا من مجلسهما ذلك ثم أبرأته بعد ذلك لم يقع برآن وكانت امراته وعليه حقه. وأما قوله يوم تبريه من حقه فقد أبرى لها نفسها متي ما أبرأته في ذلك المجلس أو في ذلك اليوم أو بعد ذلك اليوم فقد وقع البرآن الا أن يرجع عليها فيقول أنه لا يبرى لها نفسها. فاذا قال هذا القول من قبل البرآن ثم كان منها البرآن بعد ذلك لم يقع برآن وكانت

امراته وعليه حقها .

مسألة : من الزيادة المضافة . وعن رجل كان عليه صداق لزوجته فسلمه - إليها ووقعت بينهما خصومة فأراد المباشرة كيف يكون قولهما حتي يقع الخلع . قال يقول قد أبرأت لها نفسها على أن ترد علي صداقها أو شيئاً منه على ما اتفقا عليه . فإذا اتفقا على ذلك فهو خلع . وتقول هي قد رددت ما أخذت منه على أن يبري لي نفسي . فإذا قبل وأبري لها نفسها فقد وقع الخلع ويحكم عليها أن ترد عليه ما اتفقا عليه .

مسألة : وعن رجل قضى زوجته صداقها كله ثم اتفق هو وهي على المباشرة فقال الزوج اشهدوا إني قد أبرأت لها نفسها ايضع الخلع بهذا أم تكون تطليقة وهو املك برجعتها مادامت في العدة . قال: قالوا هي تطليقة وهو املك برجعتها مادامت في العدة . وعليه النفقة والسكنى ويتوارثان مادام في العدة .

مسألة : وقال أبو سعيد في البرآن من الرجل لزوجته الذي لا أعلم فيه اختلافاً أنه يقع به إذا قالت له قد أبرأتك من صداقي الذي عليك ما أبريت لي نفسي . فقال هو قد أبرأت لك نفسك وسكت كان هذا برأناً ويبري من حقها عندي إذا كان الحق الذي أبرأته منه معروفاً .

مسألة : وعن رجل له امرأتان فقال لكل واحدة منهما دعي ماعلي ظهري وأطلق الأخرى ثم طلقها . قال جائز طلاقه أياهما ولهما عليه الصداق . قال غيره معي انه ان أبرأته كل واحدة منهما من حقها على ان يطلق الأخرى فطلقها وقع الطلاق ويملك رجعتها لأنه لا يقع موقع الخلع وانما اشترت كل واحدة منهما طلاق الأخرى لاطلقها . رجع الى كتاب بيان الشرع .



## الباب الثاني

### في البرآن والخلع وجوازهما للزوجين

وعن رجل تزوج بامراة ثم كرهته وتباريا. قال عليها ان ترد ماخذت منه. قلت فان كرهته بعد ان جاز بها. هل عليها ان ترد ماصار اليها من عنده قال : قال محمد بن هارون ولو جاز بها فعليها أن ترد ماصار اليها من عنده إذا كرهته . قلت له فما تقول أنت . قال نحن نقول ليس عليها رده إذا جاز بها .

مسألة : من كتاب الرهائن قلت فان كرهت المرأة زوجها وابغضته يجوز لها ان تختلع إليه من حقها ويخالعها أم لا . قال إذا بغضته بغير حق . وقد قدر على الجواز عليها لم يحكم عليه باخراجها إلا ان يشاء وهي أئمة في ذلك الذي طلبته منه إلا ان تخاف أن تعصى الله في الاسلام ولا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما افتدت به . قلت ومايلزمها ان خالعه وهو محب لها . قال قد مضى الجواب . وقد قيل ان المختلعات من المنافقات إلا ان تخاف أن تعصى الله في بغضته فاختلفت فله ان يقبل ذلك فلا جناح عليهما فيما افتدت به . ولا يحكم عليه ان يخالعها في الحكم .

مسألة : ومن الأثر وقيل في التي تبغض جماع زوجها أو داره إذا قبل خلعه فلا يأخذ منها شيئا مما قد ذهب من مهرها انما يأخذ ما بقي بعينه وماذهب فقد ذهب قال غيره وقد قيل له يجوز له ان يأخذ منها ماذهب وما بقي . ولكن لايزداد على ماصدقها شيئا . وقال من قال لا يأخذ منها ما قد صار اليها شيئا . وانما يجوز له قبول ما عليه لها وان اختلفت منه وليس لها عليه شيء ولا افتدت منه بشيء .

مسألة : وقال الربيع لا يحل مهر المختلعة حتي يعلم الزوج انها له

كارهة ولجماعة مبغضة فهناك محل له مالها . قال غيره ومعني انه قد قيل يجوز له اذا لم يكن منه اساءة . وقال قوم حتي تقول له لا اغتسل لك من جنابة ولا اقيم لله حدا ماكنت عندك . قال ولا تقول هذا مسلمة . ولا تكلف ان تقول . ولاحقا بالنشوز .

مسالة : وقيل في التي تختلع عن نشوز ثم ترجع في العدة فتطلب اما ان يراجعها . واما ان يرد عليها مالها فقال من قال لها ذلك الا اذ يشاء هو ان يراجعها او يرد عليها مالها . وإذا اختلعت عن نشوز ولم تحتاج عليه في الرجعة حتي انقضت العدة فلا شيء لها .

مسالة : من كتاب الاشياخ وعن رجل تزوج امرأة ثم كرهته وتباريا هل عليها ان ترد ماصار اليها من عنده قال : قال محمد بن هارون : ولو جاز بها فعليها ان ترد ماصار إليها من عنده إذا كرهته . قلت فما تقول انت قال نحن نقول ليس عليها رده إذا جاز بها .

مسالة : قال ابو المنذر بشير وإذا كرهت المرأة زوجها فاختلفت منه وارادت الخروج منه فلا بأس عليها .

مسالة : ومختلف في خلع السكران والمكره فاجازه قوم ولم يجزه آخرون .

مسالة : والطلاق لا يتبع الخلع وهو قول ابن عباس والحسن وجابر ابن زيد والشافعي وغيرهم . وهو اكثر القول . وقال غيرهم ان الخلع يلحق الطلاق .

مسالة : الخلع فسخ نكاح ليس بطلاق . واجمعت الامة على ان الايلاء والظهار لا يلحقها . وان حكم اللعان زایل عنها اذا قذفها في العدة . وكذلك اجمعوا ان لاميراث بينهما إذا مات احدهما في العدة فمن قال ان الطلاق يلحقها محتاج الى دليل .

فصل : تقول خلع الرجل امراته خلعا واختلعت المرأة خلعة واختلاعا وتخلعا . وتقول خلع الرجل رداءه وقميصه وخفه ونعله خلعا والأول بالضم وهذا بالفتح .

مسألة : والخلع على المحرمات لا يصح وكذلك الخلع على المجهولات باطل لأنه يوجب حقال . ويوجب المطالبة به . والخلع يقع على ثلاثة اوجه فشيء يقع على شيء بعينه . وخلع يقع على شيء في الذمة ويكون حالاً . وخلع يقع على مال معلوم ولا تنازع في ذلك .

## الباب الثالث

### في لفظ البرآن والخلع

وعن رجل قالت له زوجته قد أبرأتك من حقي ما أبرأت في نفسي . قال قد أبريت لك نفسك ... ما بريت من حقه في الدنيا والآخرة أيقع البرآن . قال الله أعلم لا يدعي على الله علم الآخرة . قلت له فإن كانت عنده بعد هذا القول ما حالها عند ذلك . قال لا أقول في ذلك شيئاً .

مسألة: وسألت اباسعيد محمد بن سعيد أكرمه الله عن الرجل وزوجته يتنازعا فيتداعيان إلى البرآن . فتقول المرأة لما حضرها كما تشهدوا أنني قد أبريته من حقي ما أبري في نفسي . فيقول الرجل كما تشهدوا أنني قد قبلت . هل تري هذا يقع موقع برآن الطلاق . قال معي أنه يقع موقع برآن الطلاق على حسب ما عرفنا . قلت له فإن كان الرجل الذي قال كما تشهدوا أنني قد أبريت لها نفسها ما أبرتني من حقها فقالت المرأة كما تشهدوا أنني قد قبلت هل عليهما بأس . قال هو معي مثل الأولى . قلت فإن قالت المرأة أشهدوا أنني قد أبريته من مالي عليه ما أعطاني ثيابي التي عنده لي فقال الرجل قد قبلت وافترقا ولم يعطها ثيابها التي اشترطت هل تري بينهما بأسا . قال إن أراد بذلك برآن الخلع . فهو عندي برآن . وإن لم يريد برآن لم يقع عندي برآن . قلت فإن أراد بذلك اللفظ البرآن وادعي الزوج تلك الثياب . ولم يردها بعينها يكون البرآن قد وقع . ويكون لها قيمة الثياب . قال نعم عليه قيمة الثياب التي وقع عليها البرآن . قلت له فإن اختلفا في القيمة ولم تحضر الثياب . ولا ادركت معرفتها مع أحد من العدول فاي احدهما أولى بالقول في القيمة . قال معي أنه الزوج وهو الضامن مع يمينه إن أرادت المرأة يمينه . قلت فإن رد الزوج إلى المرأة اليمين في قيمة الثياب . فلم تحلف المرأة هل يكون لها إلا ما اقربه الزوج من قيمة الثياب .

قال لايبين لي عليه أكثر من ذلك في الحكم . واما في الواجب فعليه الاحتياط . قلت له فان تداعيا للبرآن وكان القول بينهما قول المرأة قد أبريته من مالي ما اعطاني ثيابي فقال الرجل قد قبلت . ثم ادعا انه لم يرد بقوله ذلك برأنا هل يكون القول قوله هاهنا وتكون زوجته . قال هكذا عندي ان القول قوله مع يمينه ان أرادت ذلك . قلت فان قالت المرأة قد أبريته من مالي ان اعطاني ثيابي . قال الرجل قد قبلت . واftرقا على ذلك ولم يعطها ثيابها حتي افترقا هل تري باسا . قال اما في البرآن فليس يكون برآنا حتي يريد به البرآن . قلت له فان قالت قد أبريته مما لي عليه حتي يعطيني ثيابي فقال قد قبلت . واftرقا ولم يعطها ثيابها اتري باسا . قال لا باس عليهما مالم يريد بها البرآن . قلت له فان قال المرأة قد أبريته من مالي مادفع الى ثوبي الذي عنده . فقال قد قبلت واftرقا على ذلك . ومات الزوج قبل ان يدفع اليها ثوبها . اتري برآنا قد وقع بينهما ولا ميراث لها في ماله . قال لا الا ان يعلم من الزوج انه أراد بذلك البرآن . وكانت هي قد أرادت بذلك الخلع . قلت أرايت ان قامت بينه انهما قعد للبرآن . ولم تقم بينه عليهما بعد البرآن انهما أراد بذلك البرآن اتكون مثل التي قبلها . قال هكذا عندي مالم يعرف منها بعد هذا . قلت أرايت ان كانت نية المرأة ومذهبها في ذلك اللفظ وذلك المجلس البرآن برآن الطلاق . ومات الزوج كما وصفت لك ولم يدفع اليها ما اشترطت عليه رده ولا علم من الزوج بعد هذا اللفظ انه أراد بذلك البرآن ايحل لها ميراثها من ماله حتي يعلم ان الزوج أراد بذلك اللفظ البرآن برآن الطلاق . قال هكذا عندي . قلت له وللرجل في مثل هذا ما للمرأة على ما وصفت لك . قال هكذا معي لأن البرآن لا يقع عندي مالم يوتي بلفظه الا بالارادة منهما له جميعا . فاذا لم يعلم الارادة لم امنع احدهما في الحكم حكم الزوجة من الآخر حتي ما يعلم ماعندها في ذلك . قلت له أرايت ان غاب الزوج أو المرأة على ما وصفت لك في الموت ا يكونان على حكم الزوجية حتي يعلم منهما اتاما للبرآن او موت احدهما . قال نعم هكذا عندي .

مسألة : احسب عن أبي الحواري ولو كان صدق المرأة الف درهم فأبرت زوجها من درهم واحد وأبري لها نفسها لكانا قد اختلفا ولا مبراق بينهما والله اعلم بالصواب .

مسألة : وقال أي امرأة قالت لزوجها أبري في نفسي وأبريك مما عليك . قال قد قبلت فهو برآن . قال أبو سعيد إذا أراد بذلك برآنا وأن لم يريد البرآن فلا يقع هنالك برآن معنا .

مسألة : ومن جواب أبي سعيد رحمه الله الى رمشقي بن راشد وذكرت في رجل قعد هو وزوجته للبرآن فتقول المرأة قد أبراك الله من حقي ما أبرأت في نفسي فيقول الزوج قد أبراك الله ما أبريتني من حقك . فإذا أراد بذلك البرآن وقع البرآن في بعض قول المسلمين وهو أحب الى . قلت وكذلك ان قالت المرأة أبراك الله من حقي ما أبرأت في نفسي فيقول الزوج أبري الله لك نفسك . فقلت كنت عرفت من قول الشيخ رحمه الله في هذا انه لا يقع برآن ولو أراد به البرآن . وفي نفسي من ذلك وأحب أن أراد البرآن وقصدا اليه ان البرآن يقع . فإذا لم لم يريد البرآن فأرجو انه لا يقع برآن على بعض ما يبين في بعض المقالات . ومن الجواب وأما البرآن من الزوجين فإذا أراد الرجل وزوجته البرآن وهو برآن الخلع وهو البرآن أيضا ولم يسمى خلعاً فإذا أراد البرآن وقصدا اليه فقصدا على اكمال حروقه وكان أرادتهما البرآن فقد وقع البرآن فإذا وقع البرآن بوجه من الوجوه فلا يلحق البرآن الطلاق ولا نعلم في هذا اختلافاً من قول المسلمين . وإذا قصدا الى البرآن فغلطاً بلفظ أراد به البرآن ولو لم يبلغا كمال لفظ ما يوجب البرآن فقد وقع البرآن لأن البرآن باب من ابواب الطلاق . وقد جاء فيه الاثر انه ثابت بين الزوجين إذا أراد به طلاق . وقد قصدا الى ما يريد به الطلاق فأخطأنا اللفظ في ذلك . كما أنه لو قال الرجل . وقد أراد الطلاق لزوجته أخرجني أو اذهبي أو اعتدي أو ليسك بامراتي أو شيئاً من نحو هذا فقد وقع الطلاق حتي انه قال من قال لو قال لا اله إلا الله

يريد به الطلاق لزوجته فقد وقع الطلاق . وقال من قال ان ذلك ليس بطلاق . وكذلك غير ذلك . من التوحيد فالقول فيه مثل ذلك ولو ان الرجل وامرأته لم يقصدا الى البرآن لم كان بينهما لفظ يوجب البرآن في الحكم وقع عليهما البرآن أراد البرآن أولم يريداه . وذلك مثل قول الرجل لزوجته قد أبرأت لك نفسك ما أبريتني من صداقك . فقالت قد أبرأتك من صداقي أو من حقي الذي عليك أو قالت له قد أبرأتك من حقي الذي عليك في ما أبرأت في نفسي . فقال قد قبلت فهذا ونحوه مما يقع به البرآن ولو لم يريد البرآن كما انه اذا قصد الى اللفظ الذي يجب به الطلاق . وقع الطلاق ولو لم يرد به الطلاق . وانما لا يقع الطلاق اذا كان اللفظ لا يوقع الطلاق الا بالنية . ما كان من الالفاظ غير لفظ الطلاق . وكذلك البرآن هو مثل الطلاق والله اعلم بالصواب .

مسألة : ومما يوجد من سماع رمشقي عن محمد بن سعيد رحمه الله عن رجل قالت له امرأته قد أبرأتك من مالي . فقال قد قبلت . فقال أبو سعيد إذا قعد للخلع فقد وقع الخلع . وان لم يريد الخلع فلا يقع خلع . قلت فالمرأة تقول لزوجها قد أبريتك من مالي أو من حقي ما أبريت في نفسي . فقال الزوج قد قبلت . قال ان أراد الخلع وقع الخلع وان قال الزوج أنه لم يرد الخلع لم يقع الخلع . قلت فان قالت قد أبريتك من مالي أو قالت من حقي ما أبريت في نفسي . فقال الزوج قد قبلت . قال فقد وقع الخلع أراد به الزوج الخلع أولم يرد به الخلع . قلت فان قالت قد أبرأك الله من حقي ما أبريت في نفسي . فقال الزوج قد قبلت . قال من قال ان أراد الخلع وقع الخلع . وقال من قال قد وقع الخلع . قلت فان قالت أبرأك الله من حقي ما أبريت في نفسي . فقال الزوج قد قبلت . قال من قال لا يقع بهذا خلع أراد الخلع أو لم يرد الخلع . وقال من قال ان أراد الخلع وقع الخلع .

مسألة : عن أبي علي الحسن بن أحمد والزوجان : اذا قعد للخلع فقالت قد أبرأتك من حقي ما أبرأت في نفسي . فقال هو أبريتش أو

أبريتك أيقع بينهما الخلع أم لا. فإذا أراد الخلع وقع الخلع بهذا .  
فإنه أعلم .

مسألة : ومن غيره وعن رجل قالت له زوجته قد أبريتك من حقي  
ماأبريت لي نفسي . فقال الزوج قد قبلت فعن أبي ابراهيم انه قد وقع  
البرآن . قلت فإن قالت هذه المرأة لزوجها قد أبريتك من حقي ما . قال  
الزوج قد قبلت فقال الشيخ لايقع البرآن وإنما يبري من الحق .

مسألة : وعن امرأة قالت لزوجها قد أبريتك من حقي ماأبريت لي  
نفسي . فقال الزوج قد قبلت فإنه يقع البرآن . فإن قالت المرأة لزوجها  
قد أبريتك من حقي ماأبريت لي نفسي . فقال الزوج قد قبلت الحق ولا  
أبريء لك نفسك . فإنه لايقع برآن ولايبري من حقها .

مسألة : في دعوي الجهالة في الصداق في البرآن . عن أبي الحواري  
وعن رجل قالت له زوجته قد أبرأتك . وقال الزوج قد أبرأت لك نفسك  
ولم تذكر الحق . فعلى ماوصفت فإن احتجت المرأة بمايجب لها حقها  
على زوجها كان ذلك البرآن طلاقا وهو املك برجعتها فإن لم تحتج  
المرأة بحجة ولا طلبت اليه حقها فقد وقع البرآن وإنما يكون املك  
برجعتها املك برجعتها مادامت في العدة . فإذا انقضت العدة فلا  
رجعة له عليها ولو ادركت حقها .

مسألة : عن أبي الحواري وعن رجل قالت له زوجته قد أبرأتك من  
حقي ماأبرأت لي نفسي فقال قد أبري الله لك نفسك . فعلى ماوصفت فإذا  
قال لها قد أبري الله لك نفسك فقال من قال قد وقع البرآن وقال من قال  
لايقع برآن والله لا يبري نساء الناس . وإن قال أبراه الله لك نفسك . فقد  
قالوا الطلاق إذا قال قد طلقك الله أو قال طلقك الله فالقول فيها كما  
وصفت لك في البرآن .

مسألة : وعن أبي الحواري وعن رجل عليه لامراته ألف درهم  
خصومة فقالت له يا عبد لاتؤذيني . ولا أؤذك أبري نفسي حتي أبريك



من حقي الذي عليك لي . قال قولي فقالت له اني اشهدكم اني قد أبرأت  
قال هو قد قبلت واني قد أبريتها وكان معناه انه قد أبرأها من  
العشرة من عشرة دراهم الذي عليها ولم يبرأها نفسها . فعلى  
ما وصفت فان كان هذا الرجل وهذه المرأة قد قعدا للبرآن برآن  
الطلاق وعلى ذلك أبرأته من صداقها . وقال انه قد قيل برآنها وقد  
أبرأها فقد وقع البرآن فقديري من لم يكونا قعدا البرآن وانما كان  
يتنازعان بالكلام فيما بينهما فقالت له قد أبرأتك من صداقي وقال قد  
قيل وقد أبرأتك ثم احتج بعد ذلك بتلك الحجة وقال انما أبرأتها من  
الدراهم التي عليها لي قبل قوله في ذلك مع يمينه مانوي لها بذلك  
البرآن طلاقا .

مسألة : وعن أبي الحواري وعن رجل قالت له امراته قد أبرأتك من  
حقي ما أبريت في نفسي . قال الزوج للمرأة أنت طالق ثلاثا . ولم يقل  
أبرأت لك نفسك فعلى ما وصفت فقد طلقت المرأة ثلاثا وبانت منه .  
وعلى الزوج لها صداقها تاماً ان كان جاز بها . وان قال الزوج قد  
أبرأت لك نفسك فقد وقع البرآن ولاحق لها عليه . وأما الطلاق فقال  
من قال يلحقها الطلاق . وقال من قال لا يلحقها الطلاق . وبه نأخذ  
وهو أحب إلينا .

مسألة : وسئل عن رجل تقول له امراته قد أبرأتك نسخة أنت بريء  
من حقي الذي تزوجتني عليه . وكان تزوجها على ثلاثمائة درهم  
وكان أوصلها المائتين . أنه لا يجوز له برآنها له الا من المائة التي  
بعد عليه . وأما المائتان فليس هما عليه فيكون يجوز برآنها له .

مسألة : من الزيادة المضافة من كتاب الاشياخ قلت رجل خالع  
زوجته وكان اعطاها من نقدها نخلا قائمة هل يدخل النخل في الخلع  
قال لا الا ان يشترط عليها رجوع الى كتاب بيان الشرع .

مسألة : ومن جواب أبي الحواري رحمه الله سألت رجلاً الله واياك

عن رجل قال لزوجته متي ما أبرأيتيني من حقه فقد أبرأت لك نفسك فخلا للمرأة شهران أو اقل أو أكثر ثم أبرأته من حقها . قلت ماتري قد وقع البرآن أو ليس في هذا برآن وهي زوجته . فعلى ما وصفت أما قوله متي ما أبريتيني من حقه هذا فقد أبريت لك نفسك فان معناه متي ما أبرته من حقها في ذلك اليوم أو بعد ذلك اليوم . فمتي ما أبرته من حقها فقد وقع البرآن وان لم يكن له في ذلك اليوم أو بعد ذلك اليوم . فمتي ما أبرته من حقها . فقد وقع البرآن وان لم يكن له في ذلك نيه . وإذا افترقا من مجلسهما ذلك ثم أبرته بعد ذلك لم يقع برآن وكانت امراته . وعليه حقها . وأما قوله يوم تربيه من حقها فقد أبري لها نفسها متي ، أبرأته في ذلك المجلس أو في ذلك اليوم أو بعد ذلك اليوم فقد وقع البرآن الا أن يرجع عليها فيقول انه لا يبري لها نفسها فإذا قال هذا القول من قبل البرآن ثم كان منها البرآن بعد ذلك لم يقع برآن وكانت امراته وعليه حقها .

مسألة : ومن جوابه أيضا وعن رجل قالت له امراته قد أبرأتك وقال الزوج قد أبرأت لك نفسك . ولم يذكر الحق . فعلى ما وصفت فان احتجت المرأة بحجة بما يجب لها حقها على زوجها . كان ذلك البرآن طلاقا . وهو امك برجعتها وان لم يحتج المرأة بحجة ولا طلبت اليه حقها . فقد وقع البرآن وانما يكون امك برجعتها مادامت في العدة . فاذا انقضت العدة فلا رجعة له عليها ولو ادركت حقها .

مسألة : ومن جواب أبي الحواري وعن امرأة قالت لزوجها أقبل مالك فقال: قد قبلت ولا افارقه . وهما يومئذ في مخاطبة أو غير مخاطبة . فعلى ما وصفت فلا يبري من حقها لأنها انما قالت أقبل مالك فان كانا قعدا للبرآن فقالت له أقبل مالك تعني صداقها الذي عليه لها . فقال قد قبلت ولا افارقه فقد قالوا انه لا يبري . وهي امراته وعليه حقها . وان كانت قالت أقبل مالك تعني قد اعطيته صداقها الذي عليه لها ولم

تكن هنالك مخاطبة برآن . فاذا قبله قعد بريء من حقها وهي امراته .

مسألة : من الزيادة المضافة قلت له فاذا قالت المرأة لزوجها قد أبرأتك من حقي ما أبريت لي نفسي . قال نعم . ثم احتج انه برأها من الشرك هل يقع البرآن . قال نعم ان هذا عندي مثل قوله قد قبلت . وقد اختلفوا في ذلك فقال من قال يقع البرآن . وقال من قال لا يقع الا ان يريد . وقال من قال لا يقع وأراد على قول من يقول ان النية لا يقع بها طلاق . قال المضيف وقد وجدت في مختصر الشيخ أبي الحسن انه لا يقع بقوله نعم وليس قوله نعم . كقوله قد قبلت والله اعلم .

مسألة : واذا أقعد الزوجان للخلع باتفاق منهما فلم يحسن اللفظ فعلمهما احدا ان يتباريا فجائز.

مسألة : وعن أبي سعيد واما البرآن من الزوجين فإذا أراد الرجل وزوجته البرآن وهو برآن الخلع . وهو البرآن ايضا ولم يسمى خلعا فاذا أرادا البرآن وقصدا اليه مقصدا على كمال حروفه وكان ارادتهما البرآن فقد وقع البرآن واذا وقع البرآن بوجه من الوجوه فلا يلحق البرآن بالطلاق ولا نعلم في هذا احتلافا من قول المسلمين . واذا قصدا الى البرآن فغلطا بلفظ اراداه البرآن ولو لم يبلغا كمال لفظ ما يوجب به البرآن فقد وقع البرآن لأن البرآن باب من ابواب الطلاق . وقد جاء فيه الاثر انه ثابت بين الزوجين اذا اراده لأنه طلاق وقد قصدا الى ما يراد به الطلاق فاخطئنا اللفظ . في ذلك كما انه لو قال الرجل وقد أراد الطلاق لزوجته اخرجي أو اذهبي أو اعندي قد تقدم القول فيها .

مسألة : وقال أبو سعيد رحمه الله في البرآن من الرجل لزوجته الذي لا أعلم فيه اختلافا . انه يقع به انه اذا قالت له قد أبرأتك من صداقي الذي عليك ما أبريت لي نفسي فقال هو قد أبريت لك نفسك . وسكت

كان هذا أبرأنا ويبري من حقها عندي إذا كان الحق الذي أبرته منه معروفا . وإذا أبرته من حقها هكذا ما أبري لها نفسها ثم احتجت انها انما أبراته من درهم وانها لم تسمي الحق كان لها عندي الرجعة بالجهالة ويقع البرآن ويلحقها في نفسها بالرد في بعض القول . وقال من قال يقع البرآن ولا رجعة له عليها في نفسها .

مسألة : وعنه وعن رجل قالت له زوجته اشهدوا اني قد أبريته من حقي ما أبري في نفسي . قال اشهدوا اني قبلت كلامها . قال يخرج في هذا اختلاف عندي فبعض يوجب بقوله البرآن اراده أولم يرده بقوله قد قبلت وكلامها لامعني له . وقيل لا يقع البرآن حتي يريده .

مسألة : وعن رجل تبرت اليه زوجته من السيئة وأبري لها نفسها . وأبرأته من حقها ووقع البرآن ثم مضى اليها فقال انا استغفر الله تعالى بما أسأت اليك ان اردتي أن اردك وترجعي إلى منزلك فعلت ذلك . وعلى لك الحسنه . فقالت لا قلت هل ينهدم عنه حقها ويبري منه اذا عرض عليها الاحسان ولو احضرت بينه بالاساءة بعد ذلك . فمعي ان هذا مما يرجي فيه الاختلاف . اذا عرض عليها الردة والاحسان . واطهر ذلك في العدة فلم تفعل فاحسب انه يختلف في مثل ذلك . ويعجبني انها ان اتمت له البرآن بعد ذلك في العدة بعد ان ملكت نفسها منه جاز ذلك له وان لم يتم الا انها لم ترجع اليه . فارجوان هذا موضع الاختلاف وقلت ان انعمت له ان يردها بلاحق اذا عرض عليها الاحسان او انقصها من حقها هل له ذلك . ولا يلزمه لها شيء من الحق طالبت به بعد ذلك أو لم تطالبه . فمعي انه اذا رضيت بذلك ان يردها في العدة بغير شيء أو باقل من حقها . ثم لم ترجع عليه فارجوانه يجوز له ذلك ومالم يعلم هنالك تقيه . وأما ان رجعت عن ذلك بعد الرد فمعي انه لها الرجعة في أكثر ما عندي انه قليل .

مسألة : ومن جواب أبي الحواري سألت رحمك الله عن رجل وامرأته قعد البرآن فقالت المرأة اشهدوا اني قد أبرأت زوجي هذا من كل حق

في عليه ان يبيري في نفسي . فقال الزوج اشهدوا اني قد قبلت وهي  
ذالقي . ولم يقل اشهدوا اني ابرأت لها نفسها . فعل ماوصفت . فقد وقع  
البرآن . وقال من قال يلحقها الطلاق اذا كان كلامه متصلا . وقال من  
قال يكون برآنا ولا يلحقها الطلاق . وبهذا القول نأخذ . وان قال  
اشهدوا . انها طالق ولم يقل قد قبلت اذا ابرته من حقها فقد قالوا  
انها تطلق . وعليه حقها ولا نعلم في هذا اختلافا . قال غيره معي انه  
اذا كان قوله قد قبلت برآنا لم يلحقه الطلاق ولو وصل به الطلاق  
لانه لو قال قد ابريت لك نفسك انت طالق موصولا بالبرآن وقد قالت  
له قد ابرأتك من كل حق عليك في ان ابريت في نفسي . فقال قد ابريت  
لك نفسك وانت طالق او قال بريت إليك نفسك انت طالق لم يقع  
الطلاق لأن قوله قد ابريت لك نفسك وقوع الخلع بالاتفاق معنا .  
واما قوله قد قبلت فمعي انه قد قيل يكون خلعاً ولو لم يرد به .  
وقيل لا يكون خلعاً حتي يريد به الخلع . وهناك اختلف عندي  
لحوق الطلاق به اذا اتصل . قال ولو كانت هذه المباشرة لامرأة غير  
مدخول بها لم يلحقها الطلاق على حال .

مسألة : وقال أبو سعيد رحمه الله في المرأة : اذا قالت لزوجها قد  
أبرأتك من كل حق عليك في ما ابريت في نفسي فأبيري لها نفسها ثم  
احتجت بالجهالة في حقها فليس لها عندي رجعة ويبيري من كل  
حق عليه لها اذا كان من غير اساءة . قلت له فقولها من صداقي كقولها  
من حقي اذا رجعت بالجهالة . قال كله عندي سواء ويشبهه بعضه  
بعضا .

مسألة : وقال محمد بن محبوب في امرأة قالت لزوجها قد ابرأتك  
من مالي على ان تطلقني واحدة . فقال قد قبلت المال وانت طالق  
ثلاثا . قال يلزمه مالها اذا تعدي ما شرطت . وكذلك ان قالت علي ان  
تطلقني ثلاثا فطلقها واحدة .

مسألة : قلت الكلام الذي يقعد ان له صاحبا الخلع ان قصرا عن

الكلام مثل ما يكون . قال هذا كلام تختلف معانيه . ولكن مثله ان يقعد للخلع بداه فتقول المرأة قد أبرأتك من حقي فيقول الزوج قد أبرأتك فهذا تقصير من القول عن تمامه فيقع الخلع على ما قصداه . وواجبه عليهما كثير من الفقهاء والحكم . بخلافه اذا وقعت الاحكام قلت له فانت ماتقول قال اذا اوجباه على انفسهما كان خلعا لانهما قعدا للخلع وأراداه .

مسألة : جواب الشيخ احمد بن مفرج في امرأة قالت لزوجها أبرأتك من حقه وصداقه فقال الزوج قبلت أيتم هذا البرآن على هذا اللفظ ونيتها وكذلك عن أبرأتة زوجته ليبري لها نفسها فقال انه لا يعرف . فعلمه رجل فابري لها نفسها اينتقض هذا البرآن أم يتم . الجواب في لفظ المرأة التي قالت أبرأتك من حقه وصداقه . وقال قبلت ولم يبرأها فهي امراته على اكثر القول والله اعلم . والذي نعلم بعد ان أبرأتة في مقامها فذلك برآن تام والله اعلم .

مسألة : من كتاب الاشياخ عن ابن قريشي وعن امرأة قالت لزوجها : قد أبرأتك من حقي ما أبريت لي نفسي فسكت وجاء وذهب ثم قال لها قد أبرأت لك نفسك . هل يقع البرآن . قال روي الشيخ أبو الحسن ان الشيخ أبا محمد قال ان البرآن قد وقع قالوا فيها قول آخر انهما اذا افترقا من مجلسهما قيل ان يبري لها نفسها فقد انتقض البرآن .

مسألة : ومن الزيادة المضافة أيضا سالت عن رجل قالت له امراته قد أبرأتك من حقي بانه نوي بقوله ذلك الحق فقط . هل يقع البرآن . فمعي ان ذلك مما يجري فيه الاختلاف فاحسب أن بعضا يجعل له في ذلك نيته ولا يلزمه برآن إذا نوي . وبعض يوجب عليه في ذلك البرآن ولا يجعل له نيته في ذلك . قال أبو القاسم وقد قال من قال انه ولو قال قد قبلت برآن حقه ولا أبري لك نفسك انه يقع البرآن ولا ينفعه استثناء .

مسألة : من كتاب الأشياخ وعن ارسل إلى امراته وهي مغضبة لترجع أو تبريه فردت أنها قد أبرأت من حقها ما برى لها نفسها . فلما بلغه سكت ثم انه بعد السكوت جري كلام أو بعد أيام قال قد أبريتها . قال إذا ابراهم فقد وقع البرآن ان كانت المرأة أبرأت . وإن لم تكن أبرته وقد ابراهما كانت تطليقه اذا ابراهما مرسلًا لقوله .

مسألة : منه ذكر أبو زياد عن عبدالمقتدر في امرأة قالت لزوجها قد أبرأتك ممالي على أن تطلقني . فقال قد قبلت وأنت طالق واحدة . قال هي واحدة . وإن قال قد قبلت وأنت طالق اثنتين هي اثنتين . وإن قال قد قبلت وانصرفا على ذلك ، فهو خلع وهي تطليقة . وإن قال قد قبلت ولا اطلقك وهي امراته ومالها عليه لأنها كانت مشترطة الطلاق . رجع إلى كتاب بيان الشرع .

مسألة : عن أبي الحواري وعن امرأة ورجل قعدت هي وهو للبرآن . فقال زوجها لمن حضرهما من الشهود اشهدوا إنني قد أبرأت زوجتي فلانة ابنة فلان نفسها ما أبرأتني من حقها الذي على لها . قالت زوجته قد أبرأتك من كل حق عليك في ما أبرأت في نفسي . فقال زوجها قد أبرأت لك نفسك ثم رجعت المرأة فقالت لا ادري أهذا برآن أم لا وأنا ناقضة ما قبلته وراجعة فيه . فعلى ما وصفت فقد وقع البرآن بينهما ولا رجعة لها عليه الا باتفاق منهما على ذلك أو يكون اختلف من صداقها من اساءة منه اليها .

مسألة : جواب الشيخ احمد بن مفرج رحمه الله عن امرأة تقول لزوجها عند الخلع أبرأتك من حقي وصداقي أبرى في نفسي فيقول قبلت . ولم يقل أبريت لك نفسك ايتم هذا البرآن أم لا . الجواب فلا يتم حتي يبري لها نفسها والله اعلم . لأنها حين أبرأت . وقيل برأتها ثم امرته أن يبري لها نفسها فخالف أمرها وإن نوي بقبلت برآن نفسها فلعله يذهب على قول .

مسألة : وعن امرأة قالت لزوجها قد أبريتك من مالي على أن تبري لي نفسي فقال قد قبلت مالك ولا أبري لك نفسك هل يقع بينهما برآن . قال معي انه يوجد انه يقع بينهما البرآن وأنه لا يقع بينهما البرآن قلت وماعله من يقول انه لا يقع بينهما البرآن وقد قدم قبوله الغدية . قال معي انه قيل اذا كانت شرطت انه يبري لها نفسها فقبل حقها ولم يبرالها نفسها فجاء بخلاف الصفة التي كانتا توافقا عليها فلم يقع برآن قلت وماعله من يقول بوقوع البرآن . قال الله اعلم ومعني انه يخرج واحسب انه قيل فيما يوجد انه اذا قال قد قبلت لأنه لو قال قد قبلت وسكت على ذلك وقاما عليه فقبل هذا وهذا ان البرآن واقع والبرآن طلاق . فقال هذا قد طلقها بقوله قد قبلت ولا يكون بعد الطلاق رجعة . قلت فمن أين جعلوا البرآن طلاق أهو من اسماء الطلاق أم بقصدهم المفارقة أم كيف الوجه في ذلك . قال معي انه يلحقه هذا كله لأن الطلاق انما هو بينونه والبرآن بينونه والمعني واحد قلت فمن أين لم يثبت البرآن طلاقا وجعله بينونة بغير طلاق . قال فيقع في انه من موضع اختلاف الموارثة وثبوت العدة بعد الموت واشياء كثيرة بآين فيها البرآن عن احكام الطلاق . قلت فلم جعلوه يحرم ردها عليه الا برباها ولم يثبتوا عليه طلاقاً وجعلوا الرد عليها في الطلاق مالم تبين بالثلاث وهي في حال البرآن على هذا القول بالنكاح الذي بينهما باقية بثلاث تطليقات . قال معي ان البرآن وقع منهما جميعا . ولا يكون الا برضاها جميعا والطلاق كان فعلا منه ليس فيه مشاركة من غيره فالرد له .

مسألة : وسأله عن امرأة طلبت الى زوجها ان يبريها فقال ان لم تاخذي مني شيئا لها عليه فعلت ، فقالت المرأة قد ابراتك من حقني ما أبريت لي نفسي فسكت الرجل ، فقالت له المرأة مالك لا تكلم . فقال الزوج قد قبلت ان تتمتي ما كان بيني وبينك . قال ابو سعيد قد وقع البرآن ان كان معني الزوج ان لم تاخذ منه كذا وكذا . قال وهذا



المعني مردود إليه . قال وليس قوله ان لم تفعل مثل قوله ان فعلت كذا وكذا فقد أبريت لك نفسك . فان فعلت في مجلس وقع البرآن وان لم تفعل حتي افترقا لم يقع برآن . وأما قوله ان لم تفعل فقد أبريت لك نفسك فقد وقع البرآن الا ان لاتفعل في ذلك المجلس وترجع في ذلك من مجلسهما ذلك فلا يقع برآن . وان افترقا من مجلسهما ذلك ولم تطلب شيئا فقد وقع البرآن إلا ان يكون برآنا على ان يقوم بكسوته ولدها منه ونفقته . فان البرآن قد وقع . فان رجع طلبت ماكانت قبلت منه به نظر في مطلبها فان كان ممالها فيه الرجعة وليس بثابت عليها كان البرآن قد وقع ولها الرجعة . وان كان ثابت عليها لزمها ما ضمننت به والله اعلم بالحق والبرآن واقع .

مسألة : جواب الشيخ احمد بن مفرج رحمه الله وعن الزوجين اذا قعد للخلع فتقول الزوجة طلقت عنك حقي وصداقي ابري نفسي فيقول الزوج قبلت برأتك يطلقان حقه أو يطلقان رقبته أيتم هذا الخلع بهذا اللفظ ام لا . الجواب . فيطلقان رقبته تام ويطلقان حقه لا يتم الا ان ينوي به طلاقا . وكذلك ان قالت تركت لك او جعلت لك حقي على نحو هذا فتركته هو كذلك . واما جعلت فلا والله اعلم .

مسألة : وسالته عن رجل قالت له امراته اشهدوا اني قد أبرأتك مما عليك لي ما أبريت في نفسي . فقال الزوج اشهدوا اني قد أبريت لها نفسها ما أبرتني من حقها وقصدا البرآن بهذا اللفظ . هل يقع البرآن . قال معي ان في ذلك اختلافا . فاحسب ان بعضا ان هذا استثناء ولم يقع البرآن مادام الاستثناء معقودا واحسب ان بعضا يقول انه غاية . ويذهب انه برآن واقع والله اعلم . وأما أنا فيعجبني ان يكون استثناء . قلت فان قالت قد أبريته من حقي ما أبري في حقي نفسي . فقال هو قد أبريت لها نفسها ما أبرأتني من حقها . قال عندي انه كله سواء . وقال انما هما اقاموها مقام ان قلت له فلو قال لها بعد قولها قد قبلت اكون الاختلاف فيه واحدا . قال لا يبين لي ذلك . من الحاشية

جواب احمد بن مفرج وعن الزوجين إذا قعدا للخلع فتقول الزوجة طلقت عنك حقي وصداقي ابرئي نفسي . فيقول الزوج قبلت برأتك بطلاقان حقه او بطلاقان رقبته اترى هذا الخلع بهذا اللفظ أم لا . الجواب . يطلاقان رقبته لا يتم . وكذلك ان قالت تركت كذا وجعلت لك حقي على نحو هذا تركته هو كذلك واما جعلت فلا والله اعلم .

مسألة : من الزيادة المضافة من كتاب الاشياخ واخبرنا عن علا بن ابي حذيفة ان الاشياخ اختلفوا وهم بصحار في امرأة قالت لزوجها قد ابرأتك من مالي قال قد طلقته ثلاثا ولم يقل قد قبلت حتي طلق ثلاثا واجتمعوا على انها قد طلقت ثلاثا ان لم يقبل المال . واختلفوا في المال فقال من قال منهم لاتذهب المرأة ويذهب المال لأنه انما طلق حين ابرأته وقيل عجل فطلق ولم يقبل المال ، فالمال لها ولا شيء له .

مسألة : وسألته عن رجل قعد هو وزوجته للبرآن فقالت المرأة قد ابرأتك من حقي ما ابريت لي نفسي فسكت وتكلم الزوج ساعة لعله ولم يتكلم الزوج ساعة حتى قال له له من قال مالك لاتبري المرأة نفسها . قال الزوج قد ابريت لها نفسها . قال ابو سعيد قد وقع البرآن .

مسألة : عن ابي الحسن . وأما الخلع فهو الفدية وهو ان تختلع المرأة بشيء من مالها وقد قيل ان حبيبة ابنة عبد الله بن ابي وابنه سهل زوجة ثابت ابن قيس بن شماس اختلعت اليه في أيام النبي ﷺ فاجاز له اخذ الفدية وهو أول خلع كان في الاسلام . والخلع لا يكون الا بغدية وهي تطليقة واحدة تبين بها وليس له مراجعتها الا برأيها ولاتنقص مما اختلعت اليه منه شيء وتزاد . وقد قيل تزاد ولاتنقص .

مسألة : وعن امرأة قالت لزوجها اقبل مالك . فقال قد قبلت هل يبري من صداقها . وهل تراه خلعا قال ان كان بينهما اساس للبرآن وعلى ذلك عقدا ان يتباريا . فقد قالوا انهما اذا قعدا للبرآن واخطيا اللفظ فالبرآن واقع على املعني فراه اذا كان على هذا برآنا . واما ان لم يكن

بينهما اساس على البرآن . وانما ابتدا هكذا فلاأراه خلعا.

مسألة : وسالته عن رجل قال لزوجته قد بايعتس طلاقك ببقية حقش فسكنت ولم تطلق نفسها في ذلك الوقت ثم طلقت نفسها بعد ذلك الوقت . هل قيل انها تطلق قال معي انه ان كان مثل البيع فالبيع معي مالم يرجع حتي قبلت وحكمت كان لها ذلك عندي . وان كان تبع له الخلع . فمعني انه اذا افته فابطل حكمه . وهو بالبيع عندي اشبه .

مسألة : وعن رجل قالت له امراته لك صداقي وطلقني واحدة . فقال قال قد قبلت وطلقها ثلاثا ماتري في هذا . قال ان طلقها ثلاثا بلفظة واحدة ثم اتبعها اثنتين من بعد فقد طلقت ولصداق لها ولا يقع عليها طلاق الثنتين . وانما طلقت بواحدة وهي امك بنفسها ولايراجعها الا براياها وهي بمنزلة المختلعة .

مسألة : وسالت عن رجل قالت له زوجته اني احب ان تبريني فقال قد أبرأتك ثم قال لم اراد الطلاق فانه لا يحكم عليه بطلاق . واما ان اراد الطلاق فهو طلاق ولا يكون خلعا لأن الخلع لا يكون الابغدية منها اليه شيء من مالها .

مسألة : وقال في الخلع الذي لا اختلاف فيه هو ان يقول : قد خلعتك بتطليقة او بما شاء من الطلاق على أن تبريني من حقه او من صداقه او من مالك او كيف شاء . فتقول هي قد أبرأتك من صداقي .

مسألة : وعن رجل قال لزوجته قد أبريت لك نفسك ما بريت من حقه او ان بريت من حقه فلم تبره المرأة من حقها حتي افترقا من مجلسهما ذلك ثم قالت له ذلك بعد ذلك قد أبريتك من حقي هل يقع البرآن . قال ليس يقع لي أن البرآن يقع على هذا حتي تبريه قبل ان يفترقا من ذلك المجلس او يجدد البرآن .

مسألة : ومن جواب احسبه لأبي سعيد وما تقول في رجل قالت له

زوجته قد أبرأتك من مالي عليك ما أبرأت في نفسي . فقال الزوج قد أبرأت لك نفسك ان رددت على الذي عندك في أو قال على أن تردى ماعندك في فقامت المرأة من مجلسها ذلك ولم ترد عليه شيئاً . وقالت ليس عندي لك شيء . قلت هل يقع البرآن اذا انكرت المرأة ما ادعاه الرجل اليها . فعلى ما وصفت فالذي وجدناه وعرفناه فيما عندي اني وجدته عن أبي الحواري والله اعلم . الشك مني الا اني قد وجدت ذلك انه اذا قالت المرأة لزوجها قد أبرأتك من مالي عليك على أن تبري في نفسي وما أبرأت في نفسي . فقال قد أبرأت لك نفسك ان رددتي على كل شيء عندك في وهو كذا وكذا انها ان ردت اليه ذلك الذي اشترطت في المجلس الذي كان فيه البرآن بريت وان لم ترد عليه ما اشترط عليها ان ترده عليه مما عليها له حتي افترقا من ذلك المجلس ان ذلك البرآن لا يقع عليها ذلك . وهذا اذا اشترط عليها ذلك وهو له عليها او شرط عليها ذلك ان ترده عليه . وهو مما نقدها اياه ولم يكن هو قصد بهذا البرآن الى برآن الطلاق الا انه قال قد أبرأت لك نفسك ان رددتي على كذا وكذا . مما يجوز لها ان ترده وليس هو مما يرده عليها من اكثر من صداقها ولا هو شيء من مالها مما ليس له عليها فيه سبيل فاذا لم ترده عليه في المجلس لم يقع البرآن هكذا عندي اني رجوت والله اعلم . فان كان هذا الرجل حين ابري لهذه المرأة نفسها كان عليها له شير او قبلها له شيء مما وصفت لك انه يلزمها ان ترده عليه . ويجوز له هو ان يشترطه عليها عند البرآن فلم يرده عليه حتي فترقا فلا يقع البرآن على هذا وان لم يكن معها له شيء مما يلزمها ان ترده عليه وقع البرآن فيما بينهما عندنا والله اعلم . واما ان انكرت المرأة في المجلس انه ليس له عليها شيء ولا قبلها له هذا الذي اشترطه عليها فان حكم البرآن يقع في الظاهر . فان كان كما تقول هي فهو في الظاهر والباطن . وان لم يكن كما تقول فلا يحل لها ذلك وهي زوجته فيما بينها وبين الله محكوم عليه بالبرآن لانه اشترط ما لا يجوز له ان يشترطه في البرآن في الحكم الظاهر الا ان يصح ان ذلك الذي اشترطه عليها مما

يجوز له ان يشترطه في الحكم في أمر الخلع وان الخلع لا يقع دونه وان هي اقرت له بذلك . وقالت انها ترد عليه وانه عندها له او هو مما يثبت عليها له وقبلت له بذلك في مجلس البرآن . وكان ذلك مما لا يثبت عليها له وقع الخلع عليها من حينها . وليس عليها ان ترد عليه شيئا الا ما كان وذلك في حكم السريرة ليس عليها رد ذلك ويقع الخلع في السريرة ولا يقع الخلع في حكم الظاهر اذا لم ترد عليه ذلك الذي اقرت له به في مجلس البرآن . وان كان ذلك الذي اشترطه عليها هو له عليها واقرت له به فليس يقع البرآن منهما في الحكم الظاهر ولا في السريرة الا ان ترد عليه ذلك في مجلس البرآن . وان افرقا على ذلك ولم ترد عليه شيئا ثم قالت ان ذلك الشيء الذي اشترطه ليس على ذلك ولا اراده . واعت ذلك بعد ذلك وادعت وقوع البرآن وان ذلك الذي اشترطه عليها ليس هو مما يثبت عليها وانكرت ذلك لم يقع برآن في الحكم بالظاهر الا ان تصح هي ان ذلك مما يقع دونه البرآن لانها خرجت من المجلس . ولم ترد شيئا ولا يقع البرآن الا في المجلس . فان كان كما تقول هي فقد وقع البرآن في السريرة وهي يحكم عليها بانها زوجته . وكذلك ان علم ذلك اشترطه عليها لا يلزمها رده ولا يثبت عليها فلا تحل له وقد بانث منه في السريرة محكوم له عليها في الظاهر . وان كان الذي اشترطه عليها هو مما يجوز عليها رده فردته عليه من بعد ان افرقا لم يقع البرآن فيما عندي . فانظر اخي في هذه المسألة وفي جميع ما وصل اليك مني . وانما انبسطت لك في الكتاب إتكالاً عليك ان تميز ذلك والا فالمراجعة فيه . واطلبه من آثار المسلمين وعندهم ان شاء الله . واما ما ذكرت من أمر الثياب التي عليها انها قالت ان هذه الثياب التي على اعطيتنيها وهي عليها . وقال الزوج اخذتها بخير رأي . قلت القول في الثياب قول من اذا كانت الثياب عليها او كانت من كسوة النساء مثل القمصان والحزم والثياب المصبوغة . فعلى ما وصفت فان ادعت هذه المرأة ان هذه الثياب لها وهي ذات ذي في هذه الثياب فان هي لما ادعى عليها اليها هذه الثياب ،

قالت انت اعطيتنيها فهي له مدعية للعطية هكذا عرفنا في مثل هذا .

مسألة : وسألته عن المرأة اذا اتفقت هي وزوجها على البرآن على أن لها عليه كذا وكذا درهما أو على أن لها عليه رباية ولدها سنة أو أكثر هل يثبت ذلك . قال معي انه قد قيل في ذلك . وقال من قال انه لا يثبت عليها ذلك لأنه مجهول . والذي يقول انه ثابت يقول انه ولو كان مجهولا ويجعل البرآن في هذا مثل التزويج لأن التزويج تثبت فيه الجهالة . وكذلك البرآن . وقال من قال يثبت له ذلك ان كان مثل ماساق اليها . ولا يزيد عليها أكثر منه .

مسألة : وقال من قال انه ولو كان أكثر منه ثبت ذلك لأنه يجوز له أن يقبل من فديتها ما افتدت به ولو كان أكثر . وقال بعض لا يجوز له أن يأخذ منها الا بقدر ماساق اليها . وقال من قال انه يجوز له أن يأخذ منها جميع ما افتدت به ولو كان أكثر . وقال من قال لا يجوز له أن يأخذ منها جميع ما افتدت به ولو كان أكثر . وقال من قال لا يجوز له أن يأخذ منها شيئا لقول الله تبارك وتعالى : ﴿فلا تأخذوا منه شيئا﴾ إلى آخر الآية .

مسألة : وعن أبي سعيد في الرجل إذا باري زوجته يكون محجورا عليه المس والنظر مثل غيرها من الاجنبيات . قال معي انه كذلك . قلت له فإذا باراها وأبرأته من حقها أيكون ذلك طلاقا أم بينونة بغير طلاق . قال معي انه قد قيل انه طلاق ولعل بعضا يقول انه ليس بطلاق . قلت له فعلى قول من يقول انه بينونة بغير طلاق ان أراد مراجعتها بالرد من غير تزويج هل يجوز ذلك . قال فلا يخرج عندي ذلك لأن ذلك يبطل عنده وينكسر عليه . قلت فان كان وليا ، وأقام معها على ذلك هل على ان أبرأ منه بذلك بعد أن لا يقبل مني النهي عن ذلك . قال فلا يبين لي في ذلك براءة إذا ردها في العدة بشاهدين برضاها وأمرها لأن ذلك يدخله الاختلاف . وما دخل فيه الاختلاف في الاصل لم يلحق فيه البرآن على حال بنفس الفعل بالتمسك به . قلت له وعلى هذا

القول لو بارأها عشر مرات ويرجع اليها بتزويج جديد يكون ذلك جائزا له مالم يطلقها . قال هكذا عندي يخرج عليه .

مسألة : وعن امرأة اختلعت إلى زوجها فقالت له قد أبرأتك . فقال قد قبلت . قال هي تطليقة . قلت أرايت ان قالت قد أبرأتك . ولم تقل على ان تطلقني فقال . قد قبلت . ولا اطلقك هل ينفعه قوله ولا اطلقك قال لا ينفعه . فقال بل هي تطليقة . قال غيره ومعني انه قد قيل لا يكون برأنا ولا طلاقا مالم يرد بذلك طلاقا ولا برأنا . قلت إذا كان بينهما اساس الخلع وقال قد قبلت وقع الخلع كذلك عن عبد المقدر .

مسألة : وسألته عن الخلع ماهو البرآن أم البرآن غير الخلع أم المعني واحد واللفظ مختلف . قيل له معني الخلع والبرآن هو الفدية بشيء وإذا قال قد خالفتك أو قد أبرأتك على كذا وكذا فقد وقع إذا أبرأته من ذلك أو خالعه وقع الخلع والبرآن .

مسألة : احسب عن أبي سعيد قلت له أرايت المرأة تبري زوجها فتقول قد أبرأتك من حقي ان أبرأتك لي نفسي . فقال قد قبلت ان زدتنني على كذا وكذا شيئا ثم افترقا . ولم ترد عليه ايقع البرآن . قال لا . قلت له فان ردت عليه بعد ذلك أيقع البرآن . قال لا . قلت فان قال لها مجيبا لها قد قبلت على ان تردي على كذا وكذا . ثم لم ترد عليه حتي افترقا . قال هذا يقع به البرآن معني في حين ما قال قد قبلت ويحكم له برد ما شرطه عليها . قلت فما الفرق بين . إن وعلى ان قال لا . ان استثنى وعند وعلى ان شرط فيكون له شرطه عليها ويقع البرآن عندي . قلت له أرايت ان قالت له قد أبرأتك من حقي على ان تطلقني فقال لها قد قبلت الحق أو قد قبلت ولا أبري لك نفسك ولا اطلقك اتري طلاقا واقعا ام لا . قال فمعني انه قد قيل يكون طلاقا وقيل لا يكون طلاقا اذا قال ولا اطلقك متصلا بقوله لا اطلقك . قلت له أرايت ان قال قد قبلت سواء ولم يقل ولا اطلقك اتري طلاقا واقعا . قال معني انه قد قد قيل ذلك اذا كان على نية الطلاق بأسابه .

مسألة : وفي الاثر وعن امرأة قالت لزوجها قد أبرأتك مما تزوجتني عليه ومما انقذتني الا مائة درهم وكان قد أداها إليها خمسمائة درهم . قال قد قبلت وأبرأت نفسك قال قد وقع البرآن وبيريء مما عليه لها الامانة درهم فانها عليه لها وليس تبريه مما قبضته منه وليس عليها ان ترد . وان قالت المرأة لزوجها قد رددت عليك كلما عليه تزوجتني عليه . وكما انقذتني اياه على ان تبري في نفسي . قال قد قبلت وابرات لك نفسك . قال قد وقع البرآن . وعليها ان ترد عليه ما انقذها ولا تبري مما عليه لها لأنها لا ترد عليه ما عليه لها . وان قالت قد اختلعت إليك مما تزوجتني عليه من نقد او صداق على ان تبري في نفسي . قال قد قبلت وأبرأت لك نفسك . قال قد وقع البرآن وعليها ان ترد عليه كلما انقذها ويرى مما عليه لها .

مسألة : وسئل عن رجل استرضى زوجته من غضب منها فقالت لا ارجع لك الا ان تجعل برآتي بيدي متي ماضرتني ابريت نفسي . ثم ضربها وابرت نفسها هل يقع البرآن . قال معي انه لا يقع البرآن . قلت له فان قالت تجعل برآني بيدي اذا ضربتني ابرأت نفسي برآني الطلاق او برآن الخلع . فجعل لها ذلك ثم ضربها فابرت نفسها هل يقع البرآن . قال اذا جعل لها ماسالته انه قد جعل برآنها بيدها اذا ضربها ابرأت نفسها برآن الطلاق او برآن الخلع فابرات نفسها في مجلسها قبل ان يفترقا حين ضربها فمعى انه يقع البرآن .

مسألة : وذكرت رحمك الله في رجل قعد هو وزوجته للبرآن فقالت المرأة قد ابريتك من حقي ولم تقل ما بريت في نفسي . وقد كان على انها تقول ذلك فتسببت فقال هو قد قبلت او قد قبلت الحق . قلت هل ترى هذا برآنا واقعا . فارجو ما لم يريدوا بذلك جميعا برآن الخلع انه لا يقع برآن الخلع . قلت ان لم يقع برآن فهل يبري الزوج من الحق ان رجعت عليه فيه . فمعى انها اذا قالت قد ابريتك من حقي فقال هو قبلت . انه قد قيل يبري من الحق ما لم ترجع بالجهالة . وقيل لا يبريء من حقها ان



كان معناهما وقصدهما بذلك البرآن فان لم يقع لسبب فلا يبري من حقها . واما قولها قد أبرأتك فلا يبين لي في هذا برآن له . وقلت ان قالت قد أبرأتك من حقي ما أبريت لي نفسي . فقال هو قد قبلت ان شاء الله وافترقا على ذلك أو لم يفترقا . هل يقع البرآن ولا ينفع الاستثناء فيه . فمعي انه ان أراد بذلك الطلاق لم ينفع الاستثناء على قول من يقول بذلك وان أراد قبول الفدية التي تقع موقع البيع . فلعل ذلك مما يجري فيه الاختلاف على قول من يجيز خلع المريضة . وقلت ان يقع الاستثناء فلم وهو طلاق ما الحجه في ذلك . فلم تحضرني في ذلك علة ولا اعلمه صحيحا من اثرانه ينفع الاستثناء أم لا إلا انه أرجو انه يخرج فيه معنى الاختلاف إذا كان فيه الاستثناء في شبه خلع المريضة .

مسألة : ويوجد عن أبي الحواري في امرأة قالت لزوجها اشهدوا اني قد أبريت زوجي هذا ما يبري لي نفسي فقال الزوج قد تركتها وما عندها . وقال انه لم ينبو بذلك القول قد تركتها برآنا . ولا طلاقا فعلى ما وصفت فالمرأة امراته ولا باس عليها ان شاء الله .

مسألة : رجل قالت له امراته قد أبراته مما تزوجني عليه من صداق أو نقد الا مائة درهم وقد كان ادي اليها خمسين درهما فقال قد اخذت خمسين وبقي عليه خمسون . قالت انما أبراته مما عليه لم ابره مما اخذت قال يعطيها المائة لأن البرآن انما يكون مما عليه وليس يقع اسم البرآن على ما قبضت . قال ولكن ان قالت قد اختلعت اليه من كل شيء وتزوجني . عليه فعليها ان ترد ما قبضت وما اعطاها . قلت فان كان اعطاها عبدا وقد مات قال ترد شرواه .

مسألة : وسئل عن رجل قال لزوجته قد اعطيتك برآتك . فقال قد أبرأتك نفسي هل يقع البرآن ويكون مثل قوله اذا قال لها قد اعطيتك طلاقك فقالت قد طلقت نفسي . قال لا يعجبني ذلك ولم اره يوجب في ذلك برآنا .

## الباب الرابع

### البرآن في المرض والمجنون والأعجم والأعمي

حفظ محمد بن جعفر عن عمر بن محمد عن موسى بن علي رحمه الله: أن من تباري هو وزوجته . وهي مريضة أنه خلع ولايتوارثان والصداق عليه ولايتري منه إذا أبرته في المرض . وعن غير موسى بن علي أن البرآن في مرض المرأة تطليقة ويتوارثان ولايتري من الصداق .

مسألة : ومن غير الكتاب والزيادة المضافة إليه . وإذا تخالغ والزوجان وهما مريضان وقع الخلع بينهما فإن كانت هي المريضة وماتت كان في براءة الزوج من الصداق اختلاف فمنهم من قال يكون عليه الصداق . وله الميراث ومنهم من لم يوجب له ميراثا . ولا اوجب عليه الصداق وإن كان هو المريض فمات أو صح وقد برئ من الصداق فإن كانت هي المريضة وتباريا ثم صحت . فإنه يبري من الصداق . رجع إلى كتاب بيان الشرع .

مسألة : وقال أبو الحسن إذا كان البرآن عند موت أحدهما . ففيه اختلاف . قال قوم هو خلع . ولايتوارثان . وقال قوم لا يقع الخلع وهما يتوارثان لأن برأئهما لا تثبت في مرضهما وقال قوم أن كانت هي المريضة فذلك المختلف فيه قال قوم لايتري من الحق لأنها ابراته في المرض وهو يرث وقال قوم لايتري من الحق لأنها ابرته في المرض وهو يرث . وقال آخرون لايتري من الحق ولايرث لأن ذلك فعله واختياره . وقال قوم لايتري من الحق وله الميراث . وأما إذا كان أبراهما وهو مريض فإن كانت من الاساءة فإنه ضرار وترث . وإن اختارت هي ذلك وطلبت من غير اساءة فإنها لاترث ويبرأ من الحق . وعلى قول من يقول إذا كانت هي الميتة فلايتري وإن الحق عليه وله الميراث . وإن

كان هو هو المبيت على ذلك القول فانه يبري من الحق ولها الميراث  
وعليها عدة الممينة وكذلك اذا كانت هي المختارة للبرآن فاما المختارة  
فلا يبران لها لأنها باينة . ومن غير الكتاب والزيادة المضافة اليه .

مسألة : وإذا تخالغ الزوجان وهما مريضان وقع الخلع بينهما  
فان كانت هي المريضة . وماتت كان في براءة الزوج من الصداق  
اختلاف . فقول عليه الصداق وله الميراث الحجة ان المريض لا يجوز  
شراه ولاعطيته وهذه نشوز او اعطت . وهو قول ابن محبوب . وقول  
لاصداق عليه ولا ميراث له . الحجة انها اتفقا على فسخ عقد يملكانه  
في الصحة والمرض . وانهما اتفقا على يلزمهما به الحكم فاتلاف  
المريض لشيء من ماله يجوز في الحكم واتلاف الزوج الصحيح حقه  
يثبت عليه . وقول عليه الصداق ولا ميراث له . الحجة انه قيل منها  
براءة من حق قد تعلق لورثتها فيه حق . وابطل ميراثها منه بفعله .  
واختباره وان كان هو المريض فمات أو صح فقد برى من الصداق .  
وان كانت هي المريضة وتباريا ثم صحت فانه يبرأ من الصداق .

مسألة : وعن أبي عبدالله رحمه الله . وسألته عن امرأة اختلفت من  
زوجها في مرضها الذي ماتت فيه ايجوز خلعها . قال قد عني ذلك ابا  
علي رحمه الله فشاور فيه . فاختلعا عليه فمنهم من قال عليه الصداق  
ولا ميراث له . وقال بعض لاصداق ولا ميراث له . وقال بعض له  
الميراث وعليه الصداق . قال وأنا اقول عليه الصداق . وله الميراث .  
والله اعلم انقضت الزيادة .

مسألة : وعن الاعمي إذا باري زوجته بمحضر الشهود وهما قد  
قعدا للبرآن وتباريا ايقع بينهما البرآن أم لا . فنعم يقع لأن البرآن  
طلاق بلا مهر والطلاق حد وهذا إذا سمي باسمها . فلا حجة له اذا  
احتج . وهل يردا في العدة أم بعد العدة برضاها أو غير رضاها .  
وهل يتوارثان اذا مات احدهما كانت في عدة أو بعد ماتت انقضت العدة  
فلا ميراث للبرآن كانت في عدة أو غير عدة والله اعلم . وكذلك ان كانت

هي عميةا فيكون في البرآن لها وكيل والله اعلم . وان اقرت فلا تحتاج الى وكيل إذا كان اقرارها بحقها الذي عليه ولا يخرج برانها من الاجازة لأن البرآن يقتضي غرما في الذمة . وقد اجازوا صدقة الاعمي بالذهب والفضة والله اعلم .

مسألة : في الرجل الاعمي الذي أبرأته زوجته من صداقها على أن يبريء لها نفسها . فقال سيري انت طالق انت طالق انت طالق . واحتج انه اعمي كيف الحكم في ذلك . الجواب وبالله التوفيق كان الواجب أن يوكل وكيلاً في الفراق وإذا كانت تكلمة زوجته وهو يعرفها وعندهم البينة على أن التي تكلمه زوجته فقد وقع الطلاق ثلاثا ويلزمه الصداق ولا عذر له في ذلك ولا مخرج والله اعلم .

مسألة : عن الشيخ عبدالله بن مداد بن محمد رحمه الله في امرأة عميةا تبرأت من زوجها وابري لها نفسها فهل يثبت هذا الميراث أم لا . الجواب وبالله التوفيق وقفت على ما سأل عنه مخذومي عن برآن العمياء وما فنيت به انه لا يجوز فهو كما قلت وهو الحق ولا تجوز مباراتها . وأما الزوج فبردها وان كرهت ليتحقق مخذومي ذلك والله اعلم .

مسألة : وإذا اختلعت المرأة إلى زوجها في مرضها الذي ماتت فيه فلاصحابنا فيه ثلاثة أقاويل فيما عرفت . قال بعضهم على الزوج الصداق ولا ميراث له . وقال بعضهم لا صداق عليه ولا ميراث له . وقال بعضهم له الميراث وعليه الصداق . وحجتهم انه قيل منها براءة من حق تعلق لورثتها وهذا القول يقول به محمد بن محبوب رحمه الله . قيل له لم ذلك وهو قد فعل ذلك وخالعهما عليه . قال لانهم قالوا لا تجوز عطية المريض ولا بيعه ولا شراؤه فهذه اشترت فلم يجز ذلك عليها . وجاز عليه هو الطلاق فصار طلاقا قل له الميراث . وعليه الصداق . قال ولكن ان ماتت بعد انقضاء العدة فعليه الصداق ولا ميراث له .

مسألة : من غير الكتاب والزيادة وفي قول بعض اصحاب  
الطاهران الخلع واقع بين الزوجين سواء كانا مريضين او احدهما  
المريض . اذا كان الممرض غير مزيل لتمييزهما انقضي .

مسألة : وعن رجل عرض لامراته جنون فامسكها بما عليه فاختلفت  
منه . قال لايجوز له خلعها الا بإذن أوليائها . قال غيره ومعني انه  
قليل لايجوز برآن الاولياء من حق المجنونة .

مسألة : قلت له فالمرأة العجماء اذا أبرأت زوجها بالايماء من حقها  
وعقل ذلك منها هل يقع البرآن . ويبرآن من حقها . قال معني انه في  
الجائز انه في الجائز اذا عقل ذلك منها وقع برآنها ويريء من حقها  
على الايماء اذا عقل ذلك منها وشرط عليه انك قد أبريت لها نفسها  
على هذا الصلح برآن الطلاق . فاذا قال نعم وقع البرآن فان تكلمت  
يوما ما واحتجت في حقها بحجة نظر في حجتها وكان له حجتها في  
ذلك الحكم .

## الباب الخامس

### فيمن اعطته امرأته شيئا على ترك جماعها

وسالته عن رجل جري بينه وبين زوجته كلام حتي قالت له انه يدع كسوتها ولايقربها ولايجامعها فتركها هو ولم يرد بذلك المعني الذي قالته . قال ان كان تركها تابعا لقولها واعفاء منه لها من لم يقصد بذلك إلى المعني لم اعلم في ذلك باسا . قلت له أرايت لو تركها لقولها ذلك . ثم رجع فوطئها ولم تحمله في ذلك حدا هل يدخل عليها في ذلك شيء . قال هذا جائز بين الناس ويسعه ان يدعها ولاينفق عليها اذا كان ذلك براياها ولم تخش عليها مضرة . قلت له وليس يلحقه ما قيل في الخلع . قال هذا غير ذلك الا ان الذي قال بالخلع لاتكون زوجته فكيف يترك نفقتها فهذا دليل فكان من معناه ان هذا غير الأول ولم نربذلك باسا اذا لم يقصد في ذلك إلى الخلع على معني قوله .

مسألة : وسالته عن امرأة قالت لزوجها لاحاجة لي فيك انا ادع لك من مهري كذا وكذا ففعل وطلقها واحدة اهي املك بنفسها ام له ان يراجعها بشهادة رجلين بلامهر جديد . قال هي املك بنفسها .

مسألة : من الزيادة المضافة ومما يوجد انه عن الفضل ابن الحواري عن رجل قالت له امرأته أريد مزاولة دواء فخدمني كذا وكذا ولا تقربني ففعل . فقد قال من قال انه خلع . وقال من قال انه ليس بخلع قال احمد بن النظر واذا قالت له خذ مائة . واعفني الليلة ان انضجعا فاناس اوجبوا الخلع ولم يره قوم وبخلع وقعا .

مسألة : رجل أراد امرأته ان يصيبها فقالت اعفني هذه الليلة ولك كذا وكذا من المال ففعل ذلك لها فلا باس لانه لم يقبل ذلك منها على

وجه الخلعة . ولاعلى طلاق وانا احب ان يرد عليها مالاخذ منها وان حبسته فلاباس بذلك ان شاء الله . قال غيره ان تركه على امر يجب له عليها ففيه مافيه وارجو انه يجوز . وان كان على غير لازم ولها عذر لم يكن له ذلك عندي .

مسألة : ومن جواب العلابن أبي حنيفة وعن رجل طلب الى امراته نفسها . فقالت بع لي نفسي أربعة بهذا الغلام تعني عبداً لها فقبل منها فاراه خلعا قد وقع بينهما وهي ملك بنفسها . وله العبد وعليه الصداق الا ان يكون العبد اكثر من صداقها فانه يرد عليها الفضل على صداقها .

مسألة : وعن امرأة سالت زوجها ان يتركها تروح الى اهلها وله ما عليها ففعل وخرجت . قلت هل لها رجعة . قمعي انه اذا لم يكن ذلك واجبا عليه ان تفعله له ففعلت ذلك فارجو ان لارجعة لها عليه .

مسألة : ومن طلب الى امراته نفسها فقالت دعني هذه الليلة وقد تركت لك نصف صداقي فهو خلع وقيل ليس بخلع .

مسألة : وعن بعض الفقهاء ان المرأة اذا جاعت عند زوجها ولم يقدر على نفقتها فاختلفت فلها صداقها اذا هو ايسر . وكذلك ان كان موسرا واجاعها او منعها شيئا مما يجب لها واذاها بيده او بلسانه فكل هذا من الاساءة واذا صح ذلك بعد الخلع وطلبت حقها كان لها . قال ابو معاوية الاساءة الجوع والعري والضرب وان يهجر جماعها . قال لو ان امرأة اشترت تطليقة من زوجها بدرهم . لكان خلعا فان اراد جماعها فقالت اتركني الليلة بعشرة دراهم فتركها . فليس ذلك بخلع قال وفيه اختلاف . قال من قال ليس عليها له شيء ولا خلع بينهما . قيل له فما تقول انت . قال اقول له العشرة ولا خلع بينهما . قيل له فما تقول انت . قال اقول له العشرة ولا خلع بينهما .

مسألة : قال محمد بن خالد سمعنا فيمن طلب الى امراته نفسها

فقلت اتركني هذه الليلة بصدقي كله فتركها . فان كانت طلبت اليه بعة منها او برد اصابها اوشىء مما تعذر عليه فلا شيء له من صداقها وان كانت ردت شهوته لغير عذر تعتذر به فله صداقها كله كما وصفت ذلك له .



## الباب السادس

في الزوج إذا كان مسيئاً إلى زوجته ثم عرض عليها  
الاحسان وتباريا على ذلك ومايجوز من ذلك

وقال هاشم عن بشير لو ان رجلا كان مؤديا الى زوجته حقوقها كلها . فدخل يوما وبينده عود ريحان فقالت له اعطني اياه فقال لا فجري بينهما الكلام على ذلك العود حتي ابرأته فقبل مايريء من مالها . وكذلك روي مسبح عن بشير . قال غيره ومعني انه قيل ان اختلفت عن غير اساءة منه اليها جاز عليها ذلك . ومنه . وقال الربيع لا يحل مال المختلعة حتي يعلم الزوج انه له كارهة . ولجماعة مبغضة فهناك يحل له مالها . قال غيره ومعني انه قد قيل يجوز له اذا لم تكن من اساءة .

مسألة : امرأة اختلفت من زوجها لسوء خلقه . قال لايعجبني ان ياخذ منها شيئا يستحل به فرجها وما يصلح ان تنشز المرأة النشور الذي لاعليه فيه . وسئل مااستحل الخلعة فقال من أجل مااستحل من فديتها لبغض النفس وبغض الجماع وكرامية الدار فيما يطيب فيه الجماع اذا اجتمعوا له فاما يعاتب الناس فيما بينهم من الاختلاف والجفاء والترك للمناصفة من غير القسمة واشباه ذلك من الذي يتحول الحق فيه فان ذلك لاتحل فيه الخلعة .

مسألة : وايماء امرأة كرهت ان تقيم عند زوجها على امرأة اوسرية او كرهت اخته او امة لاتطيقهن فكرهت امرا قداحله الله له فكرهت صحبتته على ذلك فقالت والله اني لاحبك حبا شديدا لو خليت بك . فاما مع امراتك اوسريتك فلا اقيم عندك وانا افتدي بمالي منك فافتدت بمالها فلا باس ان يقبل مالها ويخلي عنها . قال غيره ومعني

انه قد قيل ليس له ان يسكن معها احد من هؤلاء فان كرهت ذلك منهم او من احدهم على غير مساكنه فهي معي كذلك .

مسألة : وقال الوضاح بن عقبة سألت عبر المقتدر عن رجل ارادت امراته ان تختلع اليه من مالها فقال لها انا استغفر الله واتوب اليه . وعلى الاحسان فيما استأنف ولا تختلعي . وقيل لها بالخير فكرهت الا ان اختلعت وقبل خلعتها ثم رجعت تطلب مهرها او يردها . قال ليس لها ذلك . وقال انما على الرجل ان يرد امراته اذا اختلعت اليه او يرد عليها مهرها اذا كان ليس بينهما الاخير ثم ابتليا بكلام فتبرات اليه وقبل ولم يكن قبل ذلك بغضة ولا نشوز فذلك عليه ان يردها او يرد عليها مالها . قال غيره معي انه قيل هذا . وقيل ليس عليه ذلك الا ان يكون اختلعت من اساءة .

مسألة : من جواب أبي عبدالله وعن الاساءة من الرجل إلى امراته ماهي حتي يلزمه صداقها إذا افتدت منه بإساءته إليها ان يضربها أو يسبها أو يصر على ترك وطنها مضاراً لها وهو يقدر على ذلك متعمداً أو ترك الوطي ضراراً ولا يعرف الامن اقراره . او يمنعها كسوتها او نفقتها او احدهما فاذا افتدت من صداقها بشيء من هذا فانها ترجع عليه به .

مسألة : ورجل اراد ان يحمل امراته إلى ارض أخرى فابنت ان تحتمل معه . وافتدت منه . قال لا اري بفديتها باسالا ان يكون لها عليه الا يجولها او انما يحولها لتفتدي منه فاما اذا كان رجل لا يريد ذلك انما يريد ان يحملها الى بلده او الى بلد يصيب منه مرفقا . فكرهت فافتدت فما اري بفديتها باسالا . قال غيره معي ان ذلك اذا لزمها الخروج معه .

مسألة : وعن رجل اتعب زوجته في الجماع واكثر عليها فتبترت له من ذلك ولا يريد بها ضرارا . قلت هل يبري من حقها اذا ابري لها نفسها

ما أبرته من حقها . فمعي انه مالم يرد بذلك ضاراً ولا بان هناك عليها ضرر يعرف انه يدخل عليها فأرجو بذلك ليس بأساءة مالم يرد به الضرر ويتبين الضرر ولو لم يرد . وقلت ان أراد بذلك ان تبرأه ففترات هل يبري من حقها . فمعي انه إذا قصد بذلك الى ادخال الضرر لتبري فلا يبري من حقها عندي على هذا . وقلت ان قطع عنها واما ان يجامعها وهي ترغب في الجماع يريد بذلك لتبري ففترات هل يبري من حقها . فأخاف ان لا يبري لان هذا قاصداً الى الضرر عندي .

مسألة : ورجل اتفق هو وزوجته بعد البرأ على ان تركت له حقها وردها بغير حق يثبت الرد . قال معي انه يثبت الرد وان رجعت عليه بحقها كان عليه . قلت له أرايت ان ماتت ولم ترجع عليه ايلزمه للورثة شيء ام لا . قال يعجبني ان لا يلزمه لهم ولا سيما ان لم يكن طلب اليها .

مسألة : موسى بن أبي جابر وإذا وقع بين الرجل وامراته شقاق فطلبت منه المرأة الخروج . فقال الزوج ان كنت مسيئة في امرك فانا استغفر الله منه وراجع فيه الى الحق من ضرب أو اساءة ولك الاحسان فيما استقبل واعطيك الحق الذي أسأت إليك فيه فيما خلا . فإذا عرض عليها مثل هذا من الانصاف فلم تقبل ثم بارأها وقبل مالها فإنه لا تتبعه بشيء . وقال آخرون موسى بن علي عليها شاهداً عدل على الاساءة فان احضرت شاهدي عدل ان زوجها كان مسيئة إليها فإنها تلحقه بالصداق . وان كان قد بارأها ولا ينتفع الزوج بذلك الخلع . وقال غيرهم ابو زياد وان لم تكن لها بينه حلفته يمينا ما كان مسيئة إليها فان لم يحلف حلفها واعطيت مهرها . وقال آخرون محمد بن محبوب انما تدعي المرأة بالشاهدين على الاساءة إذا لم يكن الزوج عرض عليها الاحسان والانصاف بعد الاساءة . فاما اذا عرض عليها الاحسان بعد الاساءة فذلك يهدم الاساءة ما عرض عليها من الاحسان رجع إلى كتاب بيان الشرع .

## الباب السابع

في الزوج إذا كان مسيئاً إلى زوجته ثم عرض عليها  
الاحسان وتباريا بعد ذلك ومايجوز من ذلك

وسالته عن الرجل يسيء الرجل يسيء إلى زوجته فتطلب منه البرآن  
فقبل لها بالحسنة . ويرجع ثم يعود يسيء اليها مراراً وهو يقبل .  
وهي ترجع الا ان عاد اساء اليها فابراته من حقها ماأبري لها  
نفسها فقبل لها بالحسنة . فابت ان ترجع فقبل برأتها . هل تراه قد  
بريء من حقها على قول من يقول اذا قبل بالحسنة فتبرت أنه يبري  
من حقها . قال معي انه قد قيل إذا كان مسيئاً إلى زوجته فارادت  
البرآن فعرض عليها الاحسان فابت ولم تقبل وتبرت فقبل برأتها  
انه قيل انه يبري اذا عرض عليها الاحسان وتاب من السيئة . وقيل  
لايبري لانها غير آمنة منه الرجعة الى الاساءة . واذا كان معروفا  
بالسيئة لم يؤمن منه الا ان يرجع الى حال الاحسان في الفعل  
ويتحول عن السيئة باظهار صلاح ثومن منه الاساءة فيه .

مسألة : وقال في الرجل إذا باري زوجته على السيئة منه اليها  
وأبرأتها من حقها ووقع البرآن ثم رجع اليها فقال انا استغفر الله  
مما أسيت اليك ان أردتي ان اردك وترجعي الى منزلك فعلت ذلك  
وعلي الله الحسنة . فقالت لا فان هذا ممايجري فيه الاختلاف إذا  
عرض عليها الرد والاحسان واطهر ذلك في العدة فلم تفعل .  
ويعجبني انها انتمت له البرآن بعد ذلك في العدة بعد ان ملكت  
نفسها منه جاز ذلك له . وان لم تتم الا انها لم ترجع اليه فارجوان  
هذا موضع الاختلاف . وقلت ان انعمت له ان يردها بلاحق أو عرض  
عليها الاحسان . وانقصها من حقها قال فمعي انه إذا رضيت . بذلك

ان يردھا في العدة بغير شيء أو بأقل من حقها ثم لم ترجع عليه .  
فارجو انه يجوز له ذلك ما لم يعلم هناك تقية . واما ان رضيت بذلك  
بعد الرد فمعي ان لها الرجعة في اكثر ما عندي انه قيل . وقال في الرجل  
اذا اكثر على زوجته المجامعة فتبرت من ذلك انه اذا اقصد بذلك الى  
ادخال الضرر لتبرا فلا يبرأ من حقها عندي . وكذلك ان قطع  
مجامعتها وهي ترغب في الجماع يريد بذلك لتبرا . فاخاف ان لا يبري  
لان هذا قاصدا إلى الضرر عندي .

مسألة : عن أبي الحواري وعن امرأة اختلعت من الاساءة.. وقالت  
انها راجعة في حقها بعد ماتباريا . فعل ما وصفت . فان كانت رجعت  
في حقها في عدتها فقد وجدنا عن عزان بن الصقر رحمه الله انه يملك  
رجعتها اذا كان بقي شيء من الطلاق . وان كانت قد انقضت العدة فلا  
رجعة له عليها ولها حقها عليه اذا كانت انما اختلعت من السيئة .

مسألة : ولو قالت امرأة لزوجها لعنك الله حل له ان يأخذ الفدية  
منها .

مسألة : وإذا خافت المرأة من زوجها نشوزا أو اعراضا فاعطته  
مالها على أن لا يطلقها ويحسن فلا بأس بذلك فان طلقها أو أسي  
اليها فمالها يرد عليها .

## الباب الثامن

### فيما لا يبري به الزوج من الصداق وما يبرأ والطلاق بعد الخلع وما يصح الخلع

وعن رجل طلق زوجته ولم يعلم طلاقها يملك فيه الرجعة . ثم انه خالعتها قبل ان تعلم بالطلاق ومنه انه لا يلزمه لها صداق لما كان له ان يردها في العدة ولو كرهت وان خالعتها بعد انقضاء العدة كان لها عليه الصداق .

مسألة : وعن امرأة طلقها زوجها ثم خالعتها فعلمت بالطلاق فرجعت في صداقها هل لها رجعة . قال معي انه قد قبل ان كان الطلاق يملك فيه رجعتها . وكان الخلع من نشوز او عما يبرأ به الزوج من حقها فلا رجعة لها . وان كان لا يملك فيه رجعتها فعلى حال لها الرجعة لانه وقع على غير شيء . قلت له .. فالبرآن الذي يقع بينهما فانتها الرجعة ام بالنشوز . قال معي انه بالنشوز على ما قيل . قلت له فان راجعها بعد نشوزها وبرآنها بصداقها الذي كان تزوجها عليه . وقد كان ساق اليها بعض الصداق ايرجع الحق عليه كله برده لها بعد البرآن ام بما كان بقي من الصداق على حسب ما معي انه قيل .

مسألة : وعن رجل طلق زوجته من حيث لا تعلم طلاقا يملك فيه رجعتها ثم بارأها هل يبرأ من حقها ويقع البرآن . قال معي انه يبرأ من حقها ويقع البرآن على ما قيل اذا كانت في العدة .

مسألة : ورجل باري زوجته ثم اتبعها الطلاق هل يقع الطلاق . قال معي انه لا يقع الطلاق لأن الطلاق لا يتبع البرآن وذلك انه

لايمك رجعتها الابرضاهما . قال غيره ان كان الطلاق منقطعاً عن  
البرآن فلا يقع الطلاق . وان كان متصلاً بالبرآن ففيه الاختلاف .  
بعض يقول انه يقع الطلاق ويلحقها . وبعض يقول انه لا يقع .

مسألة : ومن ابرأ زوجته بثلاث تطليقات . فقد قال بعض انه  
يلحقها الثلاث . وقال بعض لا تلحقها الا واحدة وهو الاكثر .

مسألة : والخلع لا يكون الا بغدية والغدية تجزي ولو كانت دانقاً  
واحداً . قال غيره يجزي في الخلع اقل ما يقع عليه القيمة مما يملك .  
وقد قيل ايضاً انه اذا سمي خلعاً فهو خلع ولو كان علي غير شيء .

مسألة : ومن جامع ابن جعفر . واذا ابرأت المرأة زوجها من  
صداقها و ابرأها ثم اقامت عليه شاهدي عدل انه كان مسيئاً اليها  
استوجبت صداقها واخذت الحاكم به لها . وان لم تكن لها بينه  
ونزلت الى يمينه فان حلف ما كان مسيئاً اليها فقد بريء وان نكل عن  
اليمين ورد اليمين اليها فحلفت انه كان مسيئاً اليها اخذها .  
بحقها . وقال ابو عبد الله انما تدعي المرأة بالشاهدين على الاساءة  
اذا لم يكن الزوج عرض عليها الاحسان والانصاف بعد الاساءة .  
فاما اذا عرض عليها ذلك يهدم الاساءة واذا اختلعت المرأة الى زوجها  
فقال من قال مالم يكن مسيئاً اليها جازت فديتها له ولا لباس عليه  
في ذلك . وقال من قال لا يطيب له ذلك الاحتي تكون هي الناشئة .

مسألة : وعن رجل عجز عن نفقة امراته وكسوتها وطلبت  
الخروج فلم يخرجها حتي تبرته من حقها فابترته و ابرأها نفسها  
هل يبرأ من حقها . قال فعلي ما وصفت فلا يبرأ من حقها فان أيسر فعله  
ادأؤه اليها لانه لم يكن له ان يمسكها الا بانصاف لها وكان عليه ان  
يطلقها ان عجز عن مونتها ويكون عليه حقها الى يسرته .

مسألة : قلت له فرجل يطلق زوجته طلاقاً يملك فيه رجعتها ثم  
خالعها من حيث لا يعلم انه طلقها هل يبرأ من حقها قال إذا خالعها

بوجه يجوز فيه خلعهـا ان لو كانت زوجته فمعي انه يبرأ  
فيما قيل .

مسألة : من الزيادة المضافة وذكر ابو جعفر انه سال الوليد عن  
الرجل يضعف عن نفقة زوجته فقال تبريه ويفارقها . قال قلت فان  
كرهت ان تبريه وقالت لا أبريك اما ان تنفق على واما ان تطلقني .  
قال تبريه فانه يرجي له ان يبرأ بعد الموت رجع الى كتاب بيان  
الشرع .

مسألة : وسألته عن رجل اختلعت اليه زوجته من اساءة او افتداء  
من الحرام . ان كان طلقها وانكرها فاختلعت في العدة ثم رجعت  
عليه بالصداق هل يلحقها بالرجعة . قال معي انه قد قيل اذا لحقته  
بالحق لحقها بالرجعة . ومعني ان هذا يوجد عن محمد بن محبوب .  
وقال من قال تلحقه بالحق ولا يلحقها بالرجعة لانه الزم نفسه  
حقها باسائه اليها .

مسألة : من الزيادة المضافة وذكر ابو جعفر انه سال الوليد عن  
رجل يضعف عن نفقة زوجته فقال تبريه . ويفارقها . قال قلت فان  
كرهت ان تبريه وقالت لا أبريك اما ان تنفق على واما ان تطلقني . قال  
تبريه فاني ارجو له ان يبرأ بعد الموت . قال فان هو ايسر اعطاها  
مالها قال المصنف وقد قيل ان ذلك يلزمه اما ان ينفق عليها . واما ان  
يطلقها وحقها عليه والذي عندي انه اكثر القول .

مسألة : وسئل عن امرأة تدعى الطلاق على زوجها فينكر ثم تختلع  
فيقبل منه ثم ترجع بعد يوم أو أكثر من ذلك فكذب نفسها فطلب  
الرجعة أو مالها . قال لها الحجة وقال محمد والقاسم بن شعيب لها  
مالها .

مسألة : مما يوجد عن الخراساني وقال في حرقبل خلع مملوكة  
كانت تحته ولم يتم سيدها ان عليه الصداق ويجوز طلاقها الا ان



يكون شرط اثبته .

مسألة : وسألته عن رجل طلبت اليه زوجته الخروج من السيئة فاباع عليها تطليقة بما عليه من حق وقبضت البيع وطلقت نفسها .. هل يثبت ذلك ويبرأ من حقها . قال عندي انه قيل انه ثابت في الحكم . قلت له فيسعه اذا تاب من السيئة اليها ان لا يتخلص اليها من حقها اذا كان قد ثبت في الحكم وتاب من اثمها ان لا يضيق عليه ذلك ان شاء الله لانه غير مجبر لها على ذلك .

مسألة : واذا حجر الحاكم على المرأة مالها ثم خلعها زوجها لم يكن خلعها وكان تطليقة لان الخلع لا يكون الابدية .

مسألة : ومن دعي امراته الى فراشه فاعتلت فقال لتذهبي بمالي وتمنعيني عن نفسك . فقالت ما أخذت منك الا قليلا ان شئت رددته عليك . قال قد قبلته . فعن ابن محبوب ان هذا ليس بخلع لانه لم يذكر الخلع .

مسألة : قال أبو محمد ومن طلق زوجته ثم خالعها من قبل ان تعلم بالطلاق . فانه يبرأ من حقها . فان طلقها ثلاثا ثم خالعها من قبل ان تعلم بالطلاق فانه لا يبرأ .

مسألة قال أبو عبد الله في رجل طلق زوجته تطليقة وبتر ذلك عنها ولم يعلمها ثم اختلعت اليه من صداقها في عدتها ثم ظهر اليها انه كان طلقها قبل الخلع فرجعت في صداقها ان ذلك ليس لها والخلع تام له . قال له قائل فان طلقها بعلمها ثم جردها واختلعت اليه من صداقها في عدتها . ثم اقرانه كان طلوعها واقامت عليه بذلك بينه عدل . ثم رجعت في صداقها ا يكون لها الرجعة . قال نعم لانها لو قالت اني انما اختلعت اليه لانه انكر الطلاق وخفت ان يطاني حراماً كانت له حجة . واما الأول فلو وطئها وقد طلقها ولم تعلم لم يحرم عليها لانها لم تكن علمت بطلاقة اياها . قلت لابي عبد الله فان طلقها

ثلاثا ولم تعلم . ثم اختلعت اليه وقبل خلعتها اترجع عليه بصداقها . قال نعم .

مسألة : واذا كتم الرجل امرأته والشاهدان طلاقها . فاختلعت منه وكان بعد انقضاء العدة رجعت فيما اخذ منها .

مسألة : واذا وقع الخلع بين الزوجين . ثم قالت المرأة اني لم اعرف صداقي كم هو فان صداقها ترجع عليه به . وله الرجعة عليها ان ردها بما بقي من الطلاق في العدة . وان كان قد طلقها من قبل تطليقتين . ثم اختلعت اليه الآن وقبل خلعتها فهي تطليقة اخرى . فاذا قالت لم تعرف صداقها ولم يبينها كم هو عند الخلع فصداقها راجع اليها وعليها يمين بالله ما كانت - تعلم صداقها كم هو . ولا يرجع اليها حتي تنكح زوجا غيره . وقولها وقوله عند الخلع الذي لا يتبعه طلاق أن تقول قد أبرأتك من مالي على أن تبري لي نفسي . فيقول قد قبلت وقد أبرأتك . ثم يقول وقد طلقك ثلاثا فهو لا يتبعها طلاق .

مسألة : ومن قال لزوجته قد خالعتك على ما تزوجتك فقبلت ذلك وابرأ لها نفسها فعليها أن ترد جميع ما أخذت من العاجل وترده ما بقي عليها من الكسوة . وإن خالعتها على ما عليه من باقي الصداق لم يكن عليها رد شيء من ذلك ولا رد كسوة . وأما من طلق . وعليها كسوة فهي له محسوبة من كسوة العدة .

مسألة : وقال هاشم من طلق امرأته ثم افتدت اليه بعد الطلاق ولم يكن راجعها ان فديتها إذا قبل تجوز . وان لم يكن راجعها مادامت في العدة تجوز فديتها . وقال ان كان طلقها سرا وكتمها طلاقها ثم افتدت إليه فقبل فديتها . ان ذلك يجوز مادامت في العدة منه . وقال العلabin أبي حذيفة عن من اخبره ان ابا بكر الموصلي رأي ابا عثمان مقبلا فقال لمن حضره اني اسأل الساعة ابا عثمان سليمان عن مسألة ان حفظ فيها اصاب وان قال فيها برأيه اخطأ فسأله عن الرجل يطلق

امراته ويكتمها ثم تختلع إليه فيقبل فلما علمت بالطلاق طلبت صداقها وقالت لم أعلم بالطلاق . فقال سليمان ان لم تعلم انه طلقها واختلعت فلها مالها فقال ابو بكر الم اقل لكم انه ان قال فيها برأيه اخطأ . ثم قال حفظت عن الفقهاء ان ذلك جائز وليس لها ذلك .

مسألة : وقال محمد بن محبوب في امرأة قالت لزوجها قد ابرأتك من مالي ان تطلقني واحدة . فقال قد قبلت وانت طالق ثلاثا . قال يلزمه مالها إذا تعدي ما شرطت . وكذلك ان قالت على ان تطلقني ثلاثا فطلقها واحدة . وقال في امرأة قالت لزوجها قد ابرأتك من مالي على ان تطلقني . قال قد قبلت المال ولم يذكر طلاقا . قال قد طلقت وان لم يذكره . وان قال قد قبلت المال . وانت طالق واحدة او اثنتين أو ثلاثا فهو ما قال .

مسألة : وإذا قالت قد ابرأتك على ان تطلقني فقال انت طالق ولم يقل قد قبلت فقد طلقت ثلاثا والمال عليه . وقال من قال غير ذلك . قال غيره معي انه قيل تطلق ويبرأ لأنه قد فعل .

مسألة : وعن رجل قال لامراته ان ابريتني من صداقك فانت طالق فقالت قد ابرأتك . فان ابرته من صداقها في ذلك المجلس . فانها تطلق على ما وصفت ويبرأ من صداقها مالم يفترقا من مجلسهما فان افترقا من مجلسهما لم تطلق . قال غيره هذا معي ان كان خلعا . ووقعت على ذلك احكامه . واما على غير الخلع فهو يمين . ومتى ابرته من صداقها طلقت .

مسألة : جواب من الشيخ ابي عبدالله محمد بن ابراهيم قلت فمن تخالع هو وزوجته بتطليقة . ثم طلقها في العدة ثانية يحلقها الطلاق أم لا او طلقها بتطليقة ثم خالعها في العدة من الطلاق يقع عليها الخلع في عدة الطلاق بين في ذلك ان شاء الله . الذي عرفت انه إذا خالع الرجل زوجته ثم طلقها فان كان لفظ الطلاق متصلا

بالخلع فقد اختلف في ذلك . فقال من قال يلحقها الطلاق . وقال من قال لا يلحقها الطلاق . فاما ان اكان منفصلا من لفظ الخلع بعد ان سكت فلا يلحقها الطلاق . وهذا اذا كانت في العدة . واما اذا لم تكن في عدة فلا يلحقها الطلاق اتصل او انفصل . واما ان طلقها تطليقة ثم خالعه في العدة فقد قيل ان الخلع تام فان لم تعلم بالطلاق حتي اختلعت فقد بريء من الصداق هكذا عن محمد بن محبوب . وعن محمد بن محبوب انها اذا علمت بالطلاق وجدها اياه ثم خالعهها انه لا يبرأ من الصداق لأن وطنه إذا استتر عنها كان لها حلالا . وإذا علمت وجدها كانت عليها حراما . واما ان علمت بالطلاق ولم يجدها فاختلعت فعندي انه يبرأ من الصداق . واما ان طلقها ثلاثا ثم اختلعت في العدة فلم اجد في الاثر فيها شيئا والذي يبين لي فيها انه لا يبري من الصداق علمت أو لم تعلم جدها او لم يجدها لان ذلك نكاح قد انقضى حكمة ولا سبيل له عليها انظر في جميع ذلك ولا تأخذ منه الا ما وافق الحق والصواب .

مسألة : رجل جري بينه وبين امراته تشاجر وذكر الفراق فوضعت امرها في يد رجل وهي محاضرة فقال لها كلما تركت . له ثلث مالها طلقها تطليقة ففعلا ذلك حتي طلق ثلاثا . قال أبو عثمان اذا كان على شرط على طلاق فهو طلاق . ثم قال لم أقل ذلك . وقد كان اشياخنا .. يقولون ان كل امرأة اشترت من زوجها تطليقة بدرهم فهو خلع . فهذا أرجو ان يكون خلعا والله اعلم . قال غيره ومعني انه قيل هذا خلع ولا يلحقها اكثر من تطليقة لان الطلاق لا يلحق الخلع .

مسألة : وعن المرأة الناشز اذا ردت على زوجها كل شيء اعطاها هل يجبر علي فراقها . قال لا .

مسألة : وامرأة سالت زوجها تطليقة بالف درهم ففعل ثم طلقت نفسها . قال قد بانث منه فهي املك بنفسها . وهذا خلع في الطلاق .

مسألة : امرأة اظهرت النشوز وطال ذلك منها . قال ان شاء زوجها اخذ ماله وخلها . وان شاء طلقها وان شاء حبسها ولا يجبر على فراقها .

مسألة : وقال أبو عبدالله في رجل باع لزوجته تطليقة أو طلاقها كله وليس له عليها صداق بمال كثير كان لها عليه صداق فباعه منها باكثر من صداقها ايجوز له اخذ ذلك منها . وقال نعم هو جائز . قلت اليس قد قيل لايزداد عليها . قال هذا بيع .

مسألة : وإذا باع الرجل من رجل تطليقة بالف درهم فطلق الرجل فله ان يردّها ان شاء . وان باعها من امرأة طلقت من حين تشتريها وهو خلع ولاملك له عليها . وقال موسى خدعته . قال غيره ومعني انه قيل انها لا تطلق حتي تطلق نفسها .

مسألة : وقال موسى بن علي في رجل قال لرجل ... يا فلان طلق امرأتك ومعني لك كذا وكذا . وارادها لنفسه .. فان تزوجها فلا يفرق بينهما . قال غيره ومعني انه قد قيل لايجوز تزويجها وقيل لا بأس بذلك .

مسألة : وعن رجل خالع امراته على انه بالخيار ثلاثة ايام . قال الخلع جائز والخيار باطل . قيل فان كان الخيار لها هي الثلاثة الايام قال أبو حنيفة لها الخيار واما عندنا فالخلع ايضا جائز والخلع باطل .

## الباب التاسع

### في البرآن على الحق كله وفي الوكالة وفي البرآن وفي الخلع

وأما الذي بار زوجته على أن يعطيها حقها كله . فقد قال من قال  
أن ذلك يكون برآنا ولا يملك فيه رجعتها . وقال من قال يكون طلاقا  
يملك فيه الرجعة . وكل ذلك صواب .

مسألة : واختلف موسى بن علي ومحمد ابن محبوب في امرأة تزوجها  
رجل على صداق عاجل وأجل فساق إليها عاجلها وأجلها واستهلك ذلك  
كله ثم تباريا . فقال موسى بن علي أن ذلك خلع ولا ميراث بينهما . وقال  
محمد بن محبوب ليس ذلك بخلع . وهي تطليقة واحدة يملك رجعتها  
أن كان شيء من الطلاق باقيا وبينهما الميراث .

مسألة : الوكالة هو أن يقول قد جعلتك وكيلًا في خلع زوجتي  
فلانة بنت فلان على أن أكون من صداقها بريا ويقول الوكيل قد قبلت  
. وإذا وكلت المرأة وكيلًا في خلعه من زوجها فأنها تقول قد جعلتك  
وكيلًا في خلعي من زوجي فلان . وعلى أن ذلك أن تبريه من صداقي  
الذي عليه وهو كذا وكذا وتقول قد قبلت .

مسألة : ومن خالع زوجته على غير فدية فإنه يكون طلاقا ويردها  
بما بقي من الطلاق . وإنما يكون خلعا إذا خالعه على فدية من  
صداق أو حق لها عليه معلوم فاما أن كانت فدية مجهولة مثل نفقة  
ولد أو شيء لا يعلم قدره فلا خلع ويكون ذلك طلاقا يملك فيه الرجعة  
أن كان باقيا بينهما من الطلاق شيء والا فحتي تزوج زوجا غيره .  
وتكون في العدة مثل المراجعة من الطلاق .

مسألة : اختلف اصحابنا في الخلع على قولين اذا كانت المرأة قد استوفت صداقها . قال بعضهم خلع وهو فسخ النكاح . وقال بعضهم الخلع لا يكون الا بغدية مال فاذا لم يكن بغدية مال . فانه طلاق يملك فيه الرجعة .

مسألة : وعن امرأة وكلت وكيلاً ليبريء لها زوجها بران الطلاق والزوج في بلد آخر فمضى الوكيل الهي وقعدا للبران فباع الزوج طلاق زوجته للوكيل بطلاقها واشتري الوكيل وطلقها ايتم هذا ام لا . الجواب يتم الطلاق وصداق المرأة على زوجها وللزوج ذلك على المشتري والله اعلم .

مسألة : ورجل خالع زوجته ثم تزوجها ثم طلقها قبل ان يدخل بها ان لها نصف صداقها ولاعدة عليها . وقال مسلم اذا خلعها ثم تزوجها بذلك الصداق كانا على نكاحهما الاول . وان تركها حتي تنقضي عدتها . ثم تزوجها وطلقها قبل ان يدخل ان لها نصف صداقها . قال ابو سعيد رحمة الله معي انه قيل ان ردما في العدة بغير تزويج وزادها ثم طلقها قبل ان يدخل بها انه انما يكون لها نصف الجميع وقيل يكون لها الجميع الاول والزيادة . وقيل يكون لها الاول ونصف الزيادة وكذلك ان تزوجها في العدة اشبه عندي معني الاختلاف والتزويج في هذا احري ان لا يكون الا النصف واما التزويج بعد العدة فلا يلحقه عندي الاختلاف . وانما يكون لها نصف الصداق واذا طلقها قبل الدخول كان على الصداق الاول اقل او اكثر .

مسألة : وقال ابو معاوية في امرأة اختلعت الى زوجها وقد كان دفع اليها من صداقها امة ولدت معها اولادا فطلب ان ياخذ الامة واولادها فطلبت هي اولاد الامة . فقال اولاد الامة لها وليس له فيهم حق شيء لان الاولاد منها وما كان من غلة استغلتها من مال دفعة

اليها او امة او عبد فالغلة لها . قال غيره معي ان ذلك كله زيادة عليها الا ان تكون الامة نقصت عن قيمتها .

مسألة : وإذا خالغ الرجل امرأته فلا يأخذ غير ما أعطاهما ويستحب له ان يخالعها بعد طهرها قبل ان يمسه كما يستحب ان يصنع بالمطلقة .

مسألة : قال محمد بن هاشم حفظنا عن اسياننا ان للمرأة ما شرطت إذا قالت لزوجها قد ابريتك من مالي على ان تطلقني فقال قد ابريت لك نفسك ولا تطلقك . قال قد طلقت ولها صداقتها .

مسألة : وسألته عن رجل ولك وكيلا في مباراة زوجته ثم اعلمه الوكيل انه باراها . هل يثبت عليه قول الوكيل بذلك . قال هكذا عندي ان القول قول الوكيل . وهو حجة عليه في ذلك . قلت له ولا يلزم الوكيل على ذلك بيته . قال معي لا يلزم الوكيل ذلك وقوله يجزي قلت ارايت ان رجع الزوج عليه في حين قال ذلك . قال كله سواء عندي ولو كان مجيبا له بالقول . قلت فان كان الزوج اشهدانه قد رجع عليه قبل خبر الوكيل ولم يعلم الوكيل حتي باراها هل يقع البران بذلك ولو صحت البيعة انه رجع قبل خبر الوكيل له . قال معي انه اذا صحت الرجعة بالوكالة بالبينة قبل المباراة اشبه عندي معني الطلاق . واحسب انه قد قيل اذا جعل الطلاق في يده ثم اشهد على انتزاعه من غير ان يعلم . فطلق بعد ذلك فمعني انه قبل تطلق وقيل لا تطلق اذا صحت الرجعة والانتزاع وهكذا يعجبني في هذه المسألة . ومعني ان اكثر القول بمعني وجوب الطلاق . قلت له فان انكر الزوج انه لم يوكل في برانها احدا وبارت هي من ادعي الوكالة بدعواه هل لها ان ترجع الى زوجها ولا شيء عليها في ذلك ان انكر الزوج ما ادعاه الوكيل . قال معي انه اذا لم يصح ذلك بينه او باقرار فلا يجوز قوله ودعواه عليه .



مسألة : ووصل رجل من اهل بهلا الى موسى بن علي رحمه الله يسأل عن رجل كتب الى رجل يقال له خالد بن الوليد يأمره ان يصل الى امراته فان ابراته من صداقها الذي عليه فليبري لها نفسها ذلك فوصل الكتاب الى رجل آخر اسمه خالد بن الوليد غير الذي كتب اليه الرجل فعرض عليها الذي كتب به فابراته من صداقها وأبرا لها نفسها كما في كتاب زوجها ثم بلغ ذلك الزوج فانكر وقال انني لم اكتب الى هذا الذي وصل اليه الكتاب وفعل ما فعل . وانما كان مقصدي بالكتاب الى خالد بن الوليد آخر غيره . فقال أبو جعفر فناظرنا فيها أبا علي فلم يرهو ولا نحن طلاقا ولا برانا وكتب بذلك إلى الرجل الذي سأل عنها .

## الباب العاشر

### في الزوج إذا باري زوجته ثم أنكرها البرآن

وعن امرأة ادعت انها قالت لزوجها قد أبرأتك من حقي مالبريت لي نفسي فزعمت انه قال قد قبلت ثم سكتا بعد ذلك زمانا يطاها تظن المرأة ان البرآن غير واقع فلما علمت ان البرآن واقع اعتزلت زوجها فقال الزوج انه لا يحفظ انه قال لها قد قبلت وانه يحلف . فعلي ماوصفت فإذا انكر الزوج ماقلت المرأة وقد علمت المرأة ماقد وصفت فقد حرم الزوج على المرأة وعلى المرأة ان تغتدي منه . وتهرب من بعد ان يحلف لها على ذلك فان قبل فديتها والا هربت منه حيث لا يراها وعليها ان تغتدي منه بجميع ماتملك إذا اخذها الحاكم بالكينونة معه ولايسعها المقام معه على ذلك لأنها قد حرمت عليه . وحرم عليها إذا كان عالما بذلك وليس للزوج ان يقبل منها نقبراً . إذا علم بذلك إذا كان قد وطئها على انها له حلالا وهولها حلال . واما إذا وطئه نفسها من بعد ان علما انها قد بانث منه وتعمدا على الحرام فقد برىء من حقها في البرآن الاول ولاحق لها بالوطي الثاني لأنها بمنزلة الزانية في تلك المساعدة فافهم ذلك والله اعلم بالصواب.

مسألة : من الزيادة المضافة . ومن الأثر معروض علي أبي الحواري وعن امرأة قالت لزوجها ابداتك من مالي على ان تبري لي نفسي فقال قد قبلت ثم اختلفا في القبول فقالت هي قال قد قبلت . ثم سكت وقال هو قلت قد قبلت مالك ولا أبري لك نفسك . فان اجتمعا جميعا على الخلع واقرايه فهو خلع . فان احتج الرجل انه قال قد قبلت مالك ولا أبري لك نفسك فعليه البينه بقوله ولا أبري لك نفسك لأنه قد اقر بالقبول فان اعجز فعليه يمين باث ما علمت انه قال ولا أبري لك نفسك فان لم تحلف هي حلف هو انه قال لها قد قبلت مالك ولا أبري لك نفسك قولاً

موصولاً. لم يقطع بينه بشيء ثم هي امراته إذا حلف وذكرنا لك اجتماع الزوجين على الخلع فإن اقرت أنها قالت له قد أبرأتك من مالي على أن تبني لي نفسي . فقال قد قبلت فهو خلع إذا لم تكن منه بينه بالاستثناء هذا ما حضرنا من الرأي والله الموفق للصواب .

مسألة : ومن قال لامراته قد أبرأتك وقالت المرأة قد أبرأتك ولم يسم الرجل باسمها ولا سميت المرأة بصداقها ثم انكر الزوج انه لم يبرها وانكرت هي انها لم تبره من صداقها فإن كانا قعد للخلع وأراده فقد وقع الخلع. وإن لم يريد بذلك الخلع. فليس ذلك بشيء. فإن أراد الزوج بقوله ذلك الخلع وقالت المرأة انما أردت بقولي قد أبرأتك غير الصداق من شيء مما يجب عليه من كسوة أو نفقة أو غير ذلك فقد قال بعض الفقهاء هذه تطليقة . وهو أملك برجعتها ان كانت بقيت معه بشيء من الطلاق. فإن قال قد أبرأت لك نفسك فطلبت صداقها فهذا طلاق ليس بخلع.

مسألة : وعن أبي علي في امرأة قالت لزوجها قد أبرأتك مما عليك فقال قد طلقك ثلاثاً فقالت اعطني مالي فإنك لم تقبله فطلقتنني . قال انها تبين بالطلاق ولا مال لها . رجع الي كتاب بيان الشرع .

## الباب الحادي عشر

### إذا تبرت المرأة ثم ادعت الجهالة

وعن امرأة اصطلحت هي وزوجها على شيء من مال زوجها . وإبراته مما بقي عليه من صداقها وإبرأ لها نفسها ثم إن المرأة من بعد انقضاء عدتها غيرت ذلك الصلح . وقالت إنها كانت جاهلة بالشيء ، فعلي ماوصفت فإن كانت هذه المرأة لم تكن عارفة بالمال الذي صالحت عليه كانت هذه تطليقة وهو امك برجعته مادامت في العدة ولها صداقها تام . وإن كانت قد انقضت عدتها فلا سبيل له عليها ولها صداقها تاما عليه . قال أبو سعيد محمد بن سعيد وقد قبل أنه لا يملك رجعتها ولو جعت في عدتها ويكون خلعا ويكون لها مالها .

مسألة : عن أبي الحواري وعن رجل خالع زوجته وإبراته من كل حق كان عليه لها ثم رجعت فادعت أنها إنما أبرته من صداقها . وأما من مالها فلا تبره فهل تثبت لها هذه الحجة بعد إقرارها أنها قد أبرت زوجها من كل حق عليه وإنها عارفة بما أبرته في مجلس مخالعتها فعلي ماوصفت فقد وقع البرآن ويبرأ من صداقها ولا يبرأ مما تطالبه اليه من غير الصداق إن احتجت بهذه الحجة أو لم يحتج بها حتي يعرفها وتعرفه جميع ماتبريه منه ويقفا عليه بالتسمية من كذا وكذا . فإذا لم يكن ذلك فلا يبرأ إلا من صداقها الذي عليه لها من قبل الترويح لأن الفقهاء قالوا ليس له أن يزداد عليها أكثر مما عليه لها .

مسألة : ومن الزيادة المضافة قال المصنف وجدت بخط القاضي أبي زكريا . قال :

والخلع بالفدية المجهول مبلغها .. تطليقة والغداء للغداة الفتق وإن تكن حاملا يبرأ إذا اختلعت .. مما عليه لها بالحمل من رفق .

مسألة : وقال أبو سعيد إذا أبرأت المرأة زوجها من حقها ماأبرأ لها نفسها ثم احتجت انما ابرأته من درهم وانها لم تسم بالحق . كان لها الرجعة عندي بالجهالة ويقع البرآن ويلحقها في نفسها بالرد في بعض القول . وقال من قال يقع البرآن فلا رجعة له عليها في نفسها .

مسألة : وقال أبو سعيد في المرأة إذا قالت لزوجها قد أبرأتك من كل حق عليك لي ماأبريت لي نفسي فأبرأ لها نفسها ثم احتجت بالجهالة في حقها فليس لها عندي رجعة ويبرأ من كل حق عليه لها إذا كان من غير اساءة قلت له وقولها من صداقي كقولها من حقي إذا رجعت بالجهالة . قال كله عندي سواء ويشبه بعضه بعضا .

مسألة : وعن رجل قالت له امرأته قد أبرأتك من مالي قال قد قبلت يريد الفراق ثم رجعت المرأة تقول انما أبريتك من مالي لثلاث تعني فيه ولم أبريك من مالي الذي عليك لي . فإذا لم يكن بينهما أساس خلع الا على هذا الذي وصفت . فانه لا يبرأ من صداقها . وقد طلقت . وهو املك برجعته ان كان بقي بينهما من الطلاق شيء وعليها يمين بالله مابرأته من صداقها الذي عليه لها ولا يبرأ منه حتي يقول قد أبرأتك من مالي الذي عليك لي رجع الى كتاب بيان الشرع .

## الباب الثاني عشر

### الزوج إذا باري زوجته بأكثر من صداقها وما أشبه ذلك

قلت له فإذا كان النشوز من قبل المرأة فتبرت إليه من غير اساءة فإني ان يبريها حتي تفقدي اليه بمالها كله اعني من صداقها الذي تزوجها عليه . وما كان من مال غير ذلك هل له ذلك . قال قد قيل ان ليس عليه ان يبريها ولو افتدت بالدنيا اذا كان منصفاً لها فان اراد ان يبريها ويقبل ذلك ولايزداد عليها في فديتها فوق ماتزوجها عليه من برآن مما عليه ومن تسليمه مما سلم اليها من حقها الذي تزوجها عليه أو قيمته .

مسألة : ومن كتاب كان يعرض على أبي الحواري وعن امرأة اختلعت من زوجها وشرط عليها انها إذا ولدت ان ترضع ولده حتي تقطعه فولدت اثنين . قال عليها واحد ترضعه حتي تقطعه . واما الآخر فعليه ان يسترضع له وليس عليها ولو كانت موسرة . قال أبو الحواري الشرط باطل وعليه اجر الرضاع إلى ان يقطع .

مسألة : في جواب أبي عبدالله محمد بن محبوب الى أبي حفص عمر بن محمد رحمهما الله . وعن رجل اتفق هو وزوجته على الخلع وكره ان يبري لها نفسها حتي ترد عليه نكدها الذي اداه لها وتبريه من صداقها ورباية ولدها منه عشرين سنة وترد عليه مالا من ماله كان جعله لها فابراته على ذلك وابري لها نفسها ثم رجعت المرأة تطلب الشيء الذي جعله لها من ماله . فانه لا يبرأ من رباية ولده ويرجع ذلك لها عليه . وترجع عليه أيضا في الذي رده عليه مما كان جعله

لها من ماله لأن ذلك ماله وليس له أن يزداد عليها غير صداقتها  
الأجل والعاجل والله اعلم .

مسألة : قال محمد بن خالد سمعنا أن الرجل إذا احتلعت إليه  
امرأته من صداقتها ثم ردها بصداقتها . وازدادت عليه مالا غير صداقتها  
ثم طلقها من قبل أن يدخل بها أن لها نصف الصداق الأول ونصف  
مازادها . وعليها أن تستأنف عدة من ذي قبل . قال غيره قال وقد قال  
من قال لها نصف الثاني والأول كله . وعليها العدة . وقال من قال لها  
الصداقان كاملا . وتستقبل العدة . وقال من قال عليها تمام العدة  
الأولى .

مسألة : ومن مسألة : قد تقدم أولها في الكتاب وهو عن امرأة طلقها  
زوجها بغير علمها ثم خالعها فعلمت بالطلاق فرجعت في صداقتها  
هل لها رجعة . قلت له فإن كان طلقها طلاقا يملك فيه رجعتها . وقد  
كان ساق إليها بعض صداقتها ثم راجعها بصداقتها الذي تزوجها  
عليه . هل يكون لها أكثر مما كان باقيا عليه من الصداق الأول . قال  
لا يبين لي ذلك ولا يكون عليه معي إلا ما بقي على حسب ما ذكرت . قلت  
له فإن بارأها وقد كان وفاها صداقتها . ثم راجعها بصداقتها الذي  
تزوجها عليه أيكون لها عليه صداق ثان . قال لا يبين لي ذلك وهو  
معي مثل الأول على حسب ما ذكرت . قلت له فما معني هذا القول أن  
يكون لها حقها أو شيء منه فأختلعت منه فردته أو كان عليه مبقا  
فاتفقا على أن يردها في العدة على ترك ذلك أو ترك شيء منه فردها  
على ذلك فهذا انتقص عندي منها عن ما كان لها يثبت لأنها تزاد  
ولا تنقص . قلت له فعند صاحب هذا القول أن المبرأة تزاد ولا تنقص  
قال معي أنه قيل إذا تركت مالم تكن تملك في حين ما تركت لأنها لم  
تكن على مقدرة من أخذه فتركها لما لا تملك ضياعا . وباطلا . والمطلقة  
قد كانت تملكه ، وهذه تزاد ولا تنقص فلاجل هذه العلة فيما عندي  
وتكون بمنزلة المطلقة . قال معي أنه قد قيل ذلك . فلا أعلم فيه علة

بعينها مثل مامعي انه عرفته في هذه ولكنه يخرج عندي مشبها كمن  
أوصى بوصية لانتبت زائدة أو لوارثه فاتم ذلك الوارث قبل موت  
الموصى أو برأيه أوصى على ذلك فلما ان مات الموصى لم يتم ذلك  
الوارث، فمعي انه قيل فيه باختلاف. فقيل. انه يثبت عليه لأنه قد  
اثبت على نفسه ورضى به. وقيل لا يثبت عليه لأنه اتم مالم يكن  
يملك. قلت وسواء كانت المختلفة عن اساءة أو نشوز أم بين ذلك  
فرق. قال معي ان كان على مقدرة من اخذ مالها تستحقه في الحكم  
بعلم منها فتركته وانتقصت فلا يلحقها عندي الاختلاف وهي عندي  
كالملقة ترداد ولا تنتقص لأنها كانت على قدرة من اخذ مالها وكانت  
تملكه. قلت فما معنى استحقاقه لصادقها ان تكون لها حجة تثبته  
لها في الحكم أو يكون تستحقه على الزوج فيما بينها وبين الله. قال  
فيما يسعها ويلزمها وانتقصت لزمها ذلك عندي وهي كالملقة  
لا المختلفة وعند التناكر والرجوع الى الاحكام بينهما الصحة  
بالبينات والايمان.

مسألة : من الزيادة المضافة ومن جواب أبي عبدالله وعن رجل  
خالع امراته ولا صادق لها عليه وقد كانت تركته له من قبل وعليه لها  
دين داينته به ليس من صادقها فابرتة من دينها ذلك وابراً لها  
نفسها ثم رجعت تقول لأبريه من ديني وليس هذا من صدقي فأقول  
لها عليه الرجعة في هذا الدين على ما وصفت ويكون هذا البران  
تطبيقاً يملك رجعتها منها. وإن لم يكن بقيت معه إلا بهذه  
التطبيق فقد بان منه وترجع عليه بينها هذا إلا ان يكون قد أوفاهما  
صادقها الذي كان لها عليه ولم يكن تركته له فإنه يبرأ من دينها هذا  
أو ان كان دينها أكثر من صادقها الذي دفعه اليها فإن لها ان ترجع  
عليه بالفضل وتكون هذه تطبيقاً يملك رجعتها ان كان بقي بينهما  
شيء من الطلاق. رجع الى كتاب بيان الشرع.

مسألة : جواب من محمد بن الحسن في رجل وزوجته تدعيا الى



البرآن على صلح بينهما فاتفقا على أن يبري لها نفسها وتبريه من كل حق عليه لها غير ثمانية دراهم اصلحها عليها فضمن لها بالثمانية وتباريا وضمن احد الشاهدين بالثمانية ثم وصلت المطلقة بعد ذلك الى الضامن بالدراهم فطلبت اليه بعض الحق فسلم اليها اربعة دراهم وقبضتها ثم جاءت بعد ذلك بنت المطلقة الى الضامن بالدراهم . وادعت ان امها شهدت لها به فلقي الرجل الضامن بدراهم الام وهي المطلقة فقال لها اسمعي ما قالت ابنتك زعمت ان الحق الذي على مطلقك هو لها وادعت انك قد اشهدت لها به فقالت الام . نعم قد اشهدت لها به . فعلي ما وصفت في هذه المسألة كلها على حسب ما وجدنا عن الشيخ أبي الحواري في مثل ما يشبه هذا ومثله فقد وقع البرآن وبريء الزوج في حكم الدنيا اذا عدلت البينة وبريت المرأة منه الا ان يكون هذا الصداق هو عليه لهذه المرأة . هو صداق عاجل وحضر الزوج واقربه للبنت واشهدت به المرأة للبنت واقربه للبنت واشهدت به المرأة للبنت واقربه الزوج للبنت بحضرته . واما اذا لم يكن الصداق ولم يحضر الزوج عند الشهادة ويقربه على ما وصفنا لك وتكون هذه الشهادة وهي زوجته بعلمه واقاراره تثبت هذه الشهادة للبنت فلا فليس تلك الشهادة بشيء لان البنت لم تقبض وقد وقع البرآن وهذا على بعض القول واما اذا كان ذلك بمغيب من الزوج ولم تقبضه البنت . ولم يقربه الزوج لها فقد وقع البرآن ان بريت المرأة من الرجل وبريء الرجل في حكم الدنيا . واما الشاهد الذي ضمن بالدراهم فاذا قالت له المرأة المطلقة ان هذه الدراهم التي ضمننت به عن زوجي هي لابنتي فلانة فيدفعها الى ابنتها باقرار منها لها عنده انها لها او تقول هي له من الحق الذي اشهدت لابنتي به وهو لها فادفعها اليها . واما اذا لم يكن الا كما وصفت فيدفعها الى الام التي ضمن لها ويقول لها ان كانت هذه الدراهم التي ضمننت لك بها هي لابنتك فتخلصني منها الى من هي له فانظر ما كتبت به اليك وتدبره وازدد عن أبي علي ان المطلقة تزداد وتنقص والمختلعة تزداد ولانقص

قال أبو حفص: قلت لأبي علي من قبل المطلقة تزاد وتنقص والمختلعة تزاد ولا تنقص . قال لأن المطلقة من حقها على مقدرة .

مسألة : وعن رجل طلق امرأته تطليقة وجهل ان له عليها الرجعة في العدة فذهبت الى وليها فزوجة اياها في العدة بشاهدة شاهدين ومهر ورضيت بذلك في العدة أو كان خلع ثم صنعوا هذا . قال النكاح جائز كان طلاقا أو خلعاً . قلت فعلي كم تكون عنده . قال على ما بقي من الطلاق . قلت أرايت ان زادها على صداقها في رجعتها اليها بنكاح جديد او نقصها بعد الخلع بعد رجعتها اليها بنكاح جديد في العدة . قال لها صداقها الاول . قال غيره وقد قيل يكون لها ما زادها وعليها ما انتقصها اذا كان ذلك جديد . قلت ما تقول ان زاد المخالعة وتفارقا على اتفاق صلح بينهما فهل يجب على الرجل ان يطلب بقية ما بقي ان كان انقدها واستحلها به من صوغ او ثياب ان تعطي ذلك من عدنها مع ما قد يترك من حقها أم ليس يلزمها غير ترك حقها كان مصالحة تجري بينهما أو مخالعة . فاعلم رحمك الله انه اذا كان النشوز من المرأة واراد الزوج مخالعتها فقال لايزداد عليها اكثر مما عليه لها . وان كان النشوز من الرجل فلا يسعه ان يزداد مما عليه لها ولا غير ذلك . وليس له ان يزداد عليها اكثر مما على ظهره لها اذا اراد مخالعتها . فان خالعه او صالحها وشرط عليها رد ما عندها وجب ذلك عليها في حكم الدنيا اذا كان برأيها . وأما اذا كانت هي الناشئة فليس يبرأ الا بما على ظهره ولا يزداد عليها غير ذلك . وما قد قبضته وصار اليها من حقها فليس ذلك له ولا ترد عليه من ذلك شيئا الا ان ترد هي ذلك ويكون ذلك شرط عليها عند المخالعة كان ذلك في الحكم . يجوز . وأما قول اهل العدل فقالوا لايزداد .. عليها اكثر مما على ظهره . وقد قال الله عز وجل .. ولا تأخذوا مما اتيتموهن شيئا الا ان يخافا الا بقيما اذا خاف فشتها في دينها بان تضيع حقوق الله في بغضته والله اعلم بالصواب .

مسألة : جواب من محمد ابن سعيد عن رجل تزوج امرأة بصداق عاجل واجل فادي بعض العاجل وكانت المرأة عنده ثم تبرت اليه . فقالت قد ابريتك من حقي ما ابريت لي نفسي مرسلا وقبل هو برانها . قلت يبرأ في الحكم من الصداق والنقد الباقي عليه وانما يبرأ من الصداق . فاذا قعدا للخلع وابراته المرأة من حقها وابرا لها نفسها بري في الحكم مما على ظهره لها اذا لم يكن لبرأته وبرأته حدي ذلك ولا تسمية على حسب ما عرفنا من قول بعض الفقهاء انه يبرأ مما على ظهره في حكم الدنيا اذا صحت بذلك الفاظها والله اعلم الصواب .

مسألة : قلت فاذا تخالغ الزوج والمرأة وعليه شيء من النقد العاجل باق عليه . قلت اترى انه ينحط عنه مع الصداق ام ليس ينهدم عنه الا الصداق . فعلى ما وصفت فاذا وقع الخلع على الحق الذي عليه لها ومالها الذي عليه الذي عليه لها فقد انهدم عنه جميع ما عليه لها في الحكم من العاجل والآجل الا ان يشترطا شيئا بعينه من العاجل والآجل أو شيئا من ذلك فافهم ذلك ولا تأخذ منه الا بما وافق الحق والصواب .

مسألة : واذا ابرا الزوج لزوجته نفسها على برأته من مؤنه ولدها منه عشر سنين أو اقل أو اكثر من درهم الى عشرة آلاف درهم أو نحو هذه الشروط . فان لها في كل هذه الرجعة لأنه مجهول . وليس هو له رجعة في نفسها .

مسألة : وعن امرأة طلبت الى زوجها البرآن فان عليها ذلك الا ان تزيده على صداقها هل يثبت له ذلك . قال معي انه قد قيل لا يزاد عليها في الخلع فان ازداد لم يثبت عليها ذلك ورجعت عليه بما ازداد عليها وان كانت سلمته وتبرا منه ان كان شرطه عليها ولا يثبت له . قلت له فان اتفقا على ان يطلقها وتعطيه شيئا من مالها بمثل صداقها فما تقول يثبت له ذلك عليها ويكون طلاقا . قال معي انه اذا اتفقا على عوض كايين ما كان فهو خلع ولاحق باحكام الخلع . وقد مضى القول

فيه ولا يزداد عليها اكثر مما سلم اليها من صداقها وان تبريه من حقها الذي عليه لها وما سوي ذلك باطل في الخلع على قول من قال به عندي ولو انها اشترت منه تطليقة . فلم يكن على وجه الخلع بملوء الارض ذهباً ثبت ذلك عليها وكان هذا بيع وشراء لخلع في شأن الزيادة والنقصان وهو خلع في المراجعة الا برضاها اذا طلقت نفسها على ذلك لانه قد اخذ على ذلك عوضاً بشيء من مالها فوقع الخلع في نفسها ولم يكن لها مال للمختلعة في ذلك الرجوع الى زوجها . وكان زوجها املك بها في ذلك قلت له فيحسن فيه معك ان يكون طلاقاً ويملك رجعتها قال لا يحسن معي هذا ولا يبين لي في شيء مما عندي انه قيل لانها نفس الخلع عندي لانها لم تنفك به الا بعوض . قلت له فان راجعها في هذا بغير رأيها ووطيها ايفرق بينهما . قال عندي انها ان رضيت به قيل الوطي فمعني انه قد قيل انه جائز اذا رضيت بالرد سواء رضيت قبل الرد او بعد الرد . وان كانت انما هو جبرها على الرد كالمطلقة وهي غير راضية حتي وطئها على ذلك . فلا يبين لي جواز هذا . وهو عندي شبيه بها . اذا تزوجها ولم ترض بالتزويج حتي وطئها . قلت فتري لها عليه وطية لها اذا جبرها على الرد صداقها ثابتاً كانت تبرت عن اساءة أو غيرها . قال اما ان كان جبرها جبراً ووطيها فلا آمن عليه أن يكون عليه صداق ثاني . وأما إن كان جبرها على الرد وجهلت انه يلزمها حكم الزوجية وأوطته نفسها على ذلك تظن انها كسبيل المطلقات في الرد الذي يملك رجعتها . فليس عليه الا صداق واحد . وان كان هو عالم ان ذلك لا يلزمها وقد جهلت هي حكم ذلك وهي مستكينة له وهو يطأها مرة بعد مرة فلا يبين لي ان عليه لها اكثر من صداق واحد لانه لو لم تكن زوجته فاغتصبها مرة ففعد يطأها مرة بعد مرة بالغصب الاول لم يبين لي عليه اكثر من صداق واحد .

## الباب الثالث عشر

### في البرآن على أن ترد عليه كذا وكذا

من الزيادة المضافة من جواب أبي سعيد وقلت ماتقول في رجل قالت له زوجته قد أبريتك من مالي عليك ما أبرأت في نفسي. فقال الزوج قد أبرأت لك نفسك أن رددت علي الذي عندك لي . أو قال على أن تردني علي ما عندك لي فقامت المرأة من مجلسها ولم ترد عليه شيئا . فقالت ليس لك عندي شيء . قلت هل يقع البرآن إذا انكرت المرأة ما ادعي الرجل اليها . فعلي ما وصفت فالذي عرفنا ووجدنا فيما عندي اني وجدت عن أبي الحواري رحمه الله والله اعلم الشك مني إلا اني قد حفظت ذلك ووجدته انه اذا قالت المرأة لزوجها قد أبرأتك مما لي عليك ان رددت علي كل شيء . قال غير المؤلف للكتاب والمضيف اليه هذا الجواب بكلية قد تقدم في باب لفظ البرآن فاكتفيت به عن اعادته . رجع الى الزيادة المضافة .

مسألة : وان تباريا على ان ترد عليه شيئا استحقته من قبله بعمية أو بوجه من الوجوه فالبرآن في هذا واقع . وليس عليها ان ترد عليه ما اشترط عليها ما هو زيادة على حقها .

مسألة : قلت له فما تقول في رجل اتفق هو وزوجته على البرآن فقال لها ابري لك نفسك ان رددت علي كذا وكذا قالت نعم وعلى ذلك اتفقنا ثم قعدا للبرآن فقالت المرأة اشهدوا اني قد أبريتك من حقي ما ابري لي نفسي . فقال قد قبلت ونيتك انه قد قبل برآنها على أن ردت عليه ما كان بينهما الا انه لم يظهر الا قوله قد قبلت هل تقبل نيتك ام يقع البرآن ولا يصدق في ذلك . قال أما في الحكم . فمعي انه يثبت عليه ما ظهر . وأما في الجائز فمعي انه على قول من يجعل له نيتك في معاني

الطلاق والاستثناء ولا يبعد عندي ان يثبت له ذلك .

مسألة : وفي الذي يبيع تطليقه على زوجته بصادقها . ثم تطلق نفسها . هل له ان يردها واذا كرهت . قال نعم وعليها الرجعة .

مسألة : قيل فان اشترت امرأة طلاقها من عند زوجها ووزنت الثمن فلما قبض الثمن غير . وقال قد غيرت وطلقت نفسها بعد تغيره هل يقع الطلاق . قال هكذا معي انه يقع الطلاق ولا رجعة له في ذلك الا ان ثقيله هي ويفسخ البيع . قال ومعني ان في بعض القول انه من حين ما يقع البيع فقد وقع الطلاق . ولو لم تطلق هي نفسها ولا قبضت الثمن اذا ثبت البيع . وعلى هذا القول لا يقع اقالتها له ولافسخها للبيع اذا ثبت لانه قد وقع الطلاق بثبوته . قلت له فإذا قال الزوج قد باعتهك تطليقة من طلاقك بكذا وكذا درهماً . وقبلت المرأة ذلك . هل يكون هذا البيع ثابتاً . قال هكذا معي . ومن الزيادة المضافة أيضاً .

## الباب الرابع عشر

### في البرآن والخلع على أن تعطيه أو على أن عليها له كذا وكذا وعلى أن تفعل كذا وكذا

وسئل عن امرأة قالت لزوجها اخلعني واعطيك الف درهم فاعطيك الف درهم ، فاعطته اياه واختلعت منه . وقد كان لها عليه الف درهم من مهرها . قال لها ان تأخذ من مهرها الذي عليه الا ان تكون ابراته فقالت اخلعني وابريك من الذي عليك لي واعطيك الفا آخر . فقد قال من قال ليس لها ان تأخذ منه تلك الالف الذي عليه من مهرها لأنها قد دخلت . وزعموا في الصلح الذي اختلعت اليه من . قال غيره هذا على قول من يقول يجيز الزيادة عليها اذا رضيت بذلك . وقال من قال لاتزاد عليها شيئا . وذلك باطل .

مسألة : وسئل عن امرأة قالت اخلعني وعلى لك الف درهم شرطا مشروطا حتي أووديها اليك . او قلت اخلعني ولك الف درهم ولم تذكر شرطا مشروطا فقال الزوج قد فعلت . قال الخلع جائز وله عليها الف درهم وقال من قال إذا لم يذكر الشرط او لم يقل لك على الف درهم لم يلزمها الالف حتي تقول لك على الف درهم شرطا مشروطا ولاتأخذ بهذا قال غيره إذا لم يكن على شيء ثابت كان مجهولا وله عليها صداق المثل الا ان يكون اكثر من صداق ولا يثبت عليها اكثر من ذلك .

مسألة : وكذلك ان ابرأ لها نفسها ان لم تفعل كذا وكذا ففيل ان لم تفعله في ذلك المجلس حتي افترقا ثم فعلته فقد وقع البرآن . وان قال قد ابرأت لها نفسها ان فعلت كذا وكذا لم يقع البرآن حتي يفعل كذا وكذا فان لم تفعل ذلك الذي شرطه حتي فعلته بعد ذلك المجلس لم يقع بعد ذلك برآن بفعلها ذلك حتي تفعل في ذلك المجلس الذي كان فيه

ذلك القول .

مسألة : امرأة قالت لزوجها وقد اتفقا على الخلع قد أبرأتك على ماتزوجتني عليه . وقد كانت أخذت من الصداق بعضه فقبل ذلك منها . فليس عليها أن ترد عليه ما كانت أخذت منه . وإن قالت له قد خالعتك على ماتزوجتني عليه فعليها أن ترد عليه ما أخذت منه .

مسألة : وإذا وهب رجل لامرأته مائة درهم من ماله وقبضتها . ثم وقع بينهما كلام فإبراته مما عليه . وأبري لها نفسها ثم رجع يطلب اليها تلك المائة التي وهبها لها . فليس له ذلك عليها والمائة لها ولا يرجع عليها بها .

مسألة : وإذا اتفق الرجل وزوجته على أن يخلعها على جميع ما أخذت منه أن كانت دراهم ردت قيمتها . وإن كان ثيابا قد ذهبت أو انخرقت ردت قيمتها . وإن كان حيوانا قد مات ردت قيمته . وإن كانت نخلا قلعتها الريح ردت قيمتها وإن كانت أرضا فسلتها ردت الأرض وكان لها الخيار في فصلها إن شاءت قلعته وإن شاءت أخذت قيمة صرمها أو صرما مثله . وإن كانت نخلا كان لها القيمة وليس عليها ردا الغلة .

مسألة : ومن جواب فيما أحسب لأبي الحواري فعلي ما وصفت فإن كان الصداق قد زال أي الزوج بوجه يثبت له ذلك الصداق أبراته أو باعته له أو وهبته له من غير مسألة ثم أبرته من بعد ذلك وأبرأ لها نفسها فعن محمد بن محبوب رحمه الله : أن ذلك تطليقة وهو أملك بردها لأنها تفقد بشيء من صداقها . وعن موسى بن علي أن ذلك خلع ولا رجعة له عليها . ولأمرأته بينهما وإن كان الصداق قد زال أي غير زوجها بهبة . أو ببيع باقرار منها لأحد غير الزوج ثم أبرأت الزوج من ذلك الصداق وأبرأ لها نفسها . فقد وقع البرآن وبريء الزوج من ذلك الصداق ولا سبيل لأحد عليه بذلك الوجه الذي وصفنا وتلك إزالة



باطلة .

مسألة : وسئل أبو سعيد عن رجل وامرأته أراد البرآن واتفقا عليه على أن تعطيه ثيابا معها فقالت المرأة اشهدوا اني قد أبريته من حقي ما أبرأ لي نفسي . قال الزوج واشهدوا اني قد أبريت لها نفسها . ثم قال لها اعطني ما قلتي لي به من الثياب . قالت لاشيء لك عندي . قال فاني لم اقبل برآنك ولم أبرأ لك نفسك إلا على أنك تعطيني الثياب التي اتفقت انا وانت عليها . قالت لاثياب لك معي . قلت هل يكون البرآن ونامرهما بالوفاء له بما وعدته فان فعلت ذلك كان احسن وان تمسكت عليه فليس عليها الا خلف الوعد والثياب لها لأن البرآن وقع وقع على غير شرط الثياب .

مسألة : وجدت مكتوبا في النسخة . ومن غيره وقد قيل في رجل وامرأته قعدا للبرآن فقالت له امرأته ابرأتك من حقي ما أبريت لي نفسي . فقال الرجل قد ابرأت لك نفسك ان خرجت من هذه الدار . فان قامت فخرجت من تلك الدار من حينها من قبل ان يفترقا من ذلك المجلس قبل ان يرجع في البرآن وقع البرآن . وان لم تخرج من الدار حتي افترقا وقام هو من تلك المجلس فقد انهدم والبرآن . وان قال قد ابرأت لك نفسك ان لم تفعل كذا وكذا . فقد قيل انها ان فعلت ذلك في مجلسها قيل ان يفترقا والا فقد وقع البرآن . ان لم تفعل حتي يفترقا . وقيل انه ان لم تفعل حتي يفترقا . وقيل انه ان لم تفعل حتي تمضي اربعة اشهر بانث بالايلاء وعلى حسب هذا انه اذا فعلت قبل ذلك انهدم البرآن والقول الاول احسن . وقيل ان ابرأها نفسها على أن تفعل كذا وكذا فقد قيل ايضا انها ان فعلت له ذلك والا فهي امرأته وان فعلت وقع البرآن . وقال من قال اذا افترقا على ذلك وقع البرآن . وكان عليها ان تفعل ما يجب عليها له من ذلك . وينهدم عنها مالا يلزمها . ويقع البرآن وهذا القول هو الاكثر . واما اذا ابرأها نفسها ان فعلت كذا وكذا فهذه ان لم تفعل في ذلك المجلس حيث افترقا فقد بطل البرآن .

فان فعلت في المجلس وقع البرآن .

مسألة : وسئل أبو عبدالله عن رجل طلق زوجته اثنتين . فقالت زد الثالثة . ولك ماعليك فطلقها الثالثة فقال تطلق وبيري الزوج من المال.

مسألة : وعن أبي عبدالله ان الرجل اذا باع لزوجته طلاقها بأكثر من صداقها ولم يكن عليه له صداق فباعه لها بما اتفقا عليه ان ذلك جائز قل أو أكثر وليس ذلك بمنزلة الخلع والغدية وهي امك بنفسها .

مسألة : قلت ما تقول ان باع طلاق زوجته مرسلا لم يسم واحدة ولا اثنتين لرجل فطلق الرجل واحدة ثم زاد ثانية يقع عليها اثنتان . قال لا قلت فان طلقها واحدة فلزوجها ان يردها . قال نعم . قلت وعلى المشتري الثمن . قال نعم . قلت فان لم تطلق الذي اشتري وطلق الزوج ايقع الطلاق . قال نعم ولا يكون على المشتري من الثمن شيء . قلت فاذا باع لزوجته طلاقها . قال : قال من قال لا يقع الطلاق الا ان تطلق نفسها . وقال من قال إذا اشترت طلاقها . فقد وقع الخلع وقد خدعت زوجها قلت فما تقول انت . قال اقول ان كانت اشترته لتملكه فيكون في يدها فهو في يدها ولا يقع خلع . وان كانت اشترته تريد الخلع فهو خلع . قلت فان قالت انما اشتريته اريد الخلع فالقول قولها مع يمينها .

مسألة : قال الواضح بن عقبة . قال بشير لقيت ابا الهذيل بالعراق في البصرة . وانا على خروج فقال اني سألت الربيع عن المرأة تختلع الى زوجها فيقبل خلعا فقال هي تطليقة فقلت كذبت على أبي عمرو فقال هذا أبو عمرو فأسأله . فقال هي تطليقة . فقال اني سألت أبا عبيدة عن امرأة كانت لجاري طلقها تطليقتين ثم اختلعت فقبل خلعا فقال هي امراته فرجع اليها . فقال صدقت كان يقول ذلك حتي رأي هذا قبل موته وعنه مات .

مسألة : وعن رجل طلق امرأته تطليقتين ثم اشهد على ردها ثم لبثت ماشاء الله ثم انها اختلعت من مالها فقبل خلعهما خمسة اشهر او ستة . ثم احب ان يقز زوجها . هل له البها رجعة . قال اخبرك ان ابن عباس وجابرا قال لا لباس بمراجعتها . وقال الربيع لارجعة له عليها حتي تنكح زوجا غيره . لأن الخلع تطليقة وقد طلقها مع الخلع تطليقتين وهو رأي أبي عبيدة .

مسألة : قلت فمن أين جعلوا البرآن طلاقا هو من اسماء الطلاق ام بقصدهم المفارقة ام كيف الوجه في ذلك . قال معي انه يلحقه هذا كله لأن الطلاق انما هو بينونة والبرآن بينونة . والمعني واحد قلت فمن أين لم يثبت البرآن طلاقا وجعله بينونة بغير طلاق . قلت فيقع لي انه من موضع اختلاف في الموارثة وثبوت العدة بعد الموت واشياء كثيرة باين فيها البرآن عن احكام الطلاق . قلت فلم جعلوه يحرم ردها عليه الا برأيها ولم يثبتوا عليه طلاقا . وجعلوا له الرد عليها في الطلاق مالم تبين بالثلاث وهي في حال البرآن على هذا القول بالنكاح الذي بينهما باقية ثلاث تطليقات . قال معي ان البرآن وقع منهما جميعا ولا يكون الا برضاها جميعا . والطلاق كان فعلا منه ليس فيه مشاركة من غيره فالرد له رجع الى كتاب بيان الشرع .

## الباب الخامس عشر

### في خلع الصبي والصبية من البالغ وغير البالغ

ومن جواب علي الأزهر بن محمد: وسالت في كتابك يا أخي عن الذي تزوج صبية ثم فارقها فأبراته من حقها ما أبرأها نفسها وأبري لها نفسها وضمن له والدها بما أدركته . فعلى هذا فقد أبرأها وهي تطليقة وعندي لا يبرأ من حقها إذا طلبته إذا بلغت وعسي لا يلزم الأب شيء . وقلت ان تراجعاً بعد بلوغها . ثم تباريا أيضاً فإذا أبراته من حقها لم تدركه في الحكم بشيء إلا ان تكون تبرت من الاساءة ويصح ذلك .

مسألة : ومن غيره في الذي أبرأ الصبية وأبراته من حقها قبل بلوغها وهي صبية . ثم رجعت اليه وهي صبية فرضيت به وجران بها كانت معه حتي بلغت هل يحل له ذلك . فعلى ما وصفت فإذا كان الزوج أبرأها برآن الطلاق . ثم رجعت اليه ووطئها بلا تزويج جديد فقد وقع الفساد لأن براءته لها بالطلاق وهو تطليقة فإذا مضت ثلاثة اشهر من عدتها فقد حلت للزواج وان كان أبرأها بشرط انها تبريه ان أبراته من حقها ، فذلك برآن موقوف . والتزويج موقوف . حتي تبلغ ولا يطأها الى بلوغها . فان وطئها بعد برآن الشرط وبلغت ، فاقتمت التزويج ولم تتم البرآن ففي نفسي من وطئها هذا حرج ولا اقوي على تحريمه والله اعلم بالصواب .

مسألة : وبرآن الصبية لا يثبت عليها والحق لها ويلزم الزوج من ذلك ما ألزم نفسه من اجل الطلاق . وان قال قد أبرأت لها نفسها وبراتها بالطلاق لزمه الطلاق والحق عليه . وان كان قال قد أبرأت لها نفسها ان برئت أو اذا برئت فإنه لا يقع برآن حتي تبلغ فتتم البرآن

أو تنقضه أو يتم التزويج أو تفسده أو تغير. والحكم في ذلك إليها إلى حد بلوغها موقوف. ولها التخير في التزويج والبرآن بعد البلوغ. وإن ضمن له ضامن بما يلزمه وأبرأ لها نفسها برآنا يقع في الحكم وقع الطلاق والحق عليه للزوجة ويرجع هو على من ضمن له بذلك أخذ منه كما ضمن والله اعلم .

مسألة : وبرآن الصبية لا يقع إلا أن يضمن بالحق ضامن لها . فعند أصحابنا أنه يقع وإن غيرت رجعت عليه . وأتبع هو من ضمن له بذلك . فإن أبرأها نفسها كان ذلك موقوفاً إلى بلوغها فإن أتمت التزويج والبرآن تم . وإن أتمت التزويج . ولم تتم البرآن . لم يتم وإن لم تتم التزويج لم يكن برآنا . وانتقض النكاح . وإن كان جاز بها فعليه الصداق .

مسألة : ومن جامع أبي الحسن وبرآن الصغيرة غير ثابت عليها ولا يبرأ الزوج من الصداق . فإن كان أطلق البرآن فهي تطليقة . وعليه الحق في إرساله البرآن فإن قيده على برآنه من الحق لم يبر ولم يقع البرآن حتى تكون فدية يصح بها ذلك فاما إذا أبرأها نفسها وضمن له ضامن . بالحق . فعند أصحابنا يقع البرآن وإن غيرت رجعت عليه وأتبع هو من ضمن له بذلك فإن أبرأ لها نفسها وكما موقوفاً إلى بلوغها . وإن أتمت التزويج وأتمت البرآن تم وإن أتمت التزويج ولم تتم البرآن لم يتم وإن لم تتم التزويج خرجت . ولم يكن برآن وانتقض النكاح وإن كان جاز بها . فعليه الصداق .

مسألة : ومن غيره وقال من باري زوج ابنته الصغيرة من صداقها ففي براءة الزوج من الصداق الاختلاف . فلا تجوز مراجعتها إلا بنكاح جديد .

مسألة : وعن الذي أبر الصبية وأبرأته من حقها قبل بلوغها وهي صبية ثم رجعت إليه وهي صبية ورضيت به وجاز بها كانت معه

حتي بلغت هل يحل له ذلك . فعلي ماوصفت فان كان ابرأها الرجل برآن الطلاق ثم رجعت اليه ووطئها بلا تزويج جديد . فقد حلت للأزواج . وان كان ابرأها بشرط ان يبريها ان أبرأته من حقها . فذلك برآن موقوف . والتزويج موقوف حتي تبلغ ولايطأها الى بلوغها . وان وطئها بعد برآن الصبية . وبلغت فاتمت التزويج ولم تتم البرآن ففي نفسي من . ووطئها هذا حرج ولا اقوي على تحريمه والله اعلم بالصواب . وقلت وكذلك اذا ابرأها وابراته وهي صبية ثم رجع فتزوجها تزويجا ثانيا . أو ردها مع شاهدين وهي صبية ثم مكثت معه حتي بلغت ورضيت . فعلي ماوصفت فان كان برآن بشرط ثم تزوجها تزويجا ثانيا . فكل ذلك موقوف التزويج الاول بحاله ولايضره التزويج الثاني والبرآن موقوف على ماوصفنا حتي تبلغ وتتم ذلك او تنقضه . فان كان قد جاز بها ثم أبرأته وابرأ لها نفسها بشرط ثم عاودها مع شاهدين فهو على ماوصفنا . وكل ذلك موقوف حتي تبلغ . وان كان لم يجز بها وابراته وابرأها فذلك موقوف على التزويج الاول ولايطأها وليس له ردها الا بتزويج جديد . ويكون ذلك موقوفا كالتزويج الاول فان اتمت البرآن والتزويج فقد وقع البرآن وان لم تتم التزويج انفسخ التزويج . وان اتمت التزويج ولم تتم البرآن فهي زوجته إذا كان البرآن بشرط وان كان البرآن هكذا برآن . طلاق بغير شرط . فان بلغت فاتمت التزويج فقد وقع الطلاق . فان كانت بعد في عدة منه وكان قد وطئها وهي صبية . فعلي قول من يجيز له الرجوع اليها ردها مع شاهدين وان كانت عدتها قد فرطت . فلا يكون ذلك الا عن رأيها بتزويج جديد وولي وشاهدين . وان كان لم يجز بها فلا عدة عليها . فان رضيت ان تزوجه بعد بلوغها بتزويج بولي وشاهدين كان ذلك جائزا لها . وان كان ابرأها بغير شرط برآن الطلاق . وقد جاز بها ثم عاد ووطئها بعد برآن الطلاق . وهي بعد صبية فقد فسدت عليه والله اعلم بالصواب . فتدبر هذا الفرق فيه ولا تعتمد في جميع ما يصلك منا الا ما صح

صوابه وقامت اثارة. وازدد من سؤال أهل المعرفة والبصر واعلم اني ضعيف الحفظ واهي الرأي قليل المعرفة ربما قد اغتشتت الاشياء بجهل الاما وفق الله واحتفظ لنفسك ولاتقبل مني ولا من غيري الا ما بان لك صوابه وفقك الله وايانا المرشد الامور انه ولي ذلك والقادر عليه والحمد لله رب العالمين حق حمده وصلي الله على رسوله محمد عبده والسلام عليك ورحمة الله وبركاته .

مسألة : وسالته عن رجل تزوج جارية ثم ان الجارية اختلعت من حقها وقبل الزوج . هل يكون ذلك برآنا . قال معي انه قيل اذا كان البرآن وقع بينهما على غير شريطة . وانما هو برآن القطع ففي بعض القول انه يقع موقع الطلاق ويملك رجعتها في العدة ولا يوقف عليه ان كان قد دخل بها واراد مراجعتها كان له ذلك . وكان له حقها وفي بعض القول انه موقوف ولا سبيل له عليها بمراجعة . ولا يبرأ من حقها حتي تبلغ فاذا بلغت واتمت النكاح والبرآن كان برآنا . وان اتمت النكاح ولم تتم البرآن كان حينئذ له الرجعة عليها ان كانت في العدة . وان كانت العدة قد انقضت فلا سبيل له عليها الا بنكاح جديد ولها حقها .

مسألة : ومن جواب أبي الحواري رحمه الله وإذا كان برآن الرجل لزوجته وهي صبية برآن الشريطة فذلك موقوف ولا يجوز تزويجها حتي تبلغ . وقال إذا لم تتم النكاح . وقد دخل بها الزوج فقد حرمت عليه على قول بعض الفقهاء ، وقال من قال لا تحرم عليه . فان اراد ان يرجع إليها بنكاح جديد لم تحرم عليه والقول الاول هو الاكثر . ويروي ذلك عن محمد بن محبوب رحمه الله . ومن قال بالاجازة موسى بن علي رحمه الله فيما بلغنا وعدتها اذا لم تحض ، وجاز بها ثلاثة اشهر وان لم يجز بها فلا عدة عليها وان ادركها الحيض وقد بقي من الشهر يوم واحد فعدتها ثلاث حيض اذا كان قد جاز بها .

مسألة : وقال أبو الحواري في جارية تزوجت قبل ان تبلغ ثم

تباريا من قبل البلوغ . فاذا بلغت الجارية فان اتمت فالبرآن تام وان لم تتم البرآن . واطمت التزويج فلها نصف صداقها مالم يكن دخل بها او نظر الى فرجها او لمسه بيده فان كان قد دخل بها او نظر الى فرجها او لمسه بيده او بفرجه فلها صداقها تاماً . وان بلغت الجارية ولم تتم التزويج فالعقدة منفسخة . وان كان الزوج قد دخل بها وتباريا من قبل البلوغ . فاذا بلغت الجارية فاطمت التزويج ولم تتم البرآن . فان كان الزوج ابرأ لها نفسها ما برئ من حقها . فهي امراته إذا بلغت الجارية ولم تتم البرآن وقد اتمت التزويج . وان كان الزوج ابري لها نفسها ما برته الجارية من حقها ثم ان الجارية بلغت فاطمت التزويج ولم تتم البرآن . فان كانت الجارية في العدة فهذا البرآن تطليقة وهو ملك برجعتها وعليه صداقها . وان كانت العدة قد انقضت من قبل بلوغ الجارية فلما بلغت الجارية لم تتم البرآن فعليه صداقها وقد بانث بتطليقة . ولا يملك رجعتها الا ان تريد الجارية ذلك فيكون بنكاح جديد . فان كان الزوج ابري لها نفسها ما برئ من حقها وقد كان دخل بها فان انقضت عدتها وتزوجت ثم بلغت الجارية فاطمت التزويج الاول ولم تتم البرآن . فان اتمت التزويج المؤخر فهو تمام للبرآن الاول وليس على الزوج الاول لها شيء . وان لم تتم التزويج المؤخر . واطمت التزويج الاول ولم تتم البرآن فهي امراة الاول وعليه صداقها . فان كان الزوج الآخر قد دخل بها فعليه صداقها تاماً . وإن لم يكن دخل بها فلا صداق لها عليه .

مسألة : وعن أبي الحواري وعن رجل تزوج جارية لم تبلغ فادي المهر ماشاء الله من ذلك الحق . ثم اختلفوا عند الشهادة فابراها وابراً أبوها من الحق وضمن الزوج ان غيريت أن الخلاص عليه ثم اعاد اشهد بردها واخذها ثم نشرت ثانية عنه وتباريا ثانية وضمن الأب بالخلاص . ثم أراد المراجعة في نفسها وأرادت الرجعة إلى حقها



فلم ينفقها وتباريا ثالثة وضمن الأب بالخلاص فالبرآنسان الأولان وهي لم تبلغ . والثالث وهم مقرون جميعا ببلوغ الجارية . فعل ماوصفت فان كان هذا الرجل جاز بهذه الصبية من قبل البرآن الأول ثم ابرأها وضمن الأب بالخلاص ثم ردها من بعد البرآن ومن قبل البلوغ وانما كان شهد على رجعتها ثم نشرت عنه ثانية . ثم ابرأها بعد ذلك وضمن له الأب بالخلاص فقد مضت تطليقات ثم ردها بعد ذلك ثم ابرأها ثالثة قبل البلوغ أو بعد البلوغ وضمن له الأب بالخلاص فقد بانت منه بثلاث تطليقات ولا رجعة له إليها حتي تنكح زوجا غيره . فان رجعت الجارية في صداقها كان لها صداقها على الزوج في البرآتين الأولين ويلحق الزوج أباهما وقد قالوا ليس لها ان تغرم أباهما وهذا إذا كان قد جاز بها . أو نظر إلى فرجها أو مسه بيده . وان لم يكن جاز بها . ولم يكن نظر إلى فرجها ولا مسه بيده وبارأها قبل البلوغ مرتين ولم يجز بها ولم يجز إلى فرجها ولا مسه بيده كان لها بكل برآن نصف الصداق إذا بلغت الجارية فلم تتم البرآن . وان كان الزوج لم يجز بالجارية قبل البلوغ . ثم راجعها قبل البلوغ ثم وطئها على ذلك الرد ولم يكن بنكاح جديد برأي أبيها ووطئ الزوج على ذلك قبل البلوغ فقد حرمت عليه أبداً . وان كان ردها بنكاح جديد برأي أبيها وشهود لم تحرم عليه . وأما البرآن الثالث الذي كان بعد بلوغ الجارية فإذا كان البرآن برأي المرأة . فالبرآن تام ولاحق للمرأة على الرجل في هذا البرآن الآخر الذي كان بعد البلوغ . وإذا أبرئ لها نفسها ثلاث مرات فقد بانت منه بثلاث تطليقات كان البرآن قبل البلوغ أو بعد البلوغ فافهم ماكتبت به لك .

مسألة : وقال عزان بن الصقر إذا خالع الرجل امرأته وهي صبية وقد دخل بها فليس له ان يشهد على رجعتها . حتي تبلغ فتتم ذلك او تنكره فإذا بلغت فان اتمت ذلك فهو خلع ويبرأ من مالها . وان كرهت ولم تتم الخلع . كان لها مالها عليه وتبين بتطليقة يملك ردها

إلا أن يكون قد انقضت عدتها فهي املك بنفسها . قال غيره معي انه قد قيل إذا كان البرآن بغير شرط كان بمنزلة الطلاق وكان له ردها .

مسألة : وعن امرأة بالغة تزوجها صبي لم يبلغ فان النكاح رافقا إلى بلوغ الصبي وبرآنه ليس هو برآن . فان تزوجت المرأة بزواج بعد برآن الصبي فرق بينها وبينه إلى بلوغ الصبي ولعلها ان تحرم على الزوج الآخر .

مسألة : وسألته عن الرجل يتزوج الصبية ثم يخالعه فلما بلغت الصبية رضيت بالتزويج . وامت الخلع هل يقع عليها الخلع . قال نعم . قلت له فان اتممت التزويج . وامت الخلع هل يقع عليها الخلع . قال نعم . قلت له فان اتممت التزويج ولم تتم الخلع هل تطلق . قال اذا كان بشرطة لم تطلق وإذا كان بغير شريطة طلقت . قلت له وما يكون من الشريطة التي لا تطلق بها من اللفظ . قال فما عرفنا انه يبريها ويبري لها نفسها ما بريء من حقها أو ان بري من حقها أو هو معنا هذا أو ما أشبهه مما يكون لا ينفذ فيه أمرها وتستثنى إذا وقع الخلع على هذا مما يتعلق لها فيه حق ولا ينفذ الا بأمرها وكان ذلك من أمرها في صباها مما لا يجوز ويتم بعد بلوغها عليها فهو معنا من الشريطة . قلت له فان كان الزوج قد دخل وانتزع أبوها مالها على زوجها ثم تباريا . فلما بلغت اتممت التزويج ورضيت بالخلع . هل يكون لها على زوجها صداقها . قال لا . قلت له فان بلغت فاتممت التزويج ولم ترضي بالخلع . وقد كان أبوها انتزع صداقها هل لها على زوجها صداق . قال نعم . قلت ويقع الخلع على الوجهين جميعا . قال إذا كان بشرطة أو على غير شريطة فاتممت وقع الخلع . وإذا كان على غير شريطة وقع الخلع اتمته أو لم تتمه إذا رضيت بالتزويج . وإذا كان على شريطة فاتممت التزويج ولم تتم الخلع كانت زوجته .

مسألة : وسئل عن رجل تزوج صبية . ثم تباريا برآنا جائزا ان لو كانت بالغاً ما يكون الحكم فيه . قال معي ان في بعض القول اذا لم

تكن الصبية في حد من يجوز عليها البرآن . ولا أبرأها من حقها فهو بمنزلة الطلاق وللزوج عليها الرجعة اذا كان دخل بها . وان لم يكن دخل بها فلا رجعة له عليها على حال الا بتزويج جديد . وفي بعض القول انه يلزمه احكام البرآن اذ قد ألزمه نفسه ولا رجعة له عليها إذا لم يكن دخل بها وأمرهما موقوف الا ان يتزوجها بتزويج جديد . فاذا بلغت قامت التزويج الذي عنه وقع الخلع . واتمت البرآن فلا سبيل له عليها وان اتمت التزويج . ولم تتم البرآن وكان ذلك في عدتها كان له عليها الرجعة . وكان بمنزلة الطلاق اذا كان دخل بها في بعض القول . وفي بعض القول انه لا رجعة له عليها على حال لانه قد ألزم نفسه البرآن . فان كان ذلك بعد انقضاء العدة بعد البرآن بانته منه على حال وكان لها حقها وان لم تتم هذه النكاح انفسخ النكاح ولا يقع البرآن . فان كان قد دخل بها فلها صداقها إلا ان تكون تبريه منه بالوطي لا بالنكاح .

مسألة : احسب عن أبي سعيد وأما قول المرأة لزوجها قد أبرأتك من حقي ما أبرأت لي نفسي فقال قد أبرأت لك نفسك ما برئت من حقي أو برئت من حقي . فمعي انه قد قيل في هذا باختلاف فبعض يجعله برآن شريطة وبعض لا يجعله برآن شريطة في الصبية ولا يجعله في البالغ .

مسألة : وسئل أبو سعيد محمد بن سعيد رضي الله عنه اليتيمة تزوج بزواج ثم يبريه وتبريه فقال فعلي ما وصفت فالذي معنا ان الرجل اذا تزوج الصبية فالذي وجدنا مذهب من اخذنا عنه من اهل العلم على ما جاء من الاختلاف . من قول اهل العلم في تزويج الصبية انه موقوف سواء كانت صغيرة أو كبيرة مالم تبلغ سواء زوجها والدها أو غيره . من الاولياء ممن هولها ولي في التزويج تزويج الصبية معنا على كل حال موقوف الى بلوغها . فاذا بلغت فان رضيت بالتزويج وكان التزويج ثابتا على بالغ ثبت التزويج وان لم ترض

بالتزويج انفسخ.. النكاح بغير طلاق . فان طلقها وقد كان دخل بها  
 وقع الطلاق عليها في ظاهر الحكم في اباحة فرجها لؤزواج على  
 توقيف منه في الاصل الى بلوغها فان بلغت . وقد كان طلقها فان رضيت  
 بالتزويج وقع عليها الطلاق الذي اوقعه عليها . وكان لها صداقها اذا  
 كان قد دخل بها . وان لم ترض بالتزويج كان لها صداقها بالوطي  
 وانفسخ عنها النكاح بغير طلاق . كان طلقها واحدة او ثلاثا وان لم  
 يكن دخل بها فطلقها فالطلاق ايضا موقوف في الاصل لتوفيق  
 النكاح ولها ان تزوج . فاذا بلغت وقد طلقها قبل ان يدخل بها فان  
 رضيت بالتزويج . كان لها نصف الصداق ولاعدة عليها . ووقع بها  
 الطلاق وان لم ترض بالتزويج بانث بغير طلاق ولا شيء لها . وإذا  
 طلقها من بعد ان دخل بها فعدتها منه ثلاثة اشهر . وله ان يراجعها  
 في العدة ان اراد مراجعتها ويكون التزويج والطلاق والمراجعة كله  
 موقوفا الى بلوغها فاذا بلغت فان رضيت بالتزويج وقع بها الطلاق  
 الذي كان طلقها وان لم ترض بالتزويج بانث بغير طلاق وكان عليه  
 صداقها بالوطي صداق واحد لانه راجعها بالسنة . وان ابرأها لنفسها  
 برآن الطلاق . وبرآن الطلاق هاهنا ان يبري لها نفسها وتبريه من  
 حقها ولا يشترط عند البرآن انما يبريء لها نفسها . ما يبريء من حقها  
 او ان يبريء من حقها . فاذا ابراهام برآن الطلاق بغير شريطة فقد كان  
 من قال انه يكون طلاقا ويقع الطلاق من حينه لانه ليس هنالك  
 للصبية ملك في حقها ولا رضى بالبرآن وقد اقنوع هو البرآن عليها  
 ووقع البرآن هاهنا برآنا على غير عوض فهو طلاق يملك فيه رجعتها  
 لانه قد قال من قال ان المرأة إذا اختلعت من زوجها وخالعتها على غير  
 عوض حق كان لها عليه لانه قد كان اوقاما اياه وأبرأته منه أو بريء  
 منه بوجه من الوجوه كان البرآن هاهنا طلاقا يملك فيه الرجعة في  
 قول بعضهم . فهذا برآن وقع على غير عوض للزوج ولا براءة له من  
 الحق . قال غيره وهذا القول يروي عن محمد بن محبوب في المرأة إذا  
 تبرت على غير حق . ومن الكتاب قلما وقع البرآن على غير عوض كان

بمنزلة الطلاق . فان كان قد دخل بها وهي صبية ثم ابرأها هذا البرآن كان له مراجعتها في العدة على قول من يذهب الى ذلك . فان راجعها فاحكامها في هذا الوجه على هذا القول كاحكام المطلقة الا في وجه واحد فانه يكون موقوفاً الطلاق والتزويج والمراجعة . فاذا بلغت فان رضيت بالتزويج واتمت البرآن وقع عليها الطلاق وكانت زوجته لانه كان محكوماً عليها حينئذ باحكام الزوجة وتكون زوجته ولاحق لها . وان هي اتمت التزويج ولم ترض بالبرآن وقع عليها الطلاق على هذا القول وكان لها حقها عليه وكانت زوجته فيما بقي من الطلاق . والصداق لها عليه . وقال من قال ان التزويج موقوف والبرآن موقوف ولا رجعة لها عليه لانه برآن موقوف لها فيه الخيار . فاذا بلغت فان اتمت النكاح واتمت البرآن وقع عليها البرآن ولا رجعة له عليها . وان لم ترض بالتزويج بانتهى بغير طلاق . وان رضيت .. بالتزويج ولم ترض بالبرآن كان له عليها الرجعة ان كانت في العدة ان ادركها في العدة . وان لم يدركها في العدة فقد مضى احكام البرآن ولا رجعة له عليها وهذا على قول من يقول ان المرأة اذا اختلعت من زوجها . ولم يكن لها عليه حق انه يكون برآناً والقول الاول هو اكثر وجه ناخذ . وان ابرأها برآن الشريعة . وبرآن الشريعة معنا . ان يبريء لها نفسها ما بريء من حقها او ان يبريء من حقها فاذا ابرأها برآن الشريعة على هذا ونحوه مما يكون برآن الشريعة فهذا برآن موقوف على كل حال لانعلم في ذلك اختلافاً . انه برآن موقوف . وليس لها ان تزوج ولا له ان يطاها حتي تبلغ . فان بلغت فان اتمت النكاح والبرآن وقع البرآن ووقع عليها تطليقة . وان اتمت النكاح ولم تتم البرآن كانت زوجته بحالها ولم يقع عليها شيء من الطلاق . وان لم تتم النكاح بانتهى بغير برآن ولا طلاق . فان كان دخل بها كان عليه لها صداقها . وإن لم يكن دخل بها فلا شيء لها وان اتمت النكاح ولم تتم البرآن كانت زوجته هكذا ... عرفنا والله اعلم بالصواب في هذا وغيره . قلت له فان ابرأها برآن الشريعة ثم تزوجت بزواج غيره وظنوا ان ذلك جائز لهم . ما القول

في ذلك فالقول في ذلك ان التزويج الاول موقوف على ما وصفنا . والبرآن موقوف اذا كان برآن شريطة والتزويج الثاني ايضا موقوف فاذا ..بلغت فان رضيت بالتزويج الاول . واتمت البرآن وقد كان دخل بها وقد انقضت عدتها قبل التزويج الثاني فان اتمت التزويج الثاني كان الزوج الثاني زوجها على النكاح الاول . وان هي اتمت التزويج الاول ولم تتم البرآن كان الزوج الاول زوجها . وان كان الزوج الثاني دخل بها ورضيت بالزوج الاول انفسخ النكاح . وكان لها عليه صداقها بوطية اياها . ولا تحل له من بعد لانه وطئها وهي زوجة غيره لما رضيت بالاول الآن زوجها . وان لم ترض بالزوج الاول انفسخ النكاح الاول والبرآن الاول . فان كان دخل بها فعليه صداقها ان لم تتم البرآن بوطية اياها وينفسخ عنها النكاح بلا طلاق . وان لم ترض به زوجها . وكان قد دخل بها . فعليه لها صداق . وان لم يكن دخل بها فلا شيء لها عليه فان لم يكن الاول دخل بها وابراها برآن الشريطة . ثم تزوجت زوجها غيره فان بلغت واتمت التزويج ولم ترض بالبرآن كانت زوجته وعليه صداقها . وان لم ترض بالتزويج انفسخ التزويج والبرآن ولا شيء لها عليه فان رضيت بالزوج الثاني كان زوجها على النكاح الاول اذا لم ترض بالنكاح للزوج الاول . وان لم ترض به زوجها انفسخ النكاح . فان كان دخل بها فعليه صداقها وان لم يكن دخل بها فلا شيء لها عليه . قلت له فان مات احد الزوجين . وهي صبية ما يكون احكامها في ذلك . قال احكامها في ذلك على ما وصفنا من التوقيف في امرها فاذا بلغت فان رضيت بالاول وكان هو الميت فان رضيت بالتزويج واتمت البرآن فلا صداق لها ولا ميراث وعليها عدة المطلقة منه . فان اتمت التزويج ولم تتم البرآن كان لها صداقها ولها الميراث منه وعليها يمين بالله ان لو كان حيا لرضيت به زوجها ان طلب الورثة يمينها في ذلك ثم يكون لها الميراث . ولها الصداق كان دخل بها او لم يكن يدخل بها وعليها عدة المتوفى عنها زوجها دخل بها او لم يدخل . وان كان الثاني هو الميت فان رضيت بالنكاح الاول

انفسخ عنها النكاح الثاني ولا ميراث لها منه ولها الصداق ان كان دخل بها . وان لم يكن دخل بها انفسخ النكاح . وان لم تتم التزويج الاول ورضيت بالثاني زوجها كان لها الصداق في ماله . دخل بها او لم يدخل بها . ولها الميراث مع يمينها بالله على ما وصفنا وعليها عدة المتوفي عنها زوجها دخل بها او لم يدخل . وان لم ترض بالتزويج الثاني ولم ترض بالتزويج الاول فان كان احد الزوجين دخل بها كان لها عليه الصداق في ماله . وان لم يكن احدهما دخل بها فلا شيء لها . ولا عدة عليها من الميت ولا من الحي اذا لم ترض باحدهما زوجها . وان دخلا بها جميعا ولم ترض بهما جميعا زوجها كان لها الصداق . وكان عليها عدة المطلقة من الحي لانه لا عدة عليها من الوفاء لانه لم يكن زوجها لها . ووجدت في الحاشية من حين ما بلغت ولم ترض بهما زوجها كان عليها عدة المطلقة استبراء لرحمها منهما جميعا .

مسألة : والذي حفظت من قول المسلمين ان الصبية لا يثبت برآنها فان كان الزوج ابرأ لها نفسها من صداقها كان البراءة والتزويج موقوفا الى بلوغها فان رضيت بالتزويج واتمت البرآن تم ذلك . وان اتمت التزويج وغيرت البرآن لم يقع برآن وهي زوجته . وان غيرت التزويج انفسخ ولها عليه صداقها ان كان جاز بها وان لم يجز بها فلا شيء عليه لها والله اعلم .

مسألة : وقلت ماتقول في جارية تزوجت فمكثت عند زوجها مدة ثم تباريا وضمن ابوها بالحق ان بلغت وطلبت حقها . قلت ائها ان تزوج قبل بلوغها . وقلت ماتقول في هذا البرآن ثابت أم لا . فعندي والله اعلم انه قيل اذا كان ابرا لها نفسها على شرط ان بريء من حقها او ما بريء من حقها . فان البرآن يكون موقوفا الى بلوغها فان بلغت واتمت التزويج واتمت البرآن بريء من حقها . وان اتمت التزويج ولم تتم البرآن كانت زوجته . وان غيرت التزويج انفسخ النكاح وكان لها صداقها ان كان دخل بها وان كان برآنا على غير شرط فقد

قيل انه يكون تطليقة والله اعلم . وأما تزويجها قبل بلوغها فأكثر  
قول اصحابنا انها لا تتزوج حتي تبلغ فتتم ذلك او تكره . فانظر في  
ذلك ولا تأخذ منه الا بما وافق الحق والصواب . ومن الاثر قال ابن  
المعلان الجارية اذا حملت الزوج يجوز نكاحها وصلحها في صداقها  
وخلعها ورواه عن الربيع .



## الباب السادس عشر في الأب إذا خالع زوج ابنته

ومن زوج ابنته من رجل وفرض لها صداقها عليه . ثم ان الاب خالع الزوج من ابنته من قبل دخوله بها وقال للشهود اشهدوا اني قد أبرأت من صادق ابنتي فلانة ما أبرأ لها نفسها وقال الزوج اشهدوا اني قد أبرأت لفلانة نفسها ما أبرأني ابوها من صداقها فالخلع واقع من الزوج دون المرأة ويلزمه الصداق . فان كان الاب ضمن بالصداق للزوج عنها رجع بما ضمن عنه . وعليه هو الحق لها فان اراد الرجعة اليها . وهي في العدة ردها بشاهدين وهو املك بها من نفسها .

مسألة : ومن خالع زوج ابنته واتمت البنت ذلك فجائز ويقع الخلع . وان ضمن الاب بحق ابنته وابراء الزوج لها نفسها بالطلاق ويأنت منه . ثم رجعت في حقها لزوم الاب الصداق للزوج .

مسألة : سألت أبا عبد الله محمد ابن ابراهيم حفظه الله في برآن الرجل لزوج ابنته كانت بالغاً أو غير بالغ فقال فيه اختلاف . قال بعض ان برآن الرجل لابنته جائز . ويقع البرآن من بضعهما لبعض . وقال بعض البرآن لا يكون بمنزلة تطليقة . ويكون على الزوج الصداق وهو راية . واما الام اذا أبرأت زوج ابنتها كانت بالغاً أو غير بالغ يكون بمنزلة تطليقة لأن الزوج تبرع من نفسه ولا يكون بمنزلة الاب واشاعلم .

مسألة : جواب الشيخ احمد بن مفرج في رجل وكل رجلا في فراق ابنته فجاء الرجل الى الزوج فقال قد أبرأتك من حق فلانة بنت فلانة وصداقها . فقال الزوج قبلت برئانكم يطلقان حقها أو أبرأتها يطلقان

حقها ايثبت هذا البرآن والفراق ام لا . وهي غير بالغ . فقال الشيخ  
احمد رحمه الله فهذا برآن وفراق غير ثابت بهذا اللفظ وخصوصا إذا  
كانت غير بالغ وهذا لفظ غير ثابت ولا موافق لبالغ ولا غير بالغ والله  
اعلم .

مسألة : وقال أبو الوليد في جارية قد تحرك ثدياها تزوجت ودخل  
بها ثم اختلعت . قال خلعها جائز الا تسمع قول الله عز وجل واللائي  
لم يحضن الا انها تزوجت وطلقت . قال غيره ومعني انه قد قيل  
لايجوز برآنها الا ان تبلغ أو تصير بحد من يجوز عليه مايجوز على  
البالغة من السنين والقدر أو تبلغ أترابها أو من هو اصغر منها .

مسألة : ومن باري زوج ابنته الصغيرة من صداقها ففي براءة  
الزوج من الصداق اختلاف . ولا تجوز مراجعتها الا بِنكاح جديد .

## الباب السابع عشر

### الطلاق بعد البرآن

وقال الطلاق بعد البرآن فهو ضائع الا ان يشترطه .

مسألة : وفي رجل أبرأته زوجته من حقها فقال قد قبلت وانت طالق متصلا بكلامه أيكون هذا خلع وتطبيقا أو خلع بلا طلاق . الذي عرفنا انه إذا قال قد قبلت وانت طالق اختلافا . بعض يتبعها الطلاق وبعض لايري ذلك وعلى كل حال فالخلع واقع .

مسألة : ورجل باريء زوجته ثم اتبعها الطلاق هل يقع الطلاق . قال معي انه لا يقع الطلاق لأن الطلاق لا يتبع البرآن وذلك انه لا يملك رجعتها الا برضاها . قال غيره ان كان الطلاق منقطعا عن البرآن فلا يقع الطلاق . وان كان متصلا بالبرآن ففيه اختلاف بعض يقول انه يقع الطلاق ويلحقها . وبعض يقول انه لا يقع .

مسألة : من الزيادة المضافة ورجل حلف بطلاق زوجته ثلاثا لا يباريها حتي يقضي غريمة الى أجل سماه فباراها قبل ذلك فانها لا تطلق بالثلاث لانه كما باراها لم تكن له بامرأة ولم يدركها الطلاق .

مسألة : وعن الطلاق بعد الخلع . قال ان الفقهاء يقولون لا طلاق لمن خلع . وكذلك اذا اعطي المال فقبله فقد اختلع من أمرها وليس له فيها امر وهي املك بامرها ليس بعد قبول المال مراجعة الا برضي منها وطيبة نفس ولو كان طلاق بعد ذلك لا يمضي للمرأة امر الا بذلك لكان له ان يراجعها ان شاءت أو كرهت . ولكن انقطع منه بعد قبول المال وانما طلاقه بعد ذلك بمنزلة من طلق مالا يملك .

مسألة : قيل له ماتقول في رجل تبرأت اليه زوجته فابراؤها نفسها

ثم طلقها ثلاثا قبل ان يردها فمعي انه قد قيل ان الطلاق لا يقع  
ولا يلحق البرآن اذا ثبت حكم البرآن . ورجل تبرأت اليه زوجته من  
حقها ما أبرأ .

## الباب الثامن عشر في الايلاء

من كتاب الرهائن وعن طلاق الايلاء ما هو . قال هو ان يحلف الرجل بطلاق زوجته ان لا يقربها . فيتركها حتي تمضي أربعة اشهر فتبين منه بالايلاء وهي تطليقة ثانية وأمثال هذا من الايلاء كثير .

مسألة : ومن جامع ابن جعفر قال الله تعالي للذين يولون من نسائهم تربص أربعة اشهر فان فاؤا فان الله غفور رحيم . وان عزموا الطلاق فان الله سميع عليم والايلاء ان يحلف الرجل يمينا بطلاق او عتاق او بالله او بالصدقة او يمين غير ذلك ما كان من الايمان التي تردعه عن وطئ زوجته منه .

مسألة : ومن ذلك ان يحلف بطلاقها ان لم يفعل كذا . فان فعل ذلك قبل ان تمضي أربعة اشهر من حلف فقد برو لاشيء عليه وينبغي له اذا ابرأ ان يفيء بزوجه ويطأها وان لم يفعل حتي تمضي أربعة اشهر فهو عزم الطلاق وقد بانث منه بتطليقة واحدة وانقضت بها عدتها منه . وحلت للزوج والاموارة بينهما الا ما كانت في الأربعة اشهر . فاذا انقضت فقد بانث منه وبان منها والاموارة بينهما . وقال ابو الحواري فان تزوجها تزوجا جديدا . فذلك لهما وتكون معه بما بقي من الطلاق الا ان تتزوج بعده زوجا غيره فيفارقها . فاذا تزوجها هو بعد زوج غيره كانت معه بثلاث تطليقات .

مسألة : وإذا الآ منها بطلاق ثلاث ثم تركها حتي تمضي أربعة اشهر فقد قال من قال تبين أيضا بالثلاث . وقال من قال تبين بالايلاء وهذا اكثر القول عندنا . وهي تطليقة واحدة بانث بها .

مسألة : وكذلك كل يمين حلف بطلاقها ان لم تخرج الى موضع كذا

وكذا أو ان لم يفعل كذا وكذا فان وطئها قبل ان يفعل ذلك فسدت عليه ابدًا وان لم يطئها ولم يفعل ذلك حتي تمضي أربعة اشهر حرمت منه بالايلاء . وان جاءت حال قبل مضي الاربعة اشهر يعلم انه قد فاته فعل ذلك الذي حلف أن يفعله فقد وقع الحنث بما حلف .

مسألة : ومن الأقمضى أربعة اشهر فبانت منه ثم خطبها فتزوجها . ثم طلقها قبل أن يدخل بها فلا عدة عليها لأن هذا نكاح مبتدأ ليس من النكاح الاول في شيء لها نصف الصداق الآخر ولها الصداق الاول تام بالنكاح الاول ان كان دخل بها .

مسألة : ومن حلف بالايلاء وشرط وقتًا دون الاربعة اشهر ففيه اختلاف . فمنهم من قال إذا لم يبر في يمينه حتي تمضي أربعة اشهر بانت منه زوجته بالايلاء . ومنهم من قال لاتبين . ومن حلف بالايلاء وجعل الوقت فوق أربعة اشهر ففيه اتفاق ان الايلاء بدخل عليه إذا مضت أربعة اشهر .

مسألة : ومن الا من امته التي يطأها فله وطئها وليس الامه كالحرّة في هذا . ويكفر يمينه ان حلف عن وطئها كما جاء عن النبي ﷺ في كفارته حين حرم على نفسه جاريته مارية .

مسألة : وقال أبو عبد الله من حلف لايدخل هذه القرية وفي تلك القرية امراته فلم يفعل حتي مضت أربعة اشهر ان امراته تبين بالايلاء .

مسألة : ومن حلف لايدخل قرية وزوجته فيها . فلم يدخلها أربعة اشهر فإذا لم يكن عليه شرط سكنائها في تلك القرية . فلا يدخل عليه الايلاء في الموجود عن أبي معاوية . وقال قوم يدخل عليه الايلاء والله اعلم .

مسألة : واختلفوا في انقضاء وقت الايلاء فقال قوم إذا مضت أربعة اشهر وهي تطليقة بائنة وبذلك قال ابن مسعود وابن عباس

وروي ذلك عن عثمان وزيد بن ثابت وابن عمر وجابر بن زيد وغيرهم. وقال قوم تطليقة يملك الرجعة. وقال قوم يوقف عند مضي الأربعة فأما فاء. وأما طلق وهو قول علي بن أبي طالب وابن عمر وعائشة وروي ذلك عن عمر وعثمان وأبي الدرداء. واختلفوا فيمن يؤتي قبل الدخول فقال قوم يكون إيلاء. وقال قوم لا يكون إيلاء. وكذلك اختلفوا في الإيلاء قبل التزويج فقال قوم يكون الإيلاء. وقال قوم لا يكون مولياً. واختلفوا في الإيلاء .. من العبد .. فقال قوم هو مثل إيلاء الحر وحبثهم ظاهر قوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ﴾ فكان ذلك لازم الجميع الأزواج. وقال قوم إيلأؤه شهران وقال قوم إيلأؤه من الأمة شهران ومن الحرة أربعة. قال غير المؤلف للكتاب والمصنف إليه هذه المسألة وما يشأ .. كلها من هذا الباب يحسن أن يكن في باب ما يجب به الإيلاء وما لا يجب وهي هذه.

مسألة: ومن طلبت امرأته أن يرسلها إلى أهلها فمضت اليهم فيحلف زوجها لا يأتيتها حتي تجيء فمضت أربعة أشهر فلا إيلاء في ذلك ومن كان له في نزوي امرأة فحلف لا يدخل نزوي فلم يدخلها حتي خلت أربعة أشهر. فليس عليها إيلاء.

مسألة: ومن قال قطع الله يده أن جامع امرأته فتركها أربعة أشهر فلا إيلاء عليه.

مسألة: ومن هجر امرأته أربعة أشهر فلا إيلاء ولا يكون إيلاء حتي يحلف بالله أو بيمين يشبه ذلك.

مسألة: ومن حلف واستثنى أن شاء الله متصلاً باليمين نفعه ولم يلزمه إيلاء.

مسألة: ومن حلف لا يطلب إلى امرأته حاجة فلم يطلبها حتي مضت أربعة أشهر. فلا إيلاء عليه في ذلك.

مسألة: ومن حلف بالله لا يطأ زوجته إلى شهر ثم يطأها قبل انقضاء

الشهر . فاتها لاتحرم عليه وعليه كفارة يمينه التي حلف بها .

مسألة : ومن حلف بالله لايطأ زوجته الى شهر ثم لم يطأها حتي خلا الشهر . ثم تركها خلا أربعة اشهر ففيه اختلاف من العلماء منهم من قال لايقع عليها ايلاء لانه لم يحجره عن وطنها شيء . وقال من قال اذا تركها جنة ليمينه وقع عليها الايلاء وقالوا هذا عن الربيع .

مسألة : ومن آلى من زوجته الصبية فلا يقع بها الايلاء حتي تبلغ وترضى به زوجها .

مسألة : محمد بن محبوب ومن هربت منه امراته فحلف بالله لايطأها حتي ترجع فلم ترجع حتي خلت أربعة اشهر . فلا أرى عليها باسا ولايقع عليها ايلاء إن كانت هي العاصية له .

مسألة : وقيل في رجل آلى من امراته الايطاها ثم جن فوطئها في حال جنونه ان ذلك يكون منه برا في يمينه ويسقط عنه الايلاء . ولايطاها حتي يكفر فان وطنها كفرو لاشيء عليه . وقال من قال ينهدم الايلاء منه بالوطي ولا كفارة عليه لان ذلك قام منه مقام الفعل في حال زوال عنه الحنث . قيل وذلك ان جنت هي ووطنها وهي مجنونة ان ذلك يكون منه فيه ويسقط عنه الايلاء وتكون عليه الكفارة اذا وطئها وهي مجنونة وهو مفيتي . قيل ولو ان امراته جبرته على وطنها فربطت يديه ورجليه وكانت هي المتولية للوطي فادخلت فرجه في فرجها كان ذلك يهدم عنه الايلاء ولا حنث عليه في ذلك . وقال من قال ان ذلك لا يهدم الايلاء عنه لانه مجبور صحيح العقل ولا حنث علي في ذلك فاذا اوطئ مرة أخرى كان عليه الحنث ويكون على الايلاء مالم يطأ .

مسألة : قلت له فما تقول في رجل قال لامراته انت طالق ان لم يقتل اياه قال معي انه قد يوجد في بعض الاثار انه اذا حلف بطلاق امراته ان لم يفعل شيئا من المعاصي المحجورة عليه فعلها انها تطلق من



حينها . وعندي ان اكثر القول انه مؤتي فان فعل ذلك الذي حلف عليه  
ثم وبرئ يمينه . وان لم يفعل الى اربعة اشهر بانته بالايلاء . قلت  
له فما يعجبك في هذا . قال عندي انه الايلاء اشبه في هذا المعنى .

مسألة : وعن من حلف في ايلاء اوظهار هل يتزوج بامراته من بعد  
ان آلا عنها اوظاهر منها او خالعه تزويجا جديدا وانما يكون ذلك  
بتطليقة واحدة . فاذا كانت باقية معه بشيء من الطلاق رجع اليها  
بنكاح جديد ولايطاها حتي يكفر كفارة الظهار ولا اجل عليه والخلع  
تطليقة . فان آلي عنها وظاهر فايهما بانته به قيل الاجل فانما تبين  
بتطليقة . وكذلك اذا خالعه ثم طلقها . فانها تبين بتطليقة . وكذلك  
ان خالعه ثم آلا عنها او ظاهر منها فاذا لم يترجعا حتي تنقضي  
العدة لم تبين الا بالخلع تطليقة واحدة فان راجعها في العدة ثم  
مضى اجل الظهار او اجل الايلاء بانته بتطليقتين من الخلع والايلاء  
والظهار .

مسألة : ومن آلي من اربع نسوة بيمين واحدة فهي كفارة واحدة  
وعليه ان يفى اليهن جميعا وان فرق ايمانهم . وآلي من كل واحدة  
فعليه اربعة ايمان .

مسألة : ومن آلي من امراته بطلاق فليس له ان يردها ولايطاها حتي  
يفعل الذي حلف عليه او تمضي اربعة اشهر فتبين بالايلاء . وليس  
من قال هذا ايجاب الطلاق قبل وقته لارد لها ايضا .

مسألة : ومن آلي من امراته وهي حامل فاذا مضت اربعة اشهر ولم  
تضع حملها فقد فانت زوجها اذا لم يكن فاء اليها ولايتزوجها حتي  
تضع حملها .

مسألة : واذا حلف لايقرب امراته خمسة اشهر او نحو ذلك فلم  
يقربها وبانته ثم تزوجها فقد برئ يمينه ولا كفارة عليه . واذا حلف  
لايقربها ولم يوقت وقتا فتركها حتي بانته بالايلاء ثم تزوجها فاذا

قربها حنث في يمينه وعليه الكفارة .

مسألة : ومن كتاب الرقاع وسالته عن حروف الايلاء . قال هي اربعة  
ان وأن وان لم وإذا واذا لم . قال المصنف اما ان وإذا فالذي عرفته  
ايهما لا يدخل فيهما الايلاء الا في اليمين بالوطني خاصة كقوله ان  
وطيتك أو إذا وطيتك فانت طالق . واما في غير الوطني فلا يكونا من  
الايلاء لانه اذا قال ان فعلت كذا وكذا فانت طالق أو اذا فعلت فلا يقع  
طلاقا الا بالفعل . واما إذا لم وان لم فهما حرفا ايلاء . ولا يحل له ان  
يطأ الا بعد الفعل الا في الوطني فلا يكون ايلاء لانه إذا قال ان لم  
اطاك فانت طالق فالوطني مباح له والله اعلم . وقد قيل ان لم يطأها  
حتي تنقضي اربعة اشهر بانث بالايلاء وشرحها في آخر الباب الثاني  
عن أبي الحسن .

## الباب التاسع عشر

### مايجب به الايلاء وما لا يجب

من الزيادة المضافة من جامع بن جعفر وقيل في الذي يحلف لا يقرب امرأته شهرا او ليلة أو أقل أو أكثر . فقال من قال إن كان الوقت الذي حلف عليه أقل من أربعة اشهر وانقضى لم يكن عليه حنث ولا يلزمه الايلاء في ترك الوطى من بعد لأن ذلك مباح له . وقال من قال من الفقهاء عن الربيع رحمه الله وغيره إذا تركها جنة ليمينه تلك ظم . يطأها أربعة اشهر بانته منه بالايلاء ولو كان الوقت الذي حلف عليه أقل من أربعة اشهر . قال ابو الحواري بقول الربيع فاخذ .

مسألة : منه والذي يولي من امرأته سنة ثم يتركها حتي تبين بالايلاء ثم يتزوجها في السنة أيضا وهو قد حلف عن وطئها تلك السنة فقال من قال ان مضى أربعة اشهر . وبانت بالايلاء فيمسك عن تزويجها حتي يبقي من السنة أقل من أربعة اشهر ثم يتزوجها فان لم يطأها حتي تنقضي السنة فقد بر في يمينه وله وطئها ولا حنث عليه .

مسألة : وعن أبي عبدالله رحمه الله في هذا قال ان تزوجها ثانية ثم امسك عن وطئها أربعة اشهر لم تخرج منه بالايلاء ثانية ولا تخرج منه الا بالاول ولكن عليه كفارة يمينه اذا وطئها في السنة . وهذا لمن حلف بغير الطلاق وهذا الرأي هو الاكثر مع فقهاءنا وبه نأخذ .

مسألة : منه فاذا حلف لا ياتي امرأته في أهلها . فان كانت ذهبت اليه وهو كارهة لم يلزمه الايلاء حتي يحلف لا ياتيها الى موضع لها عليه الكينونة فيه . قال ابو الحواري قال من قال اذا خرجت الى أهلها لم يقع عليها ايلاء وقال من قال يقع عليها الايلاء . وقال من قال ان

كانت خرجت اليهم باذنه وقع عليها الايلاء . وقال من قال ان كانت شرطت عليه السكنى مع اهلها وقع عليها الايلاء وان لم تكن شرطت عليه السكنى لم يقع عليه الايلاء . خرجت برأيه او بغير رأيه . هكذا يوجد عن محبوب وبه نأخذ .

مسألة : وقال في رجل حلف بطلاق امراته ان لم يطاها الليلة في هذا البيت فوطئها في الحائط ثم وطئها في البيت فاختلف بعض فقهاءنا في ذلك وكما اكثر القول قول من رآها حرمت عليه حيث وطئها قبل ان يطاها في البيت .

مسألة : واما اذا قال لزوجته ان وطئتك سنة الامرة واحدة فانك طالق . فما لم يطاها فلا يدخل عليه الايلاء . وان بقيت لم يطاها اربعة اشهر او اكثر حتي تنقضي السنة . لان في كل وقت له وطئها . فان وطئها تلك المرة التي استثنأها في أول تلك السنة او بعد ذلك ثم تركها لحال يمينه حتي تمضي اربعة اشهر بانك بالايلاء ولايحدث في يمينه بالطلاق لان الحنث لم يقع بعد فان وطئها ثانية بقدر مايجب فيه الغسل ويلتقي الختانان فقد وقع الحنث بالطلاق وخرج من الايلاء ان امضى الجماع قبل ان يردها بما بقي من الطلاق لما طعن ووقع الحنث فسدت عليه ابداً .

مسألة : وعن رجل بصحار وامراته بالجوف فحلف لايدخل الجوف سنة . فقد قيل انه يدخل عليه الايلاء . وقيل لايدخل عليه لأنه يحل له وطئها في غير الجوف .

مسألة : وعن رجل اعطى رجلاً مالا على ان لايطا امراته سنة يجب عليه الايلاء ام لا . قال لايلحقه ايلاء والله اعلم .

مسألة : وعن رجل قال لابنه امك طالق ان وطئت زوجتك الى خمسة اشهر فلم يمس امراته خمسة اشهر مخافة ان تذهب امه من ابيه هل يدخل عليه الايلاء . قال لا .

مسألة : وعن رجل قالت له زوجته ان قربتني الى خمسة اشهر فما لي صدقة لوجه الله فلم يقربها حتي تمضي اربعة اشهر أيدخل عليه الايلاء. قال لا .

مسألة : من كتاب الضياء ومن هجر امراته اربعة اشهر فعن جابر بن زيد انه لا شيء عليه الا ان يكون اقسام بالله لايمسها ولايجامعها فهو ايلاء .

مسألة : وعن جابر ابن زيد عن ابن عباس قال لا يكون ايلاء الا بحلف .

مسألة : ومنه ومن قال لامراته ان لم اطاك فانت طالق فلا يقع عليها بهذا ايلاء العلة في ذلك ان اليمين لا يمنع الوطي وانما يجب الايلاء بيمين تمنع الوطي فيكون اذا وطئ حائناً في شيء من الاشياء ومحجوراً عليه لسبب يفعله اولغاية ينتهي اليها وهذا مباح له الوطي فلا ايلاء عليه ولا يقع عليه حنث ان وطئ الا ان تجيء حالة يعرف انه لايقدر علي وطنها بحال فاذا أبر ذلك المال طلقت . وان لم يطأها حتي ماتت وهي زوجته وترثه لانه قد كان مباحا له وطنها الا ان تقع به علة يعرف انه لايقدر علي وطنها ابداً .

مسألة : ومن غيره وعن رجل قال لامراته او لامته والله لا اقربكما فكان يطأ امته ولا يطأ امراته . هل يكون حائناً في يمينه ويكون حائناً وتبين امراته بالايلاء اذا خلا اربعة اشهر . قال لا يحنث وان لم يطأ زوجته حتي يخلو اربعة اشهر بانته منه بالايلاء .

مسألة : وسئل جابر عن رجل قال لامراته يوم تساليني الطلاق فانت طالق . قال اذا سألته الطلاق فهي طالق واحدة . ومن غيره قال وقد قيل لا يطأها حتي تسأله الطلاق فتطلق فان لم تسأله حتي تمضي اربعة اشهر فقد قيل تبين بالايلاء . وقيل لاتبين بالايلاء وهي بحالها ابداً فان وطنها يوم سألته ثم سألته الطلاق في ذلك اليوم او

صاحبة تلك الليلة التي وطئها فيها فسدت عليه ابداً. وان لم تسأله في ذلك اليوم فقد أساء ولا تفسر عليه على قول من يقول انها لاتبين بالايلاء .

مسألة : وسئل عن رجل حلف لا يكلم امراته ولا يقبلها ولا يبيت معها . قال من قال لا يدخل عليه في ذلك الايلاء لأنه يقدر ان يجامعها ولا يكلمها . ولا يقبلها ونحو ذلك واذا فعل ما حلف عليه من ذلك فعليه كفارة يمينه .

مسألة : وسأله عن رجل قال لامراته ان عاش ولدي الى الاضحى فامه طالق. فقال الربيع ان كان الرجل الذي حلف له ولد فعاش الى الاضحى فام الولد طالق باينة. قال أبو عبدالله يملك رجعتها وان لم يكن له ولد فلا طلاق عليه ولا باس . قال غيره ان كان لامراته ولد منه او من غيره فعاش الولد الى الاضحى طلقت امراته تطليقة يملك رجعتها .

مسألة : عن ابي الحسن البسياني وعن رجل يقول لامراته ان لم اجامعك فانت طالق فلم يجامعها حتي مضت أربعة اشهر هل تبين منه بالايلاء لأنني لقيت في هذا المسألة ليس عليه ايلاء فاردت معرفة رأيك في ذلك . الجواب ان رأيي في ذلك والذي ناخذ به ان عليه الايلاء فاذا تركها أربعة اشهر بانته لأنه حلف على جماعها . ثم تركها ظالمًا لها حتي انقضت أربعة اشهر والله تعالى قد أوجب التبرص أربعة اشهر لمن حلف عن جماع زوجته بيمين او طلاق لأن الطلاق فيه الايمان قال الله تعالى : ﴿فَإِنْ فَاؤًا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾. وان عزموا الطلاق وعزم الطلاق مرور الاربعة اشهر . فهذا عليه اكثر الناس . والعمل عليه ولعل من يوجب الايلاء في ذلك يقول قوله هذا طالق ان لم اجامعها ليس مما يردعها عن مجامعتها وذلك رايه والسنة لم تأت ولا الكتاب وانما اوجب الكتاب الايلاء على من حلف عن جماع زوجته بطلاق او يمين .

## الباب العشرون

### في الايلاء بالحمل وفي الوطى وغير ذلك

وعن رجل قال يوم يقدم اخوه فامراته طالق أو يوم تحمل امراته فهي طالق أو قال ان قدم اخوه أو ان حملت امراته فهي طالق ايظاها ام لا . فاما في قوله اذا قدم اخوه او ان قدم اخوه او متي قدم اخوه . فهذا له ان يطاها حتي يقدم اخوه لم يقع الطلاق . واما قوله ان حبلت امراته فهي طالق . فهذا يطاها مرة حتي ينزل النطفة ثم يمسه عن وطئها حتي تحيض ثلاث حيض . فان استبان حملها طلقت وان لم يستبين حملها رجع فوطئها اخري ثم يمسه عن وطئها . حتي تحيض ثلاث حيض فان استبان حملها طلقت وهو املك بردها وان لم يستبين حملها فعلى ماوصفت لك . وان قال يوم يقدم اخوه فامراته طالق فليس له ان يطاها حتي يقدم اخوه فامراته طالق فليس له ان يطاها حتي يقدم اخوه خرجت منه بالايلاء . وان قدم اخوه قبل انقضاء اربعة اشهر طلقت . وكان له ان يردها بما بقي من طلاقها . ومن غيره قال نعم قد قيل انها تبين بالايلاء في قوله يوم يقدم اخوه فامراته طالق لانه ممنوع وطئها احتياطا ان يطاها في اول اليوم ويقدم اخوه فتكون قد طلقت في اول ذلك اليوم ووطئ مطلقه وحرمت عليه . وان لم يقدم ذلك اليوم فهي امراته ولا تحرم عليه ولا تبين بالايلاء على هذا السبيل لان الاصل ليس بمحجور بتحريم انما محجور احتياطا الا ان يقع ماوصفت لك . واما قوله ان قدم اخوه او اذا قدم او متي قدم فهو كما قال . واما قوله ان حبلت امراته فهي طالق او اذا حملت فهو كما قال غير انه وطئها بعد الطهر من ثلاث حيض وطئها على ماوصفت جاءت بولد لاقل من ستة اشهر من يوم وطئها تلك الوطية حرمت عليه لانه وطئ

حاملا مطلقة . فاجب له اذا ظهرت من الثلاث الحيض ان يشهد على رجعتها كلما اراد ان يطاها احتياطا له . فلعلمها ان تكون قد حملت وطلقت فوطي مطلقة . واذا ردها بعد الطلاق ووطي كان قد وطي الاحتياط من غير ان يوجب عليها طلاقا فاذا جاءت بالولد على هذا الاقل من ستة اشهر من وطئها لم تفسد عليه وزهبت بتطبيق واحدة وانهدم اليمين . واما قوله يوم تحملي فانك طالق . فلم يجب فيه بشيء والذي معنا انه لا يطاها ابدا حتي تحمل ويقع الطلاق ويردها . فان تركها فلم يطاها حتي تمضي اربعة اشهر بانك منه بالايلاء . وقال من قال لا تبين منه بالايلاء . واذا بانك منه بالايلاء او بطلاق او تزوجت زوجا غيره وحملت وهي مع غيره انهدمت اليمين ومالم تحمل فرجعت اليه وهو ممنوع وطئها على ما وصفت له . فان ردها ووطئها وطية ثم تركها ثلاث حيض لم يطاها ثم ردها اذا وطئها ثم وطئها كان على هذا له جائز عندي لانها ان كانت تحمل في ذلك اليوم الذي وطئها فقد طلقت من قبل الرد وردها فصارت امراته . وان كانت قد طلقت فقد ردها ان كانت لم تطلق فقد وطئ امراته فعلى هذا يكون دابة على هذا السبيل فمتي ما حملت فقد انهدم اليمين . وبقيت معه بما بقي من الطلاق . وهذا ان كانت معه باكثر من واحد . وان كانت معه بواحدة فلا ينفع الرد هاهنا شيئا . فان كانت ليست معه الا بواحدة فوطئها بعد طهرها من ثلاث حيض لم اقل انه وطئ مطلقة على بعض القول . وهو قول من يقول انها تبين بالايلاء . وهو عندي ابين القولين . فان جاءت بولد اقل من ستة اشهر من وطئها من اول ساعة حلف عليها لم اقل انها حرمت عليه . لاني قد علمت ان الحمل كان قبل اليمين . وانما قال يوم تحمل وهذا فعل مستقبل لا يقع به الطلاق فيما مضى من الفعل . وان جاءت بولد لستة اشهر من قال لها هذه المقالة وقد وطئها بعد ذلك . فقد وقع عليه احكام الوطي بعد اليمين وتفسد عليه اذا جاءت بولد من وطئها لستة اشهر فصاعدا الى سنتين واذا كان قد ترك



وطيها من وطئها فجاءت بالولد بعد وطئها اياها . وقد كان حلف بطلاقها يوم تحمل فجاءت بالولد لاقبل من سنتين . وجب الطلاق وحرمت عليه ابدا . وان جاءت به لاكثر من سنتين من وطئها لم اقل انها تحرم فيما بينه وبين الله اذا كان قد ترك وطئها من ذلك . وقد طلقت بالحمل وانقضت عدتها بالولد وله عندي ان يتزوجها اذا تزوجت زوجها غيره . واما الحكم المحكوم عليه ان الولد منه وانه من آخر وطئة وطئها او انه وطئ مطلقه حرمت عليه . وكذلك الذي قال يوم يقدم اخوه . فانه يردها اذا اراد وطئها في ذلك اليوم . فان قدم اخوه وقد وطئها كان قد ردها . وجاز له ذلك والله اعلم رجع الى كتاب بيان الشرع .

## الباب الحادي والعشرون

### في الايلاء بالطلاق الذي يؤمر بالطعنة فيه

سالت ابا المؤثر عن رجل قال لزوجته والله الذي لا اله الا هو الطالب الغالب لاجامعتك ابداً والا فانت طالق ثلاثا . فقال ابو المؤثر قد نظرنا في مسالتكم فلم نجد فيها في قول المسلمين ولا جاء به الاحاديث عن النبي ﷺ ولا عن اصحابه وبعده الا وقوع ثلاث تطليقات عند عزيمته الحنث اذا كان القسم بهن فان انت امرت ان تطعن طعنة فقد وقعت الثلاث . ووجب عليك كفارة اليمين وبانت ولا تحل لك حتي تنكح زوجا غيرك . وان انت زدت على الطعنة فوق التقاء الختانين ووجب الغسل حرمت عليك هذا ما حفظنا عن اشياخنا وفقهائنا . وان تركتها حتي تنقضي اربعة اشهر بانت بالايلاء . فان انت خطبتها في الخطاب ثم وطيتها حرمت عليك ابداً فان انت طعنت طعنة بقدر ما يلتقي الختانان ويجب الغسل بانت بثلاث تطليقات ثم لم تحل لك حتي تنكح زوجا غيرك . وان انت تركتها فلم تحطبها في الخطاب فتزوجت سواك ثم طلقها الزوج او مات عنها ثم خطبتها في الخطاب . فان وطيتها وطيا فوق ما يلتقي الختانان ويجب الغسل حرمت عليك . وان انت طعنت طعنة بقدر ما يلتقي الختانان ويجب الغسل بانت بثلاث تطليقات ولم يكن لك اليها رجعة حتي تنكح زوجا غيرك . فان طلقها الزوج او مات عنها فاذا انقضت عدتها حلت لك ان تخطبها في الخطاب بنكاح جديد ومهر جديد وحل لك المقام معها ووطيها كيف شئت وكفارة اليمين تلزمك من اول مات طعنة وكفارة اليمين تلزمك من اول مات طعنة اطعام عشرة مساكين . فان لم تجد فصيام ثلاثة ايام .

مسالة : وعن رجل حلف بطلاق امرأته لا يباشرها ثم لم يباشرها

حتى خلت أربعة اشهر . قال بانئت منه بالايلاء . قلت فان رجع فتزوجها بنكاح جديد ولم يباشرها حتى خلا أربعة اشهر . قال لا ايلاء عليه بعد الايلاء الاول ولا يحنث حتى يباشرها . قال أبو سعيد قد قيل هذا وهو أكثر القول . وقال من قال مالم يطها يلحقه الايلاء بعد الايلاء حتى تبين بالثلاث .

مسألة : في رجل حلف وله امرأة لا يطهاها الى سنة فان لم يطها حتى تمضي أربعة اشهر بانئت بالايلاء . فان شاء خطبها اذا بقي من السنة اقل من أربعة اشهر ولا يطهاها حتى تمضي السنة . وان هو أراد غير ذلك فليطعن طعنة واحدة حتى تغيب الحشفة لايزيد على ذلك ثم لينزع عنها ويشهد على رجعتها وان وطئ اكثر مما وصفت لك حرمت عليه أبداً . قال أبو سعيد هذا اذا حلف بطلاقها الا يطهاها فهو كما قال واما اذا حلف لا يطهاها الى سنة . فان وطئها فانما عليه كفارة يمين . وينهدم عنه الايلاء . وان لم يطها حتى تمضي أربعة اشهر بانئت بالايلاء فان ردها ووطئها قبل السنة فانما عليه كفارة يمين .

مسألة : من الزيادة المضافة . وإذا حلف الرجل بطلاق زوجته واحدة لا يطهاها . وإذا انقضت أربعة اشهر ولم يطها فقد فانت بالايلاء وان وطئها واتم الجماع فسدت عليه أبداً . ولكن الذي يؤمر به ان يطعن بذكره في موضع الوطي طعنة بقدر ما يلتقي الختانان وتغيب الحشفة . وحدها ويجب الغسل ثم ينزع . فإذا فعل ذلك فقد حنث في يمينه . وان كان حلف بطلاق واحدة او اثنتين فقد وقع عليه ذلك الطلاق . وهو املك بردها فيه اذن . وإذا ردها كانت زوجته بما بقي من الطلاق وان هو تركها ولم يفعل كذلك حتى تمضي أربعة اشهر بانئت بالايلاء . وهي تطليقة باينة والله اعلم . وينبغي للذي حلف بطلاق زوجته ان لا يطها سنة الإمرة واحدة ان يمسه عن وطئها فإذا بقي من السنة اقل من أربعة اشهر وطئها تلك المرة التي استثنائها ثم يمسه عن وطئها حتى تتم السنة . وان لم يطها الإمرة كما حلف . رجع إلى كتاب بيان الشرع .

## الباب الثاني والعشرون

### اليمين بالوطي وما أشبه ذلك

والذي حلف لا يجامع امرأته حتي تقول له فقالت له قد قلت لك هذا قد قلت لك تردد عليه ذلك فلم يجامعها او جامعها فان كان مرسلا لقوله فقالت قد قلت لك فقد قالت له قولا يبريه في يمينه هذه فان وطئها بعد ذلك فلا شيء عليه . وان لم يطئها فقد زال عنه حكم الايلاء بزوال اليمين . وان تركها جنة ليمينه . فاحسب ان في ذلك اختلافا وفي الايلاء ان تركها إلى أربعة اشهر . وان كان قال لها الا ان تقول له ان يجامعها وأراد ذلك فلا ينفعه عندي هذا القول منها ولايزيل عنه الحنث ، وان لم يطئها حتي تمضي أربعة اشهر بانث بالايلاء والايلاء تطليقة باينة منه لها لا يدرك رجعتها في الرد في قول اصحابنا . وان جامعها قبل ان تقول له قبل الأربعة اشهر زال عنه حكم الايلاء وحنث في يمينه فانظر في ذلك .

مسألة : وعن رجل له أربع نسوة فحلف لا يطأ واحدة منهن . ثم وطئ واحدة منهن ولم يقصد إلى واحدة بعينها هل يحنث وهل عليه في التي لم يطأ بأس . فعلى ماوصفت فاذا وطئ واحدة منهن فقد حنث وعليه الكفارة ولاحنث عليه بعد ذلك إذا وطئ من بقي . قلت وان حلف لا يطأهن فوطئهن الا واحدة . هل يحنث وهل تبين التي لم يطأها بالايلاء فعلى ماوصفت فاذا وطئ واحدة منهن فقد حنث وعليه الكفارة ولاحنث عليه بعد ذلك إذا وطئ من بقي . فعلى ماوصفت فاذا حلف عن وطئهن جميعا لا يطأهن كلهن فليس عليه في هذا إيلاء اذا جميعا حلف لا يطأهن لم يدخل عليه ايلاء فان وطئ واحدة او اثنتين لم يدخل عليه حتي يطأ الثالثة فاذا وطئ الثالثة دخل عليه . الايلاء في الرابعة فان لم يطأ الرابعة حتي تمضي أربعة اشهر بانث بالايلاء

وحدها . ولا كفارة عليه في يمينه حتي يطا الرابعة .

مسألة : وعن رجل يطلب الى امرأته نفسها وكهرت فحلف ان لم تفعل لا يطلب اليها حتي تطلب اليه فلما خافت الفرقة طلبت اليه قبل انقضاء اربعة اشهر فقال لاحتاج الى ذلك ثم على ذلك حتي خلا اربعة اشهر قال لعلة لا اري انه ايلاء .

مسألة : وعن رجل حلف او قال امرأته طالق لا يباشرها ليلا فكان يباشرها نهاراً . ويدعها الليل هل عليه في ذلك باس . فلا باس عليه على ما وصفت مالم يدع مباشرتها اربعة اشهر ليلا ونهارا فاذا فعل ذلك خرجت منه بالايلاء .

مسألة : وعن رجل قال لامرأته ان لم اتزوج عليك فعل مائة حجة فوطئها قبل ان يتزوج عليها . فانها لا تحرم عليه .

مسألة : وعن رجل قال لزوجته ان لم تفعل كذا وكذا في هذا اليوم فانت طالق ثم وطئها في اول ذلك اليوم ثم فعلت ما حلف عليها في آخره . هل تفسد عليه . قال معي انه قد قيل تفسد عليه . وقيل لا تفسد عليه . قلت ومامعك من علة من يقول لا تفسد عليه وقد كان ممنوع الوطي حتي تفعل وقد كان داخل عليه الايلاء قال معي انه لاجماعهم ان في اليوم لا يقع به حكم الايلاء وانما يقع به الطلاق وان لم تفعل فاذا قد فعلت فقد وقع البر ولم يقع حكم الطلاق ولا كان في الاصل واجب عليه حكم الايلاء . وانما قالوا تفسد اذا وطئها وقد آلى بطلاقها ان وطئها . فان حلف بطلاقها ان لم تفعل هذا اليوم كذا وكذا . ثم وطئها قبل ان تفعل في ذلك ثم فعلت ما حلف فيه عليها بفعله . قال فيخرج عندي انه بمعنى نعلق احكام الايلاء عليه في بعض القول ان لو تركها جنة ليمينه حتي تمضي اربعة اشهر . وقد حلف بطلاقها ان وطئها ان لم تفعل هذا اليوم فقد قيل تبين بالايلاء فيما عندي اذا تركها جنة ليمينه . وقيل لا تبين بالايلاء اذا انهدم عنه حكم اليمين

وابيح له الوطي .

مسألة : قال هاشم وعن رجل آلى من امرأته فمن قبل ان تخلوا اربعة اشهر اختلعت منه وقيل خلعها . قال ماأراها اذا اختلعت وقيل قبل الأربعة الأشهر الا ان ذلك لايدخل عليه فيه إيلاء . وعدتها من يوم اختلعت والخلع يهدم الإيلاء والله اعلم .

## الباب الثالث والعشرون

### في الايلاء إلى مادون أربعة اشهر

من الزيادة المضافة وإذا قال الرجل لامراته انت طالق ان لم تدخل دار زيد اليوم أو غدا أو الى شهر أو ثلاثة اشهر مادون تمام اجل الايلاء وهو أربعة اشهر . فإذا حدث في ذلك حدا يكون دون الأربعة اشهر فقد اجمعوا ان ذلك لا يكون به حكم الايلاء ولا يكون حكم ذلك حكم الايلاء في خروج وقد اجمعوا لانعرف بينهم اختلافاً انه لم تفعل ما حلف عليه من قبل ان عندي انه أراد يجيء الوقت انه يحدث وان امراته لا تخرج منه بالايلاء . واختلفوا في ذلك اذا فعل ذلك ثم تركها جنة ليمينه حتي مضت أربعة اشهر فقبل انها تبين بالايلاء . وقيل انها لا تبين بالايلاء واما اذا تركها لغير الجنة في يمينه . فلا ايلاء عليه ولا نعلم في ذلك اختلافاً واختلفوا فيه اذا وطئها قبل ان تفعل ثم فعل ذلك الذي عليه في ذلك الوقت الموقت او الى ذلك الاجل المحدود فقال من قال تفسد عليه امراته فعل او لم يفعل لانه قد وطئ محجوراً عليه غير مباح لأن اليمين كانت متعلقة عليه في الإجماع انه لا مخرج له من الطلاق الا بالفعل كما كانت اليمين متعلقة عليه في الإجماع انه لا يخرج له من الايلاء الا بالفعل . والايلاء ضرب من الطلاق والطلاق اوجب من الايلاء في اجماع اهل القبلة لأن اهل القبلة يختلفون في احكام الايلاء في هذا ولا نعلم بينهم اختلافاً في احكام الطلاق في هذا واقدامه على الوطي في المحجورات اقداما منه على الفساد . قال ولا فرق في ذلك ان لم يدخل دار زيد لغير اجل او اليوم فقد وقع الطلاق فلا محال ان لم يفعل ما حلف عليه ولو كان ذلك كذلك لكان اذا لف بطلاقها ان لم تدخل دار زيد لغير اجل ثم وطئها ثم فعل ان ذلك يزول عنه حكم الايلاء كما يزول به عندكم الطلاق . وقال من قال

انها لا تفسد عليه لانه ليس بمؤتي في الاجماع ايلاء يجب به حكم  
الايلاء عليه وانما ذلك لاجل معروف وانما يفسد الوطي على المؤتي  
بالطلاق والظهار لغير اجل او لاجل يكون عليه اكثر من اربعة اشهر  
او اربعة اشهر لغير غاية ولانه قد فعل ما حلف عليه ولانه قد وطي  
قبل وجوب الطلاق وفي غير عدة ايلاء .

مسألة : واجمع اصحابنا انه اذا قال امراته طالق ان لم تدخل دار  
زيد أو ان لم تضرب عمر والغير اجل مرسلًا لكلامه انه ممنوع الوطي  
وانه ان وطي قبل ان يفعل ان امراته تفسد عليه .

مسألة : اعلم ان الايلاء باليمين وبالظهار وبالطلاق والعتاق  
وبالصدقة والحج وجميع الايمان قال الله جل اسمه ﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ  
نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾ إلى قوله ﴿فَإِنْ اللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾. وإذا  
حلف الرجل يمينًا بطلاق أو عتاق أو بإله أو بالصدقة أو بغير ذلك من  
الايمان التي تردعه عن وطي زوجته فهي ايلاء، وكل يمين تمنح  
الزوج عن وطي زوجته فهي ايلاء، وحقوق الايلاء ان. وان لم. وإذا. وإذا  
لم.

مسألة : ومن قال ان لم ادخل دار فلان إلى سنة فامراته طالق فليس  
له ان يقربها حتى يفعل ما قال. فان لم يدخل الدار اربعة اربعة اشهر  
بانت بالايلاء وكذلك ان قال ان لم اضرب غلامي هذا إلى سنة فامراته  
طالق هي مثلها . وكذلك ان قال ان لم اعطك كذا إلى سنة . فامراته  
طالق مثلها، ومن قال ان دخلت دار فلان إلى سنة او ضربت غلامي هذا  
إلى سنة أو ان اتيتك إلى سنة . او ان اعطيتك كذا درهمًا إلى سنة  
فامراته طالق . ففي هذه المسائل الأربع له ان يطأها ان شاء . وقد  
فرقوا بين الذي يقول ان لم وبين الذي يقول ان فعلت لأن الذي قال ان  
فعلت كذا فامراته طالق له ان يمسه . ولا يدخل عليه ايلاء والذي قال  
ان لم يمس له مسها حتى يفعل ما قال . وإذا لم يفعل ما قال إلى اربعة  
اشهر دخل عليه الايلاء لانه لا يستطيع ان يمسه فان مسها قبل ان



يفعل فسدت عليه امراته ابدًا.

مسألة : ومن مختصر أبي الحسن والإيلاء هو الألبية باليمين ان يحلف الرجل بطلاق زوجته على فعل ذلك مثل قوله ان جامعك فانت طالق فان جامعها فامضي حرمت عليه . وان طعن بقدر ما يلتقي الختانان . ثم نزع طلقت وله مراجعتها وان تركها حتي مضت اربعة اشهر بانث بالايلاء واذا قال ان لم اجامعك فانت طالق فتركها اربعة اشهر بانث منه بالايلاء . واذا قال ان لم اخرج الى بلد فلانة فانت طالق فلم يخرج حتي تمضي اربعة اشهر بانث بالايلاء . وان قربها قبل ان يخرج حرمت عليه وما كان مثله .

مسألة : في حروف الايلاء . ان وان لم واذا واذا لم كقوله ان لم اطلقك فانت طالق فان لم يطلقها حتي تمضي اربعة اشهر بانث بالايلاء وان قربها حرمت عليه واذا لم يقدم زيد فانت طالق فاذا لم يقدم زيد حتي تمضي اربعة اشهر بانث بالايلاء ولايطا كقوله ان قدم زيد فانت طالق فقد قيل انه لايطا لانه يمكن ان يطا وقد قدم زيد . فيكون قد وطى حراما وقوله ان لم تاكلي هذا الطعام فانت طالق . فهو لايطا او ان لم تاكل حتي تمضي اربعة اشهر بانث بالايلاء وهي تطليقة تحل للازواج من يومها ويكون خاطبا في الخطاب كغيره . فان رجعت اليه فبولي وشاهدين وصداق . فان وطى فيما يلزم الايلاء حرمت عليه رجع الى كتاب بيان الشرع .

## الباب الرابع والعشرون

### في الإيلاء إلى وقت

ومن جامع أبي صفرة وعن رجل قال ان لم اذهب الى ارض كذا وكذا الى سنة - فامراته طالق ثلاثا . ثم طلقها واحدة ثم تروجت في بقية من عدتها رجلا ولبت معها زمانا ثم علم ذلك . قال يفرق بينها وبين زوجها الأخير . وزوجها الاول احق بها . قال ابو عبدالله ولا يطاها حتى تعتد من الأخير فان رجعت اليه فان الطلاق يجب من يوم خلت السنة . فان زدت اليه في بقية من السنة فانها امراته اذا ردها من الطلاق فان ردت اليه بقية السنة وهي في عدة فهي امراته ان راجعها الا ان يكون طلقها ثلاثا وان كانت ردت اليه بعدما مضت السنة فانه يراجعها . قال ابو سعيد معي انه اذا طلقها ان لم تخرج الى ارض كذا وكذا إلى سنة فانه مؤتى بالطلاق فان لم تخرج حتى تمضي اربعة اشهر منذ يوم آلى بانث منه بالا يلاء . وهي تطليقة . فان طلقها قبل ان تمضي اربعة اشهر فان مضى أجل الا يلاء وهو اربعة اشهر من يوم آلى قبل ان تنقضي عدة الطلاق وقعت تطليقة بائنة وانهدمت عدة الطلاق وان انقضت عدة الطلاق قبل ان تمضي اربعة اشهر انهدم الا يلاء بانقضاء عدة الطلاق . فان تزوجت في العدة بعد هذا كله غلطا ولم تنقضي عدة الطلاق . ولا بانث بالا يلاء فالنكاح فاسد معي . وزوجها الاول احق بها في الحكم الذي وصفت لك فان ردها من الطلاق الذي طلقها فلا يطاها حتى تخرج . وان كان الآخر قد وطئها فلا يطاها حتى تعتد من الآخر وحتى تخرج الى تلك الأرض فان لم تخرج من بعد ان رجعت اليه حتى تمضي اربعة اشهر بانث منه بالا يلاء . وان لم يردها لم يجز له وطئها على حال وكان موليا عنها على الحالة التي كانت عليه . فاذا اعتدت من الآخر وانقضت سبيلها رجعت الى احكام الاول في انقضاء عدتها منه من عدة الطلاق وعدة الإيلاء وكانت

احكام الايلاء عليه بحالها يبني عليها منذ آلى عنها بتمام ذلك منذ رجعت اليه والى احكامه من انقضاء سبيلها من الآخر ما كان بقى عليها من عدة الايلاء وعدة الطلاق على سبيل ما وصفت لك ولا يجب لها من العدة في الايلاء ولا في الطلاق ما كانت في احكام غيره في الزوجية ولا في العدة فاذا رجعت الى العدة منه فان انقضت عدة الطلاق قبل عدة الايلاء انهدم الايلاء وان انقضت عدة الايلاء تطليقة وبانت منه وحلت للزواج . هكذا عندي على حسب هذا . ومن الكتاب وعن رجل طلق امراته الى وقت وقته فتزوجت امراته في بقية من الوقت . قال اذا ردت اليه قبل الوقت أو بعده انتزعت من الآخر فانها تعتد بما كان مضى من وقت السنة وهي بمنزلة يوم تزوجها المؤخر . ومن غيره قال ابو سعيد معي انه يخرج على قوله ان لو قال لها اذا مضت اربعة اشهر فانت طالق فظنت ان الطلاق قد واقع فاعتدت وتزوجت . وظنوا ان ذلك جازي لها بعد شهرين منذ قال لها ذلك . فان كان كذلك فانه اذا علموا ذلك انتزعت من الاخر ورجعت الى احكام الاول . فان كان قد مضى لها في ملك الآخر قليل او كثير لم ينظر في ذلك على معنى قوله ولو مضى لها سنة عنده وتنزع من الاخر وتكون في احكام أول . فان لم يكن دخل بها الاخر على معنى قوله يخرج . فان لم يكن الاخر وطيبها فمن حين ما ترجع الى الاول اعتدت الشهرين وجزان للاول ان يطاها . وان كان وطيبها الآخر فمعنى على معنى قوله انه لا يطاها الاول حتى تعتد من الآخر ثم يطاها الاول ان شاء مالم تمض الشهران من بقية الأربعة اشهر التي وقت لها انها طالق اذا مضت فانظر في ذلك . وفي عدله وتدبيره واعرضه على آثار المسلمين فاني انما فسرته لك على معنى قول . ومعنى انه يخرج على معاني قوله . فاذا مضى شهران منذ رجعت الى الاول وقع طلاقه في الحكم على معنى قوله ان كان كذلك اراد وان كان وطيبها الاخر فمعنى انها تعتد من الاخر ثم ترجع الى احكام الاول بعد عدتها من الاخر في العدة التي جعل عليها من الطلاق فاذا مضى شهران منذ اعتدت من الاخر طلقت الطلاق الذي جعل عليها الاول ان كان كذلك . ولا ينظر فيما مضى على معنى قوله من السنين والشهور

مع الآخر في حكم الطلاق الذي جعله الأول عليها إذا مضت أربعة أشهر  
إذا كانت في الحكم خارجة من أحكامه . وإن كان على ما يخرج عندي في  
العدة وانقضائها .

## الباب الخامس والعشرون

### في المؤلى يتزوج التي بانت منه ولا يطا حتى تمضي أربعة اشهر

وقيل في المؤلى اذا بانت امراته ولم يكفر حتى تزوجها بنكاح جديد . انه قال من قال ان تركها بعد التزويج أربعة اشهر اخرى بانت ايضا بالآلآ مرة ثانية . وقال من قال لا تبين بالآلآ الامرة واحدة . ويوجد عن ابي عبدالله محمد بن محبوب رحمه الله أنه قال انا أخذ بقول من قال انها لا تحرم عليه ولا تبين بالآلآ الا مرة واحدة والله اعلم بالصواب .

مسألة : وسالته عن رجل آتى من امراته وكانت حاملا فمضت أربعة اشهر لم تضع هل تبين بالآلآ . قال هكذا عندي . قلت له ارايت هل لها ان تزوج حين بانت ام ليس لها حتى تضع . قال هكذا عندي ان ليس لها ان تزوج حتى تضع . قلت له ارايت ان تزوجت بعد ان بانت بالآلآ قبل ان تضع . هل يثبت التزويج . قال معي انه لا يثبت ذلك حتى تضع . قلت له ان تزوجت قبل ان تضع ولم يدخل بها حتى وضعت ثم دخل بها بذلك النكاح الاول . هل يثبت التزويج ويجوز ذلك ولا يفرق بينهما . قال معي انه قد قيل في ذلك باختلاف فقال من قال يثبت النكاح ولا يفرق بينهما . وقال من قال لا يثبت ذلك ويفرق بينهما لأن النكاح وقع قبل ان تنقضي منها اسباب الحمل من الاول قلت له فان وطئها قبل ان تضع هل تحرم عليه . قال معي انه قيل تحرم عليه بذلك ولا اعلم في ذلك اختلافا . قلت له فعلى قول من يقول ان النكاح لا يثبت ويفرق بينهما إذا جاز بعد ومنوع الحمل . هل يملك الزوج ردها . قال معي انه لا يملك ردها لانها بائنة منه بعد الأربعة الأشهر .

مسألة : جواب من الشيخ ابي عبدالله محمد بن ابراهيم رجل تزويج امرأة ولم يدخل بها . ثم انه حلف بالله تعالى انه لا يدخل بها ولا أخذها فخلت اربعة اشهر ولم يدخل بها . أتبين منه بالا يلاء أم لا . ارايت ان كانت تخرج منه بالا يلاء الا انه كان في تلك الأربعة الاشهر يدخل بها ويغلق عليها الباب اومس فرجها من فوق الثوب ولم يجامعها الا ما ذكرت لك ثم خلت الأربعة الاشهر . هل عليها في ذلك عدة منه ام لا عدة عليها في ذلك علي هذه الصفة وان كان ، عليها عدة بذلك الذي ذكرته من اغلاق الباب ومس فرجها من فوق الثوب ثم لم يعلمها بذلك وممرت السنين على ذلك . هل تخرج من العدة ام لا تخرج من العدة على هذه الصفة الا بقصدي . وهذا ان كان عليها عدة قلت وعلى هذه الصفة من اغلاق الباب ومس فرجها من فوق الثوب ثم خرجت منه بالإيلاء أو طلقها يلزمه لها الصداق كاملا ام نصف الصداق . الذي عرفت انه اذا لم كاملا ام نصف الصداق . الذي عرفت انه اذا لم يوفها عاجلها ولم يُمكّنه من الدخول بها الا ان يوفها صداقها العاجل . ولم يقدر هو على صداقها العاجل انه لا ايلاء عليه والله اعلم . واما اذا كان يقدر على عاجلها ولم يعطها اياه ولم تمكّنه من الدخول بها الا بتسليمه اليها فلم يسلمه . فقد قيل انه يخاف ان يدخل عليه الا يلاء والله اعلم . واما ان كانت تمكّنه من الدخول بها ولو لم يسلم اليها صداقها العاجل فترك وطئها حتى خلت الأربعة الأشهر ولم يكن له عذر في تركه فعندي انه يدخل عليه الا يلاء . واذا ثبت حكم الا يلاء وانما هو تربص اربعة اشهر فاذا خلت اربعة اشهر فقد انقضت عدتها وحلت للزواج الا ان تكون حاملا . فلا تتزوج الا حتى تضع حملها . هكذا قيل والله اعلم . والمرأة التي يولى عنها انما عدتها هذه الأربعة الأشهر التي يتربص فيها كما قال الله عز وجل : «تربص أربعة اشهر» فإذا خلت الأربعة الأشهر انقضت عدتها وبانت بتطبيقه . وحلت للزواج الا ان تكون حاملا . واذا لم يكن وطئها ولامس فرجها ولا نظره . فعندي انه انما لها نصف الصداق . ولانها مطلقة . واما المطلقة اذا طلقها قبل ان يطأها ولو مس فرجها او نظره أو أغلق عليها بابا

أو أرخى عليها سترا وخلا بها أو ما أشبه هذا فإنه ليس عليها عدة كذلك قال الله فإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فما لكم عليهن من عدة تعتدونها . وأما في الحكم إذا صح الخلوبها مما يمكنه وطئها فقد قيل إن عليها العدة ولو ادعت أنه لم يطئها . وأما الصداق إذا مس فرجها أو نظره فلها الصداق كامل . وأما مسه من فوق الثوب فقد قيل أنه كالمس من تحته إذا عرف مامس . وقال من قال أنه ليس بمس . فعلى هذا القول عندي فلها نصف الصداق حتى يمس من تحت الثوب . وعلى القول الأول فعليه الصداق كله . وأما العدة إذا طلقت . ولم تعلم فقد قيل تحسب بما مضى وتنقضي العدة . وقال من قال حتى تعلم ذلك . وتعتقد العدة . وأما المتوفي عنها زوجها فقد قيل أنها تحسب بما مضى لأن المطلقة تجب عليها العدة بالحيض والأشهر وما أشبه ذلك . فلا خلاف العدد عليها وجب عليها النية والقصد إلى العدة . والمتوفي عنها زوجها إنما عدتها أربعة أشهر وعشر فهو كان لها ولا يحتاج إلى النية . وهذا عندي أنه . في بعض القول والله أعلم .

مسألة : وسئل عن رجل أتى من زوجته ثم ارتد عن الإسلام . فقيل إن تمضي أربعة أشهر رجع إلى الإسلام فوطئها في ذلك اليوم هل يدركها قال معي أنه يدركها . قلت فإن كان آلا منها ثم ارتد عن الإسلام ثم مضت أربعة أشهر ثم رجع إلى الإسلام هل تكون قد فأنته بالإيلاء . قال هكذا عندي . قلت فهل له أن يتزوجها تزويجها جديدا . قال هكذا عندي برضاها إن كان بقي بينهما شيء من الطلاق . قلت فهل عليه إيلاء بذلك الأول . قال معي أنه قد قيل أنها تبين بإيلاء ثاني . وقيل لا تبين إلا بالإيلاء الأول فيما عندي . قلت وما أحب إليك من القولين . قال لا يبين في خطأ أحدهما وأرجو أنه أكثر ما يوجد أنها لا تبين إلا بإيلاء واحد ولكل نظر . قلت وسواء أتى عنها ثم ارتد عن الإسلام إلى أن تمضي أربعة أشهر أو تركها حتى مضى أجل الإيلاء في القول والاختلاف في وقوعه عليها

بالأيلاء الثاني . قال لا يبين لي في ذلك فرق . قلت له فان طلقها طلاقاً يملك فيه رجعتها ثم ارتد عن الاسلام فرجع الى الاسلام . وقد خلت عدتها هل يتزوجها تزويجا جديدا . قال هكذا عندي اذا كان باق بينهما شيء من الطلاق . قلت وتكون معه بما بقي من الطلاق ام بالثلاث . قال معي انه بما بقي من الطلاق . قلت فان طلقها تطليقة واحدة ثم انقضت عدتها . وتزوجها زوج غيره ولم يدخل بها . ثم تزوجها الاول لكم تكون معه من الطلاقى . قال معي انه قد قيل تكون معه بما بقي من الطلاق . قلت فان كان الزوج الثاني قد كان دخل بها ثم طلقها . ثم تزوجها الاول تزويجا ثانيا وقد كان طلقها واحدة تكون معه بما بقي من الطلاق ام بثلاث تطليقات . قال معي انه قد قيل هذا وهذا . قلت وما علة من يقول انها تكون معه بثلاث تطليقات للعدة التي قد بقيت عليها من الثاني ووطيه لها ام بغير ذلك . قال معي انه يتحول احكام النكاح الاول عنه وينويه لغيره لما يختلف فيه بانه لو كان ثلاثا الطلاق من الاول لرجعت الى ثلاث تطليقات معه فالو احدى والثنتين في المعنى . قلت ومن اين لم تجعل له في حال ما تزوجها الثاني ولم يدخل بها . ثم طلقها ما جعل له في حال ما وطئها من الطلاق بالثلاث وما علته على ذلك . قال معي انه لإجماعهم ان احكام زوجته بحالها وانها لا تحل له ولو كان طلق ثلاثا الا بالدخول من الثاني .



## الباب السادس والعشرون

### في الإيلاء من أحد الزوجين بطلاق الأخرى

من الزيادة المضافة . وقيل اذا كان للرجل امرأتان فقال لعمرة ان وطيت حفصة . فانت طالق . وقال لحفصة ان لم اطلقك فعمرة طالق ثلاثا . فان وطى حفصة طلقت عمرة . واحدة الا ان ينوي اكثر وقد انهدم الإيلاء عن حفصة لانه كان قد آلا عنها بقوله ان وطيتها فعمرة طالق . لانه كان ممنوعا وطيتها لوقوع الطلاق بعمرة . وان لم يطلق حفصة إلى أربعة اشهر . بانته عمرة أيضا بالإيلاء ان كانت في عدة الطلاق . وان انقضت عدة الطلاق من وطى حفصة ولم يرد عمرة فلا إيلاء وان ردها أو كانت في العدة أو كان تزوجها تزويجا جديدا ثم لم يطلق حفصة حتى تمضي أربعة اشهر مذ قال لحفصة ان لم اطلقك فعمرة طالق فان عمرة تبين بالا يلاء فقال من قال واحدة وقال من قال بالتطليقة الاولى ولا يقع على حفصة هاهنا طلاق ولا إيلاء . وان لم يطأ حفصة حتى تمضي أربعة اشهر بانته حفصة بالإيلاء وهي واحدة وان لم تطلق حفصة حتى تمضي أربعة اشهر بانته عمرة بالإيلاء . فقال من قال ثلاث وقال من قال واحدة وهو المعمول به . وان لم يطأ حفصة ولكن طلقها فانه لا يقع على عمرة طلاق ولا إيلاء لانه ان لم يطأ إلى أربعة اشهر بانته هي بالإيلاء . ولا يقع على عمرة طلاق بوطيها . وكذلك قد انهدم الإيلاء عنها والطلاق عنها . فن طلقها فأنقضى أجل الطلاق قبل مضي الأربعة اشهر فقد انهدم الإيلاء وتبين بما طلقها وان طلقها طلاقا يملك فيه الرجعة . ثم لم ينقضى أجل الإيلاء حتى تمضي أربعة اشهر بانته بالإيلاء أيضا مع ما طلقها من الطلاق .

مسألة . وعن رجل له امرأتان اسم احديهما زينب والأخرى عائشة . فقال ان لم يطلق عائشة . فزينب طالق فستل ايها طلقت فقال ما لي في

واحدة منهما نية . فاذا مضت اربعة اشهر ولم يطلق احديهما فقد باننا منه جميعا . كل امرة تطليقة الا ان يكون نوي الطلاق كله . وان وقع على زينب قبل عائشة فقد حرمت عليه عائشة . وان وقع عليهما فقد حرمتا عليه جميعا . ومن غيره الله اعلم الذي معنا انه مولى عن زينب بطلاق عائشة . فان طلق عائشة قبل اربعة اشهر فقد برمن الإيلاء ويردها في العدة ان اراد ذلك . فان لم يطلق عائشة حتى مضت اربعة اشهر بانت زينب بالإيلاء وعائشة امراته وان لم يطلق عائشة زينب قبل اربعة اشهر فقد فسدت عليه زينب تفسر عليه عائشة بوطي زينب . وان وطئ عائشة في الأربعة الأشهر . لم تفسد عليه واحدة منهما . فان لم يطلق عائشة إلى اربعة اشهر بانت زينب بالإيلاء . وان طلق عائشة في الأربعة اشهر ولو كان قد وطئ عائشة فقد تفسد عليه واحدة منهما بوطي عائشة . قال المصنف لعله اراد فليل لا تفسد عليه واحدة منهما .

مسألة : وان قال ان لم اطلق عائشة فواحدة منهما طالق . وان لم يطلقها إلى اربعة اشهر بانتا منه جميعا بالإيلاء لانه مولى عنهما جميعا فايهما وطئ قبل ان تطلق عائشة في الأربعة اشهر فسدت عليه التي وطئ . ولعل بعضا يقول يفسدان عليه جميعا بوطي واحدة منهما لانه جميعا فسدتا عليه جميعا . وكذا ان قال ان لم يطلق واحدة منهما فواحدة منهما طالق . فان لم يطلق واحدة منهما حتى تمضي الأربعة الاشهر باننا منه بالإيلاء . وان وطئ واحدة ففي ذلك اختلاف وان وطئهما جميعا فسدتا عليه جميعا . وان طلق واحدة منهما قبل اربعة اشهر فالأخرى امراته ويرد الأخرى في العدة ان شاء . وان قال ان لم اطلق واحدة منهما فزينب طالق . وقد ألى عن زينب بطلاق أخذهما . وان وطئ زينب قبل ان يطلق احدهما فسدت عليه زينب . وان وطئ عائشة . لم تفسد عليه . وايتهما طلق فقد انهدهم عنه الإيلاء في زينب ولو طلق زينب انهدهم الإيلاء فيه عنها رجع الى كتاب بيان الشرع .

## الباب السابع والعشرون

### في وطى المولا عنها

وعن رجل طلق زوجته ان لم تفعل كذا وكذا ثم لم تفعل حتى بانث منه بالإيلاء . ثم تزوجها بِنكاح جديد هل له ان يطأها قبل ان تفعل ما حلف عليها وان وطئها قبل ان تفعل هل يحرم عليه . وهل عليه ايلاء ثاني . فعلى ما وصفت فاذا بانث بالإيلاء وراجعها بِنكاح جديد فقد انهدمت عنه اليمين وله ان يطأها من قبل الفعل .

مسألة : وعن ابي الحواري وعن رجل وقع بينه وبين رجل من اهل قريته ماثورة وضره الرجل في ماله فقال امراته طالق عشرا ان لم ينصفوه خواص ذلك الرجل وكان شيخهم غائبا فوطى الرجل الحالف زوجته . وهو منتظر لشيخهم ان انصفه والاخرج من البلد فوصل الشيخ فانصفه واعطاه الحق . فعلى ما وصفت فاذا اوطى الرجل زوجته من قبل ان يعطوه الإنصاف . وانما كان الانصاف لعله من بعد الوطى فقد حرمت عليه زوجته ابدا ابدا لا شك في ذلك ولامرأ لأنه آلى عن زوجته في امراته ثم وطئها من قبل ان يبر يمينه فقد وقعت الحرمة بينهما ابدا وان نكحت زوجها غيره فلا رجعة له عليها .

## الباب الثامن والعشرون

### الايلاء بالتحريم

قلت فان قال انت على حرام على البدية ما يلزمه . قال معي انه يلزمه كفارة يمين ولا تحريم عليه بهذا القول . ويجوز له ان يطأها قبل ان يكفر وبعد ان يكفر على معني قوله . قيل فان قال انت على حرام ان وطئتك هل يكون موليا . قال هكذا معي انه مولى لانه ان وطئها وجبت عليه الكفارة بقوله انت على حرام ان وطئتك .

مسألة : وعن رجل قال امراتي على حرام الى الربع . فعلى ما وصفت فان لم يقرب امراته حتى تمضي اربعة اشهر بانئت بالايلاء وان قربها من قبل ان يتربع القبيض من عند العامة حنث في يمينه . وكان عليه الكفارة باطعام عشرة مساكين . فان لم يجد فصيام ثلاثة ايام ولا باس عليه في امراته . واذا تربع القبيض من عند العامة فذلك وقت الربع . قال ابو سعيد اذا حرم امراته على نفسه الى الربع كان عليه كفارة اليمين منذ حرّمها على نفسه قربها او لم يقربها . فان لم يقربها الى اربعة اشهر بانئت منه بالايلاء . فان قربها قبل ذلك انهدم عليه الايلاء وان قال امراته عليه حرام ان قربها الى الربع فهو كما قال .

مسألة : وعن رجل جعل عليه امراته حراما ولم ينو الطلاق . فعلى ما وصفت فعليه كفارة يمين مرسل اطعام عشرة مساكين . فان لم يجد فصيام ثلاثة ايام فان لم يطأ امراته حتى تمضي اربعة اشهر بانئت بتطليقة . والكفارة ان شاء قبل الوطي . وان شاء بعد الوطي .

مسألة : حفظ محمد بن محبوب عن حفظ عن سليمان بن عثمان في رجل يقول امراته عليه حرام كحرمة الظهار انه يلزمه كفارة يمين وظهار .

مسألة : وعن موسى وأزهر في الذي قال امراته عليه حرام . قالوا يمين يكفرها فسالتهما عن تفسير ذلك . قالوا يمين .

مسألة : وعن رجل قال لزوجته أنت على حرام الى يوم الدين . قال ابو سعيد معي انه قد قيل من حرم امراته على نفسه فعليه كفارة يمين . وقال من قال انه يكون موليا ان لم يطها ولم يكفر حتى تمضي اربعة اشهر بانث بالايلاء . ومعني انه قيل ان لم يطها مرسلا حتى تمضي اربعة اشهر بانث بالايلاء . ومعني انه قيل ان لم يطها مرسلا حتى تمضي اربعة اشهر بانث بالايلاء . هل يلحقه الايلاء لانه ليس ممنوع الوطى اذ هو حائض وطى او لم يطى . وقوله عندي الى يوم الدين وتحريمها بلا حد كله سواء اذا حرمها في غير يمين يحلف عليها بتحريمها . فان قال ان وطيتك فانت على حرام . هل يلحقه الاختلاف في الايلاء . قال لا يبين في ذلك لانه انما يخرج خالعال بتحريمها ومعني الايلاء لها هو معنى الحلف .

مسألة : من الزيادة المضافة . قال ابو سعيد انه معه الإختلاف في ذلك فقال من قال تبين بالثلاث وقال من قال تبين بواحدة لا يملك رجعتها . وقال من قال تبين بواحدة يملك الرجعة . وقال من قال من أصحابنا انه مولي . وقال من قال يكفر ولا ايلاء عليه . وهو قول جابر بن زيد فيما قيل . وقال من قال اذا تركها جنة ليمينه بانث والا فلاتبين . ومن الزيادة المضافة ايضا ومن جامع بن جعفر .

## الباب التاسع والعشرون

### الافاءة بالإيلاء

قال الله تعالى: ﴿فَإِنْ فَاؤًا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾. وينبغي للمولي عن زوجته اذا بران يفي الى زوجته ويطاها وان كان مريضا أو مسافرا أو مسجوناً أو في سبب لا يمكنه ان يفيء اليها فليل انه يشهد انه قد فاء الى زوجته ولم يمنع عن وطئها الا ما هو فيه . واما المريض فليل ينبغي له ان يمس فرجها بيده او كيف ما امكنه وان لم يفعل . فلا باس ان شاء الله . وان لم يفعل حتى تمضي اربعة اشهر فهو عزم الطلاق . وقد بانث منه بتطبيقه والله اعلم من غيره .

مسألة اجتمعوا ان الفيء المذكور هو الجماع وكذلك قال ابو عباس وعلي وابن مسعود وغيرهم . واختلفوا في فئي من لا يقدر على الجماع فقال قوم اذا فاء بلسانه وقبله فقد فاء .

مسألة : ومن غيره وسألته عن المولي المسافر المحبوس اذا اشهد على الافاءة ولا يقدر على اللمس بعد سفره وحبسه هل يجزيه الاشهاد ويدرك زوجته . ولو انقضى اجل الايلاء قبل ان يرجع . قال معي انه اذا كان له عذر في سفره . ولم يقدر على الافاءة لحبسه فارجو انه قيل يجزيه الاشهاد عن الافاءة الى زوجته لا يقع عليه ايلاء . قلت له فان ترك الاشهاد تعدد أو جهل هل يقع عليه الايلاء . قال معي انه اذا لم يفي بما يمكنه من وطئ او مس او اشهاد لغير مانع يمنع عن ذلك . فمعني انه قد قيل يقع عليه الايلاء . قلت فيجوز الاشهاد في السفر ولو كان قد آتى في الحضر ثم خرج فمنعه عن الافاءة بالوطئ واللمس . قال معي انه قد قيل اذا آلى فليس له ان يسافر حتى يفيء . وانما ذلك اذا آلى في سفره ثم لم يمكنه الرجوع الى الافاءة . قلت له فان خرج من خوف فمنعه السفر عن

الرجوع الى الافاءة . هل يجزيه الاشهاد . قال يعجبني ان يكون له ذلك اذا كان له عذر في الخروج ولم تمكنه الرجعة للعذر المتبقي عليه بمنزلة الحبس .. وغيره . قلت له فان منعه الوطي هل يجزيه الاشهاد . قال معي انه اذا ثبت له العذر بالمنع عن الوطي وبيان ذلك . فهو احداً يعذر به اذا لم يبلغ الى الافاءة وليس عندي ان يجزيه الإشهاد اذا لم يمكنه الوطي أو اللمس . قلت له فان عجز عن الوطي واللمس هل عليه ان ينظر . قال لا اعلم اني وجدت ذلك في قولهم وانما قيل يلمس والله اعلم بذلك ولم اره يوجب ذلك ولم يصرح به .

مسألة : قلت له فان كانت هي المسافرة وقد خرجت بغير رايه . هل عليه الخروج اليها حتى يفىء بالوطي . قال معي انه اذا خرجت مراغمة له بذلك فليس عليه ان يخرج اليها . ولعل ذلك يوجد عن محمد بن محبوب ولعل بعضاً يذهب الى ان عليه الخروج حتى يفىء فيما يشبه عندي والله اعلم .

مسألة : قلت فان آى عنها وهي مسافرة هل عليه الخروج اليها . حتى يفىء بالوطي ام عليه الإشهاد . قال معي انه قد مضى القول في ذلك فان كانت سافرت برايه فكما قيل وإن كانت بغير رايه فذلك .

مسألة : والذي يولي من امراته قبل الجواز فان كان يقدر ان يطاها اولا تمنعه نفسها او كان على مقدره من حقها . فلم يدفعه اليها ولم يطاها حتى تمضي اربعة اشهر فنخاف ان تبين بالإيلاء . واما ان كانت لا تقربه الى نفسها حتى يصير اليها حقها فذلك لها وان لم يقدر على حقها ولم يدفعه اليها فلا يدخل عليه ايلاء .

مسألة : وكذلك قيل يشهد اذا نشزت منه امراته انه لم يمنعه من وطئها الا هربها . وكذلك ان قدر عليها فكلما اراد ان يطاها قاتلته فان خاف الفوت فانه يشهد انه لم يمنعه من وطئها الا ذلك . وكذلك اذا قال انه قد وطئها وانكرت هي ذلك فالقول قوله مع يمينه لقد وطئها بعد ان آى منها

قبل ان تمضى اربعة اشهر . فان اشهد شاهداً واحداً لم يجزه وان اشهد شاهدين غير عدلين فقل ان صدقتهما ادركها . وان حاكمته لم يدركها الا بشاهدى عدل .

مسألة : وعن ابي عبدالله رحمه الله قلت فهل تصدقه على اشهاده . قال ليس لها أن تصدقه حتى يعلمها الشاهدان ولا تمكنه من وطئها فان امكنته واحضرها الشاهدين فشهدا وارخا وقتا يدركها فيه والا فانها تحرم عليه ويفرق بينهما .

مسألة : وفي جواب ابي على رحمه الله وعن رجل آلى من امراته ثم غاب عنها مقلت اربعة اشهر . ثم تزوجت برجل ثم جاء زوجها يقول انه قد فاء اليها في الأربعة الأشهر . وهي تقول لم يبق الى فان الاول اولى بها وعليه اليمين والقول قوله .

مسألة : وعن سعيد بن محرز في رجل تزوج امرأة مفقودة ثم ظاهر منها وكفر فلما اراد ردها علم بحياة المفقود فاعتزلها الآخر حتى مضت الاربعة اشهر . قال ابو جعفر اقول برأى انها تتم العدة من حين اختار الال الصداق . واما الوضاح بن عباس ومحمد بن محبوب رحمة الله عليهما فقالا ذهينته . قال ابو الجوارى ذهبتة الا لم يبق اليها حتى انقضى الاجل .

مسألة : في الصبية وسئل عن رجل آلى من امراته وهي صبية لا بجامع مثلها . قال من قال ان هو اشهد في الأربعة اشهد انه قد فاء اليها فهي امراته وعليه الكفارة . وان لم يشهد حتى تمضى الأربعة الأشهر بانت منه بالايلاء . وقال آخرون اذا خلف لا يقربها عشر سنين وهي صغيرة يومئذ لا يجامع مثلها ثم تركها الى ان صارت يجامع مثلها . فان لم يبق اليها حتى مضت الاربعة الأشهر وقع الايلاء وبانت منه . وقال من قال انه انما يكون وقت الايلاء والظهار اذا بلغت ورضيته زوجا فان وطئها قبل البلوغ فسدت عليه .



**مسألة : وقيل اذا اراد الرجل ان يفيء الى زوجته وبر يمينه فوجدها  
حائضا فانه يؤمر ان يجردها ويمس ويقول لم يمنعني منها الا ما هي  
فيه من الحيض . ..... رجع الى كتاب بيان الشرع .**

## الباب الثلاثون

### في الظهار

ومن جواب أبي الحسن في رجل قال لزوجته انت كأمي او انت على كأمي ان خبزت لشهرين او ثلاثة اشهر او اربعة اشهر . قلت ما يلزمه في ذلك . فعلى ما وصفت فان كان هذا الرجل يعنى بقوله ان لا تخبز له في هذه الاشهر فاذا خبزت له في هذه الاشهر مرة واحدة وقع الظهار ولا يطاها حتى يكفر . وان كان يعنى لا تخبز له في هذه الاشهر يعنى لا تخبز له في كلها . فلا يقع الظهار حتى تخبز في كل هذه الاشهر ثم هنالك يقع الظهار . فان لم يكن له معنى فاذا خبزت له مرة واحدة وقع الظهار . ويطاها حتى تخبز له فاذا خبزت له فلا يطاها حتى يكفر . فان وطئها قبل ان يكفر حرمت عليه أبدا وترزمه الكفارة . من حين ما تخبز له في الاجل في الاربعة الاشهر . فان لم يكفر حتى مضى اربعة اشهر بانت بالايلاء بتطليقة بائنة .

مسألة : وعن رجل قال لزوجته انت على كأمي ما يلزمه فهذا يلزمه الظهار فان قال انما نويت في الحق والقدر لم يقبل ذلك منه اذا حاكمته المرأة وان صدقته على ذلك وسعها المقام معه والله اعلم .

مسألة : وسألته عن رجل قال لامرأته انت على كظهر أمي الف مرة ما يلزمه . قال معي ان عليه كفارة واحدة للظهار بهذا . قلت له فان قال هكذا في وقت واحد مرتين . قال معي انه يكون كفارة واحدة . وقال من قال انه يكون كفارتين . ويعجبني الأول وهو عندي يخرج على الايمان وما قيل فيها .

مسألة : من الزيادة المضافة وسئل عن يهودى او نصرانى ظاهر من امرأته ثم اسلما قال قال بعضهم ليس عليه كفارة الظهار . وقالوا لان الله

قال ﴿والذين يظاهرون منكم من نسائهم﴾ قالوا يعني منكم من المؤمنين ثم تبع آخر الكلام او له فصار ذلك على من قاله من المؤمنين . وكما انه لو حلف في شركه لم تكن عليه كفارة اليمين اذا اسلم .

مسألة : ومن الاثر . قال ايما رجل ظاهر من امراته وهي مملوكة فعليه في ذلك مثل ما على الحرة اذا ظاهر منها . فليس له ان يطاها حتى يكفر كفارة الظهر . وان هو ظاهر منها ثم ادركها عتاق قبل ان يكفر فاختارت نفسها فبانت منه ثم حفظها فتزوجها فليس له ان يقر بها حتى يكفر كفارة الظهار لانه عاد اليها . قال فعليه الظهار كما قال الله .

مسألة : ومن قال لامراته ان تروجها فهي عليه كظهر أمه ثم بدا له ان يتزوجها . قال ابو نوح لا يمسه حتى يكفر كفارة الظهار . وقال غيره لا آراء ظهرا .

مسألة : ومن ظاهر من امراته فمكث اربعة اشهر . ثم مات احدهما فلا ميراث بينهما فقد بانت منه ان لم يكفر يمينه في الاربعة اشهر من يوم ظاهر منها .

مسألة : من جامع الشيخ ابي محمد كان سبب لزوم حكم الظهار شكاية خولة امرأة اوس بن الصامت الى النبي ﷺ من زوجها حين ظاهر منها فانزل الله حكم ذلك في اول سورة المجادلة .

مسألة : وانما خص الظهر دون غيره في اليمين التي اريد بها التحريم لأن الظهر موضع الركوب والمرأة مركوبة اذا غشيت فكانه قال ركوبك على ركوب أمي في التحريم يعنى وقت الجماع .

مسألة : وهذا من لطيف الاستعارة والكناية والله اعلم قال الله عز وجل: ﴿الذين يظاهرون منكم من نسائهم﴾ ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقبة من قبل ان يتماسا ذلكم توعظون به والله بما تعملون خبير . فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين من قبل ان يتماسا فمن لم يستطع فاطعام ستين مسكينا الآية . واذا قال الرجل لزوجته انت علي كظهر أمي

فعليه أن يكفر فإن لم يكفر حتى تمضي أربعة أشهر فقد بانت بظهار .  
وهي تطليقة بائنة فإن تزوجها تزويجا جديدا يرضاها كانت معه على  
تطليقتين . والكفارة عليه بحالها ولا نعلم في ذلك اختلافا . وإنما  
الاختلاف في الوطى قبل الكفارة فقال من قال عليه الكفارة ولا يطأ حتى  
يكفر فإن لم يطأ ولم يكفر حتى تمضي أربعة أشهر بانت بظهر آخر . ثم  
هى كذلك . وحتى تبين بثلاث تطليقات وتنقضى احكام هذا النكاح . فإذا  
انقضى احكام هذا النكاح ثم تزوجها تزويجا جديدا . بعد تزويج غيره  
لم يكن في ذلك وقت . والكفارة بحالها . وقال من قال لا وقت عليه اذا بانت  
بالأجل الاول في المسألة الاولى ولكن لا يطأها حتى يكفر ولا وقت عليه فإن  
وطى قبل أن يكفر فسدت عليه . وقال من قال لا يطأ حتى يكفر فإن وطى  
لم تفسد عليه . وعليه الكفارة بحالها . وقال من قال عليه الكفارة وقد  
انقضى أجل الظهار ولا يكون عليه أجل ثان والكفارة دين عليه وله  
وطؤها .

مسألة : وإن قال هى عليه كظهر امه ان فعل كذا وكذا فهى امرته  
ويطأها حتى يفعل فإن لم يفعل فلا باس عليه ابدأ ولا يقع بهذا ظهار في  
شيء من الأمور ولا إيلا إلا ان يفعل . فإذا فعل وجب عليه الظهار وكان  
مظاهرا ان فعل ذلك الا في قوله هى عليه كظهر امه ان وطئها . فإذا قال ذلك  
كان موليا بالظهار فإن يطأ حتى تمضي أربعة أشهر بانت منه بالايلاء  
فإن بانت منه بالايلاء بالظهار على هذا ثم تزوجها تزويجا جديدا . فلا  
يطأها وطياً فوق ما يجب الغسل . فإن لم يطأ بعد هذا التزويج حتى  
تمضي أربعة أشهر . فقد قيل تبين بالايلاء مرة ثانية وثالثة والقول فيه  
كالقول في المظاهر التارك للكفارة في البينونة بالايلاء في ذلك . وقال من  
قال لا تبين منه بالايلاء ولا أجل عليه في ذلك . والذي يؤمر به هذا ان  
يطعن طعنة بقدرما يلتقى الختانان ويجب الغسل ثم هو حينئذ مظاهر  
من هذه المرأة فإن امضى الوطني ذلك فسدت عليه امرأته . وإن نزع من  
حينه كان مظاهرا والقول فيه كما مضى في المظاهر في الكفارة والبينونة .

وسائر الاشياء كلها . فاذا قال أنت على كظهر امي ان فعلت كذا وكذا فهي امراته ابدًا ولا ايلاء عليه حتى يفعل ذلك الا الوطى فقد مضى فيه القول .

مسألة : واذا قال هي عليه كظهر امه ان لم يفعل كذا وكذا فهو مولي بالظهار في كل شيء من الاشياء ماسوي قوله ان لم يطاها فانه لا يكون موليا بقوله هي عليه كظهر امه ان لم يطاها لانه مباح له وطبها وسائر ذلك من الافعال فهو مولي عليها بالظهار فيه . فان لم يفعل ذلك حتى تمضي اربعة اشهر بانته منه بالايلاء بالظهار . ولا تلزمه كفارة الظهار بعد حتى تاتي حالة لا يقدر على فعل ذلك الذي آله بالظهار . فان اتا ذلك كان مظاهرا وكان عليه احكام الظهار حينئذ . وما كان في حال يقدر فيه على فعل ما آله به بالظهار . فلا يكون عليه كفارة لانه لم يحدث بعد . فان بانته منه بالإيلاء على ذلك ثم تزوجها تزويجا جديدا فهو على جملة الإيلاء بالظهار . فقال من قال تبين بالايلاء مرة بعد مرة حتى تمضي الثلاث . وقال من قال لا تبين بالايلاء ولكن لا يطا حتى يبر . فان وطى قبل ان يبر ويفعل ما حلف عليه فسدت عليه . وقال من قال لا تفسد عليه ولا يؤمر أن يطا حتى يفعل وقال من قال انهدم ذلك ويطا ولا ايلاء في ذلك إلا مرة واحدة رجع إلى كتاب بيان الشرع .

مسألة : وعن رجل طلب الى امراته نفسها فكرهت فقال ان لا يستك الى سنة فانت على كظهر امي ولم تبقي معه الا بتطليقه فارى برأى ان يلا بسها حتى يختلف الختان ثم ينزع فيكفر ولا يزيد غير ذلك .

مسألة : من الزيادة المضافة مختصر من مسألة ومن قال لامراته ان عدتي تساليني بوجه الله فانت على كامي . فقالت اسالك بالله . قال الموثران حلف مرسلأ فارى الحنث واقعا لأن وجهه الله هو الله . وليس لله وجه محدود كنفو رجل قال لامراته ان سالتيني بالرحمن فانت طالق فسألته بالله فقد حنث ووقع الطلاق . وان الله هو الرحمن الا ان يحضر نيته ان سالتيني بالرحمن ينوي بالإسم فعسى لا يكون عليه حنث والله أعلم

## الباب الحادي والثلاثون

### في لفظ الظهار

وعن رجل جالس هو وامراته ثم انه مر عليهما رجل فقال للرجل الجالس من جالس معك . قال اخي أو امي هل تحرم عليه امراته . فان لم ينو ظهارا ولا طلاقا فقد كذب ويستغفر ربه ولا يعود ولا لباس عليه في امراته .

مسألة : قلت فان قال الرجل لزوجته ان لم تفعل كذا وكذا اليوم فهي عليه كظهر امه فلم تفعل ذلك في ذلك اليوم ا يكون هذا من الظهار . قال : هكذا معي انه اذا مضي ذلك اليوم ولم تفعل ذلك فقد صار مظاهرا . قلت له وكذا لك ان قال لها فهي عليه كظهر امرأة اجنبية ممن يحل له تزويجه او ممن لا يحل له نكاحه هل يكون سواء كقوله كظهر امه . قال معي انه يوجد او يشبه في قول اصحابنا انه اذا قال فهي عليه كظهر امه . قال فهي عليه كظهر امرأة ممن يحل له نكاحها انه لا يكون مظاهرا بذلك ولو كانت المرأة اجنبية قال وامامن لا يحل له نكاحه من ذوات المحارم من النساء فهي بمنزلة امه في معنى الظهار فيما يقع لي في قول اصحابنا . قلت له فان قال انت على كظهر فلانة لامرأة قد بانث منه بحرمة او كظهر فلان يعني الرجل ان لم يفعل كذا وكذا اليوم فلم يفعل هل يكون مظاهرا بهذا ام لا ايضا قال هذا يختلف فيه من قول اصحابنا في التي قد بانث منه بحرمة والتي قد زنا بها والمحدودة من الزنا اذا ظاهر بهؤلاء عن امراته فبعض يراه مظاهرا وبعض لا يراه مظاهرا . قال وكذا لك الرجل إذا ظاهر به عن امراته فهو عندي مظاهر . قيل فان ظاهر عن امراته المجوسية هل يكون ظهارا قال اما اذا قال انها عليه كظهر مجوسية هو عندي مظاهرا اذا كانت غير معروفة ولا محدودة . واما ان كانت محدودة معروفة فمعني انه لا يقع بها عليه ظهار لانها اذا كانت غير محدودة .

وانما قال مجوسية فالمجوسية لا تحل له في الإسلام على الا بذلك كما لا تحل له امه على الا بد . واذا كانت محدودة فقد يمكن ان تسلم ويحل له تزويجها على معنى قوله . قلت فان قال انت على كظهر دابة قد سماها هل يكون ظهرا . قال هكذا يخرج معي في قول اصحابنا . قلت فان قال انت على كامي ولم يقل كظهر امي هل يكون هذا ظهرا . قال هكذا معي انه يقال . قلت فيقوله انت على كظهر امي على البداية يكون ظاهرا ام حتى يقول ان فعلتي كذا وكذا ثم لا تفعل في الوقت الذي حده لها ام يقع بهما جميعا معنى الظهار . قال معي انه اذا قال انت على كظهر امي وقع الظهار من حينه . واذا قال ان فعلت كذا وكذا . ثم لم يفعل ذلك في الوقت الذي حد لها وقع الظهار بالحنث فهذا ظهار يحنث والاول اظهار من حينه على معنى قوله . قلت له فان قال انت على كظهر امي ان لم تفعل كذا وكذا ولم يحد ذلك في وقت من الاوقات هل يكون هذا ايلاء قال ان هذا موضع ايلاء بالظهار ان لم تفعل المرأة ذلك الى اربعة اشهر بانث بالايلاء . قلت له وتسقط عنه الكفارة من الظهار اذا بانث المرأة بالايلاء . قال هكذا عندي . قلت له فان عاد تزوجها هل ينحط عنه الظهار والايلاء . قال معي انه يختلف في ذلك فقال من قال انها اذا بانث بالايلاء مرة ثم تزوجها انهدم عنه الايلاء . وقال من قال انه يلحقه الايلاء ولو عاد تزويجها حتى تبين بالثلاث . وقال من قال ولو بانث بالثلاث فالايلاء ايضا يلحقها وليس كذلك مدة على معنى هذا القول على معنى قوله .

مسألة : واما الذي قال لزوجه هي عليه كظهر حمارته او بقرته او حملة ونوى ذلك نفعهن او قال هي عليه كظهر امه او اخته فهذا يلزمه الظهار ولا يلتفت الى قوله لان هذا هو الظهار وليس قوله على كقوله نى . والمنفعة تكون له والمضرة تكون عليه . ومن اوجب على نفسه شيئا ثم احاله عن نفسه ولم يقبل منه في الحكم . واما قوله كظهر حمارته او دابته . فمعنى ان في بعض القول ان عليه الظهار . وبعض يقول كفارة يمين تكون بمنزلة الايلاء كانه قال هي عليه حرام لانه انما كان التظهر

كالظهار في الام فيه من هو مثلها في النساء من ذوات المحارم ولم تك في الدواب ولا ينفعه إحالة قوله الى غير ذلك في الحكم عندي .

مسألة : والذي قال لامراته انت على كظهرى فلا شيء عليه حتى يريد بذلك الطلاق .

مسألة : من كتاب الأشياخ وعن رجل قال لامراته هي عليه كحرمة زانية هذه . وكان معناه مواتاه زانية . قال عليه الظهار على قول . وقول عليه كفارة يمين ولاظهار . ومن قال لامراته يا اخته ويا أمة فليس ذلك ظهار وإنما هو جفاء . وإن قال يا اختى ويا نيتى فلا فساد عليه ولكن لا يتعود ذلك .



## الباب الثانى والثلاثون

### فى الظهار عن من لم يتزوجها بعد أو تزوجها ولم يجز بها

وعن رجل قالت له امراته انت تزوج فلانة قال فلانة على كأمى لا تجزنى . قال ابو المؤثر قد اختلف الفقهاء فى ذلك فمنهم من رأى عليه كفارة الظهار ولا وقت عليه . ومنهم من رأى عليه كفارة يمين إطعام عشرة مساكين فان لم يجد فصيام ثلاثة ايام . ومنهم من لم ير عليه شيئاً . وقال كان جابر بن زيد لا يرى عليه شيئاً . وهو احب القول الى .

مسألة : وعن رجل ظاهر او آتى من امراته ولم يؤد اليها شيئاً فاذا أدى اليها عاجلها فليكفر قبل ان يخلو وقت الظهار فان لم يفعل من يوم اعطى عاجل مالها حتى تخلو اربعة اشهر بانته بالظهار .

مسألة : وعن هاشم بن عبدالله الخراسانى أنه قال لاظهار على الرجل فيما لا يملك . ولا يعتق مالا يملك ولا يطلق مالا يملك .

مسألة : ومن عرضت عليه امرأة ان يتزوجها فقال هى عليم كظهر أمه ان تزوجها ثم تزوجها فقال عليه كظهر أمه ان تزوجها ثم تزوجها بعد ذلك فلا بأس . وفى كتاب ابى قحطان ان عليه الكفارة اذا تزوجها ولا وقت عليه . قال وقيل لاظهار عليه فى غير زوجته وقيل هو ظهار ووقته اذا تزوجها كوقت الظهار . والاول احب الى . الى ان تكون عليه كفارة الظهار اذا تزوجها ولا وقت عليه .

## الباب الثالث والثلاثون

### في النية في الظهار والطلاق

في رجل طلب الى زوجته أن يجامعها في وقت من الليل فامتنعت فقال ان لم تدعه زوجته فهي عليه كامه . فامتنعت زوجته ولم تقاربه الى نفسها حتى أصبح

وقال انه لم نيوتك الليلة خصوصا . قلت هل يقع عليه في ذلك ظهار . فعلى ما وصفت فإذا لم نيو تلك الليلة ولم يسم لها ودعته قبل ان تمضي اربعة اشهر فقد برو لاظهار عليه . وان لم تدعه حتى تمضي اربعة اشهر بانته منه بالايلاء .

مسألة : من كتاب ابى على موسى بن مخلد : سئل ابو سعيد عن رجل قال امراته طالق ان افكر في حاله فقال هي امراته حتى يفكر وله ان يطاها فإذا فكر في حاله طلقت . قلت فان قال امراته طالق ان كان تفكر في حاله . قال فهذا يحتمل معنيين اراد بقوله ان كان تفكر في حاله في حينه ذلك فإن كان مفكرا في حاله في حينه طلقت والا لم تطلق اذا اراد ذلك . ولو افكر في حاله بعد ذلك . وان اراد بقوله ان كان يفكر فيما يستقبل فهذا اذا افكر في حاله بعد ذلك بقليل او بكثير طلقت امراته في حين ما قال لها ذلك . وقد قيل إنه ينوى في الطلاق اذا كان يقع على معنيين فنوى احدهما . وقال انه نوى احدهما واذا لم ينو احدهما وقع الطلاق عليهما بهما جميعا ويقع بالاول منهما . فان كان مفكرا في حاله في حين ذلك طلقت امراته . ولا تطلق بإفكاره فيه من بعد ذلك . فان لم يكن مفكرا في حاله في حين ذلك ثم افكر فيه بعد ذلك ولم تكن له نية وقع عليه الطلاق بالحكم الثاني حين ما قال لها ذلك متى افكر في حاله . فان وطئها من غير رد وقد قال لها هذا ثم تفكر في حاله يوما كان قد وطئ فيما مضى مطلقة فسدت عليه .

مسألة : ومن قال لامراته هي عليه كظهر أمه يوما او شهرا فتركها يوما او شهرا ثم وطئها حرمت عليه اذا وطئ قبل ان يكفر كفارة الظهار .

مسألة : والظهار من الأمة كالظهار من الحرة . وفي الإجل اختلاف . وقال بعض أجلها أجل الحرة وقال بعض شهران .

مسألة ومن قال لامراته انت على كظهر امي فهو ظهار بلاخلاف . فان قال كامي ففيه اختلاف . قال بعض يكون ظهارا وقال بعض لا يكون ظهاراً . وان قال كامي كمثل أمي فلا يكون ظهاراً حتى ينوي الظهار ولا ظهار على الزوج في قوله انا عليك كامك او كاختك او كاخيك او كوالدك الا ان يقول انت على كامي فعليه كفارة الظهار . ومن قال لامراته انت على كظهري فلا شيء عليه الا ان ينوي بذلك القول بها عليه حرام كنفسه فهو ظهار .

## الباب الرابع والثلاثون

### فيمن آلى وظاهر وطلق وما اشبه ذلك

من الزيادة المضافة من جامع بن جعفر وإذا حلف بالله لا يقرب امراته ان لم يدخل دار زيد وهي عليه كظهر أمه فمضى أجل الإيلاء والظهار في يوم واحد . فقال هي تطليقة واحدة قلت له وكيف بالكفارة ان كان آلى فظاهر ان لم يدخل بدار زيد فلم يقربها اربعة اشهر . قال عليه كفارة الإيلاء وكفارة الظهار . ولا يقربها حتى يكفر كفارة الظهار . وقال من قال وأما كفارة الإيلاء فان شاء كفر قبل الوطى وان شاء بعده . وقال ابو عبدالله رحمه الله اذا جمع الإيلاء والظهار فليس له قبل ان يطأها حتى يكفر وانما يجوز له ان يطأها اذا آلى منها بالله او بتحريمها عليه ولم يظاهر ولم يولى بطلاق .

مسألة : وإذا آلى من امراته ان لم يدخل بيت فلان وظاهر منها وان لم يدخل بيت فلان يعنى لرجل آخر يمينين متفرقتين فقبل يخرج باليمين الاولى وتنهى الثانية . ومنه ومن طلق امراته طلاقا يملك فيه رجعتها ثم آلى منها . أو ظاهر لحقها ذلك كما يلحقها الطلاق ما كانت في العدة .

مسألة : منه ومن آلى بطلاق ثلاث ان فعل كذا وكذا ثم ظاهر من ساعته فان انقضت عدة الظهار قبل ان يجب الإيلاء بالطلاق . فقبل تذهب بتطليقتين وان آلى بطلاق ثلاث فانقضت عدة الإيلاء بالطلاق وقد كان ظاهر بعد ذلك بايام فانها تبين بالإيلاء وهي تطليقة واحدة . وقال من قال تبين بالثلاث والرأى الاول احب الى . فان انقضت عدة الظهار قبل عدة الإيلاء بالطلاق خرجت بتطليقتين وهو خاطب من الخطاب . وقال من قال ولكن لا يطأ حتى يكفر ولا عدة في ذلك . فان وطئ حرمت عليه . قال ابو الحواري قد قيل هذا وقال من قال من الفقهاء ان وطئها بعدما

يردها بنكاح جديد من قبل ان يكفر انها لا تحرم عليه . وبهذا القول  
ناخذ . وان كان فعل الذى آتى عنه بالظهار فهي امراته ويطا ان شاء .

مسألة : وعن بعض الفقهاء في رجل قال لامرأته ان دخلت دار فلان  
فانت طالق وان وقف على باب داره فانت على كظهر امي وان قضيت من  
عنده حاجة فوالله لا اقربك الى سنة ففعلت هذا كله فهي طالق . ويدخلها  
عليه وعليه الكفارة في الظهار والكفارة في يمينه بالله لا يقربها الى سنة  
فان لم يردها بعد الطلاق حتى تنقضى عدتها من الطلاق بانتهى بواحدة .  
وان لم يكفر كفارة الظهار حتى مضت اربعة اشهر من قبل ان تنقضى من  
الطلاق بانتهى بتطليقتين . وان انقضت عدة الطلاق قبل ذلك بانتهى بواحدة  
وينهدم الظهار فان تراجع فعليه كفارة الظهار . وكذلك اليمين ان تركها  
حتى تمضى اربعة اشهر وان انقضت أجلها واجل الظهار في يوم واحدا  
لم يكن هدمها اجل الطلاق نهى تطليقة واحدة بائنة . وان وطئها قبل  
انقضاء الاربعة الاشهر . وقيل انقضاء السنة فعليه كفارة اليمين . رجع  
إلى كتاب بيان الشرع .

## الباب الخامس والثلاثون

### فيمن ظاهر وآلى وطلق في وقت واحد

وعن رجل آلى وظاهر وطلق في يوم واحد وانقضت العدة في يوم واحد فقد قال من قال تخرج منه بتطليقتين .

مسألة : وفي جواب أبي على في الذي آلى من امرأته ثم ظاهر ثم طلق بطلاق بانته فان انقضت عدة الطلاق ثم تزوجها تزويجا جديدا قلت هل يسعه ان يطاها قبل ان يكفر فلا يطاها على ما وصفت حتى يكفر . فان وطئها قبل ان يكفر لم تحرم عليه على بعض القول وقد يوجد ذلك عن محمد بن محبوب رحمه الله . وقال غيره قد قيل هذا وقال من قال تحرم عليه وذلك يوجد عن أبي المؤثر فيما رفع عنه أبو الحواري فيما يوجد والله اعلم . ومن الجواب قلت وما تقول ان كان اخذها زوج قبل ان يكفر كفارة الظهار الذي بينه وبينها . ثم اخرجها الزوج الثاني . ثم الظهار الذي بينه وبينها . ثم اخرجها الزوج الثاني . ثم تزوجها هو من بعد ان انقضت عدتها من الثاني هل عليه كفارة الظهار فتعم اذا كان عليه بعد فعليه كفارة الظهار .

مسألة : عن أبي الحواري وعن رجل لزمته كفارة الظهار وله مال وعليه دين وعليه لزوجته الذي ظاهر منها حتى يأتي على جميع ماله . هل له ان يصوم . فعلى ما وصفت فاذا كان على هذا من الدين بما يحيط بما له فليس على هذا عتق ويجزيه الصيام . وقلت وما حد من يلزمه العتق . فاعلم اني كتبت الى أبي المؤثر سألته عن حد ذلك فكتب اني اذا كان يبقى من ماله يعد العتق ما يقوت به نفسه وعياله فاذا كان اذا اعتق نقص عن قوته وقوت عياله كان له الصيام الا ان المعنى في كتابه الى اذا كان يبقى معه ما يقوته وعياله فانه اعلم بالزيادة والنقصان في اللفظ

الا ان جوابي اليك على حسب ما كتبت الى به وتقول اذا كان اذا اعتق وبقي معه من ماله ما يقوت نفسه وعياله وجب عليه العتق . واذا كان ينقص عن قوته وقوت عياله اجزى عنه الصيام . وقلت ان كان ليس له مال ولزمته كفارة الظهار وهو جلد قوى .

وقال ليس اطبق الصيام . فاذا كان هذا صحيح البدن من الامراض التي اعذر الله فيها عن الصوم في شهر رمضان فهذا لا يجزى عنه الاطعام . وعليه الصيام وانما المعذور عن الصيام المريض الذي لا يشتهي الطعام فاذا كان يشبع من الطعام . فهذا واجب عليه الصيام . ولا عذر له عن الصوم الا ان ياتي عليه حال يخاف على نفسه الموت كما يخاف الصحيح . فاذا قالت المرأة اطعم وهو قادر على الصيام . وهو صحيح وقال الزوج انه اطعم وهو مريض لا يقدر على الصيام . فالقول قول الزوج . وعلى المرأة البينة على ما تقول فان لم يكن مع المرأة بينة وعلمت انه اطعم وهو قادر على الصيام . فليس لها ان تقيم معه . فان كان وطنها على ذلك فقد حرمت عليه ابدا فان طلبت يمينه . كان لها ذلك عليه الا انها ان علمت انه حلف كاذبا فليس لها ان تقيم معه وتهرب اذا كانت تعلم انه اطعم . وهو صحيح من المرض الذي يعذر فيه من الصوم وقد بينت لك عذر المرض عن الصوم .

مسألة : وعن المظاهر تبين منه ثم يتزوجها بنكاح جديد ثم لم يكفر حتى جلت اربعة اشهر اتبين بظهار آخر ام لا . فاما موسى فقال يلزمه ظهار آخر واما ابو عثمان كان يقول ليس عليه وقت ولا يمسه حتى يكفر .

مسألة : ومن ظاهر من امراته ثم ادعت انه وطنها قبل ان بكفر وانكر هو فالقول قوله مع يمينه .

مسألة : ومن ظاهر من امراته . ثم غاب فبان امراته بالايلاء . فلها ان تزوج فان قدم من غيبته . وقال اني كفرت فالقول قوله وعن رجل لزمه

كفارة الظهار . ولم يكن عنده ما يعتق وهو قوى البدن . وكان في شدة الحر . وقال انه لا يطيق يصوم وليس من علة . ولكن من شدة الحر . وقال انه يطعم ستين مسكينا هل يجزئه الاطعام . وهو صحيح البدن . فعلى ما وصفت فهذا عليه الصيام . ولا يجزئه الاطعام حتى يكون بمنزلة يجوز له الافطار في شهر رمضان ويصبح صائما حتى يخاف على نفسه الموت . فاذا خاف على نفسه الموت أفطر ولا يزال على تلك الحال فاذا خاف ان يمضى الاجل قبل ان يمضى الشهر ان قليطعم ستين مسكينا . فان اطعم من قبل ان يفعل ما وصفت لك ووطى حرمت عليه امراته عليه ابدأ . وذكرت ان كان لا يطيق يصوم واراد ان يفرق حبا على الفقراء هل يفرق مثل ما يلزمه في كفارة الأيمان والصلوات فكل ذلك عندنا سواء . وهذا الذى وجدناهم يعملون به من البر والشعر نصف صاع كل مسكين . ومن الذرة ثلاثة ارباع الصاع . واما ما ذكرت ووجدت في كتاب جابر بن زيد فهذا الذى وجدناهم يعملون به . قال ابو سعيد الذى معنا في الكفارة انما هي بالصاع فمن البر نصف صاع . ومن الذرة ثلاثة ارباع الصاع وكذلك زكاة الفطر ليس بالمكوك . وكذلك الزكاة انما اصلها على الصاع ثلاثمائة صاع فاذا بلغت الثمرة ثلاث مائة صاع وجب فيه الزكاة ولو كان ثلاث مائة صاع عشرة مكايك بمكوك ذلك المصر لا ينظر فيها ولا نقص انها .

مسألة : واما كفارة الظهار فليس له فيها تخيير . وعليه العتق حتى لا يجد ثم عليه الصيام حتى لا يطيق . ثم عليه الاطعام ولا عذر له من احدن . وان لم يفعل بانت منه زوجته بالظهار . واما كفارة القتل . فعليه العتق حتى لا يجد ثم عليه الصيام وليس عليه ان يكفر بالطعام في كفارة القتل . ولا يجزى عنه ذلك في أكثر القول . وهو المعمول به . وقيل انه يجزى عنه وبالقول الأول نأخذ والله اعلم بالصواب .

مسألة : عن ابي علي الحسن بن احمد وفيمن ظاهر من امراته ثم مرض



ولم يجد عتقا ولا يمكنه الاطعام حتى خلت اربعة اشهر . هل يدرك امراته ويجزيه الصيام اذا صح . فاذا خلت الأربعة اشهر بانته منه على ما وجدت والله اعلم .

مسألة : وسألت ابا سعيد عن رجل اطعم كفارة الظهار كل مسكين اكلة ثم وطئ أتفسد عليه امراته ام لا تفسد . قال احسب انه قيل على ما يخرج في مذاهب اصحابنا انه ان كان ذلك على الجهالة يظن ان ذلك جائز له اذ قد اطعم ستين مسكينا ووطئ على ذلك انه معذور بالجهالة ولا تفسد عليه اذا ادركهم باعيانهم فاطعمهم اكله ثانية . قلت فان لم يدركهم باعيانهم واطعم غيرهم كل واحد اكلة هل يجوز ذلك . قال لا يبين لي ذلك في قول اصحابنا . قلت له وتفسد عليه على هذا ام يكون الطعام . متعلقا عليه الى ان يجدهم باعيانهم . قال معنى انه ان ادركهم قبل اربعة اشهر فارجو انه لا يقع عليه حكم البينونة وان مضت اربعة اشهر . وقد وطئ ولم يطعمهم . فاخاف ان تفسد عليه لانه قد مضى وقت الطعم ان لو لم يطأ وتبين منه . فاذا بانته منه . ففي الحكم انها قد خرجت من حال الدرك عندي . قلت له فاذا فسدت عليه اتزوج من حينها حين بانته ام تعتد . قال معنى انها تعتد من يوم وطئ عدة المطلقه مذيوم وقعت الحرمة . قلت له فان لم يقدر على العتق والصيام . حتى بقي من اربعة اشهر يوم واحد من يوم ظاهر . ثم اطعم ستين مسكينا ووطئ جاهلا يظن انه يسعه ثم لم يقدر على المساكين فيطعمهم اكلة ثانية حتى خلت الأربعة اشهر . هل يلحقه القول في الاول ويكون اجله اربعة اشهر اخرى ان تطعمهم فيها والافات منه قال معنى ان عدتها اربعة اشهر مذيوم ظاهر . وكذلك الاول انما عدته مذيوم ظاهر ليس مذيوم وطئ . ومعنى ان لا يدرك الا في الأربعة اشهر التي هي اجل الظهار في قول اصحابنا . قلت له ارأيت ان اطعم ستين ... مسكينا ثم اكل عند أحدهم مما اطعمه من الكفارة ثم وطئ بعد ذلك . هل عليه في زوجته باس . قال معنى انه اذا قبض الفقير ما اعطاه من الكفارة فقد صار مال للفقير . وللفقير أن يصرف ماله حيث اراد

قلت له فان اطعم ستين مسكينا . كل واحد لقمة ثم وطى من اطعم في الاربعة اشهر . كل واحد اكلتين . هل يدرك زوجته . قال لا يبين هذا لأنهم قالوا باطعام اكلة . قلت له فان اطعم مسكينا واحدا ستين يوما كل يوم اكلتين ووطى ايظن انه يجزيه . هل يدرك زوجته على ذلك . قال معي انه لا يدرك على حسب ما عندي انه قليل . قلت له فان اطعم بعد ذلك ستين مسكينا قبل ان تخلوا اربعة اشهر . هل يدرك زوجته . قال معي انه ان لم يكن وطى ادركها اذا كان مما يجزي عنه الاطعام على ما معي انه قليل . قلت له وتحرم عليه . قال فليس معي انه يجزيه ولا يدرك بذلك زوجته . واذا كان لا يدرك زوجته . وكان قد وطى فمعني انها تفسد عليه . قلت له فان اطعم عبيدا للفقراء او للاغنياء ووطى على ذلك هل تحرم عليه . قال فمعني على معنى ما عندي انه قليل لا يجزيه وتفسد عليه . قلت له فان كان العبيد مبرزين يكسبوا وياكلوا اكل ذلك سواء . قال هكذا عندي . قلت له فان اطعم ستين مسكينا اكلتين ووطى على ذلك ثم صح انهم عبيد هل تحرم عليه زوجته اذا وطىها على ذلك . قال معي على معنى ما عندي انه قليل انها تفسد عليه . قلت له ارايت ان اطعم ستين مسكينا غيرهم اكلة اخرى هل يجزيه ذلك . قال معي انه لا يجزيه على ما عندي انه قليل . قلت له فان وطى على ذلك اتحرم عليه زوجته اذا وطى على ذلك . قال معي انه اذا لم يطعم الستين اكلة ثانية باعيانهم ممن كان اطعمه انه يلحقه ما يلحق الأول الذي اطعم ستين . ثم وطى وهذا معي مثل الاول وانما يحصل له ستون من العشرين ومائة . قلت له ارايت ان اطعم احدا من اولاده البالغين الذين ملتزما عولهم من كفارة ظهار . هل يجزيه ذلك . قال فمعني انه على معنى ما قيل فيما ذهب اليه اصحابنا انه لا يجوز ان يعطيهم زكاته ان هذا مثله عندي . واذا لم يجزيه ووطى فسدت عليه عندي . قلت له وكذلك ان اطعم والديه من كفارة ظهاره اهو مثل الاولاد في هذا . قال معي انه من يذهب لا يجوز ان يعطيها من زكاته ان هذا عندي مثله . قلت فعلى قول من يقول ان يجوز له ان يعطى والديه من زكاته وكفارة ظهاره . هل يجيز له ذلك في اولاده البالغين اذا كان ملتزما عولهم

مالم يصيروا بحكم عليه بعولهم . قال لا يبين لي ذلك . لان هذا  
 والزكاة عندي سواء لانه انما يطعم من لا يعول هكذا قيل فيما عندي  
 قلت له فهل هذا يخرج عندك على التنزه من قول المسلمين ام يخرج على  
 الحجر الحرام انه لا يجوز له ان يعطى زكاته من يعول من اولاده  
 وغيرهم . قال معي انه على المنع لانه اذا اعطي من يعول فكأنه لم يعط .  
 وكأنه وضع من ماله في ماله ودفع عن ماله بماله فاذا كان كذلك فلم يعط  
 . ولو كان عطيته بهذا جازي لم يكن هنالك اخراج ماله من ماله . قلت له .  
 وكذلك من لم يلزمه من عوله بالزمانه من قرابته اهو مثل اولاده في هذا .  
 قال هو مثله عندي فيما قيل الا ما وقع فيه الاختلاف فبوقوع الاختلاف  
 يختلف معناه . قلت له ارايت ان اطعم كفارة ظهاره فقراء اهل الزمة من  
 اليهود .. والنصارى هل يجزيه بذلك . الذي معي في ذلك اختلاف والله  
 اعلم . قلت له كانوا ممن يقرأ الكتاب او ممن لا يقرأ كله سواء . قال معي  
 انه قد قيل اهل الكتاب خاصة بالاختلاف وغيرهم عندي اجدر بتشريع  
 ولا يعجبني ذلك في اهل الكتاب ولا في غيرهم من اهل الزمة اذا وجد  
 المسلمون . قلت له فاذا فعل ذلك ووطي على ذلك . هل يفرق بينهما . قال  
 معي ان الذي لا يجيز ذلك يفرق بينهما . قلت له فاذا وجد المسلمون  
 واطعم فقراء المجوس او المشركين من اهل الحرب او العهد ووطي على ذلك  
 هل يفرق بينهما . قال يعجبني اذا وجد المسلمون ان لا يجوز في اهل  
 الزمة . واما التحريم فلا يعجبني ذلك ما وافق قول احد من المسلمين .  
 واما قبل الفعل فأمره ان لا يفعل . قلت فمعك ان احدا من المسلمين قال انه  
 اذا وطى على اطعام فقراء المشركين والمجوس الذين وصفت لك اجزا انها لا  
 تحرم عليه . قال الله اعلم وارجو انه قد يوجد ان بعض المسلمين لم يتقدم  
 على فساد اذا كان قد اطعمه الفقراء . ومعني انه اذا اطعم من يجوز له ان  
 يعطيه زكاته ولا يكون ضامنا في الإجماع انه يلحقه الاختلاف . قلت له  
 فاذا اعطى زكاته فقراء المشركين او المجوس او اهل الكتاب وهو يجد فقراء  
 المسلمين معه انه يلحقه الاختلاف في برأته من الزكاة . قال فمعني انه  
 مادون اهل الحرب يلحقه الاختلاف . وليس بمحمود في ذلك . وقد تناول

لعله بعض من تاول في قول الله ﴿ليس عليك هذا﴾ يعني بذلك أهل الصدقة. الذي يتصدق عليهم ﴿وإنه يهدي من يشاء﴾ ﴿وما تنفقوا من شيء فإن الله به عليم﴾. وقال ﴿ويطعمون الطعام على حبه مسكينا﴾ فإذا كانوا إلا ساري يومئذ أنهم كانوا مشركين وأشياء يعتل بها من يعتل ممن يجيز الصدقة للبار والفاجر إذا كان فقيرا. قلت له ولا يجوز أن يعطى أهل الحرب من المشركين من الصدقة على الحال من الحال. قال لا يجوز ذلك عندي. لأنهم تقطع المواد عنهم كلها إذا كانوا أهل حرب فكيف يعطون من مال الله. قلت له أرايت أن لم يقدر على العتق فصام فلما بقى عليه يوم من صومه قدر على العتق. فلم يعتق وأتم صومه ووطي زوجته جهلاً منه يظن أنه يجزيه إذ قد صام هل تحرم عليه زوجته. ويفرق بينهما. قال معي أنه على ما عندي أنه قد قيل لا يجزيه إذا وجد. وهو كذلك عندي لقول الله وعندي أنه ما لم يتم الصوم وتنقضي أحكامه فعلى معاني مذهب أصحابنا أنه لا يجزيه الصوم ويكفر بالعتق. وإذا وطى على ما لا يجزيه. فمعي أنها تفسد عليه. قلت له فإن أتم صومه ثم وجد العتق في الأربعة الأشهر هل يجزيه ذلك الصوم. قال فارجو أنه يجزيه على ما عندي أنه قد قيل. قلت له وكذلك القول في الإطعام والصوم مثل القول في العتق والصوم. قال هكذا عندي.

مسألة : محمد بن الحسن في رجل طلب إلى زوجته أن يجامعها وقتا من الليل فامتنعت فقال إن لم تدعه زوجته فهي عليه كامه فامتنعته زوجته ولم تقاربه إلى نفسها حتى أصبح وقال أنه لم ينو تلك الليلة جصوصا قلت هل يقع عليه في هذا ظهار. فعل ما وصفت فإذا لم ينو تلك الليلة ولم يسم لها وودعته قبل أن تمضي أربعة أشهر فقد بر ولا ظهار عليه. وإن لم تدعه قبل أربعة أشهر فقد أنهدم الأيلاء والظهار. وإن خلت أربعة أشهر قيل عدة الطلاق فهما تطليقتان فإن راجعها بنكاح جديد كفر. ولا وقت عليه. وإن انقضى ذلك كله في يوم واحد فهما تطليقتان. وإن ظاهر في أشياء متفرقة ثلاث مرار وانقضى في يوم واحد فإنه أعلم ولا شك في

### كفارة واحدة .

مسألة : وعن آلى ثم طلق قال اجل الا يلاء اربعة اشهر . واجل الطلاق ثلاثة قروء فان انقضى اجل الإيلاء قبل الطلاق بانئت منه بتطبيقه . وان انقضى اجل الطلاق قبل الأيلاء انهدم الإيلاء وبانئت بتطبيقه . ومن غيره قال وقد قيل ان انقضى أجل الطلاق قبل اجل الا يلاء بانئت منه بتطبيقه وان انقضى اجل الا يلاء قبل الطلاق بانئت منه بتطبيقه وان آلى وظاهر فانقضى الأجلان في وقت واحد . فقال من قال بتطبيقه واحدة وقال من قال بتطبيقتان .

مسألة : ومن ظاهر من زوجته . ثم تركها حتى بانئت منه ثم ردها فطلقها قبل أن يدخل بها فلها نصف ما ردها عليه من الصداق ولا عدة عليها .

## الباب السادس والثلاثون

### فيمن يطلق أو يظاهر أو يحرم وينوى غير ذلك

وقيل في رجل قال لزوجته أنت على حرام ينوي بذلك الطلاق . فقال من قال هو طلاق . ولا يمين عليه . وقيل هو طلاق وعليه كفارة يمين . وهو مؤلي وعليه الكفارة ولا يقع عليه طلاق .

مسألة : عن أبي الحواري وعن رجل يحلف على زوجته بظهار ثم يقول نويت كذا وكذا . قلت أهو مثل الطلاق وإن صدقته وسعها المقام عنده . على قول أبي علي رحمه الله أما الظهار غير الطلاق فكلهما معنا سواء على قول أبي علي .

مسألة : عن سليمان في رجل قال امراته عليه حرام كحرمة الطلاق . إن عليه كفارة يمين وتطليقة .

مسألة : ومن قال امراته هي عليه كظهر أمه وينوى الطلاق فهو طلاق . ولا ظهار عليه . ولو قال هي طالق وينوى الظهار فهو طلاق . ويلزمه الظهار فإن انقضى أجل الطلاق قبل أجل الظهار لزمها تطليقة واحدة . وإن انقضى أجل الظهار قبل أجل الطلاق بآنت بتطليقتين قول أبي الحواري . وإن رجل قال لزوجته أنت طالق ونوي بها اظهاراً ما يقع عليها طلاق أم ظهار . قال معي إن بعضاً يقول يقع الطلاق والظهار . وقال من قال يقع الطلاق ولا يقع الظهار . وقال من قال لا ظهار ولا طلاق والله أعلم .

مسألة : ومن قال لزوجته هي عليه كحكم الخنزير فحكم الخنزير قد يحل له عند الإضطرار فهذه يمين . فإن قال أنت على مثل هذا الجذع فلا ظهار . فإن قال مثل هذا الرجل فإن عني مثل من يحرم نكاحه لزمه الظهار . وكذلك إن قال مثل هذه الدابة يعني نكاحها لزمه أيضاً .

**مسألة : ورجل طلق زوجته ثلاثا ونوي بذلك واحدة ما يقع عليها  
واحدة أم ثلاث . قال معي أنه قد قيل ثلاث بالتسمية . وقال من قال  
واحدة بالنية .**

## الباب السابع والثلاثون

### في وطى الظاهر منها والمولى عنها

عن ابي الحواري وعن رجل ظاهر من امراته ان لم يفعل كذا وكذا فلم يفعل حتى بانث بالايلاء ثم تزوجها بنكاح جديد قبل ان يكفر . هل له ان يطاها قبل ان يكفر وان وطئها قبل ان يكفراً تحرم عليه . وان كان ليس له ان يطاها هل تبين بالايلاء . فعلى ما وصفت فاذا لم يفعل هذا حتى بانث المرأة بالايلاء . ثم ردها بنكاح جديد فعليه كفارة الظهار ولا وقت عليه وليس له ان يطاها حتى يكفر فان وطئها لم تحرم عليه الا ان يفعل الذى حلف . فان فعل فلا كفارة عليه وله ان يطاها .

مسألة : عن ابي الحواري وعن رجل طلق زوجته ان لم يفعل كذا وكذا . ثم لم يفعل حتى بانث منه بالايلاء ثم تزوجها بنكاح جديد . هل له ان يطاها قبل ان يفعل ما حلف عليها وان وطئها قبل ان يفعل . هل تحرم عليه وهل عليه ايلاء ثاني . فعلى ما وصفت فاذا بانث بالايلاء وراجعها بنكاح جديد فقد انهدمت اليمين وله ان يطاها من قبل ان يفعل .



## الباب الثامن والثلاثون

### فيمن آلى وطلق أو ظاهر من نسائه ثم اشرك بينهن

من الزيادة المضافة من الإثر وعن رجل له أربع نسوة فطلق واحدة منهن تطليقة وطلق الثانية تطليقتين وظاهر من الثالثة وآلى عن الرابعة . ثم قال قد اشر كتكن كلكن فيما جعلت على كل واحدة . فعلى ما وصفت فالتى طلقها اثنتين تبين بالثلاث وذلك انه اشركها في تطليقة الاخرى وكذلك الذى طلقها واحدة تبين بالثلاث لانه اشركنا بطلاق الاخرى . وكذلك التى ظاهر عنها والتي آلى عنها تبين كل واحدة منهما . وهذا على قول من يقول ان الطلاق لا يتجزأ وعلى قول من يقول ان الطلاق يتجزأ تبين التى طلقها واحدة والتي ظاهر منها والتي آلى عنها كل واحدة تطليقتين . ويلحقها الظهار والإيلاء فاذا مضى أربعة اشهر بن جميعا بالإيلاء اذا لم يفي بالثلاث وهذا القول يبين جميعا بالثلاث من بعد أربعة اشهر . ولسنا نأخذ بهذا القول . ونأخذ بالقول الأول بين جميعا بالثلاث ويلحقهن ... الظهار والإيلاء وذلك متى يرجع الى واحدة منهن لم يكن له ان يقر بها حتى يكفر كفارة الظهار ولا وقت عليه الا ان يكون رجع اليها في الأجل . وقال من قال اذا مضى اجل الظهار واجل الإيلاء في يوم واحد بانتهى بهما جميعا . وعن محمد بن محبوب رحمه الله انه بن بين جميعا بالإيلاء . وقوله قد اشر كتكن كلكن فيما جعلت على كل واحدة يلزمهن ذلك . وذلك انه قال من قال من الفقهاء ورجل قال لامراته في كلام قد تكلمت به قبل ذلك فنسيته وقد جعلت كلامك ذلك طلاقا لها . قال قد وقع الطلاق اليوم . وكذلك هذا لما قال قد اشر كتكن فيما جعلت على كل واحدة منهن والله اعلم بالصواب . رجع الى كتاب بيان الشرع .

## الباب التاسع والثلاثون

### ففي ظهار المرأة

واما المرأة التي قالت لزوجها انت على كظهر امي وابي وولدي . فمعي انه قد قيل عليها في ذلك كفارة الظهار كما على الرجل في ظهاره ولا يمنع ذلك زوجها عن وطئها . وقال من قال عليها يمين لان الظهار انما هو على الرجال لاعلى النساء .

مسألة : قال ابو الحسن اذا ظاهرت المرأة من زوجها لزمها الظهار على قول ولا وقت عليها ولا يكون الزوج ممنوعا من الجماع في ذلك مثل الرجل . وعن أبي محمد إذا قالت المرأة لزوجها أنت على كظهر أمي فعليها كفارة الظهار .

مسألة : وقال بعض اصحاب الظاهر لا يصح الظهار الا بذكر الظهر والام لقول الله تعالى : ﴿والذين يظاهرون منكم من نسائهم ما هن امهاتهم﴾ . فاثبت الظهار بذكر الأمومة والظهر فإذا أتى بذكر الظهر ولم يذكر الأمومة أو أتى بذكر الأمومة ولم يذكر الظهر . لم يكن مظاهر وقال أيضا لا يكون الظهار من النساء للرجال .

## الباب الأربعون

### في كفارة الظهار وفي دعوى الزوج انه كفر وفي وطئها قبل أن يكفر

ومن وجب عليه كفارة في الظهار فانه يعتق اذا قدر على ذلك ولو كان عنده رقبة وعليه دين وجب عليه العتق . وان كان عنده ثمن رقبة وعليه دين بمثل ما عنده لم يلزمه اذا عجز عن العتق رجع الى الصوم . فان عجز عنه اطعم ستين مسكينا . فان لم يجد في البلد ستين مسكينا اطعم من قدر منهم اكلتين عداء وعشاء ثم اطعم ما بقي عن تمام ستين مسكينا من بلد آخر وليس له ان يطعم مسكينا يكون عليه الاطعام ويحسب لكل يوم مسكينا . وان فعل ذلك لم يجزه . فان كفر ولم يطأ امرأته حتى تمضي اربعة اشهر ففي ذلك قولان . منهم من قال تبين منه بالايلاء لما لم يطأ في الاربعة الاشهر ومنهم من لم ير بذلك بأسا .

مسألة : عن ابي المؤثر وقالوا في الرجل يظاهر عن امرأته ثم يطأها قبل ان يكفر انها تحرم عليه ابدا .

مسألة : رجل ظاهر من امرأته ثم قال لها بعد ذلك انه كفر عن الظهار الذي لزمه ايجوز لها ان تصدقه . وتقبل قوله وتمكنه من الجماع ام لا . ليس لها ذلك الا ان يكون من المعتقين . فان صدقته وهو على خلاف ذلك وامكنته من نفسها فان صح لها ما زعم وإلا حرم عليها على الابد وبالله التوفيق .

مسألة : وسئل عن المظاهر اذا وطئ زوجته قبل ان يكفر هل تفسد عليه . قال معي انه في قول اصحابنا انها تفسد عليه . وقيل فان وطئ خطأ او ناسيا من قبل ان يكفر هل يكون هذا مثل الحيض ولا تفسد عليه . قال لا

اعلم انهم فرقوا بين العمد والخطا والنسيان في هذا اعلى معنى قوله .

مسألة : احسب عن ابى الحسن وذكرى في رجل ظاهر ثم نشرت عليه امراته حتى تباريا . ثم اراد ان يردها قلت هل له ان يردها قبل ان يكفر . فان كانت بعد في عدتها وردها براياها فلا يطاها حتى يكفر كفارة الظهار ان كان قد وجب عليها الظهار .

مسألة : ورجل ظاهر من زوجته ثم تباريا ولم يردها حتى خلا اربعة اشهر حتى تمضى اربعة اشهر بانث منه بالايلاء . قلت ان كان نوى ان لم تدعه تلك الليلة فهى عليه كامه . وكان قد خلا من رجب عشرة ايام ثم توانى ان يكفر حتى هل شهر شعبان . قلت هل يجوز له ان يصوم شهر شعبان ثم يصوم بعد رمضان شوال . فنعم يجوز له ذلك ولا يقطع عنه شهر رمضان ولا يفطر الا ليوم الفطر سواء . ويلحق الصيام وصيامه تام . قلت ومن وجب عليه كفارة الظهار ولم يقدر ان يصوم هل يجوز له ان يطعم خبز ذره قلت او خبزاً وأدم سمك او عليه في الظهار حدد محدود . فعلى ما وصفت فاذا اطعمهم ما يقوم طعامهم وغذاهم جاز . وقلت ان اطعم رزاً ونقار المز وحده . قال اما الرز والنقار فيجزى اذا شبعوا منه في الموضع الذى طعام بلادهم . واما التمر وحده فلا يجزى الا في الموضع التى يعزى عليه فيها وذلك مثل السؤال حيث يعزى على التمر واما خبز الشعير فيجزى مع الأدم ان شاء الله .

مسألة : وسئل عن رجل ظاهر من امراته فلم يكفر حتى بانث وتزوجت زوجا غيره ثم فارقتها الآخر ثم تروجها هذا يلزمه كفارة الظهار . قال فمعى انه قد قيل ذلك انه يلزمه ولا يطاها حتى يكفر . قلت فان وطى ولم يكفر اتفسد عليه . قال معى انه قد قيل ذلك . وقد قيل لا تفسد عليه فيما عندى .

مسألة : وان مس المظاهر فرج امراته او نظرت اليه قبل ان يكفر فلا فساد عليه . وان عبث بها دون الفرج فسالت النطفة في الفرج من غير

تعتمد منه لذلك . فلا فساد عليه . وانما تفسد اذا تعمد لادخال النطقة وهو عندهم كمن جامع ووطى . ولا باس بمنا ومتها مالم يجامع في الاربعة أشهر .

مسألة : من الزيادة المضافة وسئل عن رجل ظاهر من امراته ولم يكفر حتى مضت الاربعة الأشهر . قال ليس عليه شيء في تاخير الكفارة ولا يطاها حتى يكفر . ومن غيره قال وقد قيل اذا لم يكفر حتى تمض اربعة اشهر انها تبين منه بالايلاء لانه ممنوع من وطؤها . وقال من قال ولو كفر ولم يطا حتى تمض اربعة اشهر بانث بالايلاء حتى يكفر وفيه . وقال من قال انما ذلك في الايلاء . واما الظهار فاذا كفر فقد زال عنه المنع وليس للظهار حد مثل الايلاء والله اعلم . رجع الى كتاب بيان الشرع .

## الباب الحادى والأربعون

### فى المظاهر إذا فرط فى الصوم حتى مضى من الأشهر بعضها

وأما الذى ظاهر ففرط فى الصوم شهرا ثم أخذ فى الصوم فمرض . فعلى أنه قد قيل إذا فرط فى الصوم وهو يقدر عليه حتى فاته شىء من ذلك بالتفريط لم ينفعه الاطعام لأنه كان متعبدا بشىء لم يفعله حتى فاته ولا ينفعه هاهنا الا العتق . وقال من قال إذا فرط فى شىء من الصوم ثم أخذ فيه أو مرض أو عجز عن الصوم حتى خاف أن يفوته الصوم فعليه اطعام ستين مسكينا ويجزيه ذلك إذا كان أخذ فى وقت يقدر عليه وهو الشهرين الآخرين أو لهما فإن ترك منهما ولو يوما واحدا فإنه قد فرط فى الصوم ولم ينفعه الا العتق على كل حال عندي . وإن كان أخذ فى الصوم فى وقت ما لا يكون فيه مفرطا وهو الشهران الآخران أو شيئا منهما فصام ثم عجز عن الصوم فقال من قال لا يجزئه الا اطعام ستين مسكينا ولو صام الشهرين الا يوما واحدا عجز عن ذلك بسبب يخط عنه الصوم به . وقال من قال ما صام من الصوم الذى لم يفرط فيه فهو نافع له قليلا كان أو كثيرا ويطعم بما بقى من الشهرين كل يوم مسكينا قليلا أو كثيرا .

مسألة : وسئل عن رجل ظاهر من امراته وصام شهرا من الكفارة ثم مرض ايطعم قال لا يطعم . حتى يخاف أن تذهب امراته بالإيلاء فإذا أدركه الأربعة فإنه يطعم . ومن غيره قال وقد قيل إذا ظاهر وهو بمنزلة من لا يستطيع الصوم ولا يجد العتق اطعم من حينه ولا ينظر لأن ذلك غائب عنه . وقال من قال حتى يويس أنه لا يدرك الصوم فتمضى الشهران الأولان فنرى من الشهرين الآخرين يوم أو يومين ما يعرف أنه لا يستطيع أن يصوم شهرين ويفوت ذلك عندي أنه أراد الوقت الذى

يمكن ان يصوم فيه الشهرين . فاذا جاء الوقت فقد علم انه لا يقدر على الصوم ولو اطاق بعد ذلك . وقال من قال حتى تدركه الاربعة اشهر ويويس من الصوم .

مسألة : من كتاب الاشياخ من صام في ظهار فاذا هو قد تسحر في الصبح اجتزي ان يبدل ذلك اليوم في الخامس لانه انما صام الاخرين . قال نعم اذا لم يعلم انه اكل وقد طلع الفجر .

مسألة : والصائم عن الظهار ان استقبل الصوم بالهلال صام شهرين متتابعين يعتد فيهما بالاهلة . وان اعترض الايام صام ستين يوما .

## الباب الثاني والأربعون

### العتق في كفارة الظهار

وعن رجل وجب عليه عتق في ظهار أو يمين ما يعتق شيخا أو شابا به علة . قال لا بأس ما سلمت أعضاءه وسمعته وبصره . ولم ينتقض منه شيء إلا العلة التي تكون . ومن غيره قال وقد قيل انه لا يجوز عتق المريض الذي يخاف موته أخو الفراش .

مسألة : وعن مكاتب قد أدى بعض كتابته فأراد رجل ان يشتري ما بقي منها ثم يعتقه وعلى المشتري عتق رقبة . والذي بقي على المكاتب أكثر من ثمن التحريم . قال لا يقضي عنه ولا يبيعه ولا يعتقه .

مسألة : وسئل هل يجزى في كفارة الظهار الأب أو الأخ إذا كان مملوكين . قال إذا اشترى واحدا من هؤلاء فهو حر لقول رسول الله ﷺ من ملك ذا محرم فهو حر فلا يجزى عنه في كفارة الظهار لانه لا يعتقهم هو انما عتقوا بالسنة .

مسألة : قال محمد بن خالد سمعنا ان الشيخ الكبير الفان الذي لا تجوز في عتق الظهار ولا عتق دم الا ان يكون يجر على نفسه الكسب الصغير . ويجزى الصغير اذا ضمن بنفقته .

مسألة : وسألته عن المدبر والأخ من الرضاعة هل يجزيان عن عتق كفارة الايمان . قال اما المدبر فلا يجزي عن عتق كفارة الظهار . ولا شيء من الكفارات لمن دبره ولا لغيره . واما الأخ من الرضاعة فلا احب ان يجزيه ذلك فان فعل لم اقدم على ابطال ذلك .

مسألة : وعن الأخ من الرضاعة والمدبر لا يجوز في العتق عن الظهار . فاما الأخ من الرضاعة فيجوز . واما المدبر فلا يجوز لانه ناقص . قال



غيره وقد قيل يجوز .

مسألة : وعن رجل عليه عتق رقبتين في ظهار وعتق او عن ظهارين فاعتق رقبة من الكفارتين ولم ينو لواحدة منهما . فاعلم ان ذلك عندنا لا يجوز له لشيء من الكفارات . وعليه ان يعتق لكل كفارة رقبة ينوي بها لها .

مسألة : من جامع بن جعفر وعن رجل عليه عتق واجب من كفارة او غيرها هل يجوز ان يشتري رقبة يشترط عليه فيها العتق فلا نحب له ذلك . وقال من قال اذا او فاهم الثمن فعسى ان لا يكون باس في ذلك . قال غيره الراى الآخر احسن .

مسألة : جامع ابن جعفر ومن اعطى الكسوة في الكفاره فلكل مسكين ثوب ازار ورداء وقميص او سراويل او عمامة او خمار للمرأة من اي هذه الثياب شاء . ومن اعتق عبدا فيستحب ان تكون رقبة سليمة من الادوا . وان اعتق اعور بعين فجائز ذلك . وكذلك العبد اليهودي والنصراني . ومن اعتق عبدا عالة حتى يبلغ .

مسألة : وهل يجوز عتق ولد صغير في كفارة واجبة . قال لايجوز الا من نفع نفسه او عاله . وقال بعض المسلمين اذا انفق عليه حتي يبلغ جاز .

مسألة : من الزيادة المضافة من كتاب الاشياخ ومن اعتق صبيا عن ظهار لزمه عوله فان مات فيعول يتيما مثله حتي يبلغ اذا لم يجد فيعطى الفقراء مثل ذلك رجع .

مسألة : رجل ظاهر من امراته واعتق لذلك غلامه . قال الغلام كله ولا آمن عليه الفساد اذا وطى قبل ان يعتق رقبته .

مسألة : من الزيادة المضافة وعن رجل له اربع نسوة فظاهر عنهن فاعتق رقبة ولم ينوبها لاحدهن ثم نواها بعد ذلك عن احدهن واراد ان يجعلها عنها ويجمعها . هل له ذلك قال يوجد في الاثر انه قال نعم قال

يسمى بتلك لايهن شاء ثم يجامعها . قال ابو سعيد ومعى انه اذا قصد بها من احدهن لم يضع لانه عن لازم واذا ثبت انها لا تضيق ولم يجز ان تكون عنهن كلهن لم يحسن الا ان يكون عن احد ولا يكون عن احدهن الا بالنية . فاذا ثبت معنى ذلك فيتنوى بها عن ايهن شاء .

مسألة : وقيل في المظاهر اذا اعتق عبداً لكفارة الظهار على انه مغتصب ووطى زوجته على ذلك ثم صح انه له بالبينة من قبل العتق . فان ذلك يجزيه في زوجته لان هذا قد وافق الحق باصابته واخطاه بئيه ولعل قد قيل بفسادها على قول من يقول لو قصد على انه يزني فوافق امراته فوطيها فقد قيل فيها باختلاف واكثر القول انها لا تفسد عليه . قلت فان صح ان العبد كان له فيه شريك قبل العتق وقد وطى على ذلك هل تحرم زوجته . قال معى انه يختلف في ذلك ففي بعض القول انه يجزيه ذلك ويكون عليه لشريكه نصف القيمة قيمته وفي بعض القول لا يجزيه .

مسألة : من كتاب الأشياخ وعن رجل اعتق عن ظهار عبداً له غائبا عنه ايجزي ذلك عنه ام لا . ولا يدرى احي هو او مات . فاقول لا يعتق عن ظهاره الا عبداً حاضراً . فان اعتق عبده الغائب فصحت حياته وسلامة بدنه من قبل ان يطأها . فلا باس عليه في زوجته . وان صح انه مات او شيء من جوارحه او حدث في بدنه شيء لا يجزى عتقه . وقد كان وطئها فأنها تفسد عليه ابداً وانما تكون كفارة الظهار بعد الحنث وقبل الوطى .

مسألة : من كتاب الأشياخ وعن رجل اشترى عبداً بعبدتين الى أجل ثم اعتقه . ووطى زوجته . قال لا يجوز ذلك وقد حرمت عليه زوجته . قلت فان اشترى عبداً فاسداً ثم اعتقه . قال فذلك جائز . ولا تحرم عليه .

مسألة : ومن ظاهر من امراته فلم يكفر حتى فانت ثم كفر وراجعها فانه يجزى بهذه الكفارة .

مسألة : ومن اطعم مجوسياً . ثم وطى فسدت عليه امراته وكذلك اهل الكتاب ويجوز ان يطعم اهل الكتاب في كفارة الأيمان . واما في الظهار فلا

وفيها قول آخر عن ابي عبدالله انه يجوز اطعام اهل الكتاب في كفارة الظهار .

مسألة : ولا يطعم الا من اخذ جوزته من الطعام . ولا يجوز ان يطعمهم قبل العصر ولا هاجرة ولكر يغديهم ضحى ويعشيهم بعد العصر . وان اعطاهم حبا فنصف مكوك برا أو شعيراً وثلاثة ارباع المكوك ذرة طيبة . وان اعطى تمرا قالقيمة يقوم البر أو الشعير أو الذرة كما يكون الشعير في السوق ثم يعطى تمرا بقيمته . ومن اطعم مسكينا واحدا في كفارة الظهار ستين يوما لم يجزه لأن الله تعالى امر بالطعام ستين مسكينا والقاتل بان اطعام الواحد يجزي عن الستين محتاج الى دليل . ومن لزمه كفارة الظهار ومات قبل ان يكفر فقد قيل لا شيء عليه لان الكفارة انما هي تحلة للزوجة وقدمات . وقيل لامراته منه الميراث في الاربعة الأشهر .

مسألة : والفريضة في الاطعام في الظهار فيه اختلاف . منهم من قال ان الفريضة اكلة والسنة اكلة . وكذلك اليمين المرسل . ومنهم من قال كلتا الاكلتين فريضة . وقال بعض فيمن اطعم ستين مسكينا اكلة واحدة . ثم وطى زوجته بجهالة واراد ان يطعمهم ثانية فغابوا . او ماتوا انه يطعم ستين مسكينا اكلتين . ولا يجوز ان يطعم الا من قد اخذ جوزته من الطعام من الصبيان . وكذلك في كفارة الأيمان وليس في ذلك حد في الستين . ولكن بالنظر اذا نظر ورأى انه ممن اخذ جوزته من الطعام . واما البالغ فهو مجزي لمن اطعمه ولو كان قليل الا كل اذا كان صحيحا . واما المريض فلا يجزي اطعامه ولكن يعطى بالكيل . وكذلك يعطى الصبي الذي لم يأخذ جوزته من الطعام اذا كان ياكل الطعام ولو لم يحل له حولان . واما بعد حولين يحولان فان يعطى مثل ما يعطى لغيره من يطعمه . ولا باس ان يعطى له من يطعمه اذا كان ياكل الطعام ولو لم يحل له حولان لانه اذا رد عليه ذلك استفرغه على قول .

مسألة : ومن اراد ان يعتق رقبة عن ظهار ويشهد على ذلك قال اشهدوا اني قد اعتقت غلامي هذا لوجه الله من كفارة لزممتني في الظهار .

## الباب الثالث والاربعون

### ففي الخيال

من الزيادة المضافة قال الله عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِّأَزْوَاجِكَ إِن كُنْتُنَّ تُرِدْنَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعْكُنَّ وَأُسَرِّحْكُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا . وَإِن كُنْتُنَّ تُرِدْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالدَّارَ الْآخِرَةَ . فَإِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ لِلْمَحْسَنَاتِ مَتْنًا جَدِيدًا عَظِيمًا﴾ . امر الله عز وجل نبيه عليه السلام يخير نساءه في هذه الآية . قيل فلما خيرهن النبي ﷺ قالت عائشة بل نختار الله ورسوله والدار الآخرة فتابعها نساء النبي ﷺ . والمتعة انما تكون بعد الطلاق . وقدم الله تعالى في هذه الآية المتاع قبل الطلاق . وروي أن رسول الله ﷺ خير نساءه فاخترته فلم ير ذلك طلاقا . وقد قيل ان رسول الله ﷺ . قال ولا عليك ان تعجلي حتى تستامري أباك وقد وجدت انها قالت ما أريد ان استامر واشاور . بلاختار الله ورسوله والدار الآخرة وتابعها نساء النبي ﷺ فلم ير ذلك طلاقا . ولو اخترن الدنيا لسرحهن كما سرح التي اختارت منهن الدنيا على ما قيل . وقيل انها الحميرية .

مسألة : وروى ان علياً حدث اصحابه ذات يوم وهو بالكوفة فقال سالني عمر بن الخطاب عن رجل خير امراته فقلت لا بد من واحدة ان اختارت نفسها فهي تطليقة بائنة . وان اختارت زوجها فهي واحدة وهو املك بها . فقال عمر لا ولكني أقول ان اختارت نفسها فواحدة وهو املك بها . وان اختارت زوجها فلا شيء فتابعته امير المؤمنين . فلما صار الامر اتي رجعت الى رأيي الاول فقال القوم يا امير المؤمنين الراي راءه عمر فتابعته عليه احب الدنيا من راي تفردت به فضحك . ثم قال اما اني سائيدكم ثم ارسل الى زيد بن ثابت فسأله فخالفهما زيد جميعا . قال ان اختارت نفسها فقد بانت بثلاث وان اختارت زوجها فهي واحدة وهو املك بها .

مسألة : ومن خير امراته فقالت حتى آتي اهلي فليس لها ذلك انما لها  
ان اختارت حينئذ فان لم تختَرْ فانها امراته انما خيرها ولم يجبر أهلها  
رجع الى كتاب بيان الشرع .

## الباب الرابع والأربعون

### الخيار للحررة وخيار الرجل أمتة

قال أبو المؤثر اختلفوا في التي تختار فتختار نفسها فقال قوم قد بانئت بالثلاث . وقال من قال تبين بتطبيق واحدة وهو أملك برجعتها وهذا قول عمر بن الخطاب فيما سمعنا وبه نأخذ . وذكر لنا أن زيد بن الليث قال أن خيرها فاختارت نفسها فهي ثلاث . وأن خيرها فلم تختار نفسها فهي تطبيق وذكر لي أن عائشة قالت أن رسول الله صلى الله عليه وآله خيرنا فاختارناه فلم يقع علينا شيء من الطلاق وبهذا الحديث نأخذ .

مسألة : وسألته عن الخيار أهو طلاق . قال نعم إذا خيرها بينه وبين نفسها . فإنه يكون طلاقا . قلت فإن قال لم أرد بهذا التخيير طلاقا لها . قال اختلف أصحابنا في ذلك قال بعضهم إذا خيرها فيما بينها وبين نفسه فاختارت نفسها فهو طلاق . وقال قوم حتى يريد بذلك الطلاق . ثم يكون طلاقا . وإذا أختارها بين نفسه وأبيها وأمها فاختارت أباهما أو أمها فلا يكون طلاقا حتى يريد بذلك الطلاق الأول على قولين . وهذا على قول واحد . قلت فما يكون هذا الطلاق واحدة أو ثلاثا . قال يكون واحدة إلا أن يريد أكثر . قلت فيكون واحدة بائنة أو رجعية . قال في ذلك اختلاف . قال بعضهم يكون بائنة كنحو الخلع . وقال بعضهم يكون رجعية .

مسألة : وقال أبو المؤثر رفع الق عن عمر بن الخطاب رحمه الله أنه قال في الرجل إذا خير امراته فاختارت نفسها فهي تطبيق واحدة وهو أملك برجعتها .

مسألة : وعن رجل قال لزوجته اختاري نفسك كيف تقول إذا خيرها . قال إذا قال لها اختاريني أو اختاري نفسك . فقالت قد اخترت نفسي فقد بانئت بتطبيق . قال قوم رجعية . وقال آخرون بائنة منه .

مسألة : وعن امرأة خيرها زوجها فاختارت نفسها هل لها نفقة . قال نعم لانه يملك رجعتها .

مسألة : والخياران يخير الرجل امراته ان تختاره أو تختار نفسها ويريد بذلك الطلاق فان خيرها على انه يريد الطلاق . فاختارت نفسها فهي تطليقة واحدة . وقال من قال غير ذلك . وهو احب الدنيا . وهو المالك بردها في العدة . وان اختارته ولم تختار نفسها فليس بطلاق . وان خيرها ويريد الطلاق فلم تطلق نفسها ما كانا في مجلسهما حتى يفترقا او يرجع في ذلك خرج من يدها وان جامعها قبل ان تختار نفسها خرج من يدها وان خيرها وهما في سفينة يسيران او على دابة فنزلا من عليها . فذلك في يدها ما لم يفترقا او يطاها او يرجع عليها . وان كانا في مجلسهما وصلت هي او اكلت او نحو هذا من الاعمال فذلك في يدها وليس هذا مما يخرجها .

مسألة : وان قال اختاريني او اختاري اباك او امك او اختاري فلانا فاختارت اباهما او امها او فلانا لم تطلق حتى يريد به الطلاق .

مسألة : وان خيرها بينها وبين نفسها وقالت قد طلقت نفسي ثلاث تطليقات فذلك الى الزوج . فان كان إنما جعل لها الخيار في واحدة فليس لها الا واحدة . وان لم يرد واحدة جاز ما فعلت . ومن غيره قال ابو عبد الله اذا قال لها اختاريني يريد الطلاق فاختارت الطلاق طلقت .

مسألة : واذا قال لها امرك بيدك . فان عني به الطلاق وطلقت نفسها طلقت والا لم يكن شيء .

مسألة : واما قوله امرك بيدك فان عني به الطلاق وطلقت نفسها طلقت والا لم يكن شيء .

مسألة : وقيل ان رسول الله ﷺ خير نساءه فاخترت فلم يكن طلاقا .

مسألة : واما الذي خير زوجته وهي امه ولم تكن بقيت الا بواحدة فاختارت منه نفسها فليل الخيار الى سيدها ان امضى ذلك بانته منه واما

عن ابي عبدالله . فانه قال اذا خير الزوج زوجته وهي امة او جعل طلاقها بيدها فاخترت نفسها او طلقته وكره السيدان يمضي لها فقد وقع الطلاق .

مسألة : من الزيادة المضافة وعن امرأة خيّرهما زوجها فطلقت نفسها ثلاثا . فقالت بانث منه . قال غيره معنى انه اذا قال لها اختاري بيني او الطلاق او اختاري بيني او نفسك فطلقت نفسها لم يكن ذلك طلاقا ولا خيارا . فان اختارت نفسها او الطلاق على ما خيّرهما من قبول لفظه لها فقد قيل تكون تطليقة بائنة . وقيل يملك رجعتها فيها . وقيل انه ثلاث تطليقات .

مسألة : وسئل عن رجل خيّر امراته وهي في صلاة مكتوبة او تطوع . قال بعضهم لها الخيار ماذا مت في مكانها ذلك الذي خيّرهما فيه حتى تحول منه الى غيره . وقال آخرون ان كانت في صلاة مكتوبة ففرغت منها ولم تزد ركعتين ثم اختارت وكذلك ايضا ان زادت على المكتوبة شيئا فليس لها خيار لانها اذا قدرت على ان تسلم فزادت على ذلك فقد اخذت في عمل يبطل خيارها .

مسألة : واذا جعلت المرأة لزوجها الف درهم على ان يخيرها فخيرها فخيرها فريدت الامر اليه ولم تختّر فلا اراه شيئا . ويرد اليها الذي جعلت له لانها قد ردت عليه ما جعل اليها . ومن غيره قال اذا جعلت له على ان يخيرها فخيرها فلم تختّر فليس عليه لها رد لانه قد فعل لها ما جعلت له على فعله .

مسألة : وقال موسى بن علي الخيار للمفقود وان قدم بين الرجوع الى زوجته او اقل الصداقين وسواء قدم المفقود وقد دخل بها الآخر او لم يدخل ولا خيار للمرأة ولا للزوج الاخير .

مسألة : واما الصبية اذا ملكها رجل ثم بلغت فاخترت نفسها . ثم ملكها ثانية فانها تكون معه على ثلاث .

مسألة : ومن ملك امرأة ولها خيار ثلاثة أيام اوله فمات احدهما قبل



الثلاث فاما الزوج فلا خيار له وشرطه فيه باطل . واما المرأة فلها الخيار ثلاثا او اكثر من ذلك . قال ابو مالك رحمه الله لفظ الخيار ان تقول قد اخترت نفسي لاحاجة لي فيه . رجع الى كتاب بيان الشرع .

مسألة : وفي الأثر وفي الذي يخير أمته التي تيسرها فاختارت نفسها فإنه يجري مجرى الطلاق واختلف في طلاقها فقال من قال اذا طلق أمته فقد عتقت . وقال من قال لا تعتق ولا يلزمه شيء . وقال من قال لا يطاها وتخدمه حتى يموت ثم هي حرة وهذا القول يأخذه أبو الحواري .

مسألة : وقال اذا كان العبد متزوجا بحرة ثم اعتق هو أن لها الخيار .

مسألة : وفي بعض الآثار وفي عبد مملوك تزوج بثلاث نسوة برأى سيده تزويجا صحيحا ثم انه اعتق وطلبن منه الخروج منه فلهن ذلك .

## الباب الخامس والأربعون

### في الخيار للحررة إذا تزوج عليها أمة أو ذمية

وسأله عن رجل حر تحته حررة فتزوج عليها مملوكة . قال لها الخيار ساعة تعلم فإن اختارت نفسها فلها صداقها وبانت منه وإن سكنت حتى يطأ المملوكة لم يكن لها خيار وثبتت امراته .

مسألة : وعن الحر إذا تزوج على الحررة بمملوكة كيف تقول إذا أرادت أن تختار نفسها . قال تقول ثم اخترت نفسي ولا أقيم معك عند المملوكة هذا قول .

مسألة : والمختارة نفسها إذا تزوج عليها أمة هي تطليقه ولا يرجعها إلا بِنكاح جديد ولو كانا بعد في العدة . وقال آخرون ليس ذلك بطلاق ولا يرجعان إلا بِنكاح جديد وإذا اختارت نفسها فلا ميراث بينهما .

مسألة : والأمة إذا اعتقت وهي مع الحر أو العبد فإن لها الخيار أن تختار نفسها لأنها صارت أملك بنفسها . وتخرج بتطليقة بائنة ليس له ردها . فإن اتفقا على الرجعة لم يكن إلا بِنكاح جديد وتكون معه بتطليقتين حتى تزوج زوجها غيره ثم تكون عنده ثلاث .

مسألة : وسأله عن رجل تزوج أمة على حررة . قال امر الحررة بيدها إن شاءت أقامت . وإن شاءت خرجت إذا علمت ذلك . وإن رضيت بالمقام على زوجها كان لها يومان وللأمة يوم .

مسألة : وسأله عن المرأة الحررة إذا تزوج عليها زوجها أمة هل لها خيار . قال فمعي أنه قد قيل لها الخيار . قلت له ويبرأ من حقها أم حقها عليه . قال معي إنه إن كان دخل بها أن حقها عليه بالدخول وتخرج منه بالخيار . وإن لم يكن دخل بها فاختارت نفسها لم يكن لها عندى صداق

لأن الخيار في المفقود بالحق والخروج بغير حق وليس ذلك حرمة ادخلها عليها . قلت له فيكون خيارها بينها منه بطلاق ثلاث أم بواحدة . قال معى انه قد قيل بينها بغير طلاق لانه لو كان طلاقها وكان من قبل أن يدخل بها كان لها نصف الصداق . وقيل انها تطليقة لانها بمنزلة الخيار . ولا تخرج المرأة من زوجها الا بحرمة او بطلاق او شيء فاسد في الاصل فهذا ليس بفاسد . وانما تخرج بطلاق وهو بمنزلة الخيار والخيار تطليقة . ولا يبين لى ثبوت الطلاق هاهنا وقول من يرى انه ليس بطلاق عندي احسن ولا صداق اذا لم يكن دخل . قلت له فان كان دخل بها ثم اتفقا على ان يردها بعد الخيار بغير تجديد النكاح هل لهما ذلك . قال فمعى انه قد قيل ليس لهما ذلك الا بنكاح جديد ولا اعلم في ذلك اختلافا . قلت له فان جهلا وردها ودخل بها هل تحرم عليه ايدا . قال فمعى انها تحرم عليه على معنى قولهم انه ليس له ردها . قلت له فان مس فرجها بيده بعد الخيار . قبل ان يتزوجها بنكاح جديد هل تحرم عليه ايدا . قال فمعى على معنى قول اصحابنا انه اذا فعل ذلك عمداً فاخاف ان تحرم عليه . ولا يبين لى غير ذلك من سبب التزويج لانها عندي كغيرها من النساء الاجنبيات في المس في العدة . وفي غير العدة . قلت فلموس جهلا منه كان مثل العمد على هذا . قال هكذا عندي اذا تعمد لمس الفرج أو علمها فهو سواء عندي . قلت فما العلة في هذا اذا كان هذا كله محجورا عليه منها ولم تكن خرجت منه بطلاق ولا حرمة . قال فمن هنالك اعظم سبب وجوب الحرمة عليه ولو كانت بطلاق في عدة يملك فيه الرجعة كان في العدة له بعض الاسباب عن وقوع الحرمة في امر المس والنظر ولا اعلم ان احدا من اصحابنا يقول انه ليس لها خيار ولا انها ان اختارت نفسها لم يقع خيارها فاذا كان اجماعهم على بينونها منه بغير طلاق فهو اشد عندي في وقوع الحرمة من المس في العدة . قلت له فان تزوجت زوجها غيره وبانت منه وخلت عدتها وتزوجها بكم تكون عنده من الطلاق . قال فمعى انه اذا جاز بها الآخر ففي اكثر القول عندي انها تكون عنده بثلاث تطليقات . قلت له ولو اختارت نفسها على هذا النحو خمس مرة وهي

تزوج وترجع اليه فهي تكون عنده على ثلاث . قال فمعى ذلك على قول من يقول انه ليس بطلاق . قلت له فالمختارة نفسها اذا خيرا زوجها هل يلحقه الاختلاف مثل الاول . قال فلا اعلم اختلافا في قول اصحابنا في هذا الا ان ذلك يكون طلاقا . قلت له فبكم تبين منه من الطلاق . قال معى انه قد قيل انها اذا اختارت نفسها بانث ثلاث تطليقات . وقيل انها تبين بتطليقة لا يملك رجعتها . وقيل انها تطليقة ويكون املك برجعتها . ومعى ان عامة قول اصحابنا يخرج على هذا انها تطليقة يملك فيها رجعتها . قلت له فاذا باراها وابرتة من حقها ايكون ذلك طلاقا ام بينونة بغير طلاق . قال معى انه قد قيل انه طلاق . ولعل بعضا يقول انه ليس بطلاق . قلت له فعلى قول من يقول انه بينونة بغير طلاق اذا اراد مراجعتها بالرد من غير تزويج جديد هل يجوز ذلك . قال فلا يخرج عندى ذلك على معنى قوله لان ذلك يبطل معه وينكسر عليه . قيل له فان جهل ذلك وردها بغير تزويج ودخل بها هل تحرم عليه ابدآ . قال على معنى قول اصحابنا في مذهب من يقول انه ليس بطلاق فهو عندى كذلك انها تغسد عليه . قلت له فان كان وليا لى واقام معها على ذلك هل على أن ابرا منه بذلك بعد ان لا يقبل منى النهى عن ذلك . قال فلا يبين لى في ذلك براءة اذا ردها في العدة بشاهدين برضاها وامرها لان ذلك يدخله الاختلاف . وما دخل فيه الاختلاف في الاصل لم يلحق فيه البرآن على حال بنفس الفعل ولا بالتمسك به . قلت له وعلى هذا القول لو باراها عشر مرات ويرجع اليها بتزويج جديد يكون ذلك جائزا له مالم يطلقها . قال هكذا عندى يخرج عليه . قلت له فاذا باراها يكون محجورا عليه المس والنظر منها مثل غيرها من الاجنبيات . فمعى انه كذلك . قلت وكذلك المختارة نفسها اذا تزوج عليها امة مثل هذه في النظر والمس . قال هكذا عندى وهى اشد . قلت له فالامة اذا تروج عليها امة هل لها خيار . قال لا اعلم ذلك . قلت له وكذلك اذا تزوج عليها حرة . قال هكذا عندى وقد قيل تزويج الحرة طلاق الامة اذا تروجها عليها . وقيل انها هى زوجته ولا خيار لها بالتزويج عليها هكذا عندى . قلت له فعلى قول من يقول ان

تزويج الحرة طلاق الأمة يكون الزوج أملك برجعة الأمة ام لا رجعة له عليها . قال فمعى انه لا رجعة له عليها لأن ذلك لم يكن منه طلاق ولا خيار وانما حل ذلك عند عقدة الحرة لقدرته على تزويج الحرة على قول من يقول بذلك اذا قدر على الحرة لم تحل له الأمة . قلت له فاذا تزوج عليها امرأة من أهل الكتاب هل يكون طلاق الأمة على قول من يقول ذلك . قال هكذا معنى لانها حرة على اطلاق المسألة ان تزويج الحرة طلاق للأمة واما على معنى الحجر فانما وقع على قول من يتناول في المسلمة الحرة لقول الله تعالى: ﴿ومن لم يستطع منكم طولاً أن ينكح المحصنات المؤمنات﴾ الآية ﴿فمن ماملكت ايمنكم﴾ الآن . قلت له فما تقول في الرجل اذا بارى زوجته وكانت امة كما تبرى الحرة زوجها هل يقع البرأن بغير رأى سيدها . قال معنى انه اذا باراها وأراد بذلك برأن الطلاق وقع الطلاق عندي ولا يبرأ من حقها الا ان يبريه سيدها من الحق . قلت له فيملك الرجعة اذا وقع موقع الطلاق . قال فمعى انه يخرج على معنى بعض قول اصحابنا انه يملك الرجعة اذا لم يتم السيد البرأن ويخرج انه لا يملك الرجعة ولا يبرأ من الحق الا يتعام سيدها . قلت له فاذا أتم السيد البرأن يبرأ من حقها من غير ان تبرئه من حقها . قال معنى انه اذا تم ذلك ثبت عليه في الحكم اذا كان ذلك عندي مما يثبت على المرأة ان لو كانت حرة . قلت له فاذا اتم السيد البرأن . هل يلحقه الاختلاف من أملك الرجعة للزوج . قال فلا يبين لي ذلك اذا أتمه قبل الرد . قلت له فان أتم السيد البرأن وافق الزوج والأمة على الرجعة بغير رأى السيد هل لهما ذلك . قال فلا يبين لي ذلك ان الأمة لا تملك ذلك . وانما ذلك الى السيد عندي قلت له فان كان طلاق يملك الزوج فيه الرجعة هل له ردها بغير رأى سيدها . قال معنى ان له ذلك مادام له عليها رجعة بحكم الملك في طلاق الأمة . قلت له فاذا خيرها واختارت نفسها هل تبين منه من قبل اتمام السيد ذلك . قال معنى انه اذا خيرها خياراً يوقع الطلاق فاختارت نفسها انه يقع الطلاق .

مسألة : من الزيادة المضافة من الأثر . واذا كانت المرأة الحرة تحت

العبد فتزوج عليها امة فلها الخيار عند العبد كما لها الخيار عند الحر اذا تزوج عليها الامة . ولا خيار للامة اذا تزوج عليها امة . ولا حرة كانت تحت حر او عبد . واما الحرة اذا كانت تحت العبد فعتق العبد اذا كانت الامة تحت العبد فعتق العبد فلا خيار لها . فاذا عتقت هي فلها الخيار اذا كانت تحت عبد ولا اختلاف في ذلك ان لها الخيار اذا كانت تحت العبد .

مسألة : واختلف في الحرة اذا تزوج عليها امة فقال من قال لها الخيار ما لم يطاها هي يعنى الحرة بعد علمها . وقال من قال ما لم يطاها علمت او لم تعلم . وقال من قال لها الخيار ما لم يطا التي تزوج يعنى الامة . فاذا وطى الامة بعد علم الحرة فلا خيار .

مسألة : من كتاب الاشياخ وسالت عن رجل تزوج بامة امراته بامرها هل لها ان تحتار نفسها بعد ان زوجته بها . قال نعم على قول محمد بن محبوب . واما غيره فلا يرى تزويج الامة على الحرة . رجع الى كتاب بيان الشرع .

مسألة : ومن تزوج ذمية على حرة فجائز . ومن جامع بن جعفر واليهودية والنصرانية إذا تزوجها المسلم على الحرة المسلمة لم يكن للمسلمة في ذلك الخيار كما يكون لها في الامة . وعليه ان يكون مع المسلمة يوما ومع الذمية يوما . وكذلك في الليل . واما في الجماع فلم نسمع ان عليه لهما في ذلك شيئا محدود الآن ذلك ما لا يملك . وكذلك اذا احضر كل واحدة ما يجب عليه لها فان اراد ان يزيد احدهما شيئا فلا بأس . واما الامة فاذا جمعها مع الحرة فان كان تزوجها عليها فان للحرة ان تختار نفسها وتخرج منه وهي املك بنفسها وهي تطليقة وليس له ان يردها الا برباها وان رغبت في المقام عنده او وطئها قبل ان تختار نفسها فليس لها خيار . وتكون للحرة المسلمة او الذمية الثلثان من المساكنة وللامانة الثلث . وان تزوج الحرة على الامة فليس للحرة خيار لانها هي الداخلة على الامة . واذا اختارت نفسها قبل دخوله بها فلها نصف الصداق . واما بعد الدخول فلها الصداق كله وهي تطليقة بائنة ولا ميراث بينهما في

العدة . وان اتفقات على الرجعه فبنكاح جديد . وان قالت لم اعلم ان لي الخيار حتى وطئها فلا خيار لها . وليس لها حجة في ذلك واذا اتفقا على الرجعة فبنكاح جديد في العدة او بعد العدة .

مسألة : ومن تزوج امرأة ثم تزوج عليها بامة فاختارت نفسها . فانها تخرج ولا صداق لها فذلك لعلته فذلك الامة اذا اختارت نفسها من العبد اذا اعتق ولم يكن دخل بها فانها تخرج بغير صداق . وبذلك يقول ابن عباس فيما روى عنه من طريق مجاهد وهكذا عن ابي مالك . وقال ابو محمد وفيه اختلاف بان يكون لكل واحدة منهما نصف الصداق .

مسألة : والخزة اذا تزوج عليها بامة فاختارت نفسها والتي يكون لها زوج فتملك منه طائفة فيحرم عليها حتى تعتقه وتتزوج بنكاح جديد والامة تحت الحر فتعتق فتختار نفسها فبعض المسلمين قال ان خر وجهن تطليقة وهو قول . وقال بعض يكون طلاقا الا خروجا هكذا . وان تراجعوا فعلى الطلاق كله . وقيل ان حيان احتج في الخيار فقال ليس بلغكم ان رسول الله ﷺ نهى عن الطلاق ثلاثا . قالوا بلى . قال او ليس بلغكم ان عليه السلام خير نساءه قالوا بلى . قال فهي واحدة لانه عليه السلام لاينهى عن طلاق ثلاثا ويفعله قلت لابي محمد والخيار مضيق مثل الشفعة اذا لم تختار نفسها في اول وقت علمت بما يكون لها فيه الخيار . قال ابو مالك رحمة الله في الذي تزوج المرأة ثم تزوج عليها بامة فتختار المرأة نفسها فانها تخرج ولا صداق .

مسألة : قلت له ما تقول في رجل تزوج على زوجته امة فعتقت الامة قبل ان تختار الحرة ثم اختارت بعد ذلك هل لها ذلك . قال لا يحضرني فيها معنى اعتمده الا اني يشبه عندي معنى الاختلاف ويعجبني فيها اذا صارت حرة وانما كان الخيار لها بمعنى المملوكة انه يزول خيارها بمعنى ثبوت الحرية فيها على ما يشبه ما قد قيل انه اذا تزوج عليها لم يكن لها ذلك لانه اراجها . وقال من قال لها ذلك لانه قد اثبت لها في معنى الحكم فيما عندي . وارجو ان اكثر القول انه ليس لها ذلك لانه قد اراحها من المعنى الذي كان لها به عليه اخذ العاجل كذلك هذا يشبه ذلك .

## الباب السادس والأربعون في الخيار للأمة

ومن كتب محمد بن محبوب التي بعث اليه ابو صفرة عرضه ابو صفرة على محمد بن محبوب وسالته عن امرأة اعتقت ولم تشعر ان لها الخيار . ايوب عن نافع عن ابي قلابة وسليمان بن يسار انهم قالوا اذا غشيتها فلا خيار لها . قال الربيع عن ابي عبيدة اذا غشيتها فلا خيار لها علمت او لم تعلم . عن قتادة عن الزهري ان حفصة بنت عمر اعتقت امه لها يقال ربا او مرا وقالت لها ان غشيك زوجك فلا خيار لك احسب ذلك وقال الربيع مثل ذلك . عن ابي معشر عن النخعي عن عائشة ان زوج بريرة كان حرا وكان النخعي يقول لها الخيار وان كان حرا . وقال الربيع هما سواء لها الخيار عليهما جميعا من الحر والعبد اذا عتقت فان غشيتها واحد منهما فلا خيار لها . عن قتادة عن عطاء الخراساني انهما قالا قضى رسول الله ﷺ في بريره باريح قضيات اولهن ان عائشة ارادت شراءها وعتقها وشرط ولاءها اهلها فقال رسول الله ﷺ الولاء لمن اعتق . والثانية خيرت . والثالثة ان رسول الله ﷺ امرها ان تعتد ثلاث حيض . والرابعة انها اهدت لعائشة لحما فدخل رسول الله ﷺ فقال هل عندك من شيء فقالت يا رسول الله ما عندنا الا لحم اهدته لنا ببريرة من شاء تصدق به عليها . قال رسول الله ﷺ هو لها صدق ولنا منها هدين فاكل رسول الله ﷺ صلى الله عليه وآله وسلم . ومن الكتاب وسالته عن مملوكة اعتقت من قبل ان يدخل بها زوجها . قال الامه بالخيار . واما النصرانية فان اسلم زوجها معها فهما على نكاحها . وان تزوجت قبل ان يسلم زوجها فهي امك بنفسها ولاعدة عليها ولا صداق لها . وعن ابن عباس والحسن انهما قالا في الامه يدركها العتق قيل ان يدخل بها زوجها فتختار نفسها . قال لا شيء لها وبه نأخذ وقال الربيع مثل ذلك . ومن الكتاب وسالته عن



مملوك تحته امة اعتق العبد قال الامة بالخيار مالم يطاها فان وطئها فليس لها الخيار . قلت فالامة تحت الحر اعتقت قال لها الخيار عليه ما لم يطاها . فان وطئها فليس لها الخيار . ومن الكتاب وسالته عن مملوك تحته مملوكة اعتقت . فقالت لزوجها لاحاجة لي فيك هل لها ذلك . قال نعم هي بالخيار حين تعتق فان وطئها قبل ان تختار فهي امراته ولها الصداق كامل ان كان دخل بها قلت فان اعتق العبد بعد ما عتقت هل له ان يقيم معها بالنكاح الاول والصداق الاول . قال نعم اذا رضيت وكانت في العدة تعتد فان انقطعت العدة فلاسيل له وعدتها ثلاث حيض ان كانت ممن تحيض او ثلاثة اشهر .

مسألة : والمكاتبة عندنا حرة لها الخيار اذا كاتبها سيدها كخيار الامة اذا عتقت لانها ملكت بعضها بالعتق فاشبهت الامة التي ليست مكاتبة .

مسألة : قلت فالامة يعتقها سيدها بخيار نفسها ايكون لها ذلك من زوجها الحر والعبد ويكون حكمها في ذلك سواء . قال نعم . قلت فلو كان الزوج هو المعتق . هل لزوجته ان تختار نفسها اذا كانت حرة او تخرج منه كما اذا اعتقت يكون لها الخيار من زوجها . قال ليس لها ذلك . قلت اليس قد قال بعض الفقهاء ان لها ان تختار نفسها وتخرج . قال بلى . قلت لم اجاز لها صاحب هذا القول ان تخرج من زوجها . وقد كانت به راضية وهو مملوك واجاز لها ان تختار نفسها وقد صار حرا . قلت وما ذلك الضرر . قال لانها كانت راضية به وهو غني بسيده وان نفقتها في رقبته فاذا صار حرا واقتصر لم تصل الى شيء من حقوقها . قلت فأي القولين عدل عندك قال الاول . قلت مادلك على ذلك . قال يقول ان الحر اشرف لها من العبد فاذا كان عنده الوفاء الإعدام وقصر عن ما يجب من القيام بحقوقها كان لها الخيار ان شاءت تمسكت . وان شاءت حكم لها الحاكم بالفراق منه .

مسألة : وقيل اذا اختارت الامة نفسها قبل ان يدخل بها لم يكن لها صداق . وان اختارت نفسها بعد الدخول بها فلها الصداق .

مسألة : وعن أمة كان لها زوج لم يدخل بها فاعتقت فاختارت أن تخرج قال صداق لها وإن كان دخل بها فلها الصداق فإن خرجت منه حين اعتقت أخذت صداقها .

مسألة : وقال عزان بن الصقر إذا اعتقت الأمة ولها زوج حر ثم مات أحدهما قبل أن يعلم خيارها فالمراث بينهما مالم تختار نفسها . وإذا مات وهي أمة فلاميراث لها فإن اختارت نفسها فلها ذلك وإن سكنت فليس لها بعد ذلك خيار . وليس لها الإصداق الأول . والمتعة واجبة للأمة والحرّة لمن لم يفرض صداقها .

مسألة : وإذا عتقت الأمة فخرجت من زوجها باختيارها ثم اعتق العبد من بعد ما اعتقت هي فله أن يقيم معها بالنكاح الأول والصداق الأول إذا رضيت وكانت في العدة تعتد فإن انقضت العدة فلا سبيل له وعدتها ثلاث حيض أن كانت ممن حيض أو ثلاثة أشهر إذا كانت ممن لا حيض .

مسألة : قلت لأبي محمد ما تقول في الأمة إذا اعتقت فاختارت نفسها ولم يدخل بها زوجها هل لها صداق قال لا قلت فالذمية قال والذمية وفيها اختلاف .

مسألة : والأمة إذا عتقت وهي مع الحر أو العبد فإن لها الخيار أن تختار نفسها لأنها صارت أملك بنفسها وتخرج بتطليقة بائنة وليس له ردها فإن اتفقا على الرجعة لم يكن إلا بتزويج جديد وتكون معه بتطليقتين حتى تزوج زوجها غيره فإن تزوجها هو من بعد كانت معه بثلاث تطليقات . وقال من قال في هذه المختارة نفسها أنها تخرج بلاطلاق وليس نرى ذلك والرأي الأول أحب إلينا . وإن لم تختار نفسها حتى يطأها زوجها فلا خيار لها إلا أن تكون لم تعلم بالعتق فلا يزول الخيار عنها حتى تعلم بالعتق ثم تختاره أو يطأها زوجها قبل أن تختار نفسها فلا خيار لها . وإن علمت بالعتق ولم تعلم بالخيار أنه لها لم يكن

لها بذلك حجة . وكذلك الحرة إذا تزوج عليها الزوج أمة فسيبيلها سبيل هذه .

مسألة : ومن جامع أبي الحسن وقد اختلفوا في تزويج الأمة على الحرة قال قوم لا يجوز لأنه مستطيع الطول للحرة . ولم يجيزوا لمن يستطيع الطول الى تزويج الحرة ان يتزوج أمة لقول الله عز وجل : ﴿ فمن لم يستطع منكم طولا ان ينكح المحصنات المؤمنات فمن ما ملكت ايما نكم من فتياتكم المؤمنات ﴾ . قال فان لم يستطع . وقال قوم ان تزويج الأمة على الحرة جائز وللحرة الخيار ان شاءت اقامت عنده وان شاءت خرجت منه واختات نفسها ولها الصداق . وقال قوم تخرج بلا صداق . وقال آخرون بتطليقة وهي رجعية كما اجاز النبي ﷺ لزواج بريرة ان ترجع اليه فابت وكلمها النبي ﷺ فابت والله اعلم . ومنهم من اجاز تزويج الأمة على الحرة وان كان مستطيعا لأن الله عز وجل قال : ﴿ وانكحوا الايامي منكم والصالحين من عبادكم وامائكم ﴾ يعني عبيدكم المسلمين وقال تعالى : ﴿ فما ما ملكت ايما نكم من فتياتكم المؤمنات فانكحوهن باذن اهلن ﴾ . وقال ﴿ فان خفتن ان لاتعدلوا فواحدة او ملكت ايما نكم ﴾ وهذا يجيز تزويج الأمة على الحرة ويكون للحرة يومان وللأمة يوم . فلما أن تزوج الحرة على الأمة فلا خيار للحرة ولا للأمة وان جاز بالحرة بعد تزويج الأمة وقد علمت فلا خيار لها بعد ذلك . والله اعلم . وبه التوفيق .

## قال المحقق

قد انتهى والحمد لله تحقيق ومراجعة الجزء الثاني والخمسين من كتاب بيان الشرع وهذا الجزء يبحث احكام الخلع والبرآن في الصحة والمرض من الصبي والمجنون والعاقل وما يبت من ذلك وما لا يبت وفي بيان الجائز منه وغير الجائز باكثر من الصداق أو اقل أو مساو له وفي احكام الخلع والايلاء والخيار ومعاني ذلك والحمد لله رب العالمين.

وصلي الله علي سيدنا محمد وسلم

سالم بن حمد بن سليمان الحارثي

صفر ١٤٠٦ هـ

## فهرس الجزء الثانى والخمسون

الصفحة	الموضوع	مسلسل
٢٩٥	الباب الأول : في البران	١
٢٩٧	الباب الثاني : في البران والخلع وجوازهما للزوجين	٢
٣٠٠	الباب الثالث : في لفظ البران والخلع	٣
٣٢٢	الباب الرابع : البران في المرض وبران المجنون والاعمى والاعمى	٤
٣٢٦	الباب الخامس : فيمن اعطته امراته شيئا على ترك جماعها	٥
٣٢٩	الباب السادس : في الزوج اذا كان مسيئا الى زوجته ثم عرض عليها الاحسان وتباريا على ذلك ومايجوز من ذلك	٦
٣٣٢	الباب السابع : في الزوج اذا كان مسيئا الى زوجته ثم عرض عليها الاحسان وتباريا بعد ذلك ومايجوز من ذلك	٧
٣٣٤	الباب الثامن : فيما لايرى به الزوج من الصداق ومايبرأ والطلاق بعد الخلع ومايصح فيه الخلع	٨
٣٤٢	الباب التاسع : في البران على الحق كله وفي الوكالة وفي البران وفي الخلع	٩
٣٤٦	الباب العاشر : في الزوج اذا بارى زوجته ثم انكرها البران	١٠
٣٤٨	الباب الحادي عشر : اذا تبرأت المرأة ثم ادعت الجهالة	١١
٣٥٠	الباب الثاني عشر : اذا بارى زوجته بأكثر من صداقها وما اشبه ذلك	١٢
٣٥٧	الباب الثالث عشر : في البران على ان ترد عليه كذا وكذا	١٣
٣٥٩	الباب الرابع عشر : في البران والخلع على ان تعطيه او على ان عليها له كذا وكذا وعلى ان تفعل كذا وكذا	١٤
٣٦٤	الباب الخامس عشر : في خلع الصبي والصبية من البالغ وغير البالغ	١٥
٣٧٧	الباب السادس عشر : في الأب اذا خلع زوج ابنته	١٦
٣٧٩	الباب السابع عشر : الطلاق بعد البران	١٧
٣٨١	الباب الثامن عشر : في الايسلاء	١٨
٣٨٧	الباب التاسع عشر : مايجب به الايلاء وما لايجب	١٩
٣٩١	الباب العشرون : في الايلاء بالحمل وفي الوطي من غير ذلك	٢٠
٣٩٤	الباب الحادي والعشرون : في الايلاء بالطلاق الذي يؤمر بالطعنة فيه	٢١

## تابع فهرس الجزء الثانى والخمسون

الصفحة	البیان	مسلسل
٣٩٦	الباب الثاني والعشرون: اليمين بالوطى وما اشبه ذلك	٢٢
٣٩٩	الباب الثالث والعشرون: في الإيلاء الى مائة اربعة اشهر	٢٣
٤٠٢	الباب الرابع والعشرون: في الإيلاء الى وقت	٢٤
٤٠٥	الباب الخامس والعشرون: في المؤل يتزوج التي بانث منه ولا يطا حتى تمضي اربعة اشهر	٢٥
٤٠٩	الباب السادس والعشرون: في الإيلاء من احد الزوجين بطلاق الاخرى	٢٦
٤١١	الباب السابع والعشرون: في وطى المولا عنها	٢٧
٤١٢	الباب الثامن والعشرون: الإيلاء بالتحريم	٢٨
٤١٤	الباب التاسع والعشرون: الإفادة بالإيلاء	٢٩
٤١٨	الباب العشرون: في الظهار	٣٠
٤٢٢	الباب الحادي والثلاثون: في لفظ الظهار	٣١
٤٢٥	الباب الثاني والثلاثون: في لفظ الظهار عن من لم يتزوجها بعد او تزوجها ولم يجزئها	٣٢
٤٢٦	الباب الثالث والثلاثون: في النية في الظهار والطلاق	٣٣
٤٢٨	الباب الرابع والثلاثون: فيمن آلى وظاهر وطلق وما اشبه ذلك	٣٤
٤٣٠	الباب الخامس والثلاثون: فيمن ظاهر وآلى وطلق في وقت واحد	٣٥
٤٣٨	الباب السادس والثلاثون: فيمن يملك او يظاهر او يحرم ويتوى غير ذلك	٣٦
٤٤٠	الباب السابع والثلاثون: في وطى المظاهر منها والمولى عنها	٣٧
٤٤١	الباب الثامن والثلاثون: فيمن آلى وطلق او ظاهر من نسائه لم اشرك بينهن	٣٨
٤٤٢	الباب التاسع والثلاثون: في ظهار المرأة	٣٩
٤٤٣	الباب الأربعسون: في كفارة الظهار وفي دعوى الزوج انه كفر وفي وطئها قبل ان يكفر	٤٠
٤٤٦	الباب الحادي والأربعون: في المظاهر اذا فرط في الصوم حتى مضى من الاشهر بعضها	٤١
٤٤٨	الباب الثاني والأربعون: العتق في كفارة الظهار.	٤٢
٤٥٢	الباب الثالث والأربعون: في الخيار.	٤٣
٤٥٤	الباب الرابع والأربعون: في الخيار للحره وخيار الرجل أمته.	٤٤
٤٥٨	الباب الخامس والأربعون: في الخيار للحره اذا تزوج عليها أمة أو ذمية.	٤٥
٤٦٤	الباب السادس والأربعون: في الخيار للأمة.	٤٦

تم بحمد الله

رقم الإيداع ٩٣ / ٣







طبع بالطبعة الشرقية ومقرتها  
ص.ب : ٧٠٥٨ طرَح - سلطنة عمان



